وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جـامعة المدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2010)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد ومالية دولية

إعداد الطالب :

عبد القادر فار

إشراف الأستاذ:

الدكتور عبد القادر خليل

السنة الجامعية 2012/2011

الإهداء:

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

الله جـ ـل جـ ـلاله؛

إلى **من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة ..** إلى نبي **الرحمة ونور العالمين**

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم؛

إلى **من كلله** الله **بالهيبة والوقار ..** إلى **من علمني العطاء بدون انتظار ..** إلى **من أحمل أسمه بكل افتخار .. والدي العزيز؛**

إلى **من كان دعائها سر** نجاحي **وحنانها بلسم جراحي...** إلى **معنى الحب ومعنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود أمي الحبيبة؛**

إلى **كل الأهل والأقارب؛**

إلى جميع **الأصدقاء والزملاء؛**

أهدي هذا العمل.

شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل على توفيقه لنا في إكمال هذا العمل، ونسأله السداد و الرشاد؛

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف الدكتور خليل عبد القادر على المجهودات المبذولة والمساعدات المقدمة في إنجاز هذا العمل؛

كما أشكر الأستاذ تهتان مراد على المساعدة المقدمة والنصائح الموجهة لإتمام هذا العمل، كما لا أنسى جميع الأساتذة الذين رافقوني طوال سنوات الدراسة؛

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على الوقت المخصص لقراءة هذه الرسالة ومناقشتها؛

الشكر الجزيل إلى جميع الأصدقاء والزملاء؛

كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع، من قريب أو من بعيد.

مستخلص البحث

تؤدّي السياسة المالية دوراً هاماً في الدول النامية، وتعتبر من الأدوات الاقتصادية الفعالة في التأثير على النشاط الاقتصادي العام، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وقد شهد دور الدولة في الحياة الاقتصادية عدة تطورات، فبعدما كان دورها ينحصر في الحفاظ على الأمن وتحقيق العدالة أصبحت الدولة تلعب دوراً هاما في المجال الاقتصادي خاصة بعد أزمة الكساد الكبير، كما تعتمد الدولة في تطبيق سياستها المالية على عدة أدوات تتمثل في كل من الإيرادات والنفقات العامة بالإضافة إلى الميزانية العامة، وتعتمد الدولة على هذه الادوات في التأثير على النشاط الاقتصادي حسب الحالة التي يكون فيها الاقتصاد .

ويعد النمو الاقتصادي من أهم الاهداف التي تسعى الدول باختلاف درجات تقدمها إلى تحقيقه، لذى ظهرت العديد من الأفكار والنظريات التي اهتمت بموضوع النمو الاقتصادي، بدأ بالنظرية الكلاسيكية وصولاً إلى النظرية النيوكلاسيكية والنظريات الحديثة، إلا أن جل النظريات التي عالجت موضوع النمو الاقتصادي لم تأخذ الظروف التي تسود اقتصاد الدول النامية وبنيت على أساس ما هو موجود في الدول المتقدمة،

وعرفت الجزائر عدة تطورات خلال العشرية الأولى من القرن الحالي تمثلت في البرامج التنموية التي باشرت الدولة في تطبيقها، ومن أهم هذه البرامج برنامج الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو، وهدفت الدولة من خلالها تحقيق معدلات نمو عالية وتحسين الجوانب الاجتماعية السائدة.

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهـ ـ ـ ـ ـداء.	
شكر وتقديـ ـ ـ ـر.	
ملخص البـ ـحث.	
فهرس المحتـ ـويات.	
قائمة الجـ ـ ـ ـ ـداول.	
قائمة الأشـ ـ ـ ـكال.	
قائمـة المـ ـ ـلاحـق.	
مقدمـ ـ ـ ـ ـ ـة.....	أ- ز
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية في الدول النامية	
تمهـ ـ ـ ـيد	**02**
المبحث الأول:تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.	**27-03**
المطلب الأول:مفهوم النشاط الاقتصادي	**03**
المطلب الثاني:دور الدولة في الحياة الاقتصادية.	**10**
المطلب الثالث:تدخل الدولة وفق الفكر الاقتصادي.	**17**
المبحث الثاني:ماهية السياسة المالية وإطارها الفكري..	**46-28**
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية.	**28**
المطلب الثاني : أهداف السياسة المالية.	**31**

المطلب الثالث: الإطار الفكري للسياسة المالية.	38
المبحث الثالث:ملامح السياسة المالية في الدول النامية	60-47
المطلب الأول:السياسة المالية في الدول النامية.	47
المطلب الثاني: دور النفقات العامة وهيكلتها في الدول النامية.	52
المطلب الثالث:لمحة حول اتجاهات النفقات العامة في الدول النامية.	56
خلاصـــــــة	61
الفصل الثاني: دراسة نظرية للإنفاق العام.	
تمهـــــيد	63
المبحث الأول: أدوات السياسة المالية	83-64
المطلب الأول: الموازنة العامة	64
المطلب الثاني: النفقات العامة	73
المطلب الثالث: الإيرادات العامة	77
المبحث الثاني:أسباب زيادة النفقات العامة والتقسيمات المختلفة لها.	102-84
المطلب الأول: قواعد وأسباب زيادة النفقات العامة	84
المطلب الثاني: التقسيمات المختلفة للنفقات العامة	91
المطلب الثالث : تقسيم النفقات العامة في الجزائر	97
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.	116-102
المطلب الأول: فعالية السياسة المالية.	102

المطلب الثاني: الآثار المباشرة للنفقات العامة. 107

المطلب الثالث: الآثار غير المباشرة للنفقات العامة 112

خلاصـــــة 117

الفصل الثالث:النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

تمهـــيد 119

المبحث الأول:ماهية النمو الاقتصادي 139-120

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي. 120

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية. 126

المطلب الثالث:معيار الناتج كمؤشر للنمو الاقتصادي. 135

المبحث الثاني: النظرية التقليدية للنمو الاقتصادي. 165-140

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والنمو الاقتصادي. 140

المطلب الثاني: نماذج تقليدية أخرى". 146

المطلب الثالث: النماذج النيوكلاسيكية 158

المبحث الثالث: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي. 174-166

المطلب الأول: الأساس الرياضي للنمو الداخلي: 166

المطلب الثاني: : نماذج النمو الداخلي 168

المطلب الثالث: النموذج الإسلامي للتنمة الاقتصادية. 171

خلاصـــــة 175

الفصل الرابع: التوجهات الانفاقية في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة -محاولة القيام بدراسة قياسية-

تمـــهيد	**177**
المبحث الأول: تحليل مسار النمو الاقتصادي في الجزائر.	**198-178**
المطلب الاول: برامج الإنفاق العام في الجزائر	**178**
المطلب الثاني: تطورات معدلات النمو الاقتصادي .	**184**
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية الاجتماعية:	**190**
المبحث الثاني: التوجهات الإنفاقية في الجزائر.	**210-199**
المطلب الأول: التنمية البشرية في الجزائر.	**199**
المطلب الثاني: تطور نفقات التجهيز ونسبتها من النفقات العامة الكلية.في الجزائر.	**202**
المطلب الثالث: تطور نفقات التسيير ونسبتها من النفقات العامة الكلية. في الجزائر.	**206**
المبحث الثالث: محاولة القيام بدراسة قياسية حول أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي.	**226-211**
المطلب الأول: تعريف النمـوذج الاقـتصادي.	**211**
المطلب الثاني: دراسة قياسية لعلاقة الناتج المحلي الإجمالي بالنفقات العامة في الجزائر	**217**
خلاصـــــة	**227**
خاتمـــة	**233-229**

قائمـــــة المراجـــع	248-235
الـــــــملاحـــــق	250

فهرس الأشكال

قـــائمـــة الأشـــكـــال

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	التدفق الدائري للدخل الإنفاق.....	09
2-1	المنحنى الممثل لقانون فاجنر.....	13
3-1	تطور دور الدولة حسب تحليل بيكوك – وايزمان.....	15
4-1	منحنى الطلب الكلي.....	43
5-1	منحنى العرض الكلي.....	43
6-1	تطور النفقات العامة في الدول النامية مجتمعة.....	58
1-2	أثر زيادة الإنفاق العام على زيادة الناتج.....	60
2-2	أثر انخفاض الإنفاق على منحنى IS.....	103
3-2	أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي.....	104
4-2	أثر الزيادة في الانفاق الحكومي	105
5-2	أثر الإعانات الاجتماعية على الإنتاج الوطني.....	108
1-3	تصورات "آدم سميث" للنمو الاقتصادي.....	141
2-3	تحليل مالتوس للنمو الاقتصادي.....	143
3-3	تحليل "دافيد ريكاردو" للنمو الاقتصادي.....	144
1-4	تطور نسبة النمو ونسبة النمو خارج المحروقات للفترة(2000 -2010).....	186
2-4	نسبة مساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.....	188
3-4	تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.....	189

4-4	تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.....	190
4-5	تطور الاستهلاك في الجزائر للفترة (2000-2010).....	192
4-6	نسبة النمو في الاستهلاك الفردي والاستهلاك الحكومي للفترة(2000-2010)....	193
4-7	تطور حجم العمالة النشطة والمشغلة في الجزائر للفترة(2000-2010).....	194
4-8	تطور حجم العمالة المشغلة في القطاعات الاقتصادية للفترة(2001-2008).....	196
4-9	تطور معدلات البطالة خلال الفترة(2000-2010).....	197
4-10	تطور مؤشر دليل التنمية البشرية في الجزائر للفترة(1990-2010).....	202
4-11	تطور نفقات التجهيز في الجزائر للفترة(2000-2010).....	204
4-12	تقسيم نفقات التجهيز في الجزائر حسب كل باب خلال الفترة(2000-2010)...	206
4-13	تطور نفقات التسيير في الجزائر للفترة(2000-2010).....	208
4-14	تقسيم نفقات التسيير في الجزائر حسب كل باب للفترة(2000-2010).....	210
4-15	رسم خط الانحدار باستخدام المربعات الصغرى.....	213
4-16	درجات الارتباط حسب كل وضعية.....	214
4-17	دراسة استقرارية السلسلة PIB.....	219
4-18	دراسة استقرارية السلسلةDPIB	220
4-19	دراسة استقرارية السلسلة DDPIB.....	221
4-20	دراسة استقرارية السلسلة Dep.....	222
4-21	دراسة استقرارية السلسلة DDep.....	223

4-22 **دراسة استقرارية السلسلة DDDep.....** 224

4-23 حدود مجال الثقة للبواقي..... 225

فهرس الجداول

قائـــــــــــــــمة الجـــــــــــــــداول

رقم	العنوان	صفحة
1-1	أوجه الاختلاف بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي......................	7
1-2	تقسيم النفقات العامة في الدول النامية حسب صندوق النقد الدولي.............	55
1-3	تطور النفقات العامة في الدول العربية مجمعة للفترة(2001-2010)..........	56
1-4	تطور النفقات العامة في بعض الدول النامية.	58
1-5	تطور النفقات العامة في بعض الدول النامية مجتمعة......................................	59
4-1	مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)...........................	179
4-2	السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).............	180
4-3	توزيع الاعتمادات حسب كل باب..	183
4-4	التوزيع القطاعي لنمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر.........................	185
4-5	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000-2010)....................................	187
4-6	تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة للفترة(2000-2010)......	189
4-7	تطور الاستهلاك النهائي في الجزائر...	191
4-8	نسبة نمو الاستهلاك الفردي والاستهلاك الحكومي للفترة (2000-2010)..........	192
4-9	حجم العمالة النشطة والعمالة المشغلة للفترة (2000-2010)..........................	193
4-10	تطور العمالة المشغلة في القطاعات الاقتصادية للفترة (2001-2008).............	195
4-11	تطور معدلات البطالة خلال الفترة(2000-2010)..................................	196

4-12	ترتيب دليل التنمية البشرية للدول العربية لعام 2010	201
4-13	تطور مؤشر دليل التنمية البشرية في الجزائر للفترة(1990-2010).....	202
4-14	تطور نفقات التجهيز بالنسبة لمجموع النفقات للفترة(2000-2010).....	203
4-15	توزيع نفقات التجهيز في الجزائر حسب القطاعات خلال الفترة (1990- 2004).....	205
4-16	تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2010).....	207
4-17	تطور نفقات التسيير حسب كل باب خلال الفترة (2000-2010).....	209
4-18	اختبار قيمة التأخيرp	218
4-19	. دراسة استقرارية السلسلة PIB.....	218
4-20	دراسة استقرارية السلسلة DPIB.....	219
4-21	دراسة استقرارية السلسلة DDPIB.....	220
4-22	إختبار قيمة التأخيرP.....	221
4-23	دراسة استقرارية السلسلة Dep.....	222
4-24	دراسة استقرارية السلسلة DDep.....	223
4-25	دراسة استقرارية السلسلة DDDep.....	224

فهرس الملاحق

الرقم	عنـوان الملحـ ـق	الصفحة
1-2	تقسيم نفقات التسيير في الجزائر	250
2-2	توزيع النفقات العامة ذات الطابع النهائي لعام 2011 حسب القطاعات	251
1-4	المعطيات المستخدمة في الدراسة القياسية	252
2-4	اختبار ديكي فولر للسلسلة PIB	253
3-4	اختبار ديكي فولر للسلسلة DPIB	254
4-4	اختبار ديكي فولر للسلسلة DDPIB	255
5-4	اختبار ديكي فولر للسلسلة DEP	256
6-4	اختبار ديكي فولر للسلسلة.DDEP	257
7-4	اختبار ديكي فولر للسلسلة. DDDEP	258

مقدمة

يعتبر تدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي من الأمور الضرورية في أيّ مجتمع، من خلال سياساتها الاقتصادية المختلفة، وذلك لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وأهمها: تحقيق النمو الاقتصادي الفعال أو التنمية الاقتصادية من خلال توجيه الموارد الاقتصادية المتاحة نحو استخداماتها المثلى، وأيضاً إعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع بما يسمح بتحقيق العدالة الاجتماعية، وكذلك إشباع الحاجات العامة من خلال تحقيق الآمن والعدالة وغير ذلك.

ومّما ينبغي ملاحظته أن هذه الأهداف الاقتصادية لا تختلف في طبيعتها العامة بين الدول مهما اختلفت الفلسفة الاقتصادية التي تؤمن بها، أو اختلفت درجة التقدم الاقتصادي؛ ولكن تختلف وسائل تحقيقها فيما بين هذه الدول، ونشير أنّ هذا الاختلاف قد يمتد لنفس المجتمع من فترة زمنية إلى أخرى، وفقاً لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية و السياسة التي يمر بها هذا المجتمع.

وتكتسي السياسة المالية أهمية بالغة في السياسات الاقتصادية، كونها واحدة من أهم الوسائل الرئيسية التي تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي، نظرا لارتباطها الوثيق بكافة نواحي الحياة الاقتصادية لما تتضمنه من تكييف كمي ونوعي للنفقات والإيرادات العامة، كما أنها تسعى إلى تحقيق أهدافها في حدود الإمكانيات المتاحة لها، وتعتبر من الأدوات الاقتصادية الفعالة في الدول النامية في التأثير على النشاط الاقتصادي العام، ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وتمثل النفقات العامة أهم أدوات السياسة المالية التي تمكن من تحويل فعاليات الاقتصاد الوطني إذا تم استخدامها بشكل أمثل.

1) **الإشكالية:**

من خلال ما تقدم ونظرا لأهمية السياسة المالية من خلال شقها الإنفاقي ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير سياسة الإنفاق العام في الجزائر على النمو الاقتصادي؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- **ما هي ملامح السياسة المالية في الدول النامية ؟**
- **ما هو الإطار العام لسياسة الإنفاق العام وما هي أهم أدوات السياسة المالية؟**
- **ما هو الإطار النظري للنمو الاقتصادي؟**

❖ **هل أدت التوجهات الانفاقية للجزائر** إلى تحسين **معدلات النمو الاقتصادي خلال** فترة **الدراسة؟**

2- الفرضيات الرئيسية:

ترتكز الفرضيات التي **نريد اختبار صحتها على ما يلي:**

❖ **تعتمد معظم الدول النامية على السياسات المالية** في **التأثير على النشاط الاقتصادي؛**

❖ **هناك تأثير مباشر للإنفاق العام على الاقتصاد؛**

❖ **أخذت النظريات المختلفة للنمو الاقتصادي** بعين **الاعتبار الأوضاع الاقتصادية السائدة** في **الدول النامية؛**

❖ **هناك علاقة طردية** بين **رفع الإنفاق العام وتحسن معدلات النمو الاقتصادي** في **الجزائر.**

3- دوافع اختيار الموضوع:

يعود اختيار الموضوع للأسباب التالية:

❖ **عودة تدخل الحكومات** في **النشاط الاقتصادي بعد الأزمة المالية والاقتصادية المعاصرة، ومجالات هذا التدخل الأمر الذي يقودنا لمعرفة انعكاساته على النمو الاقتصادي؛**

❖ **المساهمة** في **إثراء الجهد العلمي حول علاقة الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي.**

4- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى الإجابة على التساؤلات التي طرحت في الإشكالية، والتأكد من الفرضيات المقدمة بالإضافة إلى :

❖ **محاولة التعرف على السياسات المالية** في **الدول النامية، والتركيز على سياسة الإنفاق العام.**

❖ **إبراز الإطار النظري للإنفاق العام والنمو الاقتصادي.**

❖ **ضبط مدى تأثير الإنفاق العام على** تحسين **معدلات النمو الاقتصادي** في **الجزائر.**

5- حدود الدراسة:

يتمثل الإطار المكاني والزماني للدراسة في ما يلي:

- ❖ **تدور دراستنا حول ساسة الإنفاق العام وأثر ذلك على النمو الاقتصادي** في الجزائر، **مع الإشارة** إلى **الدول النامية.**
- ❖ **حددت فترة الدراسة** مابين **(2000- 2010)، وذلك** لمحاولة **معرفة أثر الإنفاق العام** لهذه **الفترة، وذلك من خلال تتبع التطورات الحاصلة** في **مسار التنمية** في الجزائر، **ويرجع ذلك لانطلاق برامج التنمية خلال عام 2000 (برنامج دعم التنمية الريفية)،** ثم **برنامج الإنعاش الاقتصادي، وأخيرا برنامج دعم النمو الاقتصادي.**

6) المنهج المتبع:

تستدعي طبيعة البحث الاعتماد على المنهجين **الوصفي والتحليلي،حيث نعتمد على** المنهج **الأول** في **إطار التعرض للمفاهيم العامة حول كل من الإنفاق العام والنمو الاقتصادي والتحاليل** المرتبطة بهما. **وأما** المنهج **التحليلي فيمكن استخدامه أثناء دراسة مدى تأثير سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي** في الجزائر.

7)الدراسات السابقة:

أ/ دراسة دراوسي مسعود ، بعنوان: السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، 2005 .

- ➢ **هدفت الدراسة** إلى محاولة **الكشف عن اثر الإنفاق والاقتطاع العامين على التوازن الاقتصادي العام والسياسة المالية المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية ، وتحديد تدخل الدولة الأمثل وفق طبيعة الحاجة والتكامل** بين **القطاع العام والخاص وصولا** إلى تحقيق **التوازن الاقتصادي؛**
- ➢ **توصلت الدراسة** إلى **أن السياسة المالية لها مكانة هامة** في **السياسة الاقتصادية المعاصرة، حيث أن السياسة المالية المعاصرة قد شهدت تطورات جوهرية وأصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي،كما أن التنسيق** بين **السياستين يعد أمرا حتميا وذلك** ببرمجة **الأطر النقدية أو الاتفاق على إتباع مزيج سياسات متفق عليه من خلال** لجان **تنسيق مشتركة؛**
- ➢ **وتختلف عن دراستنا، كوننا ونركز على أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي،ولا نتناول التوازن العام، رغم تقاطعنا** في **التركيز على السياسة المالية.**

ب/ دراسة ماجدة مدوخ، بعنوان: فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر) ، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة الجزائر، 2003.

- **هدفت الدراسة** إلى محاولة **إبراز دور السياسة النقدية** في **الجزائر خاصة** في **فترة الانتقال من اقتصاد** مخطط إلى **اقتصاد السوق ، ومعرفة مدى** نجاعة **الإجراءات** المتخذة **والتركيز على فعالية السياسة النقدية** في تحقيق **التوازن الاقتصادي، والتعرف على أدوات ووسائل السياسة النقدية** التي **أدخلتها الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي؛**
- **توصلت الدراسة** إلى **السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، ولكي تبلغ الأهداف** المرجوة **لا بد أن تتوفر** لها **ظروف مناسبة وضوابط أساسية لكي تصبح أكثر** نجاعة **وفعالية، كذلك اعتماد كل من السياستين** في **آن واحد أمر واقعي مع ضرورة التنسيق** بين **أهدافهما؛**
- **وتختلف عن هذه الدراسة** في **عدم اهتمامنا بالسياسة النقدية، رغم أهميتها** في تحقيق **التوازن الاقتصادي، وتقاطعنا** في **إبراز فعالية السياسة المالية، وتبيان أهميتها ودورها** في تحقيق **الاستقرار والنمو الاقتصاديين.**

ج/ دراسة أكثم عيسى أحمود المغايرة، بعنوان: الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1970-1990)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة اليرموك، الأردن 1991.

- **هدفت الدراسة** إلى تحليل **وتقدير وتقييم مدى مساهمة الاستثمار الكلي** في تحقيق **النمو الاقتصادي** في **الأردن كما تهدف** إلى تحليلي **وتقدير وتقييم مدى مساهمة الاستثمار** في **كل من القطاع العام والخاص** في تحقيق **النمو الاقتصادي، بالإضافة** إلى **تقييم أثر التوزيع القطاعي للاستثمارات على** تحقيق **النمو الاقتصادي؛**
- **توصلت الدراسة** إلى **عدم التوازن القطاعي للاستثمارات** بين مختلف **القطاعات الاقتصادية، والتركيز على الاستثمار** في **قطاع البنى التحتية** بنسبة **أكثر من 54.3%، كما أظهرت الدراسة أن الاقتصاد الأردني** يعاني **من تشوهات عميقة** في **هيكل الإنتاج والعمالة والتجارة الخارجية، وذلك باستحواذ قطاع الخدمات على النصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي كما أن الاستثمار**

الكلي أثر بشكل سلبي على القطاع الزراعي، وذلك من خلال نقص مساهمة هذا القطاع في **الإنتاج والتوظيف، بالإضافة إلى استنتاج ارتباط زيادة حجم الإنفاق الاستثماري بالزيادة** في **حجم السكان؛**

- **واختلفنا عنها، كونها** لم **تتناول بالتفصيل الاستثمار العمومي كأهم مكونات للإنفاق العام** في **الجزائر، كما** لم **تهتم هذه الدراسة بالإنفاق الحكومي الجاري، رغم اهتمامنا المشترك** في **دراسة الأثر المتولّد للإنفاق على النمو (كون الاستثمار له جانب إنفاقي)؛**

د١ دراسة مسلم عائشة، بعنوان: اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2004)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007.

- **هدفت الدراسة إلى** محاولة **توضيح اتجاهات النمو الاقتصادي المستقبلي** في **الجزائر، وفهم تأثير كل من برنامج الإصلاح وبرنامج الإنعاش على النمو الاقتصادي، ومحاولة إبراز المجالات المطلوبة من أجل تحقيق نمو كاف ومستمر.**
- **توصلت الدراسة إلى أن قطاع المحروقات مازال يساهم بنسبة 30%** في **الناتج المحلي الإجمالي، كما أن برنامج الإنعاش الاقتصادي تمكن من امتصاص التكاليف الاجتماعية** التي **خلفها برنامج الإصلاح** في **التسعينيات من القرن العشرين، وكذا تحقيق معدلات نمو مقبولة، كما أن الزيادة** في **الاستثمار المحلي والأجنبي تساهم** في **زيادة النمو الاقتصادي؛**
- لم **تتناول هذه الدراسة العلاقة** بين **النمو الاقتصادي ومسبباته، وخاصة الإنفاق العام، وهو ما سنركز عليه، علماً أننا تقاطعنا** في **دراسة اتجاهات النمو الاقتصادي** في **الجزائر.**

د٥ دراسة ضيف محمد، بعنوان: انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر (1994-2004)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشلف، 2005.

- **هدفت الدراسة إلى معرفة تطورات النفقات العامة وأهم الآثار الاقتصادية** التي **يمكن أن تحدثها، ومراحل سياسة الإنفاق العام بعد الإصلاحات الاقتصادية، ومدى مساهمة النفقات العامة** في **زيادة النمو الاقتصادي وإحداث مناصب شغل جديدة؛**

- **توصلت الدراسة إلى أن تقسيم النفقات العامة لا يخضع لمعيار معين كما أن هيكل النفقات العامة في الجزائر ما زال منحازاً لنفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز، كما أن من أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام في الجزائر زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما أن سياسة الإنفاق العام تابعة للسوق البترولية، كما أنه يمكن التأثير على كل من النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر من خلال زيادة الإنفاق العام بتوفر شروط معينة منها أن تكون النفقات العامة منتجة؛**
- **وقد تقاطعت الدراسة مع موضوعنا في الجزء المتعلق بالإنفاق العام والنمو الاقتصادي، واختلفت عنا في تعرضها لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي. وتختلف دراستنا عنها في بحث السياسة المالية للدول النامية، وتحليل اتجاهات السياسة المالية في الجزائر، مع محاولة القيام بدراسة كمية للموضوع، ضمن فترة زمنية أوسع.**

8- هيكلة الدراسة:

لمعالجة **هذا الموضوع قمنا بتقسيم هذا البحث إلى أربعة فصول على النحو التالي:**

- **حيث نعالج في الفصل الأول واقع السياسات المالية في الدول النامية وتدخل الدول بإعطاء مفاهيم هذه السياسات والإطار النظري لها وتطبيقاتها في الاقتصاد.**
- **نستعرض في الفصل الثاني أدوات السياسة المالية المتمثلة في كل من الموازنة العامة والنفقات العامة والإيرادات العامة، والإطار النظري لسياسة الإنفاق العام وآثارها المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد.**
- **في الفصل الثالث نقدم أهم المفاهيم لكل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والفرق بين كل منهما بالإضافة إلى أهم النظريات المرتبطة بالنمو الاقتصادي.**
- **ونصل في الفصل الرابع إلى محاولة رصد تأثيرات سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعراض بعض الإحصائيات والمؤشرات، بالإضافة إلى محاولتنا إجراء دراسة قياسية. وأخيرا نختتم هذه الدراسة بتقديم مجموعة من النتائج والتوصيات.**

9- صعوبات الدراسة:

صادف إنجاز هذا البحث بعض الصعوبات نذكر منها ما يلي:

- **وفرة المراجع في الجزء الخاص بالنفقات العامة وقلتها في الجزء الخاص بالنمو الاقتصادي والنظريات المفسرة له؛**
- **صعوبة الحصول على الاحصائيات الخاصة بالدراسة واختلافها من مصدر لآخر؛**
- **صعوبة القيام بالدراسة القياسية مما أدى إلى بذل مجهود إضافي واستشارة أهل الاختصاص في ذلك.**

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة المالية في الدول النامية.

ويشتمل على:

المبحث الأول: تدخّل الدولة في النشاط الاقتصادي

المبحث الثاني: ماهية السياسة المالية وإطارها الفكري

المبحث الثالث: ملامح السياسة المالية في الدول النامية

تمهيد:

تؤدّي السياسة المالية دوراً هاماً في الدول النامية، وتعتبر من الأدوات الاقتصادية الفعالة في التأثير على النشاط الاقتصادي العام، ورفع معدلات النمو الاقتصادي. وتّتسم الدول النامية بمجموعة من الخصائص، تستلزم التركيز على السياسة المالية من خلال أدواتها لمعالجة أو التخفيف من الآثار السلبية المنجرة من هذه الخصائص، والمتمثلة في انخفاض الدخل الفردي وانخفاض الكفاءة الإنتاجية، بالإضافة إلى عدم العدالة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع لصالح الطبقة الغنية.

وتعتبر النفقات العامة من أهم أدوات السياسة المالية، التي تستطيع أن تساهم في تحريك النشاط الاقتصادي في الدول النامية وتحقيق النمو الاقتصادي، إذا استخدمت بشكل أمثل ووجهت بطريقة صحيحة، نحو المجالات التي تدفع إلى تحقيق الأهداف المرجوة، فجاء هذا الفصل هادفا إلى التعرف على طبيعة السياسة المالية وأهدافها في الدول النامية، ومعرفة ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي، ودرجات تدخل الدولة وفق الفكر السائد في الفترات المختلفة، وذلك من خلال ثلاثة مباحث كما يلي:

- **تدخل الدولة** في **النشاط الاقتصادي.**
- **ماهية السياسة المالية والإطار الفكري لها.**
- **ملامح السياسة المالية** في **الدول النامية.**

المبحث الأول:تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

مرّ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بتطورات عديدة، منذ بداية القرن السادس عشر وحتى الوقت الراهن، وقد كان هذا التطور تجسيداً للأفكار والمذاهب الاقتصادية التي كانت سائدة خلال تلك الفترة.

وللوقوف على تطوّر دور الدولة في النشاط الاقتصادي، سنحاولُ في هذا المبحث أن نلقي الضوء على مفهوم النشاط الاقتصادي، ثم ننتقل بعد ذلك إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وفي الأخير نبرز درجات تدخل الدولة وفق الفكر الاقتصادي السائد،وذلك من خلال ثلاث مطالب .

المطلب الأول:مفهوم النشاط الاقتصادي

سنحاول في هذا المطلب إبراز أهم الجوانب المتعلقة بالنشاط الاقتصادي فيما يلي:

1- تعريف النشاط الاقتصادي: هو إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات لإشباع حاجات البشر، اعتمادا على ربط العلاقات بين الأفراد، يظهر عنها سعر لهذه السلع يحكم توظيفها بالكم في الإنتاج أو الاستهلاك وتوزيعها مابين الأفراد في إطار أسواق ،تكون هذه الأخيرة خاضعة لعملية تخطيط أو غير ذلك. ويهدف النشاط الاقتصادي الوصول إلى أعلى درجة في إشباع الحاجات بأقل نفقة من العمل والجهد والتعب البشري، ويعتمد هذا المبدأ على عدم التبذير[1].

نستنتج من التعريف السابق ما يلي:

- وجود نظام للأسعار يحدد استخدام الموارد واستهـلاك الخيـ ـرات.
- يهدف النشاط الاقتصادي إلى إشباع الحاجات العامة بأقل التكاليف .
- وجود قوانين منظمة للعمليات التي تنشأ بين الأفراد في إطار الأسواق.

2- مراحل النشاط الاقتصادي: تقسم الأنشطة الاقتصادية التي يقوم بها المجتمع إلى أربعة أقسام هي[2]:

---

[1] بن قيدة مروان، إشكالية الاقتصاد الموازي وأثره على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص بنوك نقود ومالية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة سعد دحلب بالبليدة، 2009، ص16.

[2] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص93.

2-1- الإنتاج: يقصد بذلك كل العمليات الإنتاجية التي يتسبب أو ينجر عنها خلق أو زيادة منفعة في سلعة ما، أو إنتاج خدمات لها منفعة يكون الإنسان بحاجة لها، أو "هو كل عملية يقوم بها الإنسان ويترتب عليها حدوث منفعة اقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فهو الوسيلة التي يحصل بها المجتمع على السلع والخدمات اللازمة لإشباع رغباته وحاجاته"[1]؛

2-2- التبادل: ويعني هذا الانتقال الإداري لملكية السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة، المتحصل عليها من النشاط الإنتاجي، ومن الأمثلة على ذلك التجارة الخارجية والتجارة الداخلية؛

2-3- التوزيع: يقصد بذلك تقسيم العائد من العمليات الإنتاجية على مالكي عناصر الإنتاج، ولكل عنصر من عناصر الإنتاج عائد[2]. فالأرض عائدها الريع أو الإيجار، والعمل عائده الأجور، أما رأس المال فعائده الفائدة، والتنظيم أو الإدارة عائدها الربح؛

2-4- الاستهلاك: يعتبر الاستهلاك الغاية لكل نشاط اقتصادي، أو هو الاستعمال المباشر للسلع والخدمات لإشباع رغبات الفرد أو الجماعة، والاستهلاك نوعان، خاص وعام.

وهناك مجموعة متنوعة من السلع والخدمات تحتاجها كل وحدة اقتصادية فردا كانت أم جماعة لإشباع رغباتها بطريقة مباشرة، ومن هذه السلع ما هو استهلاكي وما هو رأسمالي:

- **السلع الاستهلاكية**: تقسم هذه السلع بدورها إلي سلع وحيدة الاستعمال كالمواد الغذائية والمشروبات الغازية حيث ينتهي وجودها بمجرد استهلاكها، والسلع المعمرة التي تستخدم عدة مرات مثل المباني والسيارات، والسلع النصف معمرة مثل أدوات التنظيف ومستحضرات التجميل....
- **السلع الرأسمالية**: أو الإنتاجية وهي السلع التي تتكون من المعدات والآلات والإنشاءات الخ...

3- عوامل الإنتاج:

هناك عدة عوامل تستعمل في العملية الإنتاجية، سنحاول إبرازها في ما يلي[1]:

---

[1] إسماعيل إبراهيم البدوي، عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي دراسة مقارنة، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2002، ص 22.

[2] لتفاصيل أكثر أنظر: سوزي عدلي ناشد، الاقتصاد السياسي النظريات الاقتصادية، دط، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ، دت، ص ص180-184.

3. 1- العمل: هو العامل الأكثر أهمية، وتتمثل في الجهد العضلي أو الفكري الذي يبذله الأفراد في المنشآت الإنتاجية المختلفة، ويحصل العامل جراء هذا الجهد على عائد المتمثل في الأجر؛

3. 2- رأس المال: يقصد برأس المال مجموع الآلات والمعدات والتجهيزات الصناعية المختلفة والمباني والمواد الأولية، كما يحصل صاحب رأس المال على عائد متمثل في الفوائد؛

3. 4- الأرض: يقصد بها كافة الموارد الطبيعية، كالأرض الزراعية والمياه السطحية والجوفية وغيرها من الثروات الطبيعية، ويتمثل عائد الأرض في الريع؛

3. 5- التنظيم: هو الجهد الذي تقوم به نخبة من العمال، الذين لديهم خبرات ومهارات عالية في الإدارة، ويتمثل التنظيم في التخطيط لعمليات الإنتاج وإقامة المنشآت الإنتاجية وإدارتها، ويحصل المنظم على ما يسمى بالأرباح.

4- الاقتصاد الرسمي والاقتصاد الخفي:

يقسم الاقتصاديون النشاط الاقتصادي إلى ما هو رسمي (ظاهر)، وما هو غير رسمي (خفي).

4. 1- النشاط الاقتصادي الرسمي: يمكن تعريفه على أنه"كافة الأنشطة الاقتصادية الظاهرة التي تدرج إيراداتها في حسابات الناتج الوطني الإجمالي، والتي يتخذ على أساسها كافة القرارات وترسم على ضوئها السياسات الاقتصادية في الدولة، فهو إذا أنشطة قانونية معلنة ويفترض بصددها توفر عنصر المشروعية"[2].

4. 2- النشاط الاقتصادي غير الرسمي: يعرف على أنه"جزءاً من أنشطة الاقتصاد الوطني سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة، ينتج عنها سلع وخدمات إما نقدية يتم تداولها من خلال الأسواق أو غير نقدية يتم تداولها بالمقايضة أو تستهلك، وتمارس تلك الأنشطة في قنوات غير واضحة للإدارة الاقتصادية، ومن ثم فنواتجها والدخول المتولدة منها لا تدخل ضمن التقديرات الرسمية للناتج والدخل الوطنيين، كما قد لا تخضع دخولها للضرائب".

من خلال هذا التعريف، يمكن أن نميز خصائص الاقتصاد الموازي كما يلي:

---

[1]أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2002، ص27.

[2]سوزي عدلي ناشد، الاتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي و الاقتصاد الرسمي،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2008، ص5.

- يعتبر جزء من النشاط الاقتصادي ينتج عنها سلع وخدمات؛
- تمارس أنشطته في إطار قنوات غير واضحة للإدارة الاقتصادية؛
- الدخول المتولدة من هذه الأنشطة لا تخضع للتقديرات الرسمية للناتج والدخل الوطنيين؛
- كما أن هذه الدخول لا تخضع للضرائب[1].

4. 3- أوجه الاختلاف بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي: تمحورت أوجه الاختلاف حول أهداف السوق، تركيبة السوق، التكنولوجيا المستعملة، وقد أوضحها البنك العالمي في الجدول رقم (1-1) كما يلي:

جدول رقم(1-1): أوجه الاختلاف بين الاقتصاد الرسمي والاقتصاد غير الرسمي.

البيان	القطاع الرسمي	القطاع غير الرسمي
الأهداف الأساسية	- **تعظيم أرباح السوق**	- **الحصول على أرباح من السوق**
السوق	- **نشاط قانوني مع وجود نقابات** - **تطبيق تشريعات العمل.** - **تمويل محلي أو خارجي(قروض أو غير ذلك).** - **دفع الضريبة.** - **العمل بالأجر والتعاقد.**	- **عدم احترام القوانين.** - **عدم وجود تشريعات.** - **تمويل ذاتي.** - **عدم دفع الضريبة(التهرب الضريبي).** - **عمل ذاتي**
تركيبة السوق	- **وجود حاجز لممارسة النشاط** - **علامة المنتجات المسجلة.** - **سوق محمي(تأمينات).**	- **عدم وجود حواجز.** - **منتجات حرفية.** - **سوق غير محمي.**
التكنولوجيا المستعملة	- **آلات عصرية مستوردة.** - **استعمال شديد لرأس المال.** - **التعليم والتكوين رسمي.**	- **آلات تقليدية مبتكرة.** - **استعمال شديد للعمل.** - **تعليم غير رسمي.**

المصدر:

Conseil National Economique Et Social , *Le Secteur Informel (Illusions Et Réalité),* - Commission Rapport Relation De Travail , Algérie, 2004, p24.

[1] عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد الظلي، دط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص16.

4.4- مكونات الاقتصاد غير الرسمي: يمكن تقسيم الاقتصاد الموازي إلى مكونين يندرج تحت كل منها عددا من العناصر الجزئية كما يلي:

أ- **الأنشطة غير المشروعة:** تتمثل في الأنشطة التي تتم بالمخالفة لقوانين ولوائح ونظم الدولة، ويمكن تقسيمها إلى[1]:

- أنشطة الجريمة المتمثلة في عمليات إنتاج وتهريب وتوزيع المخدرات، وعمليات التهريب للسلع غير المشروعة كالخمر والأسلحة ..إلخ؛
- أنشطة مخالفة للوائح التي تضعها الدولة لتحقيق أهدافها، ولكن يترتب على ممارستها إنتاج سلع وخدمات مشروعة، ومن أمثلتها تهريب السلع المشروعة التي قد يحضر استيرادها تحقيقا لأهداف اقتصادية كحماية المنتج المحلي؛
- أنشطة الاتجار في السوق السوداء للصرف الأجنبي.

ب- **الأنشطة المشروعة:** هي أنشطة مشروعة لا تخالف قوانين الدولة ولكنها غير معلنة، إذ أنها غير معلومة للدولة، ومن ثم لا تخضع دخولها للضرائب، ولا تدخل في إطار القياس الفعلي للدخل الوطني، ويمكن تقسيمها إلى جزأين[2]:

- أنشطة غير نقدية، إما أن تستهلك منتجاتها ذاتيا عن طريق الوحدات المنتجة لها، كأنشطة تربية الطيور ومنتجات الألبان وغيرها، أو يتم تبادل تلك المنتجات عن طريق المقايضة مقابل سلع وخدمات أخرى؛
- أنشطة يتولد منها دخولا نقدية ولكن لا تكون معلومة على وجه التحديد للدولة، ومن أمثلتها أنشطة قطاع الصناعات الصغيرة والقطاع الحرفي، أنشطة الوساطة والسمسرة، الباعة المتجولين.

5- قطاعات النشاط الاقتصادي:

يمكن تقسيم الاقتصاد إلى أربعة قطاعات كما يلي[3]:

---

[1] عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق ، ص ص24-25.

[2] عاطف وليم أندراوس، مرجع سابق ، ص25.

[3] وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2010، ص ص151-152.

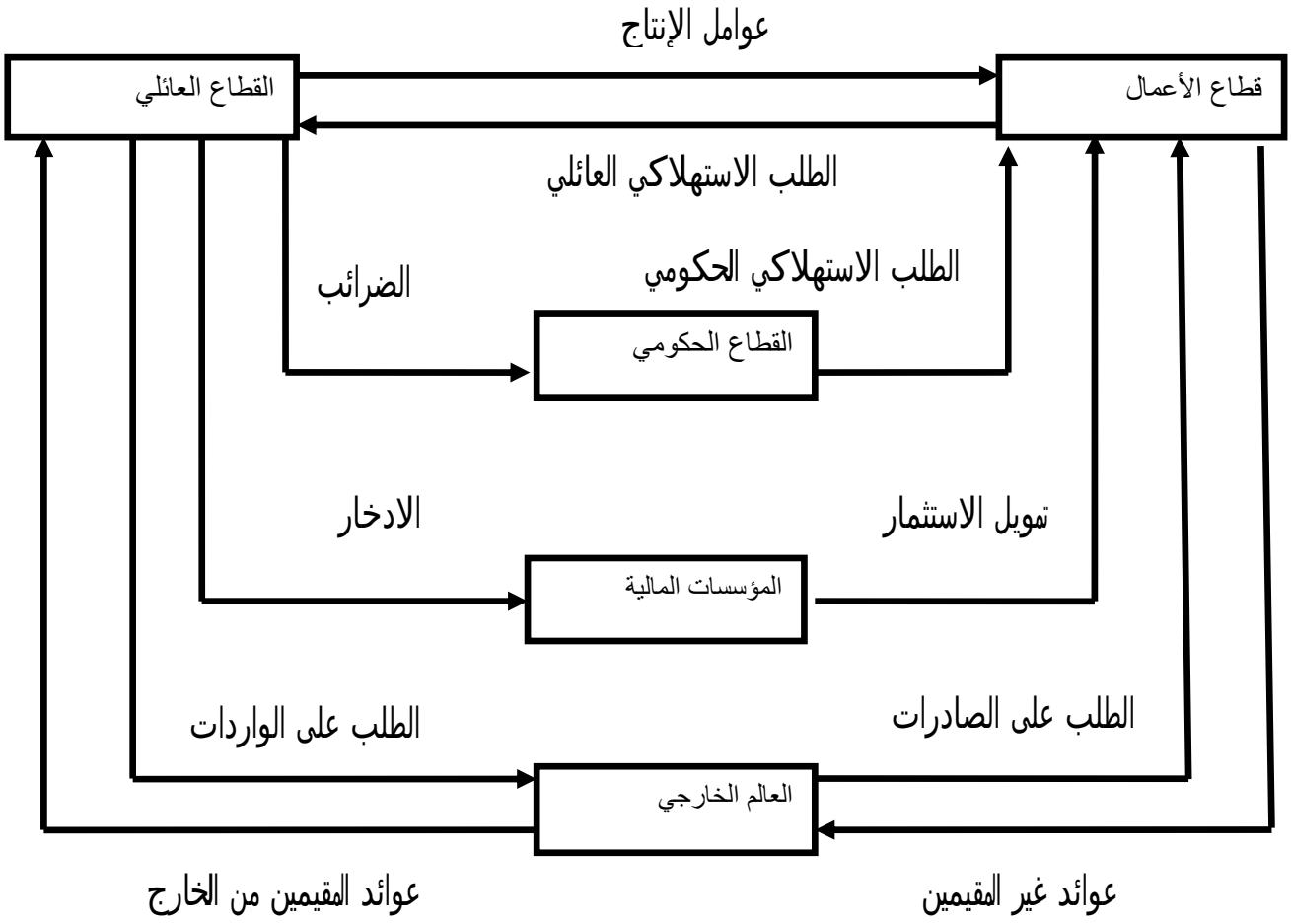
5. 1- القطاع العائلي: يشمل هذا القطاع المستهلكين الذين يقومون بشراء السلع والخدمات من القطاعات الأخرى، وفي نفس الوقت، فإن القطاع العائلي هو القطاع الذي يمتلك عناصر الإنتاج المختلفة، كما يحصل هذا القطاع على الدخل في شكل عوائد لعناصر الإنتاج المساهمة في العملية الإنتاجية، ويسمى الإنفاق الذي يقوم به القطاع العائلي بالإنفاق الاستهلاكي.

5. 2 - القطاع الإنتاجي: يتألف هذا القطاع من المنتجين الذين يقومون بعملية إنتاج السلع والخدمات المختلفة، من خلال استخدام عناصر الإنتاج المختلفة. ونظير استخدام هذه العناصر، يقوم قطاع الإنتاج بدفع أجور ورواتب وفوائد إلى القطاع العائلي، ويسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الاستثماري.

5. 3 - القطاع الحكومي: يقوم القطاع الحكومي بتوفير المشاريع والمرافق الأساسية التي لا يوفرها قطاع الأعمال، وكذلك دفع مخصصات مالية للعجزة وكبار السن، بالإضافة إلى شراء سلع وخدمات من القطاع الإنتاجي، ويسمى الإنفاق الذي يقوم به هذا القطاع بالإنفاق الحكومي. وعليه يتكون من جزئين هما: الإنفاق الجاري، والإنفاق الرأسمالي. حيث يشكل الأول ما يتعلق بدفع الأجور والرواتب وشراء سلع وخدمات استهلاكية.

5. 4- القطاع الخارجي: يقوم الاقتصاد المحلي ببيع بعض السلع والخدمات التي تم إنتاجها محليا إلى دول أخرى، على شكل صادرات، ويقوم في نفس الوقت بشراء بعض السلع والخدمات من دول أخرى في شكل واردات،ويوضح صافي الصادرات الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات. ويوضح الشكل اللاحق رقم(1-1) التدفقات الدائرية للدخل الإنفاق في حالة القطاعات الأربعة، والذي يتلخص فيما يلي:

شكل رقم(1-1): التدفق الدائري للدخل الإنفاق.



المصدر: أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص40.

من خلال الشكل نلاحظ ما يلي:

- ينفق القطاع العائلي جزء من دخله الذي يحصل عليه على استهلاك السلع والخدمات المنتجة، هذا الجزء يذهب مباشرة إلى قطاع المنتجين؛
- يدخر القطاع العائلي جزء من دخله ويوجهه إلى السوق المالية كالبنوك، والتي من وظيفتها إمداد المستثمرين بالقروض التي يستخدمونها في شراء سلع استثمارية من القطاع الإنتاجي؛
- يدفع القطاع العائلي صافي الضرائب للقطاع الحكومي والذي يستخدمها بدوره في تمويل إنفاقه على ما يشتريه من سلع نهائية وخدمات من قطاع المنتجين، علماً بأن صافي الضرائب هو عبارة عن إجمالي الضرائب التي يدفعها القطاع العائلي مطروحاً منها ما يتسلمه هذا القطاع من تحويلات من الحكومة؛

- يقوم القطاع العائلي بدفع قيمة وارداته من السلع والخدمات غير المتوفرة محلياً للعالم الخارجي، ومقابل ذلك نجد المنتجين يحصلون على قيمة السلع والخدمات المنتجة محلياً من قطاع العالم الخارجي.

المطلب الثاني:دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

سنحاولُ في هذا الجزء أن نبرز أهم الأدوار التي تلعبها الدولة في النشاط الاقتصادي وفق التوجهات الفكرية السائدة في كل فترة كما يلي:

1- مفهوم الدولة:

قبل التطرق إلى الدور الذي تلعبه الدولة في النشاط الاقتصادي يتوجب علينا أن نفرق بين بعض المصطلحات القريبة في المعنى من بعضها البعض، ومن هذه المصطلحات الدولة، المجتمع والحكومة:

أ- المجتمع: يقصد بالمجتمع على أنه "مجموعة من الأفراد الآدميين الذين يعيشون تلقائيا، ولهم نظم وقواعد وتقاليد وعادات وآمال واحدة، أو بمعنى آخر هو أكبر جماعة تحوي داخلها الجماعات الأخرى، والتي تسود في كل منها شعور بالمماثلة والانتماء"[1].

ب- الدولة: تعرف الدولة على أنها "مختلف النظم المستعملة في إدارة منطقة محدودة، ومن هذه النظم ما هو قمعي مثل الجيش والشرطة، وهي النظم التي تعطي الدولة أهم سماتها لاحتكار السلطة القمعية،كما أن الدولة تتكون من نظم إدارية بحتة متمثلة في المجالس والوزارات ، وتكون هذه النظم ما يسمى بالحكومة، وأما الجزء المتبقي فيتمثل في القطاع العام"[2].

ج- الحكومة: فهي المحسوس العضوي الذي يمارس وظائف الدولة في مجتمع معين، محدّد تاريخيا في فترة معينة، ومن ثم فهي تتمثل في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية[3].

---

[1] طارق المجدوب، الإدارة العامة، دط، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003، ص667.

[2] حسن عبد الحميد أحمد شروان، العلاقات العامة والإعلام من منظور علم الاجتماع، دط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003، ص337.

[3] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي،دط، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، دت، ص18.

مما سبق يتضح أنّ الدولة نتاج اجتماعي ظهر من خلال عملية تحوّل المجتمع إلى مجتمع سياسي ذي سلطة منظمة، أي أنّها نتاج تطوّر الحياة الاجتماعية. وأخيراً يمكن القول أنّ الدولة ظاهرة تاريخية لم توجد في كل مراحل التطوّر البشري، ومن هنا اختلفت الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة لاختلاف نوع المجتمع.

2- العوامل الداعية إلى زيادة وتقليص تدخل الدولة في الاقتصاد:

هناك عدة عوامل أثرت على دور الدولة في النشاط الاقتصادي، سنحاول إبراز أهمها في ما يلي:

1.2- العوامل الداعية إلى زيادة تدخل الدولة:

- النجاحات الهائلة التي حققتها الثورة البلشفية في روسيا منذ حدوثها عام1917، والانجازات المحققة في روسيا والدول التي سارت على نهجها للفترة الممتدة من عام 1917 إلى غاية منتصف الستينات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية؛
- الكساد الكبير عام 1929 الذي أصاب الاقتصاد العالمي الرأسمالي، وظهور الفكر الكينزي الداعي إلى زيادة تدخل الدولة لإنعاش الاقتصاد، وأصبح من حينها تدخل الدول في النشاط الاقتصادي أمرا ممكنا؛
- استقلال مجموعة من الدول المستعمرة، وافتقارها للبنية الأساسية ماعدا بعض الموانئ والمطارات والطرق التي كانت محصورة أساسا في المناطق التي تخدم مصالح المستعمر، كان لبد من إيجاد قاعدة للبنية الأساسية كمطلب أساسي لإنجاح كل خطط البناء الاقتصادي والاجتماعي، والقيام بهذه المشاريع يستدعي تدخل الدولة نظرا لتكلفتها الكبيرة، وعدم قدرة القطاع الخاص على إنجازها؛
- مخلفات الحرب العالمية الأولى والثانية، من دمار مس الدول المشاركة فيها، دفع الحكومات إلى زيادة التدخل، لإعادة بناء ما هدمته الحرب؛
- هيمنة الفكر التجاري على الحكومات الأوربية عند بزوغ الرأسمالية التجارية، والذي كان يجعل قوة الدولة رديفة لما تحوزه من ذهب ومعدن نفيس، وهو ما حفز الحكومات إلى البحث عن مناجم

المعدن النفيس، وقيادة حملات للاكتشافات الجغرافية، صاحبتها موجات استعمارية جعلت الدولة في صميم العملية الإنتاجية[1].

2.2- العوامل الدعية إلى تقليص دور الدولة: بالإضافة إلى العوامل الداعية إلى زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، هناك عوامل أخرى أدت إلى تقليص دور الدولة، سنحاول إبراز أهمها في ما يلي[2]:

- انفجار الثورة العلمية التكنولوجية وتأثيراتها على نمو وتطور وسائل الاتصال، مما أدى إلى تراجع أهمية المكان، والقضاء على الحدود الجغرافية في الكثير من القضايا، وهذا ما جعل الدولة تفقد وسائل مراقبة الإقليم من الناحية الاقتصادية والاتصالية؛
- حالة الحرب والحصار التي واجهت الدول الاشتراكية في بداية ظهورها، وبالذات بعد الحرب العالمية الثانية حيث فرضت الدول الرأسمالية الحصار على هذه الدول، الأمر الذي فرض على الدول الاشتراكية ضرورة السيطرة على مواردها الاقتصادية وتعبئتها، من خلال التخطيط من أجل تطوير قدراتها الإنتاجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي؛
- مواجهة متطلبات الصراع ما بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي، من خلال الحرب الباردة أنذاك، والتي حتمت على هذه الدول ضرورة زيادة التدخل في النشاطات الاقتصادية وتخطيطها.

3- تفسير تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

ظهرت عدة أطروحات حول تفسير حجم تدخل الدولة، والمتمثلة أساسا في محاولة تفسير ظاهرة تزايد الإنفاق الحكومي على المدى الطويل، ولعل من أبرز هذه الأطروحات هو قانون فاجنر وتحليل بيكوك ووايزمان. وسنحاول إبراز ذلك في ما يلي:

1.3- قانون فاجنر(Wagner): يعد الاقتصادي الألماني" ***أدولف فاجنر"*** من أوائل الاقتصاديين الذين اهتموا بتفسير تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث قدم عام 1883، ما سمي آنذاك تزايد نشاط الدولة، حيث حاول إيجاد العلاقة التي تربط مستوى التطور الاقتصادي بحجم الإنفاق الحكومي، وانطلق في تحليله من مبدأ أن التصنيع يؤدي إلى ارتفاع تدخل الدولة وحصة الإنفاق الحكومي في الدخل الوطني، وبالتالي فإن التصنيع يقود إلى مضاعفة نفقات الإدارات العامة، الهياكل القاعدية، التدخل الاجتماعي. وبالتالي استنتج

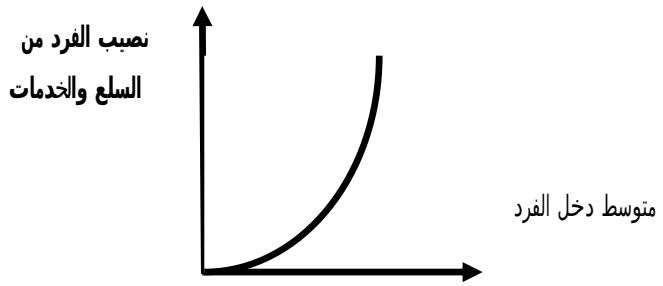
---

[1] عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية في الدول النامية، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2004، ص91.

[2] عبد المجيد قدي، السياسات الاقتصادية الكلية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص ص6-7.

العلاقة الطردية بين النمو الاقتصادي ونمو النشاط الحكومي حيث ينمو الإنفاق الحكومي بمعدل أكبر من معدل النمو الاقتصادي، أي أن معدل نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة يكون أكبر من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الوطني،[1] وهذا ما يوضحه الشكل التالي رقم (1-2):

شكل رقم(1-2) : المنحنى الممثل لقانون فاجنر.



المصدر: وليد عبد الحميد عايد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، ط1، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص57.

وقد أرجع "فاجنر" النمو في الإنفاق الحكومي لأسباب تتعلق بتوسع وظائف الدولة التقليدية وزيادة طلب الأفراد على السلع والخدمات العامة.ويمكن صياغة قانون فاجنر على الشكل التالي[2]:

$$\frac{G}{Y} = F\left(\frac{Y}{N}\right) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1-1)$$

حيث أن:G حجم النفقات العامة ، Y الدخل الوطني ، N عدد السكان.

مع أن: $$\frac{dG}{dY} > 0 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2-1)$$

أو أن مرونة النفقات العامة بالنسبة للدخل الوطني أكبر من الواحد.

2.3- تفسير بيكوك - وايزمان (peacock- wisman): حاول المفكران تفسير ظاهرة ازدياد النفقات العامة ومنه حجم تدخل الدولة، وذلك لتأثرهما بالأحداث الاستثنائية خاصة الحربين العالميتين، حيث قادتا إلى زيادة النفقات العامة؛

[1] وليد عبد الحميد عايد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، ط1، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص56.

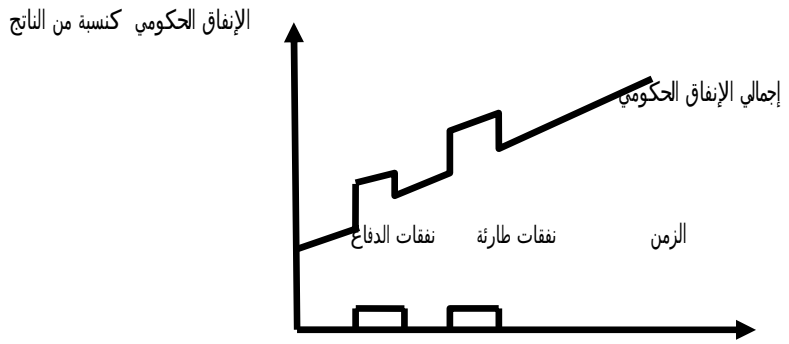
[2] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص16.

وقد بنيت هذه النظرية على ثلاث فرضيات هي[1]:

- تكون الحكومة قادرة على إيجاد طرق مجدية لإنفاق الدخول أو العائدات المتاحة؛
- الشعوب غير راغبة في معدلات الضرائب العالية؛
- الحكومات ليس أمامها سوى القبول برغبات شعوبها.

ومفاد نظريتهما أن النفقات العامة تزداد بشكل فجائي، ثم سرعان ما تعود لطبيعتها، وهذه الارتفاعات عادة ما تكون في أوقات الأزمة، حيث تكون قدرة الدولة كبيرة على زيادة تحصيل الضرائب لتمويل الإنفاق الاستثنائي لتقبل الناس لذلك، وهو الأمر الذي لا يكون متاحا في الأوقات العادية[2]. ويوضح ذلك الشكل التالي رقم (1-3).

شكل رقم(1-3):تطور دور الدولة حسب تحليل بيكوك – وايزمان



المصدر: وليد عبد الحميد عايد، مرجع سبق ذكره، ص58.

4- المجالات الجديدة لتدخل الدولة في ظل العولمة:

أفرزت العولمة* وضعا جديدا في العلاقات الاقتصادية الدولية، بشكل تراجعت فيه السيادة الوطنية للدول، وانتقال مراكز القرار إلى مراكز فوق وطنية وغيرها من المظاهر، وأدى هذا إلى تحول في وظائف الدولة

[1] عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2001، ص31.

[2] عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص18.

*تعني العولمة اتساع وعمق التدفقات الدولية في مجال التجارة والمال والمعلومات في سوق عالمية متكاملة، وكذلك تحرير الأسواق الوطنية والعالمية انطلاقا من الاعتقاد القائل بأن التدفقات الحرة للتجارة والمال والمعلومات سيكون ذا مردود إيجابي ما دامت العولمة مسألة حتمية.

بالاستغناء عن بعض الوظائف، فمثلا الدولة ليست بحاجة إلى قوات مسلحة كبيرة نظرا للتقدم التكنولوجي في المجال العسكري، حيث أدى ذلك إلى فتح المجال لظهور وظائف جديدة لعل أبرزها:

1.4- محاربة الفقر والتخفيف من حدته: قد أعطى البنك الدولي في تقريره حول التنمية في العالم لعام 1997، مفهوما عاما للفقر على أنه متعدد الوجوه، وهو أبعد من الانخفاض في الدخل**، إذ أنه يعكس أيضا الفقر الصحي والتعليمي، والحرمان من المعرفة والاتصالات، وعدم القدرة على ممارسة حقوق الإنسان، والحقوق السياسية، وانعدام الكرامة والثقة واحترام الذات[1]. ويعتبر محاربة الفقر والجوع أول أهداف الألفية***.

ويعرف الفقر بأنه "حالة عدم الحصول على مستوى للمعيشة يعتبر لائقاً، أو كافياً، بواسطة المجتمع الذي يعيش فيه الفرد"[2].ويمكن التقليل من حدة الفقر من خلال عدة طرق أهمها [3]:

- توفر شبكات الضمان الاجتماعي آلية لتأمين الفقراء ضد انهيار دخولهم، وتشجيعهم للقيام بمبادرات تتسم بالمخاطر المرتفعة والعوائد المرتفعة أيضاً، ما يرفع من إنتاجيتهم ويحفز النمو على المستوى التجميعي، وهذا يساعد على ضمان استمرار عملية التنمية وعدم توقفها عندما تقع الأزمات، وتحول دون لجوء الفقراء للتخلص من أصولهم العينية -على قلتها- لتمويل الاستهلاك الجاري في زمن الأزمات؛
- أن يتم - من خلال برامج الأشغال العامة - على توفير مناصب شغل دائمة، خاصة في أوقات الأزمات وبأجور تشجع المحتاجين للعمل على تقديم طلبات الشغل؛
- برامج التحويلات النقدية والعينية، التي تهدف إلى تغطية غير القادرين على العمل ضد المخاطر طويلة المدى، المرتبطة بفقدان مصادر الدخول وذلك من خلال التحويلات النقدية والعينية التي تستهدفهم. وتشتمل هذه البرامج نظام المنح الدراسية للأسر، وأيضا أنظمة التموين بتوفير الغذاء الأساسي للأسر الفقيرة وعلى آليات لتوفير الائتمان لهذه الأسر في ساعات الشدة، حتى تمكنهم من الاحتفاظ بأصولهم العينية واستردادها بعد انقضاء الأزمات.

** يعني بهذا المفهوم في تقارير الأمم المتحدة باسم"مؤشر الفقر الإنساني **HPI**"

[1] محمد عبد الشفيع عيسى، نظرة أساسية إلى الفقر وتوزيع الدخل، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد46، 2009، ص30.

*** هناك ثمان أهداف للألفية هي: القضاء على الفقر والجوع، تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، تعزيز المساواة بين الجنسين، خفض نسبة وفيات الأطفال، تحسين صحة الأمهات، مكافحة الإيدز والملاريا والأمراض الأخرى، ضمان الاستدامة البيئية، تطوير شراكة عالمية للتنمية.

[2] علي عبد القادر علي، الفقر، مؤشرات القياس والسياسات، إصدارات جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، [على الخط]،2002، ابريل/نيسان، المجلد الأول، العدد الرابع، متاح على:
<http://www.arab-api.org/devbrdg/delivery/develop_bridge4.pdf>، (اطلع عليه في 18جانفي 2012)، ص2.

[3] نفس المرجع السابق، ص ص14-15.

2.4- محاربة الفساد الاقتصادي: الفساد هو" استغلال السلطة من أجل المكاسب والمنافع الخاصة[1]"، وهذا هو التعريف الذي اعتمدته منظمة "شفافية دولية" التي تأسست على يد "بيتر آجني"*، مدير البنك الدولي السابق، وهي منضمة غير حكومية أخذت على عاتقها محاربة الفساد بصفته آفة العصر الحديثة[2]، ويمكن محاربة الفساد أو التخفيف من حدته من خلال زيادة دمقرطة الحياة السياسية، وإقامة مؤسسات رقابية ذات مصداقية ترصد قضايا الرشوة والفساد، وتعمل على زيادة الشفافية في شؤون الإنفاق العام والحكم.[3]

3.4- حماية البيئة: تم استخدام مصطلح البيئة لأول مرة في مؤتمر ستوكهولم عام1971 بدلا من مصطلح الوسط الإنساني، ويقصد بالبيئة المحيط الذي يعيش فيه الإنسان، بما يشمل في ذلك من ماء وهواء وفضاء وتربة وكائنات حية أو منشئات أقامها لإشباع حاجاته[4]؛

ويمكن حماية البيئة والتقليل من التلوث البيئي والاستغلال اللاعقلاني للموارد الطبيعية، من خلال سن قوانين ردعية لكل من يتسبب في ذلك، عبر ما يسمى بالجباية البيئية، المتمثلة في الضرائب والرسوم المفروضة من طرف الدولة بغرض التعويض عن الضرر الذي تسبب فيه الملوث لغيره، والتحفيزات والإعفاءات المقدمة من قبل الدولة للذين يستخدمون في نشاطاتهم الإنتاجية تقنيات صديقة للبيئة، ومن بين الرسوم التي تطبق في الجزائر نذكر على سبيل المثال الرسم على رفع القمامات المنزلية، وإتاوة المحافظة على جودة المياه، والرسم على الأنشطة الملوثة والخطيرة على البيئة.

---

[1] مفهوم الفساد(أسبابه، نتائجه، سبل علاجه)، [على الخط]، 2006، متاح على:
<http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan026394.pdf>، (أطلع عليه في 20 جانفي 2012)، ص81.

* تصدر هذه المنضمة سنويا تقرير حول ما يسمى "مؤشر مدركات الفساد"، يظهر ترتيب الدول، حيث احتلت الجزائر في تقرير 2011 المرتبة 112 ب2.9 نقطة من ذلك من أصل 182 دولة خضعت للدراسة.

[2] صبايحي ربيعة، حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق،2010، العدد رقم02، ص72.

[3] عبد المجيد قدي،مرجع سابق، ص22.

[4] محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2002، ص17.

المطلب الثالث:تدخل الدولة وفق الفكر الاقتصادي.

تبرز أهمية الفكر الاقتصادي في كونه المعبر عن طبيعة النظم الاقتصادية، ومن ثم أهميته في تحديد الدور الذي تؤديه الدولة في النشاط الاقتصادي، وقد مر تدخل الدولة بعدة تطورات تجسدت في الأفكار والمذاهب الاقتصادية السائدة في كل فترة.

وللوقوف على تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، سنحاول إبراز دور الدولة وفق الفكر الاقتصادي السائد في كل فترة فيما يلي:

1- دور الدولة في الفكر التقليدي:

ابتداءً من القرن السادس عشر وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، سادت العديد من الأفكار الاقتصادية شكلت مجموعة من السياسات الاقتصادية المتبعة خلال تلك الفترة والتي عرفت باسم السياسة التجارية أو"المركنتلية"[1]، ولقد كانت هذه السياسة تمثيلا فعليا للنظام الاقتصادي السائد في كل من إنجلترا ، فرنسا، إسبانيا، البرتغال، روسيا، وأجزاء من ايطاليا، وخلال تلك الفترة ظهر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة منتظمة وواضحة بغية تحقيق القوة الاقتصادية، وقد استندت سياسة الدولة خلال هذه الفترة إلى مبدأ هام هو أن الغاية هي "الحصول على المعدن النفيس"[2]، وسعيا لتحقيق هذا الهدف أي تحقيق أكبر قدر من المعادن النفيسة، أصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مبررا لعدد من الأسباب منها:

- تكوين فائض في الميزان التجاري، من أجل زيادة رصيد الدولة من المعادن النفيسة، ومن ثم زيادة قوة الدولة الاقتصادية والسياسية؛
- توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي اللازمة للقطاع الصناعي وبأسعار رخيصة لتقليل تكاليف الإنتاج، من أجل زيادة القدرة التنافسية لهذه المنتجات في الأسواق الخارجية؛
- تدخل الدولة في القطاع الصناعي بغرض تدعيمه، من خلال تقديم إعانات نقدية للصناعات المحلية بالإضافة إلى الإعفاء من الضرائب، ومنع تصدير المعدات والآلات إلى الخارج[3].

---

[1] هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، ط1، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ص50.

[2] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص17.

[3] سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، دط، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000، ص18.

لقد صاحب تطبيق السياسة الاقتصادية التي استندت على أفكار التجاريين، العديد من الإخفاقات وظهور العديد من المشاكل الاقتصادية، وازدادت حدة النزاعات الاستعمارية وكثرت الحروب بين الدول للحصول على الذهب والفضة، ومع ازدياد حدة الانتقادات الموجهة للفكر التجاري ظهر في فرنسا فكر اقتصادي وسياسي جديد يتخذ من الحرية الاقتصادية و السياسية منهجا وأسلوبا لتحقيق أهدافه، وقد تبلورت مبادئ هذا الفكر في نطاق فكر اقتصادي منتظم ومتناسق سمي بفكر الطبيعيين.

تستند هذه المدرسة على مجموعة من المبادئ و الأفكار الاقتصادية وهي:

- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أو في الشؤون الاقتصادية للأفراد إلى في حدود معينة، تلك الحدود التي تسمح بحماية الأفراد وصيانة حقوق الملكية الخاصة، وهنا يتبلور دور الدولة في القيام بوظائف الأمن والدفاع والعدالة والمرافق العامة، كما يرى هذا الفكر أن مصالح الأفراد لا تتعارض مع بعضها البعض ولا تتعارض أيضا مع مصلحة الجماعة، ومن ثم فإن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد سيؤدي إلى ظهور العديد من المشاكل الاقتصادية، ويعوق الأفراد عن القيام بمهامهم على أكمل وجه؛
- عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد يسمح بظهور المنافسة الحرة للأسواق، والتي تكون قادرة على تحقيق ما يسمى بالثمن العادل، الذي يحقق ربحا معقولا للبائع من وجهة نظر المستهلك؛
- إن الأعمال والأنشطة المنتجة هي الأنشطة المتصلة بالطبيعة، ومن ثم فإن النشاط الزراعي هو النشاط الوحيد المنتج الذي يمكن أن يحقق ناتجا صافيا، وأما الأعمال الأخرى من صناعة وتجارة ومهن أخرى فلا يمكن اعتبارها أعمالا أو أنشطة منتجة بل هي أنشطة عقيمة، وأن الأرض هي المصدر الوحيد للثروة؛

وفي عام 1876م تم توقيع معاهدة "إيدن" بين بريطانيا وفرنسا والتي بمقتضى أحكامها تحررت التجارة بين البلدين وبدأت تتلاشى أفكار التجاريين تدريجيا في إنجلترا، وتنتشر أفكار الطبيعيين، ولقد عجل قيام الثورة الصناعية في إنجلترا القضاء على الأفكار التجارية التي ورثتها إنجلترا من التجاريين، ودعم من انتشار مذهب الطبيعيين فيها[1].

[1] محمود مجدي شهاب، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص20.

لقد كان من نتائج تفاعل كل من المدرسة الطبيعية في فرنسا والثورة الصناعية في إنجلترا ظهور فكر اقتصادي جديد سمي بالفكر الكلاسيكي، وقد ظهر هذا الفكر بصورة منظمة لأول مرة في كتاب آدم سميث (ثروة الأمم) عام 1776، وقد استمر هذا الفكر حتى نشوب الحرب العالمية الثانية[1].

يستند الفكر الكلاسيكي على مجموعة من المبادئ كما يلي[2]:

- ضرورة توافر الحرية الاقتصادية والسياسية بأوسع معانيها أمام القطاع الخاص(حرية التملك، حرية إنشاء المشروعات، حرية التعاقد....)، فهذه الحرية تسمح للفرد بإشباع رغباته وتنظيم ثرواته ومنفعته الخاصة؛
- أن آلية السوق الحرة التلقائية هي التي تحدد النشاطات الاقتصادية، من خلال تفاعل قوى العرض والطلب؛
- التوافق بين المصلح العامة والمصلحة الخاصة، من خلال تحقيق المصلحة الخاصة، لأن الفرد في سبيل تحقيق مصلحته الخاصة سوف يسعى في نفس الوقت لتحقيق مصلحة الجماعة، وهذا يعني عدم وجود تعارض بين مصلحة الفرد الجماعة؛
- عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا في أضيق نطاق ممكن، وبما لا يؤثر على نشاط الأفراد، فقوى السوق الحرة في ظل ظروف المنافسة الكاملة كفيلة ليس فقط بتخصيص الموارد الاقتصادية بل بتحقيق التخصيص الأمثل أيضا وبصورة تلقائية دون الحاجة إلى تدخل الدولة، وبالتالي عدم حدوث المشكلات الاقتصادية؛
- إمكانية انحراف مستوى التشغيل السائد في الاقتصاد عن مستوى العمالة الكاملة، ولكنه اختلال قصير الأجل، لأن قوى السوق الحرة لا تتطلب تدخل الدولة، وهي كفيلة بإعادة التوازن التلقائي للاقتصاد الوطني.

إذاً كانت القاعدة الأساسية في الفكر الكلاسيكي هي عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للأفراد، إلا أن تدخل الدولة في حالات معينة يعد من الأمور الضرورية والحتمية وفقا لهذا الفكر ، فإشباع

---

[1] هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص53.

[2] فليح حسن خلف، المالية العامة، ط1، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص ص26-27.

الحاجات العامة (الأمن، الدفاع، العدالة، إنشاء المرافق العامة)[1]، يستلزم ضرورة تدخل الدولة، لأن جهاز الثمن والسوق غير قادرين على إشباعها كليا؛

وحتى لا تبالغ الدولة في درجة تدخلها فإن المفكرين الكلاسيك يقرون عددا من القواعد المالية منها[2]:

- **قاعدة الحياد المالي للدولة**: إذا كانت الضرورة تحتم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فإن هذا التدخل يتعين أن يكون تدخلا حياديا بحيث لا يؤثر هذا التدخل سواءٌ من خلال فرض ضريبة أو إنفاق نفقة عامة على قرارات وتصرفات الأفراد في القطاع الخاص بأي شكل من الأشكال.
- **قاعدة توازن الميزانية ومحدوديتها**: تتضمن هذه القاعدة ضرورة تعادل أجمالي إيرادات الدولة مع نفقاتها تعادلا تاما، ووفقا للفكر الكلاسيكي يتعين على الدولة أن تقوم أولا بتقدير حجم نفقاتها العامة في أضيق نطاق ممكن،وبما يسمح بإشباع الحاجات الأساسية المتمثلة في الدفاع، الأمن، العدالة والمرافق العامة، ثم يتم بعد ذلك تقدير إيرادات المال العام، فإذا لم تكف لتغطية النفقات العامة المقدرة يتم الاعتماد على الضرائب، وفي حالة عدم كفاية حصيلة كل من المال العام والضرائب فإن الفكر الكلاسيكي يوافق على الالتجاء إلى الإقراض العام من الأفراد، ولكن يتعين ألاّ يحدث ذلك إلاّ في حالات استثنائية مثل الحروب والإعداد لها، لأن التوسع من وجهة نظرهم يؤدي إلى منافسة الدولة للقطاع الخاص في سوق الإقراض، مما يؤدي إلى رفع سعر الفائدة في السوق، وتقل قدرة القطاع الخاص على الاقتراض لتمويل استثماراته، كما يرون أن الإصدار النقدي كوسيلة لتمويل النفقات العامة ما هو إلا ضريبة جديدة تعيق النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص.

وقد سادت أفكار الكلاسيك لفترة طويلة لغاية حدوث مشكلة الكساد الكبير عندها بدأ الاقتصاديون يشككون في صحة النظرية الكلاسيكية بعد عجز اقتصاديات الدول عن إعادة توازنها بطريقة آلية (السوق ينظم نفسه بنفسه)كما كان يدعى الكلاسيك[3].

2- دور الدولة في الفكر الحديث:

---

[1] سكينة بن حمودة، دروس في الاقتصاد السياسي، ط1، دار الملكية للطباعة والإعلام، الجزائر، 2006، ص92.

[2] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص18-19.

[3] سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، الكتاب الأول، 1994، ص85.

ارتبط مفهوم الفكر الاقتصادي الحديث وبالذات الفكر الكينزي، بأزمة الكساد التي تحققت في ثلاثينيات القرن الماضي، والتي أثبتت عجز الفكر الكلاسيكي عن تفسير استمرار هذه الظاهرة، خاصة وأن هذا الاستمرار في تحقق حالة الكساد يتعارض مع الافتراض الكلاسيكي، بأن هذه الحالة هي حالة وقتية تزول بفعل آلية السوق من خلال قوى العرض والطلب[1].

وخلفت أزمة الكساد مجموعة من الآثار السلبية منها[2]:

- انخفاض حجم الإنتاج الوطني في البلدان الصناعية بنسبة تتراوح بين 45 و60 بالمائة؛
- إفلاس مئات الآلاف من الشركات الصناعية والتجارية والمالية؛
- حدوث بطالة على نطاق واسع قدر بحوالي 100 مليون عاطل عن العمل؛
- انهيار قيم عملات 56 بلدا رأسماليا وحدوث تدهور مريع في حركة التجارة الدولية.

وأدى هذا إلى فسح المجال للأفكار التي نادى بها كينز والتي وردت في مؤلفه الشهير (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود) عام 1936، التي تنصّ على السماح للدولة بالتدخل في الحياة الاقتصادية لتحقيق التشغيل الكامل، عن طريق التأثير على مكونات الطلب الفعال، الذي يتكون من الطلب على سلع الاستهلاك والطلب على سلع الاستثمار.

وتم التركيز في الفكر الاقتصادي الكينزي على عدة جوانب أساسية، والتي من أهمها ما يلي[3]:

- تحول الاهتمام في التحليل الاقتصادي من التحليل الجزئي الذي كان يتم الاستناد إليه في الفكر الكلاسيكي، والذي يركز على سلوك الفرد كمستهلك، وكمنتج، إلى التحليل الاقتصادي الكلي، والذي يتم من خلال تجميع وحدات الاقتصاد وأجزائه في مجاميع كلية، كالإنتاج والإنفاق والاستهلاك والادخار؛
- إمكانية حصول اختلاف وعدم تطابق، وحتى تعارض بين تحقيق المصلحة الخاصة وتحقيق المصلحة الاجتماعية، وهو الأمر الذي يستدعي قيام الدولة بالتدخل في الحياة الاقتصادية؛

---

[1] فليح حسن خلف، المالية العامة، مرجع سابق، ص29.

[2] ماهر ظاهر بطرس، مرجع سابق، ص13.

[3] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص29-30.

- تحول الاهتمام في التحليل الاقتصادي من التحليل المرتبط بالسياق طويل الأجل الذي تم التركيز عليه في التحليل الكلاسيكي، والذي تضمن عدم الاهتمام بما يحصل في الأجل القصير، والذي منه حصول اختلالات وعدم توازن في الاقتصاد، ومن أمثلتها أزمة الكساد الكبير ما هي إلا حالات ظرفية تزول في الأجل الطويل بفعل آلية السوق الحرة والتلقائية، والذي لم يتحقق حيث استمر الكساد ما أدى إلى التركيز على الأجل القصير*؛
- ضرورة تدخل الدولة في عمل النشاطات الاقتصادية من خلال التأثير على المجاميع الاقتصادية الكلية لمعالجة المشكلة الأساسية المتمثلة في مشكلة الكساد الكبير والتي تضمنت التأكيد على عدم قدرة آلية السوق التلقائية في معالجة هذه المشكلة؛
- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يتم من خلال زيادة الطلب الكلي الفعال* واللازم لمعالجة مشكلة الكساد، وبالتالي فإن النظرية الكينزية هي نظرية طلب في اقتصاد لديه طاقات إنتاجية غير مستخدمة.

واستنادا إلى كل ما سبق فإن دور الدولة وفق هذا الفكر يرتبط بالعمل على تحقيق ما يلي[1]:

- العمل على زيادة الطلب الكلي الفعال لمعالجة مشكلة الكساد، وذلك من خلال زيادة الإنفاق العام، والتوسع فيه، وبالذات من خلال سياسة الأشغال العامة التي تؤدي إلى زيادة دخول الأفراد والجهات المختلفة في المجتمع، وبالذات الخاصة منها، وما تؤدي إليه زيادة الدخول هذه من زيادة في الطلب بالشكل الذي يؤدي إلى تصريف السلع والخدمات المنتجة غير المباعة، وإلى زيادة استخدام العوامل الإنتاجية عموما، والعمل خصوصا؛
- الحاجة للتوسع في الإنفاق العام وزيادته، من أجل زيادة الطلب الفعال لمعالجة الكساد، مما يقتضي التوسع في الإيرادات وتنويع مصادرها، لذلك لم تعد الإيرادات العامة تقتصر على الضرائب فقط كما كان الحال في النظرية الكلاسيكية، بل أن حالة الاقتصاد تفرض على الدولة اللجوء إلى مصادر أخرى، من بينها القروض والإصدار النقدي الجديد؛

---

* لابد أن نشير ان النظرية الكلاسيكية هي نتاج الكثير من المفكرين والعلماء، ولم تقتصر على مفكر واحد، ولذا اهتم بعضهم بالفترة الطويلة وآخرون بالفترة القصيرة خاصة عند دراسة دالة الإنتاج: $y = f(l)$

* الطلب الفعال مصطلح استخدمه كينز في تحديد حجم الدخل عند مستوى التوازن وحجم التوظيف المحقق عند هذا المستوى، وهو قيمة الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي في المجتمع، ويتكون هذا الطلب من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار.

[1] خالد شحاتة الخطيب، أسس المالية العامة، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص37.

- لم يعد التوازن في الميزانية العامة للدولة بمعزل عن التوازن الاقتصادي، والذي يتحدد من خلال المساواة بين العرض الكلي والطلب الكلي بل يعتبر جزأ مهما وأساسيا فيه.

ولذلك برزت أهمية زيادة دور الدولة وزيادة درجة تدخلها من خلال النفقات العامة والإيرادات العامة في علاج المشكلات التي تعترض عمل الاقتصاد ونشاطاته، وحسب حالته وحاجته.

3- دور الدولة في الفكر الاشتراكي:

ارتبط دور الدولة في زيادته واتساعه بالاقتصاد الاشتراكي، وذلك بسبب وذلك بسبب طبيعة هذا الاقتصاد، الذي يتضمن ويفرض مثل هذا الدور الأساسي والحاكم لعمل النشاطات الاقتصادية وتطورها،

نتيجة لسمات الاقتصاد الاشتراكي، والتي منها ما يلي[1]:

- الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج والنشاطات الاقتصادية، أي امتلاك الدولة لمختلف وسائل الإنتاج والنشاطات الاقتصادية، وتصفية الملكية الفردية والقضاء على الطبقة البرجوازية لصالح الطبقة العاملة؛
- هدف النشاطات الاقتصادية في الاقتصاد الاشتراكي هو تحقيق المصلحة الاجتماعية، من خلال استخدام الموارد ووسائل الإنتاج، بالشكل الذي تتحقق معه مصلحة المجتمع؛
- الوسيلة التي يتم من خلالها تحقيق المصلحة الاجتماعية، هي تحقيق الإشباع المتزايد لاحتياجات المجتمع وأفراده، من خلال زيادة النتاج ونموه، وذلك بتدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية عن طريق عملية التخطيط.

واستنادا إلى الأسس السابقة لعمل الاقتصاد الاشتراكي وسماته، فإن مبررات تدخل الدولة تمثل بعضها فيما يلي[2]:

- اعتماد الاقتصاد الاشتراكي على آلية التخطيط الاقتصادي بدلا من آلية السوق الحرة في القيام بالنشاطات الاقتصادية، والذي يتم من خلاله تحديد السلع والخدمات التي تنتج، والكميات التي تنتج منها، والكيفية التي يتم بها هذا الإنتاج، من خلال تحديد الدولة للدخول التي تمثل عوائد عناصر الإنتاج كثمن لخدماتها؛

---

[1] أكرم حداد، مشهور مذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص69.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص73.

- تحقيق تطور سريع، حيث أن الدول الاشتراكية (سابقا) من خلال التخطيط، العمل على ضمان نمو سريع للاقتصاد عن طريق تعبئة الموارد، أي تجميعها، وزيادتها، وتطويرها، وضمان حسن استخدامها في المجالات الأكثر إسهاما في تحقيق النمو وبأفضل طريقة ممكنة؛
- إلغاء الاستغلال في المجتمع، من خلال الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج وللنشاطات الاقتصادية، وبذلك يبقى العمل المصدر الوحيد للدخل في الاقتصاد الاشتراكي، ويحصل العامل على مقابل خدماته؛
- إلغاء الأرباح والعلاقات التعاقدية بين أصحاب العمل والعمال، وإبدالها بالعلاقة التنظيمية.

حققت النظم الاشتراكية تقدما ملحوظا خلال الفترة من 1945 إلى غاية 1970 في ضوء نموذج النمو الذي وضعه "ستالين"، هذا النموذج كان يقوم أساسا على ما يلي[1]:

- تحويل الفائض الاقتصادي من القطاع الزراعي لتمويل القطاع الصناعي والبنية الأساسية، وذلك من خلال تأميم الملكيات الزراعية وتحديد أسعار منخفضة لهذه المنتجات، ونظام التسليم الإجباري للمحاصيل الزراعية؛
- الاعتماد على التخطيط المركزي الآمر في عمليات تخصيص الموارد وتوزيع الدخل، وإهمال علاقات السوق، ونتيجة لذلك كان تنفيذ الخطة يحسب بالكم دون الكيف؛
- وجود سلطة ذات بناء هرمي يعتمد على الأوامر من الأعلى أدى إلى سيطرة البيروقراطية ، كان من نتيجتها غياب المبادرة الفردية في العملية الإنتاجية؛
- إلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج إلا في أضيق الحدود كالصناعات الحرفية.

4- دور الدولة في الاقتصاد المعاصر:

عند بداية ثمانينيات القرن العشرين شهد العالم تغيرات فكرية وسياسية واقتصادية واسعة، ساعدت في تراجع تلك الإيديولوجيات التي تؤدي إلى توسيع دور الدولة، وفي المقابل برز اهتمام واسع لتقليص وظائف الدولة إلى أدنى مستوى، في ظل انهيار الاتحاد السوفيتي ودول شرق أوربا، كما أدى فشل الأساليب التي

[1] ماهر ظاهر بطرس، دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق، دط، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، مصر، دت، ص28.

اعتمدتها تلك الحكومات إلى تراجع مستمر في الأداء الاقتصادي لتلك الدول، وإلى عجز كبير في موازين مدفوعاتها*، وتراجع في معدل نموها الاقتصادي، ويعود فشل تلك الأساليب إلى الأسباب التالية[1]:

- العقلية الإدارية القائمة في القطاع العام على التكرار وعدم التجدد؛
- ندرة العنصر البشري الكفء في القطاع العام وانعدام الحوافز لديه؛
- غياب روح المبادرة ؛
- التداخل السياسي مع الواقع الإداري والاقتصادي.

لقد بدأت العديد من الدول في العالم سواء المتقدمة منها أو النامية في إعادة تقسيم الأدوار بين الحكومة والسوق، فيما يتعلق بإدارة الشؤون الاقتصادية، والاتجاه السائد في وقتنا الحاضر هو محاولة زيادة الدور الذي يؤديه السوق في توجيه الموارد وتقليل الدور الذي تقوم به الحكومة*، ويرجع هذا الاعتقاد بأن القطاع الخاص أكثر كفاءة من الحكومة في تخصيص الموارد وتحقيق النمو[2].

وترى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (u.s agencyfor international development) أن الخوصصة تعد أداة ووسيلة جيدة لتحرير الأسواق وتشجيع المنافسة وتحسين مستوى المعيشة، أي أن الخوصصة قد جربت في بعض الدول كبديل عن الفساد وعدم الكفاءة في القطاع الخاص، كما أن الأعباء المالية التي تفرضها المؤسسات العامة على حكومات تعاني من عجز في موازناتها هي دافع لعملية الخوصصة[3].

---

* نعني بميزان **المدفوعات** "أنه سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين في فترة زمنية معينة عادة ما تكون عاماً واحداً".

[1] أنطوان الناشف القاضي، الخصخصة(التخصيص) مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،2000، ص10.

* نشير إلى أنه بعد أزمة 2008، بدأت الدول ذات التوجه النيوليبرالي (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي) في إعادة التفكير لدور جديد للدولة يعوض بعض الانعكاسات السلبية لاقتصاد السوق

[2] عبد الرزاق مولاي لخضر، شعيب بونوة، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، مجلة الباحث، العدد السابع، 2010/2009، ص137.

[3] جمعة أحمد الزيدات، الإنفاق الحكومي وأثره على الاستثمار الخاص في الأردن، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة آل البيت بالأردن، 2000، ص17.

ويمكن تعريف الخوصصة على أنها "تحويل عدد كبير من القطاعات الاقتصادية والخدماتية والاجتماعية التي لا ترتبط بالسياسة العليا للدولة إلى القطاع الخاص"[1]، فالدولة في هذه الحالة تهتم بالأمور السياسية والإدارية والأمنية والاجتماعية التي ترتبط بسياستها العليا، وأما سائر الأمور الأخرى من اقتصادية واجتماعية، فهي من اختصاص القطاع الخاص في إطار القوانين والأنظمة التي تضعها الدولة.

يرتكز الدور الجديد للدولة في التنمية على تحقيق ما يلي[2]:

- مشاركة المستثمرين في التنمية لمختلف القطاعات الاقتصادية؛
- توجيه وتحفيز الاستثمارات للنشاطات الأكثر أهمية في المجتمع؛
- مراقبة النشاط الاقتصادي من خلال مراقبة الدولة للأسواق ومواصفات السلع، بهدف منع الاحتكار والقضاء عليه إن وجد؛
- القيام بالمشاريع التي لا يقدم عليها القطاع الخاص، بسبب محدودية أرباحها (قطاع الخدمات الاجتماعية)، أو ذات عائد طويل المدى (البحوث العلمية، التكنولوجيا، عمليات التطوير)؛
- الحد من الفقر، ومحاربة الفساد، وحماية البيئة.

باختصار، أن المفهوم الجديد للدولة بدأ يطبق في عدد كبير من الدول ، وهو يقوم على أن تتدخل الدولة فقط من أجل تحقيق الأهداف التالية:[3]

- توجيه الاقتصاد العام بما يخدم المصلحة العامة ويزيد الإنتاج العام؛
- تشجيع وتنظيم المبادرة الفردية ومنع الاحتكار والفساد؛
- تأمين التوازن الاجتماعي.

وأما سائر الأمور الحياتية وبعض المرافق الاقتصادية فإنها يجب أن تؤمن من قبل القطاع الخاص، نظراً لطبيعتها وقدرة هذا القطاع على التحرك بمرونة أكبر وفاعلية أكثر.

---

[1] أنطوان الناشف القاضي، مرجع سابق، ص9.

[2] عبد القادر خليل، الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد(دراسة اقتصادية وتقييمية حول الجزائر)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد46 (ربيع2009)، ص88.

[3] أنطوان الناشف القاضي، مرجع سابق، ص13.

المبحث الثاني:ماهية السياسة المالية وإطارها الفكري.

أعطى انتقال مفهوم الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة أبعادا جديدة للسياسة المالية، تتبلور في شكل أفكار ونظريات تستدعي تدخلا أكبر للدولة لتنظيم شؤون المجتمع، ليصبح بذلك مفهوم السياسة المالية مرتبطا بموضوعها، ويختص بتوجيه المتغيرات المالية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، الرامية إلى تحقيق توازنات الاقتصاد الوطني ، وللإلمام بماهية السياسة المالية، يتطلب منا التطرق إلى مفهومها، محدداتها، أهدافها، والتطورات التي حصلت في السياسة المالية في ظل الإطار الفكري السائد في كل فترة، وذلك من خلال ثلاث مطالب.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية.

السياسة المالية من الناحية التاريخية مشتقة من الكلمة الفرنسة (fisc)، وتعني بيت المال أو الخزانة[1]، وأما في الفكر الحديث فإن السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف، ويرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الاقتصادي.

1- تعريف السياسة المالية:

يقتضي إبراز مفهوم السياسة المالية الإحاطة بمجموعة من التعريفات كما يلي:

التعريف الأول: يقصد بالسياسة المالية"استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام لتحقيق التوازن بين جانبي الموازنة العامة للدولة، ولتحقيق مستويات عالية من الإنتاج الكلي والحيلولة دون حدوث تضخم اقتصادي"[2].

---

[1] محمد حلمي الطوابي،أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة، ط1، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007، ص8.

[2] حسام داوود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دط، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن،2001،ص285.

التعريف الثاني: السياسة المالية هي"استخدام السياسة الضريبية والإنفاق العام والقروض العامة للتأثير في أنشطة المجتمع الاقتصادية بالطرق المرغوبة، وتهتم السياسة المالية بتخصيص الموارد بين القطاع الخاص والقطاع العام، واستخدامها في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي"[1].

التعريف الثالث: تعرف السياسة المالية على أنها" السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإنتاج آثار مرغوبة، وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف، أو هي استخدام أدوات السياسة المالية من ضرائب ونفقات وإدارة الدين والموازنة العامة، في تنمية واستقرار الاقتصاد والدخل والإنتاج والتوظيف"[2].

التعريف الرابع: السياسة المالية هي "الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الإنفاق العام، وتدبير وسائل تمويله كما يظهر في الموازنة العامة للدولة"[3].

من التعريفات السابقة يمكن أن نستنتج أن السياسة المالية "هي مجموع الإجراءات التي تتخذها الدولة من خلال استخدام الأدوات العامة، المتمثلة في الإيرادات والنفقات العامة والميزانية العامة، لتحقيق أهداف معينة، من بينها تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للدخول وغيرها من الأهداف".

2- العوامل المحددة للسياسة المالية:

تتوقف السياسة المالية في الدولة على عدة عوامل سنحاول إبراز أهمها كما يلي[4]:

1.2- مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ: تعد الضرائب الرافد الأساسي للإيرادات العامة، كما أنها تتناسب في الإيرادات العامة تناسبا طرديا مع درجة التقدم الاقتصادي للدولة، ومن جهة تزداد أهمية الضريبة على الدخل كلما ازداد تقدم البلد اقتصاديا، كما أن جميع أنواع الضرائب تعتمد حصيلتها فضلا

---

[1] نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ، 2006، ص299.

[2] محمد حلمي الطوابي، مرجع سابق، ص9.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص02.

[4] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص ص186-187.

عن الطاقة الضريبية للدولة على الوعي الضريبي، وعلى مستوى كفاءة الجهاز الذي يقوم على تحصيل الضرائب.

حيث يقصد بالوعي الضريبي، أن يكون للمكلف حس وطني وشعور بالانتماء، يحفزه على عدم إخفاء دخله أو بعضه وعدم إتباع أساليب تؤدي إلى تملصه من دفع ما يترتب عليه تجاه مجتمعه، كما أن العدالة وإخلاص المسؤولين في أدائهم وحسن توزيع النفقات العامة - بحيث يلمس المواطن ثمن تضحيته بالضريبة على شكل خدمات تقدمها حكومته- تؤدي إلى زيادة الوعي الضريبي عنده[1].

وأما كفاءة الجهاز الإداري الذي تناط به الضرائب، فإن المقصود بها أن يتولى شؤون الضرائب إبتداءا من التشريع(سن القوانين التي تعينها وتحدد نسبها)، مرورا باللوائح التنظيمية التي تترجم تلك القوانين إلى إجراءات وانتهاء بالربط والتحصيل، كل هذا يسهم إسهاما كبيرا في توسيع المجال أمام مخططي السياسة المالية لتحقيق الأهداف العامة المنشودة، ولاشك أن لكفاءة الجهاز الإداري دورا كبيرا في الحد من التهرب الضريبي وزيادة الوعي الضريبي من جهة أخرى.

2.2- مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها: تتولى المؤسسات العامة مسؤولية النفقات كل في مجال اختصاصها، كما يرسم لها في الميزانية على اختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها ، وبالتالي فإن المستوى الإداري في المؤسسات العامة دورا هاما في ترجمة مفردات الميزانية إلى ما تهدف إليه، وعندما يخطط واضعو السياسة المالية فإنهم يراعون كفاءة هذه المستويات في اختيار السياسات الملائمة ، فإذا كانت النفقة التي تحدد لمؤسسة معينة يحسن استغلالها وتنفق في المجال الذي خصصت له دون تبذير أو خطأ، فهذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة ونزاهتها وأهليتها.

3.2- وجود سوق مالي: توفر السوق المالية مجالات واسعة أمام واضعي السياسات المالية النقدية، وبذلك وجود سوق مالية منظمة في بلد مالي معين ودرجة تنظيمه تحدد صنع السياسات المالية الملائمة، ومن غير الممكن أن يصلح سياسات مالية ملائمة في بلد يوجد فيه سوق مالي منظم لبلد لا يوجد فيه "سوق مالي منظم"[2].

---

[1] حسام داوود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2000، ص295.

[2] مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر ، مجلة الباحث، العدد06، 2009-2010، ص141.

4.2- وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية: إن معظم السياسات النقدية والمالية تمر خلال الجهاز المصرفي الذي يقع في قمته البنك المركزي، ويشمل على جميع المؤسسات المالية والبنوك بأنواعها تجارية كانت أم متخصصة، وبالتالي فإن الصيغة التي توضع بها السياسة المالية تعتمد اعتمادا كبيرا على الجهاز المصرفي، لأنها تنفَذ عبر هذا الجهاز، وبالتالي فإن الإطار الذي توضع فيه هذه السياسة يتحدد بقدرة الجهاز المصرفي وكفاءته.

المطلب الثاني : أهداف السياسة المالية.

تستهدف السياسة المالية في الفكر المالي المعاصر تحقيق مجموعة من الأهداف، سنحاول إبرازها فيما يلي:

1- دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

يعد الاستقرار الاقتصادي من بين الأهداف الاقتصادية الأساسية للسياسة المالية، والمحافظة على مستوى أسعار مستقرة، ومعدل كاف من تجميع رأس المال،لمستوى معيشة يرتفع باستمرار.

1.1- **مفهوم الاستقرار الاقتصادي**: يقصد بالاستقرار الاقتصادي" تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار، مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني"[1].

كما يقصد بالاستقرار الاقتصادي "تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي، أي حدوث التوظف الكامل بدون وجود تضخم".[2] أي أن الاستقرار الاقتصادي مفهوم مركب يتضمن السعي دائما لتحقيق هدفين أساسيين هما:

- استمرار تشغيل الاقتصاد الوطني عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية، ثم تفادي حدوث كساد اقتصادي؛
- تفادي حدوث ارتفاعات كبيرة ومستمرة في المستوى العام للأسعار، أي تفادي حدوث تضخم.

---

[1] وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص68.

[2] مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، مرجع سابق، ص141.

كما أن الاستقرار الاقتصادي هو مفهوم نسبي تتبلور نسبيته في الملاحظات التالية[1]:

- الاستقرار الاقتصادي بمفهومه النسبي يسمح بتغيرات في النشاط الاقتصادي، ومن ثم في المستوى العام للأسعار في حدود معينة مقبولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية؛
- تحقيق مستوى التشغيل الكامل كأحد أهداف الاستقرار الاقتصادي لا يعني أن مستوى تشغيل الموارد سيصل إلى مئة بالمائة، وإنما المقصود به بمفهومه العملي يسمح بوجود مستوى مقبول من البطالة.

2.1- دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي: سنحاول إبراز الكيفية التي يمكن أن تؤدي إلى التقليل من حدة التقلبات الاقتصادية أو القضاء عليها كما يلي:

الحالة الأولى: انخفاض الطلب الكلي: في هذه الحالة فإن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، ويطلق على هذه الحالة اسم الركود أو الكساد*، حيث يكون هناك انخفاض في مستوى التوظيف، وتراجع في معدل نمو الناتج، ويعود ذلك إلى قصور الطلب الكلي ، لذا يتطلب الأمر إتباع سياسة مالية توسعية تهدف إلى زيادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة والارتفاع بمستوى التوظيف، مما يؤدي إلى زيادة مستوى الإنتاج والدخل، وبالتالي ارتفاع معدل نمو الدخل، ويتم ذلك من خلال زيادة الإنفاق الحكومي، أو تخفيض الضرائب، أو المزج بين الأداتين معا[2].

فتستطيع الدول من خلال السياسة الانفاقية (التوسع في النفقات العامة) أن ترفع من مستوى الطلب، من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية وشق الطرقات والمدارس والمستشفيات.....الخ، أو من خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة ذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي ليس فقط بمقدار الإنفاق العام، بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعفة الاستثمار، أي أن هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من العمالة.

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، النظام الضريبي وأهداف المجتمع، ط1، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر،2007، ص147.

* يقصد بالركود الاقتصادي انخفاض في الناتج الكلي والدخل والاستخدام والتبادل التجاري الداخلي والخارجي لمدة ستة أشهر أو أكثر، أي أنه حالة عامة تسود معظم القطاعات ولا تقتصر على قطاع معين دون الآخر. ونقول عنه أنه كساد إذا استمر الركود ليصل الاقتصاد إلى أدنى مستوياته أي هو المرحلة التي تلي مرحلة الركود.

[2] رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعة للنشر، عمان، الأردن،2007، ص188.

كما تستخدم الإيرادات العامة (تخفيض الإيرادات الضريبية) في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ويمكن زيادة الاستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل، نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات، مما يعني أن زيادة دخول هذه الفئات يوجه للاستهلاك، ومن الممكن زيادة دخول الأفراد في هذه الفئات عن طريق تخفيض التصاعد بالنسبة للضريبة المطبقة على الشرائح الأولى من الدخل، أو زيادة حدود الإعفاء من ضريبة الدخل لجميع أفراد المجتمع عامة ولأصحاب الدخول المنخفضة خاصة، أو من خلال تخفيض سعر الضريبة على أرباح المستثمرين وتقديم الحوافز الضريبية الملائمة.

أي تعمل الحكومة على إحداث عجز مقصود بالميزانية، ويمول هذا العجز من خلال الاقتراض إما من الجمهور أو الجهاز المصرفي، أو البنك المركزي من خلال التوسع في الإصدار النقدي وهذا النوع الأخير من تمويل عجز الميزانية يترتب عليه زيادة عرض النقود بالمجتمع، ومن ثم، قد يؤدي إلى زيادة معدل التضخم به.

ويترتب على هذه الوسائل السابقة للسياسة المالية التوسعية زيادة الطلب الكلي بحيث يتساوى مع العرض الكلي عند مستوى التوظيف الكامل، وبالتالي يزداد مستوى الدخل ويتم علاج قصور مستوى التشغيل والبطالة بالمجتمع.

الحالة الثانية: زيادة الطلب الكلي: في هذه الحالة فإن الاقتصاد يعاني من ارتفاع في المستوى العام للأسعار أي ارتفاع معدل التضخم، وما يترتب على ذلك من عديد من الآثار السلبية المتمثلة في اختلال توزيع الدخل والثروة بين فئات المجتمع، وسوء توجيه الاستثمارات وانخفاض معدلاته، واختلال في معدلات نمو الناتج فيما بين القطاعات المختلفة، وكل هذا ناتج عن الزيادة في الطلب الكلي. وفي حالة الطلب الكلي أعلى من مستوى الناتج عند مستوى التوظيف الكامل، تتجه الأسعار إلى الارتفاع، لذا يتطلب الأمر تدخل الحكومة من خلال السياسة المالية الانكماشية لإزالة فائض الطلب الكلي والحد من التضخم في المجتمع، ويتم ذلك من خلال خفض الإنفاق الحكومي، زيادة الضرائب، أو المزج بين الأداتين معا[1].

[1] أكرم حداد، مشهور مذلول، مرجع سابق، ص198.

أي تعمل الحكومة على إحداث فائض في الميزانية، لامتصاص فائض الكتلة النقدية الموجود في الاقتصاد وذلك على النحو التالي:

تعتبر الضريبة إحدى الوسائل الجيدة، لأنها تقلل من السيولة النقدية الزائدة في أيدي الأفراد، ويتم ذلك من خلال زيادة معدل الضريبة على الدخل، وفرض ضرائب جديدة على الدخول بصفة عامة، بالإضافة إلى ذلك زيادة درجة التصاعد في معدلات الضرائب القائمة ، كما يمكن تخفيض معدل الضريبة على السلع الضرورية المستوردة لزيادة السلع المتاحة في الأسواق الداخلية.

ويؤدي تخفيض الإنفاق العام إلى تخفيض الضغوط التضخمية، كما أن أنواع التضخم يحدث في فترات الإنفاق العالي، حيث لا يمكن فيه تخفيض الأصناف الكبيرة للإنفاق إذا كانت الأهداف المعتبرة ذات أهمية أولى في مثل هذه الفترات، كنفقات الدفاع على سبيل المثال، لذلك فإن وجود تضخم يجعل من الأهمية بمكان إعادة فحص برامج الإنفاق، لاستبعاد التبديد في إدارة الأنشطة وإيقاف البرامج التي كان لها مبرر في فترات التوظيف المنخفض، ولكنها ليست مهمة في حالة التوظيف الكامل، كما يمكن تقليل الضغوط التضخمية عن طريق تقديم منح لزيادة السلع الإستراتيجية، كما يمكن أن تعطي المنح لمنتجي أصناف السلع الاستهلاكية.

إذاً، تقوم الحكومة بإتباع سياسة مالية انكماشية*، والتي تتمثل في تخفيض حجم الإنفاق الحكومي، أو زيادة الضرائب من أجل مواجهة الفجوة التضخمية.

2- دور السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل الوطني:

يعتبر توزيع الدخل الوطني من أهم أهداف السياسة المالية، لما له من تأثير على تقليل التفاوت بين مختلف الفئات الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، ويمكن للحكومة من خلال نشاطها المالي أن تؤثر على نمط توزيع الدخل، من خلال إحداث تغييرات في أنواع ونسب الإنفاق الذي تستفيد منه فئات الدخل المختلفة[1].

ويصاحب "النمو الاقتصادي" عادة في الدول التي تأخذ بالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج اتساع الفروق بين طبقات المجتمع، لصالح الطبقات الغنية التي تزداد غنا بينما تزداد الطبقات الفقيرة بؤسا، ويرجع

---

* تسمى بالانجليزية: Policy Fiscal Contractionar

[1] فؤاد حيدر، علم الاقتصاد العام، ط1، دون دار نشر، دون مكان نشر، 2001، ص182.

ذلك إلى سوء توزيع الناتج واستثناء مالكي وسائل الإنتاج بالقدر الأكبر منه، لذلك لاتتردد الدولة في التدخل لعلاجه عن طريق استخدام ما لها من قدرة على فرض الضرائب التصاعدية وعلى توجيه الإنفاق العام نحو تقليل الفوارق ربين الطبقات ويعود ذلك لسببين هما[1]:

أ- أن جميع الأفراد يتمتعون بالخدمات العامة غير القابلة للتجزئة، في حين أن الجزء الأكبر من نفقاتها يتحمله أصحاب الدخول الكبيرة، وعلى هذا فإن النفقات المخصصة لأداء هذه الخدمات تؤدي لنقل جزء من دخول الأغنياء للفقراء؛

ب- أن الطبقات الفقيرة تستفيد عادة أكثر من الطبقات الغنية من الخدمات التي تقدمها الدولة، مما يجعل من الإنفاق العام وسيلة لإعادة توزيع الدخل الوطني بين الطبقات، ويتم ذلك من خلال ما يلي:

1.2- أثر النفقات على إعادة توزيع الدخل الوطني: يؤدي التوسع في الإنفاق الاستهلاكي بوجه عام لإعادة توزيع الدخول بين الطبقات لصالح الطبقات الفقيرة، إذ أنها تتمتع بمعظم الخدمات التي تقدمها الدولة، ويتم تمويل هذه الخدمات من خلال اقتطاع جزء متزايد من دخول الطبقات الغنية، ومن أمثلة هذه الخدمات:

- تساعد كفالة الدولة للتعليم المجاني لمنح تسهيلات كبيرة لأفراد الطبقات الفقيرة على تقليل التفاوت بين الطبقات الغنية والفقيرة؛
- يؤدي توسع الحكومة في إقامة نظم التأمينات الاجتماعية مباشرة لإعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات الفقيرة، وذلك من خلال الاشتراكات التي تحصل عليها من المستفيدين من خدماتها بالإضافة إلى المساعدات التي تتحصل عليها من طرف الدولة، وتستفيد منها الطبقات الفقيرة على شكل تأمينات صحية، وتأمينات ضد البطالة، والعجز، والشيخوخة، وهذا يساهم في تقليل الفوارق بين الطبقات؛

كما تؤدي النفقات الاستثمارية الحكومية إلى التأثير على توزيع الدخل الوطني بين الطبقات لصالح الطبقة الفقيرة، ذلك لأن الاستثمارات الحكومية -التي تمول غالبا عن طريق الإيرادات المتأتية من الضرائب التصاعدية التي تفرض على دخول الطبقة الغنية- تهدف بالدرجة الأولى لبناء الهياكل الأساسية للاقتصاد، وإتاحة الفرصة

[1] عبد الله إبراهيم علي، مبادئ المالية العامة، دط، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دت، ص199.

لزيادة المشروعات الإنتاجية والتوسع فيها، مما يؤدي لاستيعاب المزيد من الأيدي العاملة ورفع مستويات دخول العاملين بوجه عام، وبهذا تقل الفوارق بين طبقات المجتمع المختلفة[1].

2.2- أثر الضرائب على إعادة توزيع الدخل الوطني: تؤدي الضرائب التصاعدية على التركات والهبات وعلى ملكية رأس المال وخاصة إذا ارتفع سعرها إلى التخفيف من حدة انعدام التساوي في توزيع الدخل، لأنها تتضمن اقتطاع جزء أكبر نسبيا من الدخول المرتفعة، الأمر الذي يقلل من النقص النسبي في الاستهلاك الذي يميز أصحاب الدخول المرتفعة ، على أنه يلاحظ أن للضريبة التصاعدية حدودا في هذا المجال[2]:

- لكي تحقق أثرا هاما يتعين أن يكون النظام الضريبي كله نظاما تصاعديا فلا يكفي أن توجد ضريبة تصاعدية مع غلبة نسبية الضريبة على باقي النظام الضريبي؛
- إلزامية قيام الدولة بمنح بعض الإعانات المباشرة لذوي الدخول المنخفضة، أو تقديم خدمات اجتماعية مجانية، وذلك لتسهيل نقل القوة الشرائية من ذوي الدخول المرتفعة إلى أصحاب الدخول المنخفضة.

وخلاصة القول أن السياسة المالية بشقيها الإنفاق والإيرادي يمكن أن تؤثر على توزيع الدخل الوطني، من خلال التأثير على توجهات الأفراد الانفاقية، وخاصة ذوي الدخول المرتفعة التي تسرف في الإنفاق على السلع الكمالية ، وتقديم الخدمات العامة في شكل الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها الموجهة بالأساس لذوي الدخول المنخفضة، والممولة عن طريق اقتطاع جزء من دخول الطبقات الغنية.

3- أثر السياسة المالية على التنمية الاقتصادية:

تدعو الحاجة في الدول التي لم يكتمل نموها الاقتصادي بعد -أي تلك البلدان التي لا يتوفر لسكانها بصفة عامة مستوى معيشي أقل ما تكفله لأمثالهم اقتصاديات الدول المتقدمة-[3] إلى ضرورة السعي الجاد لرفع الدخل الحقيقي للفرد في المتوسط، وذلك من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية في استخدام الموارد الطبيعية

---

[1] عبد الله إبراهيم علي، مرجع سابق، ص200.

[2] مجدي محمود شهاب ، الاقتصاد المالي، مرجع سابق، ص403.

[3] عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1992، ص52.

والبشرية، والأصول الرأسمالية والكفاءات التنظيمية، وكذلك من خلال النهوض الاستثمارات كما وكيفا لزيادة موارد المجتمع الإنتاجية، وعلى العموم النهوض بمعدل تكوين رأس المال المنتج، المادي والبشري .

1.3- دور السياسة الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية: إذا كانت الضريبة في المالية التقليدية تنحصر في تمويل إيرادات الدولة، فإنه قد ترتب على تطور دور الدولة أن أصبحت الضريبة تؤدي وظائف هامة ومتعددة، وأصبحت أداة جوهرية لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي، لذا لم يعد ينظر للضريبة على أنها اقتطاع مالي، بل ينبغي أن ينظر إليها على أنها أداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، كما أن الضريبة تعتبر من بين وسائل التمويل المتاحة في الدول النامية.

لكن من المؤسف أن الضريبة تساهم بنصيب ضعيف للغاية في تمويل عملية التنمية، ويأتي ذلك من عدم توافر الأوعية الضريبية الكافية في الدول النامية، بسبب سيادة ظاهرة الدخول المنخفضة. ولذا فإن مهمة الضريبة لا يمكن أن تكون ذات أهمية كبيرة في الدول النامية لخدمة التنمية الاقتصادية، ويعود السبب في ذلك بصفة جوهرية للحكومات لنقص الإرادة لفرض عبئ ضريبي جديد، يتم توجيهه نحو التنمية الاقتصادية، والتوجه نحو منح المزيد من الامتيازات الضريبية الكبيرة[1].

2.3- دور النفقات العامة في تحقيق التنمية:تقوم النفقات العامة بدور هام في تمويل التنمية الاقتصادية منذ القدم وازدادت أهميتها في الوقت الحالي بزيادة النفقات الاستثمارية، وتتم النفقات العامة في صور متعددة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن أكثر هذه الصور أهمية الإعانات التي ترصد في الموازنات العامة بهدف المساعدة في تحقيق التنمية ، حيث تعمل الإعانات على زيادة حجم الاستهلاك العائلي الذي يدفع بدوره " بالطلب الفعال"* إلى الأعلى، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: الإطار الفكري للسياسة المالية.

مرّ الفكر المالي بعدة مراحل ساد في كل منها فكر معين يتميز عن الأخر في المبادئ المبني عليها، وسنحاول في هذا الجزء إبراز أهم المراحل التي مرت بها السياسة المالية في ما يلي:

---

[1] السيد عطية عبد الواحد، الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية إشارة خاصة لمصر، ط1، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، مصر، 2003، ص17.

1- السياسة المالية ما قبل الفكر الكلاسيكي (التجاريين و الطبيعيين)":

يعتبر عاملا "نمو الروح الوطنية وظهور حركة الإصلاح" عاملان هامان في القضاء على النظام الإقطاعي وتداعي السلطة الروحية المركزية، كما كان للاكتشافات الجغرافية أثراً كبيراً في سهولة التوسع في التجارة الخارجية، ويعد مبدأ تدخل الدولة من الأركان الهامة في نظرية التجاريين، فقد أدى التوسع في التجارة إلى تشعب مصالح المشتغلين بها، لذا أصبح لزاما وجود سلطة مركزية تحمي حقوق التجار من منافسيهم[1].

ومن بين المفكرين الماليين في تلك الفترة الكاتب الفرنسي *"جون بودان"*، الذي أورد في رسالته عام 1569 أن سبب ارتفاع الأثمان في القرن السادس عشر مرتبط بوفرة الذهب والفضة وندرة السلع بسبب كثرة التصدير، وترف الملوك والأمراء، وقد أوصى بودان بضرورة جعل التجارة حرة[2].

من جهة أخرى نادى *"توماس الاكويني"* بأهمية تدخل الدولة لتنظيم استخدام الأفراد لممتلكاتهم الخاصة بحيث لا تتعارض مع الصالح العام، كما يرفض "توماس" قيام الحكومة بإعادة توزيع الملكية الخاصة بين الناس، وأن هذه الملكية تخضع لما تراه الحكومة أو تفرضه من قيود على استخدام الملكية، كما نادى توماس بضرورة إشراك الأفراد المالكين للثرة لغيرهم من الأفراد الذين لا يمتلكون شيئاً من الثروة ذلك أن القوانين الإنسانية يمكن مخالفتها في حالات الضرورة القصوى وللصالح العام، كما أن للسلطات العامة الحق في وضع الحدود العليا والدنيا للأسعار، وتنظيم السعر العادل في الأسواق، وأن الفائض الذي يتولد في قطاع الزراعة يمكن استخدامه في تمويل بقية القطاعات التي تعتبر أقل إنتاجية من قطاع الزراعة؛

ويرى *"أورسم"* أن الدخل يختل في المجتمع نتيجة ممارسة عمليات تغيير وتزييف العملات النقدية المتداولة، كما أن الضرائب يصعب تحديدها بدقة على الدخول المتولدة في المجتمع، ولا يجوز فرضها أو تحديدها إلا بموافقة ممثلي الشعب، المتمثلين في رجال الدين والنبلاء، كما يجب أن تتصف الضرائب بالعدالة واليقين والسهولة والاقتصاد، وهي نفس الصفات التي أشار إليها أدم سميث من بعده، كما أكد على عدم جواز لجوء

---

[1] عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، دط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1971، ص508.

[2] نفس المرجع السابق، ص508.

الحكومة إلى مصادرة الملكيات وإدارتها بنفسها لأن الحكام حسب "*أورسم*" يميلون إلى المصلحة الخاصة دون النضر إلى المصلحة العامة[1].

ومع تزايد الاتجاه إلى تدخل الدولة في الاقتصاد حسب الفكر التجاري، اتجهت أنضار بعض المفكرين إلى الدور الذي تلعبه الضرائب في النشاط الاقتصادي، إذ أوضح "توماس من" خطورة التوسع في فرض الضرائب على النشاط الاقتصادي، وأن زيادة الدخل من خلال زيادة الصادرات، كما اعتبر أن ما لدى الحكام من معادن نفيسة مصدر تمويل احتياطي يمكن اللجوء غليها في الحالات الطارئة[2]؛

وفي إطار الفيزيوقراط (الطبيعيين) الرافضين لتوجهات التجاريين والتي من بينها إرجاع الثروة ونموها إلى التجارة، وأكدوا أن خلق الثروة وإنتاج الفائض هما وليدا عملية الإنتاج لا عملية المبادلة، حيث أبرز "فرانسوا كيني" الذي كان طبيبا للويس الخامس عشر ملك فرنسا، الجدول الاقتصادي الذي يحوي كيفية دوران هذا الفائض بين فئات المجتمع وكيفية إنتاجه عام بعد أخرى، كما قسم الفيزيوقراط العمل إلى فئتين: الفئة المنتجة والفئة العقيمة، والفئة الأولى تتكون من العمل الذي يستطيع إنتاج فائض المتمثل فيما تبقى من الإنتاج بعد الاستهلاك أثناء العملية الاستهلاكية، وكل ماعدا هذا فهو غير منتج، كما يؤكد "كيني" ضرورة اقتصار الضرائب على الناتج الصافي لملكية الأراضي و ليس على أجور الأفراد ولا على المنتج، إذ أن ذلك سيؤدي لزيادة تكاليف الإنتاج، ومن ثم الأسعار و بالتالي الإضرار بالنشاط التجاري و الثروة، ومن ثم يجب توحيد الضرائب كلها في ضريبة واحدة على الريوع، كما أكد على ضرورة إعادة ضخ ما يتم جمعه من ضرائب في حركة النشاط الاقتصادي مرة أخرى ، و ذلك حتى لا يؤثر هذا الاقتطاع سلباً على دورة النشاط الاقتصادي[3]؛

ويفترض "*كيني*" في الجدول الاقتصادي انقسام المجتمع إلى طبقة الزراع والمستأجرين وهي الطبقة الوحيدة المنتجة، وطبقة ملاك الأراضي، وطبقة الصناع والتجار (الطبقة العقيمة)، كما يعتقد الطبيعيون أن

---

[1] حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي، دط، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص190-191.

[2] نفس المرجع السابق، ص194.

[3] جورج نايهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، ط1، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1997، ص81.

الإنتاج الزراعي هو وحده الذي ينتج فائضا، وان الصناعة لا تخلق قيما جديدة، لذا طالبو بحرية التجارة والصناعة[1].

2- السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي:

وجّه الاقتصاديون التقليديون من أنصار الاتجاه الحر ومن قبلهم الطبيعيون، جانبا من اهتمامهم لدراسة موضوع المالية العامة، متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية التي تحد من الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تمارسه الدولة في حياة المجتمع، فقد كانت من الأفكار التي سادت عند التقليديين، أن الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق تغيرات أسعار الفائدة، وعند مستوى التشغيل الكامل دائما[2]،

ويركز الكلاسيك في أفكارهم على "قانون ساي" للأسواق، و مدلول "اليد الخفية لآدم سميث" وبيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة. فقانون ساي للأسواق والتي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة" العرض يخلق طلبه، "يؤكد على أن " الاقتصاد شأنه في ذلك شأن الكون، يبلغ حد الكمال إذا ما ترك وشأنه، فمن شأن الإنتاج أن يوجد الطلب الخاص به، ولن يكون هناك إفراط في الإنتاج أو البطالة، وأي ميل من جانب الاقتصاد للإفراط في الإنتاج أو البطالة سيصحح تلقائيا، فالقوانين الاقتصادية قوانين قوية ولا تطيق التدخل"[3]، أي أن هناك علاقة سببية مباشرة بين الإنتاج والإنفاق، فأي زيادة في الإنتاج(العرض) سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي[4]، ولما كان الناس وفقا لهذا الفكر لا يحملون النقود لذاتها ولكن كوسيلة للتبادل ليس إلا، فإن أي زيادة في الدخول النقدية سيقابلها مباشرة زيادة معادلة في الإنفاق على السلع والخدمات[5]، فكل زيادة في الإنتاج ستخلق تلقائياً زيادة معادلة لها في الإنفاق لشراء الإنتاج الجديد، ولكي ترتفع مستويات الإنتاج والدخل والعمالة فلابد من زيادة الإنتاج بغض النظر عن الطلب القائم في السوق في ذلك الوقت حيث سيخلق العرض الجديد طلبه، فإذا ما ترك الفرد حراً في بيئة تتوافر فيها كل ضمانات الحرية الاقتصادية يسعى لإشباع حاجاته ورغباته وتعظيم ثرواته وتحقيق مصلحته الشخصية، فإنه لن

---

[1] عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص514.

[2] عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار الجامعة الجديد لنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص44.

[3] عبد الله بن منصور، غالم جلطي، أخلقة الفكر الاقتصادي كآلية لتجسيد الحوكمة العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول: الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، 20-21 اكتوبر 2009، ص6.

[4] حازم الببي، الاقتصاد الكلي، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2006، ص245.

[5] حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، ط1، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999، ص21.

يتوقف عن زيادة الإنتاج إلا عند مستوى التوظيف الكامل، حيث تصبح كافة الموارد الاقتصادية المتاحة موظفة توظيفا كاملا، وباعتبار مصلحة المجتمع وفق المفكرين الكلاسيك هي مجموع مصالح الأفراد، فإن كل فرد في سعيه لتحقيق المصلحة الخاصة إنما يسعى في نفس الوقت وكأنه مدفوع بيد خفية لتحقيق مصلحة المجتمع[1]؛ ولضمان ذلك لابد من توفير كافة الإمكانات اللازمة لازدهار القطاع الخاص، وأولها الحيلولة دون أي تدخل من جانب الدولة في الحياة الاقتصادية، فتدخّل الدولة سيعوق القطاع الخاص عن التصرف بحرية تامة وسيحرم القطاع الخاص من رؤوس الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج وتنمية الاقتصاد الوطني، ولكن سرعان ما أدرك الفكر الكلاسيكي وجود بعض الحاجات العامة(الدفاع والأمن الداخلي)، والتي لو تركت للأفراد فلن يقوموا بإشباعها رغم أهميتها للفرد والمجتمع، ومن هنا تبدو أهمية حصر وتحديد الإنفاق العام حتى لا يؤدي التوسع فيها إلى سوء استخدام الموارد الاقتصادية وتدهور النتاج الوطني.

ومن ثم يقصر الفكر الكلاسيكي أوجه الإنفاق العام على الدفاع والأمن الداخلي والعدالة والمرافق العامة[2]؛ ولكي يضمن الكلاسيك تحقيق مبدأ الحياد المالي فإنهم يركزون على ضرورة مراعاة الأسس الثلاثة للسياسة المالية وهي[3]:

- الإلتزام بمبدأ توازن الموازنة العامة؛
- تحديد أوجه الإنفاق العام على سبيل الحصر؛
- ضرورة تحقيق مبدأ الحياد المالي في كافة النشاطات الاقتصادية.

أدى التمسك الحرفي بأسس السياسة المالية وفقا للفكر الكلاسيكي، إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية وازدياد حدتها وامتداد آجالها، وعلى الأخص أزمة الكساد العالمي التي اجتاحت أرجاء العالم عام 1929.

3- السياسة المالية في الفكر الكينزي:

في الوقت الذي يؤكد فيه الكلاسيك على أنه لا وجود للكساد، أبرز الانهيار الاقتصادي مشكلة البطالة وانخفاض الدخل الوطني بصورة لم تعرف من قبل وبالتحديد في ثلاثينيات القرن الماضي، فقد كان من

---

[1] حامد عبد المجيد دراز، 1999، مرجع سابق، ص22.

[2] الكلاسيك ومفهوم الدولة، [على الخط]، متاح على: <http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/ad_downloads/6_28965_446.pdf>، (أطلع عليه في 01 مارس 2012).

[3] حامد عبد المجيد دراز، 2004، مرجع سابق، ص23.

غير المتوقع أن تقف السياسة الاقتصادية من خلال شقها المالي موقفها الحيادي التقليدي، وكان عليها أن تتدخل لإعادة التوازن الاقتصادي، إذ كان لشدة تأثير هذا الكساد الدور الكبير لإجبار الدولة على إعادة النظر في فكرة حياد الدولة، وأفسحت المجال أمام وجهات نظر أخرى مختلفة، تتطلب قيام الدولة باستخدام السياسة المالية بشكل أكثر فعالية ودقة، متمثلة في التوسع في الإنفاق العام لمحاربة البطالة ولإعادة الانتعاش الاقتصادي، الأمر الذي اقتضى خروج السياسة المالية من حيادها التقليدي لتتولى مسؤولية تحقيق هذه الأهداف، ويعني ذلك السماح بوجود عجز أو فائض في الموازنة، إذا كان هذا يساعد في القضاء على الكساد والتضخم[1]؛

ويعد الاقتصادي الانجليزي *"كينز"* أول من نادى بتلك الأفكار السالفة الذكر، إذ أوضح أن السياسة المالية هي أكثر الأسلحة أهمية في محاربة الكساد والبطالة، وذلك من خلال الإنفاق الحكومي والضرائب والاقتراض العام، رافضاً بذلك فكرة "قانون ساي للأسواق"، وفكرة اتجاه النظام الاقتصادي الرأسمالي تلقائيا نحو التوازن الاقتصادي[2]، ومضى كينز في تحليله من خلال استنتاجه أنه لا يمكن إحداث مستويات أعلى من الطلب الكلي الفعال للاقتصاديات الرأسمالية بصورة تلقائية، لذا أكّد "كينز" للخروج من أزمة الكساد على أهمية التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي لرفع الطلب الكلي الفعال إلى المستوى الكافي لتحقيق التوظيف الكامل، عن طريق تطبيق جملة من السياسات من أهمها زيادة الإنفاق العام وتخفيض الضرائب أو كلاهما معا، وخصوصا في مجال الخدمات العامة، وبالتالي تعويض النقص في الطلب الكلي حتى لو أدى ذلك إلى عجز في الموازنة العامة، لذلك دافع كينز بقوة عن ساسة التمويل بالعجز بوصفها سياسة ملائمة في سنوات الكساد[3].

1.3- منحنى الطلب الكلي والعرض الكلي عند كينز:

أ- منحنى الطلب الكلي: يعبر منحنى الطلب الكلي عن العلاقة العكسية بين المستوى العام للأسعار و الناتج أو الدخل الحقيقي و المتمثلة في الشكل التالي رقم(1-4):

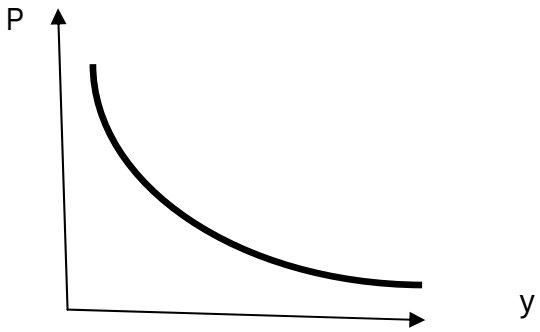
---

[1] عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص52.

[2] جواد كاظم البكري، التحليل الكينزي وتطور النظام الرأسمالي، [على الخط]، (أطلع عليه في 30 مارس 2012)، متاح على:
<http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/fileshare/articles/%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%8A%D9%86%D8%B2%D9%8A%D8%A9.pdf >

[3] عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، مرجع سابق، ص55.

شكل رقم(1-4): منحنى الطلب الكلي.

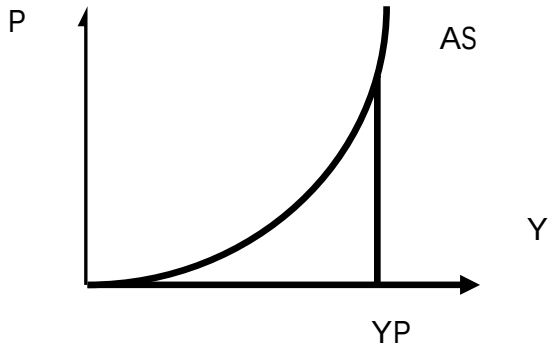


المصدر: محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الحدي، الدار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص177.

يوضح منحنى الطلب الكلي في الشكل السابق العلاقة العكسية بين الأسعار والدخل الحقيقي، حيث كلما ارتفعت الأسعار انخفض مستوى الدخل الحقيقي والعكس صحيح، وتفسير ذلك هو أن ارتفاع مستوى الأسعار سيخفض من مكونات الطلب الكلي، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض الدخل الحقيقي والعكس صحيح[1].

منحنى العرض الكلي: يوضح منحنى العرض الكلي العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي كما بالشكل التالي رقم(1-5)

شكل رقم(1-5): منحنى العرض الكلي.



المصدر: محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص178.

يوضح منحنى العرض الكلي العلاقة الطردية بين المستوى العام للأسعار والدخل الحقيقي، بمعنى أن زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي تكون مصحوبة بارتفاع في الأسعار والعكس صحيح، حتى نصل إلى مستوى التوظيف الكامل، وهنا يأخذ منحنى العرض الكلي الشكل العمودي على المحور الأفقي، حيث لا تؤدي الزيادة في الأسعار إلى أي زيادة في الناتج الكلي[2].

---

[1] محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص177.

[2] محمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص178.

سادت هذه الأسس الجديدة للسياسة المالية خلال الأربعينيات وأفاض زملاء "*هانسن*" وتلاميذه في تحليل أدوات السياسة المالية وإمكانياتها محاولين إرساء قواعد السياسة المالية تحت أسماء المالية التعويضية، والمالية الوظيفية[1]، وسنحاول ابراز كل منهما في ما يلي:

1.4- مراحل السياسة المالية المتدخلة:

أ- السياسة المالية المحضرة: أطلق عليها البعض اسم سياسة "سقي المضخة"، ويقصد بهذه السياسة "أن توسع الدولة عن طريق سلطاتها المركزية والمحلية في النفقات العامة -مع عدم تخفيض النفقات الخاصة-وذلك عن طريق تنفيذها لبرامج تقتضي إنفاق مبالغ كبيرة وعلى نطاق واسع، وأن تمول هذه النفقات عن طريق الموارد المعطلة كالقروض مثلا، وأن يكون من شأن هذه النفقات أن تعطي دفعة للاقتصاد الوطني حتى يتمكن من النهوض والسير بمفرده اعتمادا على قوته الذاتية، وبالضبط كما هو الحال بالنسبة لمضخة المياه الجافة التي يلزم أن يوضع فيها شيء قليل من الماء في البداية حتى تستطيع أن تعمل وتخرج الماء من باطن الأرض[2].

ب- السياسة المالية التعويضية: يقصد بالسياسة المالية التعويضية "تلك السياسة التي تعمل على تجنب التغيرات الدورية سواء كانت انكماشية أو تضخمية، ما يعني أن تتمثل هذه السياسة في حالة الانكماش في التوسع في النفقات العامة وفي ضغط الضرائب، وفي حالة الانتعاش إلى ضغط النفقات العامة، ورفع الضرائب"[3].

وتعتبر السياسة التعويضية نتيجة طبيعية للتحليل الكينزي، وتستند إلى نظرية الموازنة الوظيفية، والتي تستبعد القواعد الصحية للمالية أي توازن الموازنة حسابيا، ولهذا تستخدم تياري الإيرادات والنفقات العامة للتأثير على النشاط الاقتصادي، بقصد تحقيق مستوى مرتفع من الدخل والعمالة، فليس الهدف للأدوات المالية تغطية النفقات العامة، ولكن التأثير على مجموع تيارات النفقات العامة بقصد التوصل إلى توازن اقتصادي كلي، ولتحقيق هذا الهدف تستطيع الدولة من خلال التأثير على الطلب الفعال، أن تغير من طلبها للسلع والخدمات، أو أن تؤثر على طلب الأفراد والمشروعات بزيادة أو تخفيف أعبائهم الضريبية، أو على حجم

---

[1] حامد عبد المجيد دراز، 2004، مرجع سابق، ص35.

[2] هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص58.

[3] نفس المرجع السابق، ص58.

الاستثمارات، أو مقدار السيولة، وتعتبر قاعدة التشغيل الكامل بدون وجود تضخم القاعدة الوحيدة التي يخضع لها نشاط الدولة، فتطبيق هذه القاعدة قد يؤدي إلى وجود عجز أو فائض في الموازنة العامة[1].

وتستند السياسة المالية الوظيفية في تحقيق أهدافها على دعامتين أساسيتين هما:

- التأثير على الاستهلاك: هناك وسيلتان ماليتان هما تخفيض الضرائب وزيادة بعض أنواع الإنفاق العام، فتخفيض الضرائب خلال فترة الركود يؤدي إلى زيادة الإنفاق وما ينتج عنه من ارتفاع القوة الشرائية المتاحة للأفراد والمشروعات، و تكون الضرائب غير المباشرة المفروضة على السلع الاستهلاكية أكثر فعالية في هذه الحالة من تخفيض الضرائب على الدخل، لأنه من الصعب قياس آثار تخفيض ضرائب الدخل لتوقفها على كيفية توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية المختلفة وميولها الاستهلاكية؛

أمّا الوسيلة الثانية لزيادة الاستهلاك هي زيادة بعض أنواع النفقات العامة وخاصة النفقات الاجتماعية والتحويلية، حيث أن هذه الزيادة تؤدي إلى تجنب المنافسة بين القطاعين الخاص والعام التي توجد في حالة قيام هذا الأخير بمشروعات معينة، وإلى جانب هذه الوسائل التي تتخذ في مجال الموازنة للتأثير على مستوى الاستهلاك توجد وسيلة أخرى تستطيع الدولة أن تلجأ إليها لتثبيت الأوضاع الاقتصادية هي سياسة الأجور[2].

- التأثير على الاستثمار: تستطيع الدولة أن تقوم باستثمارات عامة مباشرة كما تستطيع أن تؤثر على حجم الاستثمارات في القطاع العام والخاص، وذلك عن طريق وسائل التمويل التي تضعها تحت المشروعات من إعانات وقروض وعن طريق المعاملة الضريبية وتحديد مستوى سعر الفائدة. وللتأثير على الاستثمارات الخاصة نجد أن الدولة لا تستطيع التدخل إلا عن طريق وسائل غير مباشرة من خلال التخفيضات الضريبية والإعانات، أي مجموعة الإجراءات التي تؤدي إلى زيادة الموارد المالية للمشروعات و تحسين مستوى ربحيتها[3].

---

[1] باهر عتلم، سامي السيد، المالية العامة ودور القطاع العام في تحقيق الرفاهية الاقتصادية، دط، دار التعاون للطباعة، دت، ص ص444-445.

[2] باهر عتلم، سامي السيد، مرجع سابق،ص445.

[3] نفس المرجع السابق ، ص449.

المبحث الثالث:ملامح السياسة المالية في الدول النامية

تشترك البلدان النامية على اختلاف مستوياتها الاقتصادية في خاصية رئيسية هي كونها متخلفة اقتصاديا وتقنيا عن الدول المتقدمة، و يظهر وضع التخلف في الدول النامية بصور شتى متداخلة فيما بينها، وكثيرا ما يكون كل منها سببا لظهور الأخرى، وأهم هذه الصور القصور الكبير في استغلال الموارد الطبيعية، وندرة رأس المال وسوء استخدامه، وانخفاض مستوى الإنتاجية، وحصيلة ذلك تظهر في الضآلة النسبية للدخل الوطني وسوء توزيعه.

المطلب الأول:السياسة المالية في الدول النامية.

ترتبط أهمية السياسة المالية في الدول النامية ارتباطا بواقع اقتصادياتها وسماتها الأساسية، وما يتضمنه هذا من ظروف وأوضاع واحتياجات، تتطلب من الحكومة في هذه الدول أن تتدخل وبشكل مباشر، من خلال سياستها المالية، وعن طريق النفقات العامة والإيرادات العامة، بسبب ضعف دور السياسات الأخرى المكملة للسياسة المالية. وحتى يمكن التعرف على طبيعة السياسة المالية في الدول النامية يتطلب الأمر التعرف على الخصائص المختلفة لهذه الدول.

1- خصائص الدول النامية:

تضم مجموعة الدول النامية دولا عديدة تتفاوت في درجات نموها وفي مستويات معيشتها المادية، فيدخل في إطارها دول لم تتجاوز الاقتصاد المعيشي، وتشترك الدول النامية في عدة خصائص من أهمها:

- انخفاض كل من الدخل الوطني والدخل الفردي وسوء توزيعهما، ؛حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني في كل من اليمن وجيبوتي 520 و910 دولار أمريكي في عام 2003 على التوالي[1]؛
- انخفاض مستوى الاستثمار، وتركزه في الاستثمارات العقارية الذهب والعملات الأجنبية، ويعود ذلك إلى ضيق أفق المستثمرين وعدم ثقتهم في المستقبل، لعدم توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وخاصة في الفترة الأخيرة من خلال التطورات الحاصلة في بعض الدول العربية كليبيا وتونس ومصر وسوريا وانعكاساتها السلبية على اقتصاديات هاته الدول؛

---

[1] نوفل قاسم علي الشهوان، مصادر النمو الاقتصادي في مجموعة mena وسبل تواصل الوظائف عالميا، الملتقى العلمي الدولي الثاني،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، 14و 15 نوفمبر، 2005، الجزائر، ص22.

- انعدام السوق المالية والنقدية أو تخلفها، وضعف الأجهزة المصرفية والمالية مما يدفع بالاستثمار إلى الاتجاه نحو المضاربة والاستثمار في العقارات؛
- سيطرة القطاع الزراعي، واعتماده على الآلات والمعدات القديمة ذات الكفاءة الاقتصادية المنخفضة، إضافة إلى أن غالبية السكان يعملون في هذا القطاع، أو النشاطات المرتبطة به؛
- تبعية الاقتصاد المتخلف للاقتصاديات المتقدمة، لاعتماد الدول النامية على تصدير سلعة واحدة، أو عدد محدود من السلع الأولية والمواد الخام، واستيراد المستلزمات الإنتاجية والسلع الاستهلاكية؛حيث احتلت الصادرات النفطية في بعض الدول العربية مثل الجزائر المركز الريادي بنسبة تفوق 90 في المئة من إجمالي الصادرات؛
- معانات الدول النامية من مشكلة الفقر (حلقة الفقر المفرغة)[1].

2- طبيعة السياسة المالية في الدول النامية:

تواجه السياسة المالية في الدول النامية عدة مشاكل نوجزها في ما يلي[2]:

- عدم توفر جهاز مالي كفؤ قادر على تقدير النفقات العامة وتحديد مصادر الإيرادات العامة، بما ينسجم مع الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسياسي لتلك الدول؛
- البيروقراطية في الحصول على المال وفي عملية الإنفاق؛
- عدم خضوع إعداد الموازنة العامة وإقرارها إلى اعتبارات موضوعية علمية، وخضوعها إلى اعتبارات شخصية، مما يؤثر على تقدير الإيرادات العامة والنفقات العامة؛
- ضعف المستوى التأهيلي والتدريبي للقائمين على تطبيق السياسة المالية؛
- ضعف الجهاز التنفيذي المشرف على الخطط المالية، مما يؤدي إلى عدم تحقق الأهداف المرجوة.

نتيجة لكل ما سبق يبرز الدور المهم والأساسي للسياسة المالية في الدول النامية في إطار سياستها الاقتصادية العامة، وعن طريق الإيرادات العامة والنفقات العامة، من خلال اتخاذ سياسات مناسبة بخصوص كل منهما وذلك على الشكل التالي:

---

[1] خالد شحاتة الخطيب، أسس المالية العامة، مرجع سابق ، ص40.

[2] طارق الحاج، المالية العامة، دط، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص ص201-202.

1.2- السياسة المالية بخصوص الإيرادات العامة: ينبغي على السياسة المالية في الدول النامية أن تعمل بخصوص الإيرادات العامة على ضمان تحقيق ما يلي:

- ضرورة العمل في إطار السياسة المالية على زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية، من خلال الضرائب التصاعدية، والتي ينبغي فرضها على الدخول والثروات ورؤوس الأموال، وخصوصا التي لا يتم استخدامها في الأوجه التي يتحقق بموجبها خدمة الاقتصاد والمجتمع، وبحيث لا يتم فرضها بالشكل الذي يمكن أن يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي، وفرضها على المجالات الهامشية غير المنتجة، بحيث يصبح تحصيل الإيرادات الضريبية وسيلة هامة يتم من خلالها التأثير على عملية تخصيص الموارد، عن طريق التشجيع على التوجه في استخدام الموارد نحو المجالات المرغوبة، بمنحها إعفاءات أو فرض ضرائب أقل عليها؛
- ضرورة العمل في إطار السياسة المالية على إصلاح الجهاز الضريبي في الدول النامية، وذلك لنقص استخدام هذا الجهاز للأساليب والوسائل المتطورة في تحصيل الضرائب وضعف القدرات والخبرات المتاحة لديه، وضعف الوعي والحس الوطني، وتفشي حالات الفساد والرشوة والمحسوبية والاعتماد على الاعتبارات غير الموضوعية في تحصيل الإيرادات الضريبية، كالعلاقات الشخصية والعائلية، والطائفية، وغيرها، مما يؤدي إلى زيادة العبء على فئة معينة في المجتمع، ويؤدي إلى زيادة التهرب الضريبي. ولذلك يقتضي من الدول النامية بذل جهود مستمرة للحد من ذلك، وبما يقود إلى الحد من التهرب الضريبي مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية، مع الإشارة إلى وجود فئة اقتصادية ذات نفوذ سياسي في بعض من هذه الدول، قادرة على ممارسة ضغوط على السلطة لتحول دون تطور التشريع والنظام الضريبي[1]؛
- التوصل إلى المجالات التي تتم فيها ممارسات النشاطات الاقتصادية الغير الرسمية، التي أصبحت تشكل جزأ مهما من النشاطات الاقتصادية الفعلية، وذلك من خلال معرفة الأسباب التي تدفع للقيام بهذه النشاطات وبالشكل الذي يتحقق معه علانيتها وبما يتماشى مع التشريعات والقوانين وهو ما يمكن أن يتحقق من خلاله زيادة الإيرادات الضريبية؛

---

[1] قحطان السويقي، السياسة المالية في سورية (أدواتها ودورها الاقتصادي)، دط، منشورات وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، سورية، 2008، ص16.

- ضرورة زيادة إيرادات المشروعات العامة التي تمتلكها الدولة والتي تؤدي نشاطات اقتصادية، من خلال زيادة كفاءتها الإنتاجية بتقلص تكاليف الإنتاج، وذلك من خلال الرقابة على نفقات هذه المشروعات مما يسهم في التقليل من التبذير والإسراف، مما يسهم في زيادة إيرادات هذه المشروعات ويقلل من تكاليف إنتاجها؛
- ضرورة الابتعاد عن الاعتماد على القروض كمصدر للإيرادات العامة، بحيث يتم في هذا تلافي الأثر السلبي الناجم عن تأثير القروض على النشاطات الخاصة، عندما تتم على حساب توجه هذه الموارد للقيام بهذه النشاطات، وبالذات عندما تستخدم هذه الموارد الناجمة عن عملية الاقتراض الداخلي في النشاطات الاستهلاكية غير المنتجة، مما يؤثر سلبا على أنشطة القطاع الخاص، لذا يجب على الدولة ألا تتوسع في الاقتراض لتجنب الآثار السلبية المنجرة عنه؛
- ينبغي على السياسة المالية في الدول النامية أن لا تعتمد على تغطية الزيادة في نفقاتها العامة على إيراداتها باللجوء للتمويل بالعجز، الذي يتم عن طريق الإصدار النقدي بأقل قدر ممكن، خاصة وأن معظم الدول النامية تمارس هذا الأمر في إطار سياستها المالية تحت ضغط الحاجة للتوسع في نفقاتها العامة، ومحدودية حصيلتها من الإيرادات العامة، وبالذات الضريبية منها، خاصة وأن هذا الاعتماد يكون متاحا استخدامه من طرف الدولة، هذا النوع من التمويل- في غالب الأحيان- يؤدي إلى حصول أثر تضخمي في الاقتصاد يفوق كثيرا أثره التوسعي، وبالذات في الدول النامية، نتيجة محدودية القدرات والطاقات الإنتاجية فيها، لذلك ينبغي عدم اللجوء إلى التمويل بالعجز إلا في الحالات الاستثنائية أو تلك التي يتم فيها التأكد فيها بأن أثره التوسعي يفوق أثره التضخمي[1].

2.2- السياسة المالية بخصوص النفقات العامة: ينبغي للسياسة المالية في الدول النامية أن تعمل من خلال إجراءاتها ووسائلها الخاصة بالنفقات العامة على تحقيق أكبر قدر من الآثار الإيجابية على الاقتصاد الكلي عن طريق ضمان إسهامها في القيام بالنشاطات الاقتصادية، وما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل والإنفاق الوطني، والتأثير إيجابا على المكونات الكلية للاقتصاد، ويسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل، والذي يمكن أن يرتبط بما يلي:

- ضرورة أن تسهم السياسة المالية في الدول النامية ومن خلال النفقات العامة في توفير البنية التحتية اللازمة والضرورية للقيام بالنشاطات الاستثمارية والإنتاجية، سواء تلك التي يقوم بها القطاع الخاص أو

[1] فليح حسن خلف ، مرجع سابق، ص 349.

الحكومة من خلال نفقاتها العامة الاستثمارية، كون معظم الدول النامية تعاني من نقص واضح في البنية التحتية المناسبة لعمل النشاطات هذه، ولتطورها، كالطرق والجسور والسدود والموانئ، والتأمين، والخدمات المصرفية وغيرها، لذلك ينبغي للسياسة المالية من خلال شقها الإنفاقي أن توفر بشكل يتيح للنشاطات الاقتصادية، وبالذات الإنتاجية منها، الخاصة والعامة، التطور والتوسع؛

- ضرورة التركيز من خلال السياسة المالية على الخدمات التي تعود بالنفع الخاص والعام مثل خدمات الصحة والتعليم، كون هذه الخدمات تزيد من قدرات الفرد الإنتاجية، ومن ثم زيادة إنتاجيته، وبالشكل الذي يؤدي إلى زيادة دخل الفرد من جهة وزيادة دخل المجتمع من جهة أخرى، وبالذات عندما يتم توجيه هذا الإنفاق نحو الأوجه الأكثر ارتباطا بذلك؛
- الحد من الإسراف والتبذير والهدر في الإنفاق العام والذي يتحقق بشكل واسع في الدول النامية وذلك نتيجة ضعف درجة الوعي والحرص والشعور بالمسؤولية التي ترافق القيام بهذا الإنفاق، ونتيجة غياب الرقابة على الإنفاق، أو ضعف فعاليتها في حالة وجودها، ويتم ذلك من خلال ترشيد الإنفاق العام، والرقابة الفعالة والإجراءات اللازمة التي تحد منه، بحيث يتحقق من خلال ذلك تحقيق أقصى نفع بأقل قدر ممكن من النفقات العامة،
- ضرورة إسهام السياسة المالية - ومن خلال النفقات العامة- في تحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية، بالعمل على التقليل من التفاوت في توزيع الدخول بين أفراد المجتمع، من خلال تقديم الخدمات للفئات ضعيفة الدخل وبالشكل الذي يتحقق معه قدر مقبول من العيش الكريم، ومن جهة أخرى ينبغي من خلال السياسة المالية الحد من التفاوت الواضح في درجات ومستويات التطور بين المناطق والأقاليم، وبالذات بين الريف والمدينة، وذلك من خلال توجيه النفقات العامة للمناطق الأقل تقدما[1].

مما سبق، يتبين أن ما هو مطلوب من الدول النامية في إطار السياسة المالية بخصوص الإيرادات العامة والنفقات العامة، يقتضي جهدا أكبر، وجدية أكثر، واستمرارية بحيث يتم من خلال ذلك الإعداد والتنفيذ والمراقبة الفعالة للسياسة المالية، نتيجة حاجتها الأوسع والأشد لذلك من أجل ضمان نموها وتطورها، وتلبية احتياجاتها.

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص ص356-357.

المطلب الثاني: دور النفقات العامة وهيكلتها في الدول النامية.

صاحب الاتساع المستمر في نطاق الإنفاق العام والزيادة المستمرة في حجمه، تغيير في هيكله، أي في الأهمية النسبية لكل نوع من أنواع النفقات العامة إلى إجمالي النفقات العامة وفق ما تهدف إليه السياسة المالية في الدول النامية، وسنحاول في هذا المطلب أن نبين أهم الأسباب التي يصعب تجنبها والتي تؤدي إلى تزايد الإنفاق العام في الدول النامية وتقسيم النفقات العامة حسب صندوق النقد الدولي في الدول النامية.

1- عوامل تزايد الإنفاق العام في الدول النامية.

يرتبط تزايد الإنفاق العام في الدول النامية بعدة عوامل يصعب تجنبها ومن بين هذه العوامل ما يلي:

1.1- تزايد نسبة الاستثمار العام إلى الاستثمار الخاص: يرجع تزايد الإنفاق العام في الدول النامية إلى اتجاهات الحكومات في هذه الدول إلى القيام بدور المستثمر تحقيقا للتنمية الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى ما تعانيه هذه الدول من نقص وتدهور شديدين في بنيتها الأساسية، علاوة على افتقارها لعوامل جذب وحفز الاستثمار الخاص، ومن غير المتوقع إمكانية تخفيض الإنفاق في هذه المجالات باعتبار أن معظم هذه الدول ما زالت في المراحل الأولى للتنمية.

2.1- سياسات التوظيف والأجور في **الحكومة والقطاع العام**: في الوقت الذي يتحدد فيه الطلب على عنصر العمل في القطاع الخاص لتكلفة عنصر العمل بالنسبة لقيمة المخرجات وكذلك تكلفته النسبية مقارنة بالمدخلات الأخرى البديلة، بما يضمن تعظيم الأرباح، فإن الطلب على عنصر العمل في القطاع العام والحكومة بالدول النامية غير ذلك ، وذلك لأن زيادة التوظيف في الحكومة والقطاع العام تتم باعتبارها عنصرا مستقلا عن أية زيادة في الطلب على مخرجات الحكومة والقطاع العام، حيث ينظر إلى زيادة التوظيف بوصفها هدفا سياسيا اجتماعيا وخاصة في الدول التي تعاني من كثافة سكانية عالية، الأمر الذي انعكس في وجود ظاهرة البطالة المقنعة مصحوبة بتزايد الإنفاق العام على الأجور والمرتبات والمعاشات وغيرها من المزايا العينية[1].

[1] محمد عمر أبو دوح، ترشيد الانفاق العام وعجز ميزانية الدولة، دط، الدار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006،ص38.

3.1- الإنفاق العسكري: يهدف الإنفاق العسكري إلى الحماية من العدو الخارجي، وحماية نظام الحكم وخاصة في الدول غير الديمقراطية أو حديثة العهد بها، وباستمرار الصراعات الدولية من ناحية والاضطرابات الداخلية من ناحية أخرى، يزيد الإنفاق العام في مجالات الدفاع والأمن ، بل إن هذا الإنفاق يتزايد ليس أثناء الحروب و الاضطرابات الداخلية فقط ولكن قبلها وبعدها، بل ودونها في ظل الجيوش النظامية وسباق التسلح العالمي[1]؛

ويعتبر الإنفاق العسكري من أهم عوامل تزايد الإنفاق العام التي يصعب تخفيضها في الدول النامية وخاصة الشرق أوسطية منها في ظل الصراع العربي الإسرائيلي، وفي ظل ما تفعله الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في العراق. ونتيجة التقدم التكنولوجي والصراع حول امتلاك أسلحة الدمار الشامل وغيرها من العوامل، ساعد ذلك على زيادة الإنفاق العسكري خاصة والإنفاق العام عامة، وقد وصل الإنفاق العسكري في شمال إفريقيا والشرق الأوسط إلى20 % خلال التسعينات مقارنة بالبلدان النامية الأخرى التي بلغ فيها متوسط الإنفاق العسكري 12%[2].

4.1- تدهور قيمة العملة الوطنية للدول النامية: يحتل هذا العامل أهميته ضمن عوامل تزايد الإنفاق العام في الدول النامية، وخاصة تلك التي تتبع سياسات الإصلاح الاقتصادي وفقا لبرنامج صندوق النقد الدولي؛

ويؤدي تدهور قيمة العملة الوطنية إلى زيادة الإنفاق العام من عدة جوانب، فبالنسبة للإنفاق الاستثماري العام يؤدي تدهور قيمة العملة الوطنية إلى ارتفاع تكلفة الواردات (مقومة بالعاملة المحلية) من المعدات والآلات والسلع الخام والوسيطة، وكذلك الواردات الخدمية من الخبراء والفنيين، ويتحدد أثر تدهور قيمة العملة على الإنفاق العام بمجموعة من العوامل لعل من أهمها حجم الاستثمار العام، نسبة تخفيض قيمة العملة، حيث يرتبط الإنفاق العام بهذه العوامل طرديا، كما أن تدهور قيمة العملة يؤدي إلى زيادة مدفوعات خدمة الدين وزيادة تكلفة الواردات الاستهلاكية وخاصة من السلع الغذائية[3].

---

[1] نفس المرجع السابق، ص39.

[2] جورج توفيق العبد، حميد رضا دوادي، تحديات النمو والعولمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، صندوق النقد الدولي، 2003، متاح على: < http//: www.imf.org/external/arabic >، (اطلع عليه في 12ديسمبر2011)، ص17.

[3] محمد عمر أبو دوح، مرجع سابق، ص42.

5.1- الانضمام لمنظمة التجار العالمية: يعني انضمام الدول النامية لمنظمة التجارة العالمية قبولها تطبيق مبادئ الجات على كافة القطاعات الاقتصادية بها بما في ذلك قطاعي الزراعة والخدمات ، ومن المتوقع أن يؤدي هذا الانضمام إلى زيادة الإنفاق العام بها من عدة جوانب[1]:

- فتحرير تجارة المنتجات الزراعية بما يتضمنه من إلغاء دعم الإنتاج ودعم الصادرات من جانب الدول المتقدمة سيؤدي إلى ارتفاع قيمة الواردات من السلع الغذائية، وهو ما سيلقي بدور أكبر على حكومات الدول النامية لزيادة الإنفاق العام الموجه لدعم السلع الغذائية، حماية للطبقات الفقيرة من المجتمع؛
- أن تطبيق اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية يؤدي إلى تزايد قيمة واردات الدول النامية من الدواء، والمعدات والآلات مما يؤدي إلى زيادة الخدمات الصحية من جهة والنفقات الاستثمارية من جهة أخرى.

تعد العوامل السابقة من بين أهم العوامل التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام التي لا تستطيع الدول النامية تجنبها على الأقل في الأجل القصير، في ظل ما تعانيه من تدهور في بنيتها الأساسية وحاجتها إلى زيادة التراكم الرأسمالي، وارتفاع معدلات النمو السكاني وتركز معظم أفراد المجتمع في سن العمل[2].

حيث وصل عدد العمال الذين تتراوح أعمارهم بين30و39 عام 2404875 عامل عام2002 في الجزائر أي ما نسبته 27.4% من إجمالي اليد العاملة التي وصلت في نفس العام إلى 9075000 عامل[3].

2- هيكل النفقات العامة في الدول النامية:

صاحب الاتساع المستمر في حجم الإنفاق العام ونطاقه، تغيرا في هيكله، أي في الأهمية النسبية لكل نوع من أنواع النفقات العامة إلى إجمالي النفقات العامة، وفق ما تهدف إليه السياسة المالية المتبعة في الدول النامية، وتصنف النفقات العامة في الدول النامية حسب صندوق النقد الدولي الذي يعتمد على التصنيف الاقتصادي والتصنيف الوظيفي، وفي التصنيف الوظيفي يتم تقسيم النفقات العامة وفقا للنشاطات التي تقوم بها

---

[1] نفس المرجع السابق، ص43.

[2] مصطفى رشدي شيحة، اتفاقيات التجارة العالمية في عصر العولمة، دط، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2004، ص128.

[3] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة علاقات العمل، القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق، الدورة العامة العدية الرابعة والعشرين، جوان 2004، ص104.

الدولة والخدمات التي تقدمها، أما التصنيف الاقتصادي فيتم فيه تقسيم النفقات العامة إلى جارية ورأسمالية ومن ثم تحليل النفقات الجارية والرأسمالية إلى مكوناتها المختلفة، وسنحاول في الجدول التالي رقم(1-2) تبيين تقسيمات النفقات العامة في الدول النامية كما يلي:

جدول رقم(1-2): تقسيم النفقات العامة في الدول النامية حسب صندوق النقد الدولي.

التـصـنيف الاقتـصـادي	التـصـنيف الوظيـفـي
• **النفقات الجارية:** - **الإنفاق على السلع والخدمات** - **مدفوعات الفوائد** - **الإعانات والتحويلات الجارية** • **النفقات الرأسمالية:** - **صافي الإقراض(الإقراض وما سدد منه)**	- **الدفاع** - **التعليم** - **الصحة** - **الضمان الاجتماعي والرفاه** - **الخدمات الاقتصادية** - **الإسكان والمراكز الاجتماعية** - **النفقات الأخرى**
المجموع:	**المجموع:**

المصدر:سامي عبد الرحيم الزيود، الإنفاق العام وأثره على الاقتصاد الوطني، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأردن، 1989، ص12.

المطلب الثالث:لمحة حول اتجاهات النفقات العامة في الدول النامية.

تعتبر الدول العربية من بين الدول النامية، بالرغم من الإمكانيات الكبيرة التي تتوفر عليها وخاصة الطبيعية منها، غير أنها لا تستغل بشكل يؤدي إلى تحسن وضعية هذه الدول في المجال الاقتصادي.

1- الاتجاهات الانفاقية للدول النامية العربية:

وسنحاول من خلال الجدول التالي رقم(1-3) إعطاء نضرة عامة حول الاتجاهات الانفاقية لهذه الدول من خلال إحصائيات صندوق النقد العربي للسنوات العشر الأخيرة.

جدول رقم(1-3): تطور النفقات العامة في الدول العربية مجمعة للفترة (2001-2010).
الوحدة مليار دولار

البيـــــان	الإنفاق الجاري	الإنفاق الرأسمالي	صافي الإقراض الحكومي	المجموع الكلي	النسبة المؤوية %
2001	160.75	44.44	1.13	206.33	5.22
2002	159.75	45.89	0.90	206.54	5.22
2003	176.83	47.39	-0.25	223.97	5.66
2004	202.63	55.12	-0.58	257.17	6.50
2005	225.53	66.65	9.60	301.79	7.63
2006	265.9	83.3	3.4	352.6	8.92
2007	328.5	130.9	4.9	464.3	11.74
2008	406.3	166.4	2.3	575.0	14.54
2009	476.2	194.6	2.3	673.1	17.03
2010	497.5	192.0	2.0	691.6	17.49
المجموع	2899.89	1026.69	25.7	3952.28	%100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات التقرير الاقتصادي العربي الموحد للتطورات المالية في الدول العربية للسنوات المذكورة، [على الخط]، متاح على:<www.amf.org.ae>، (أطلع عليه في 15 جانفي 2012).

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

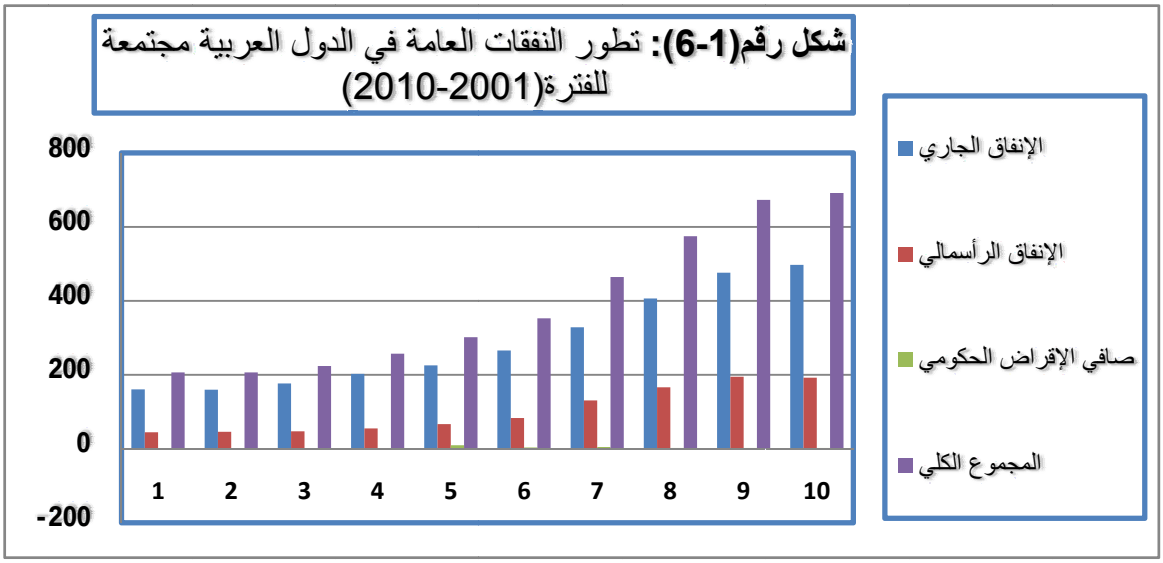
- بلغ إجمالي الإنفاق العام للدول العربية مجتمعة خلال عام 2005 نحو 301.8 مليار دولار، وهو المستوى الأعلى له على الإطلاق منذ عام 2001، وتجدر الإشارة إلى أن الإنفاق الذي ارتفع بصورة منتظمة منذ بداية الألفية الجديدة وبمتوسط سنوي بلغ نحو 9.2 في المائة واستمر حتى عام2005، باستثناء تراجع بسيط حدث خلال عام 2002.
- تشير البيانات المتاحة إلى أن إجمالي الإنفاق العام للدول العربية مجتمعة، قد ارتفع بنحو 22 في المائة في عام2007 ليبلغ نحو 430.1 مليار دولار بنهاية العام .ويمثل معدل الارتفاع خلال عام2007، المعدل السنوي الأعلى منذ عام2001 بالإضافة إلى ذلك، يلاحظ أن الإنفاق يرتفع بمتوسط سنوي يبلغ نحو 15في المائة منذ عام 2003، مع ملاحظة أن نسبة الإنفاق الجاري من الإنفاق الإجمالي تتجه نحو الانخفاض التدريجي وأن نسبة الإنفاق الرأسمالي تتجه نحو الارتفاع التدريجي، وذلك منذ عام 2003 ويلاحظ أن نسبة الزيادة التي حدثت في إجمالي الإنفاق والبالغة نحو 78 مليار دولار خلال عام 2007

قد توزعت بين 60 في المائة منها تقريباً كزيادة في الإنفاق الجاري ونحو 33 في المائة منها كزيادة في الإنفاق الرأسمالي.

- ارتفع إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية مجتمعة بنسبة 21.9 في المائة في عام 2008 مواصلاً معدلات نموه المرتفعة منذ عام 2004 ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة كل من الإنفاق الجاري، وخاصة في مجال الرواتب والأجور وفي مجال دعم السلع الغذائية والمشتقات النفطية والإعانات الاجتماعية، والإنفاق الرأسمالي وخصوصاً في الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط.
- ارتفع إجمالي النفقات العامة في الدول العربية كمجموعة من 673.1مليار دولار عام 2009 إلى حوالي 691.6 عام2010 أي بنمو بلغت نسبته2.7 في المائة، وتقف وراء نسبة النمو المنخفضة في الإنفاق العام للدول العربية عدة عوامل من أهمها العلاقة الطردية بين الإيرادات النفطية والإنفاق العام.

وتوضح هذه التغيرات ، بشكل عام، أن السياسة المالية قد أصبحت توسعية منذ مطلع الألفية في غالبية الدول العربية، والذي ارتبط ومنذ عام 2002 بالقفزات الكبيرة في قيمة إجمالي الإيرادات وخاصة الإيرادات النفطية على صعيد الدول فرادى.

وبشكل عام فإن هيكل النفقات العامة في الدول العربية يتسم بارتفاع نسبة النفقات الجارية فيها وانخفاض نسبة النفقات الرأسمالية إلى إجمالي النفقات العامة، ويمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي رقم (6-1):



شكل رقم(1-6): تطور النفقات العامة في الدول العربية مجتمعة للفترة(2001-2010)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

2- الاتجاهات الانفاقية في دول نامية أخرى:

ويوضح الجدول الموالي رقم(1-4) تطور النفقات العامة في بعض الدول النامية في العالم على كما يلي:

جدول رقم(1-4):تطوّر النفقات العامة في بعض الدول النامية.

الوحدة: بليون دولار أمريكي.

السنوات	بتسوانا	الكاميرون	غانا	نيجيريا	زمبيا	المجموع
1990	2.54	5.21	3.33	20.86	8.36	40,3
2000	5.39	5.69	10.53	47.46	16.83	85,9
2002	6.30	6.39	10.90	72.41	6.94	102,99
	بنغلاديش	ماينمار	نيبال	الفلبين	تايلاند	المجموع
1990	25.52	8.70	3.12	44.10	34.92	116,36
2000	27.37	9.39	4.75	58.46	68.94	168,91
2002	24.35	9.95	5.41	64.21	100.64	204,56
	الأرجنتين	بوليفيا	الشيلي	كولومبيا	كوستاريكا	المجموع
1990	30.56	2.26	15.27	23.66	5.23	76,98
2000	76.55	4.74	30.38	55.80	7.56	175,04
2002	117.33	8.88	32.90	71.54	9.48	240,13

المصدر:

PUBLIC SPENDING IN DEVELOPING COUNTRIES:TRENDS, DETERMINATION ,Anuja Saurkar,Shenggen Fan ,AND IMPACT p35., <http://siteresources.worldbank.org/EXTRESPUBEXPANAAGR/Resources/ifpri2.pdf>

ويمثل الجدول الموالي تطور النفقات العامة في بعض الدول النامية في كل من افريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية مجتمعة على النحو التالي:

جدول رقم(1-5): تطور النفقات العامة في بعض الدول النامية مجتمعة

الوحدة بليون دولار

البيان	1990	2000	2002	المجموع
افريقيا	40,3	85,9	102,99	229,19
آسيا	116,36	168,91	204,56	489,83
أمريكا الجنوبية	76,98	175,04	240,13	492,15
المجموع الكلي	233,64	429,85	547,68	1211,17

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول السابق.

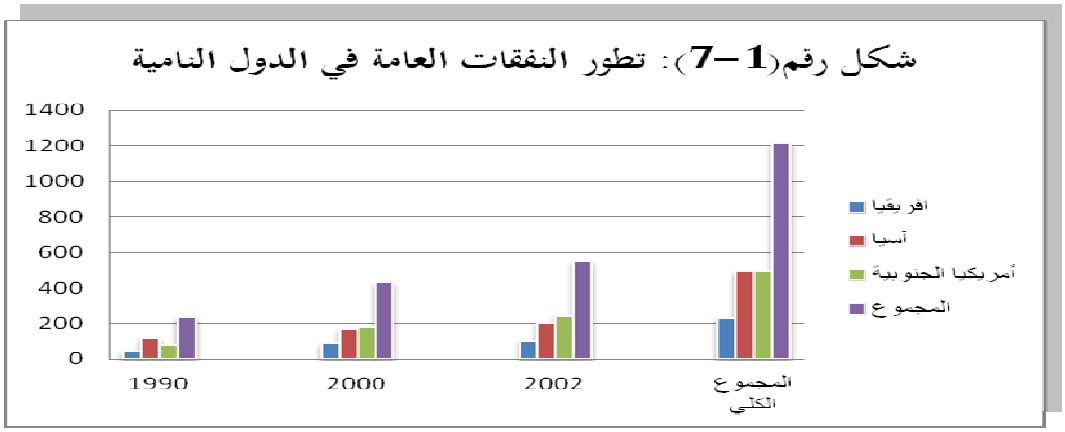
يلاحظ من خلال الجدول السابق رقم(1-5) ما يلي:

- بلغت النفقات العامة في دول افريقيا الخمس مجتمعة 40.3 بليون دولار عام 1990، ووصلت عام 2000 إلى حدود 80 بليون دولار أي بزيادة نسبية قدرها 100%، إلى أن فاقت عام 2002 حدود 100بليون دولار، وتحتل نيجيريا الريادة بين الدول الخمس، حيث وصل إنفاقها العام عام 2000 إلى 47.46 بليون دولار؛

- بلغ الإنفاق الحكومي في الدول النامية الأسيوية الخمسة مجتمعة 116.36 بليون دولار عام 1990، ووصل عام 2000 إلى حدود 170 بليون دولار بزيادة نسبية قدرت بحوالي 35%، وفاقت حدود 200 بليون دولار عام 2002، واحتلت الفلبين المركز الأول من حيث حجم الإنفاق العام عام 1990، حيث بلغ الإنفاق العام فيها 44.10 بليون دولار، وفي عام 2000 احتلت تايلاند الريادة بقيمة إجمالية للإنفاق العام قدرت بـ68.94 بليون دولار، كذلك الحال بالنسبة لعام 2002 حيث وصل فيها إجمالي النفقات العامة إلى100.64 بليون دولار؛

- أما بالنسبة لدول أمريكا الجنوبية فقد بلغ الإنفاق العام في الدول الخمسة مجتمعة 78.98 بليون دولار عام 1990، ووصل عام 2000 إلى حدود 175.04بليون دولار، وتوسعت هذه الدول في النفقات العامة إلى أن وصلت عام 2002 إلى حدود 240.13 بليون دولار، وتعد الأرجنتين الرائدة من حيث حجم الإنفاق العام، حيث وصل إنفاقها عام 2000 إلى 76.55 بليون دولار، وبلغ عام 2002 حوالي 120 بليون دولار، ويبين الشكل الموالي التطورات الحاصلة في النفقات العامة في الدول النامية مجتمعة، كما يلي:

شكل رقم(1-7): تطور النفقات العامة في الدول النامية



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات الجدول السابق.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما تقدم يمكن القول أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي تأثر مع مرور الزمن بالتغيرات التي طرأت على الفكر الاقتصادي، بدءاً بالطبيعيين وتوجهاتهم التدخلية وصولاً إلى التجاريين والكلاسيكيين الذين نادوا بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في حدود معينة، وما ترتب على ذلك من أزمات كان أهمها أزمة الكساد الكبير الذي مهد الطريق أمام الفكر الذي نادى به كينز في ظل الآثار السلبية الناجمة عنه وحتمية تدخل الدولة، كل هذه التطورات أدت إلى زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

كما تطورت السياسة المالية في إطار الفكر السائد في كل فترة، بدأً بتوجهات التجاريين والطبيعيين وصولا إلى الكلاسيكيين الذين نادو بحيادية الدولة من خلال سياستها المالية، وصولاً إلى الفكر التدخلي الكينزي الذي أعطى أهمية كبيرة للسياسة المالية في معالجة الإختلالات التي تصيب الاقتصاد.

كما أن الدول النامية تتميز بخصائص معينة تفرقها عن باقي الدول المتقدمة، مما يحتم على هذه الدول اتخاذ تدابير في إطار السياسة المالية تختلف عن التدابير المتخذة في غيرها من الدول.

للإشارة فإن التطورات الحاصلة في النفقات العامة في الدول العربية والدول النامية الأخرى تؤكد على ازدياد حجم النفقات العامة من عام إلى آخر بنسب متفاوتة.

وسنحاول في الفصل الموالي معرفة أهم الجوانب المتعلقة بالإنفاق العام.

الفصل الثاني:

الإطار النظري للإنفاق العام.

ويشتمل على:

المبحث الأول: أدوات السياسة المالية

المبحث الثاني: أسباب زيادة النفقات العامة و التقسيمات المختلفة لها

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

تمهيد:

تعد النفقات العامة إحدى الوسائل المهمة التي تستخدمها الدولة، بهدف تحقيق دورها في المجالات الاقتصادية والمالية، حيث أنها تعكس جميع الأنشطة العامة، وتبين برامج الحكومة في الميادين المختلفة في شكل اعتمادات تخصص كل منها لتلبية الحاجات العامة للإفراد، وسعياً وراء تحقيق أقصى نفع جماعي ممكن. كما أن تطور الدولة وتنوع مجالات تدخلها بقصد إشباع هذه الحاجات، قد فرض على نظرية النفقات العامة أن تتطور هي الأخرى من حيث مفهومها، وتتحدّد أنواعها وتقسيماتها والقواعد التي تحكمها، وتبرز الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها.

وسنحاولُ من خلال هذا الفصل التطرق إلى أهم الجوانب المتعلقة بالإنفاق العام، من خلال ثلاثة مباحث كما يلي:

- **أدوات السياسة المالية**
- **أسباب زيادة النفقات العامة والتقسيمات المختلفة لها**
- **الآثار الاقتصادية للنفقات العامة**

المبحث الأول: أدوات السياسة المالية.

تقوم الدولة بالتدخل في الحياة الاقتصادية، من خلال سياساتها المالية على مجموعة من الأدوات، سنحاول إبرازها فيما يلي:

المطلب الأول: الموازنة العامة

تتفق جميع الدول الحديثة على اختلاف أنظمتها، على أن سير نشاطها المالي وفقا لبرنامج محدد بصورة دقيقة، يشمل مجموع نفقات الدولة وإيراداتها، فالموازنة العامة ما هي إلا انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، ولقد تتابع التغيير في هذا الدور بتطور الفكر المالي، ومن الطبيعي أن يتبع هذا التطور في دور الدولة تطورا مماثلا في مفهوم الموازنة.

1- مفهوم الموازنة العامة:

تعرف الموازنة العامة للدولة حسب القانون الفرنسي لعام 1926 على أنها "تنبؤ وإقرار الإيرادات والنفقات السنوية للدولة[1]. وتعني الموازنة العامة "توقع وإجازة للنفقات العامة والإيرادات العامة، عن مدة مقبلة عادة ما تكون عام"[2].

من خلال هذا المعنى يمكن إبراز أهم الخصائص المتعلقة بالموازنة العامة كما يلي:

1.1- الصفة التقديرية للموازنة العامة: تعد الموازنة العامة لعام مقبلة ولهذا يعتمد مشروع الموازنة على التقدير، لأنه من الصعب التحديد بدقة وبشكل نهائي حجم النفقات التي ستصرف والإيرادات التي ستحصل خلال العام المقبلة، كما أن هذا التقدير قد لا يتوافق في كثير من الأحيان مع النفقات الفعلية على الرغم من أن هناك نفقات يمكن تقديرها بصورة نهائية إلى حد ما كرواتب الموظفين، ومعاشات التقاعد وغيرها، فهناك نفقات لا يمكن تحديدها إلا بصورة تقديرية، كنفقات التجهيز والإنشاء، والنفقات الاجتماعية وغيرها، لأن مقدارها يتوقف على العديد من العوامل لا توضع في الحسبان كتقلبات الأسعار، أو انتشار وباء أو اندلاع

---

[1] فيصل فخري مرار، العلاقة بين التخطيط والموازنة العامة (مدخل مفاهيمي وإداري وتنظيمي)، دط، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995، ص7.

[2] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، مرجع سابق، ص262.

حرب إلخ....؛ كذلك الحال بالنسبة للإيرادات العامة، فبعض الإيرادات كالضريبة على الأرباح مرتبطة بمداخيل المكلفين التي تتزايد بازدهار الحالة الاقتصادية، وتنخفض بانكماش الحالة الاقتصادية وغيرها؛

2.1- إجازة الجباية والإنفاق: لا تصبح الموازنة وثيقة رسمية جاهزة التنفيذ، إلا بعد أن يتم المصادقة عليها من قبل السلطة التشريعية بالنيابة عن الشعب، وإعطاء الحق للحكومة بجباية الإيرادات وصرف النفقات؛

3.1- الموازنة محددة المدة: في غالبية الدول تكون عام واحدة، فيكون التقدير في الموازنة عندئذ لعام، ويعطى الإذن بالجباية والإنفاق لعام مقبله[1].

2- مبادئ ومكونات الموازنة العامة:

يراعى في إعداد الموازنة العامة عدة مبادئ، بعضها يتعلق بكيفية إعدادها، والبعض الآخر يتعلق بوحدة الموازنة ومدتها، كما أن للموازنة العامة مكونات سنحاول إبرازها في ما يلي:

1.2- مبادئ الموازنة العامة: تتمثل هذه المبادئ في ما يلي[2]:

أ- مبدأ الشمول: وفق هذا المبدأ فإنه يجب أن تقيد في الموازنة العامة جميع الإيرادات والنفقات على اختلاف أنواعها ومصادرها دون إجراء أي مقاصة بين الإيرادات والنفقات، وذلك لعدة أسباب من بينها تجنب التبذير في الإنفاق وتبيين حقيقة الأوضاع المالية في الدولة.

ب- مبدأ وحدة الموازنة: أي إدراج جميع الإيرادات المتوقع جبايتها والنفقات العامة المتوقع صرفها خلال العام القادمة في ميزانية واحدة، ومن مبررات هذه القاعدة، إعطاء فكرة واضحة وكاملة عن حالة الدولة المالية من خلال المقارنة بين مجموع الإيرادات ومجموع النفقات، كذلك فإن تعدد الموازنات يؤدي إلى صعوبة المراقبة من قبل السلطة التنفيذية والتشريعية لعمليات الإنفاق والجباية، وتستثنى من هذه القاعدة كل من الموازنات الملحقة والموازنات الاستثنائية.

---

[1] مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي، مرجع سابق، ص263.

[2] محمد السيد سرايا، المحاسبة الحكومية في قطاع الجمارك، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص133-135.

ج- مبدأ سنوية الموازنة: تقتضي هذه القاعدة بأن تعد الحكومة كل عام موازنة العام المقبل، وتعرضها على السلطة التشريعية لأخذ موافقتها، ولا تعطى هذه الموافقة مبدئيا إلا لعام واحدة، ومن مبررات هذه القاعدة صعوبة تقدير كل من النفقات العامة والإيرادات العامة لأكثر من عام وتسهيل عملية والمراقبة.

تستثنى من هذه القاعدة الإعتمادات الدائمة التي تفتح لأكثر من عام، واعتمادات البرامج التي تخصص لتنفيذ بعض البرامج الإنشائية، كالمطارات والطرق، والاعتمادات المنقولة من موازنة عام منتهية إلى موازنة العام الموالية، بغية استعمالها لنفس الأغراض.

د- مبدأ توازن الموازنة: شهدت هذه القاعدة تطورات عدة نتيجة لتطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث كانت النظرية التقليدية تؤمن بتوازن الموازنة، ولكن بعد الأزمة الاقتصادية عام 1929 أصبح من غير الممكن تحقيق التوازن بالطرق الاعتيادية، فتضطر الدولة إلى اللجوء إلى المصادر غير الاعتيادية لتمويل عجز الموازنة وذلك لاتساع دور الدولة، وأصبحت الموازنة العامة أداة من أدوات السياسة المالية، ونتيجة لذلك فقدت هذه القاعدة صفتها، وأصبحت الموازنة تنظم بفائض أو عجز وفقا لما يحقق توازن الاقتصاد الوطني ككل.

ه- مبدأ تخصيص النفقات: تعني هذه القاعدة أن كل نفقة مخصصة لغرض محدد لا يمكن صرفها إلى في الغاية التي رصدت من أجلها، لهذا لا يجوز أن تعقد نفقة لم يخصص لها اعتماد في الموازنة العامة.

2.2- مكونات الموازنة العامة: تتكون الموازنة العامة من العناصر التالية:

أ- الإيرادات العامة: تعني الإيرادات العامة مصادر تمويل النشاط المالي للاقتصاد العام، حيث يتطلب القيام بتغطية النفقات العامة تدبير الموارد المالية اللازمة، وتحصل الدولة على هذه الموارد أساسا من الدخل الوطني في حدود المقدرة المالية الوطنية، أو من الخارج عند عدم كفاية الموارد الداخلية، وذلك لمواجهة متطلبات الإنفاق العام، ولقد تعددت أنواع الإيرادات العامة في العصر الحديث، وتنوعت أساليبها واختلفت طبيعتها، لأنواع الخدمات العامة التي تقوم بتقديمها الدولة[1]؛

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص21.

ب- النفقات العامة: لكي تقوم الدولة بإشباع الحاجات العامة، يتطلب ذلك قيامها بالإنفاق العام للوفاء بالتزاماتها، وتقديم الخدمات المنوطة بها، ومع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة، وصولا إلى الدولة المتدخلة، ازدادت أهمية النفقات العامة، وتم التخلي عن فكرة النفقة المحايدة التي نادي بها المفكرون التقليديون، وتم التركيز على ضرورة أن يكون للنفقة آثارا اقتصادية واجتماعية وسياسية، لأي نوع من أنواع النفقات العامة، في مجريات النشاط الاقتصادي[1].

3- المراحل التي تمر بها الموازنة العامة:

تمر الموازنة العامة بأربعة مراحل تتناول كل منها إجراءات معينة تبدأ من التفكير فيها وتنتهي بالتنفيذ والرقابة عليها كما يلي[2]:

1.3- مرحلة تحضير وإعداد الموازنة العامة:

1.1.3- السلطة المختصة في إعداد الموازنة العامة: تعتبر مرحلة التحضير والإعداد المرحلة الأولى في دورة الموازنة العامة، ومن المتفق عليه أن عملية التحضير والإعداد هي عملية إدارية، تختص بها السلطة التنفيذية، في جميع الدول على اختلاف أنظمتها وهياكلها الاقتصادية والسياسية، ويرجع ذلك إلى عدد الاعتبارات، أهمها[3]:

- تجمع البيانات والإحصائيات عن النشاطات والقطاعات والأوضاع الاقتصادية والمالية، لدى السلطة التنفيذية، والتي تساعد في إعداد الموازنة العامة، كما تتوافر لديها الأجهزة والإدارات والخبرة، للقيام برسم برنامج عمل المستقبل؛
- يضاف إلى ذلك أن السلطة التنفيذية هي المسؤولة عن تنفيذ الموازنة العامة، مما يجعل من المنطقي أن توكل إليها عملية التحضير والإعداد، مما يوفر الدقة والعناية لأن مصلحة الحكومة يتطلب ذلك؛
- تحتاج الموازنة العامة، إلى قدر كبير من التنسيق بين بنودها وتقسيماتها وأجزائها المختلفة، وهو أمر لا يتحقق إلا إذا تولت الحكومة إعداد وتحضير الموازنة العامة، وذلك لعدم خضوعها للاعتبارات المحلية والإقليمية التي تؤثر على أعضاء المجالس الممثلة للشعب[4]؛

---

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، 2005، مرجع سابق، ص50.

[2] لتفاصيل أكثر: المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، دط، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص43-99.

[3] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص299.

[4] سوزي عدلي ناشد الوجيز في المالية العامة، مرجع سابق، ص309.

- من خصائص الموازنة العامة للدولة، اعتبارها بمثابة البرنامج الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والمالي للحكومة، خلال العام المقبلة، لذلك فمن الطبيعي أن يترك للحكومة إعداد وتحضير الموازنة العامة، حتى تأتي منسجمة ومعبرة عن هذا البرنامج؛
- بما أن الحكومة هي المسؤولة عن تسيير المرافق العامة، لذلك فإنها تعتبر أقدر السلطات على تقدير الإيرادات العامة والنفقات العامة، بدرجة كبيرة من الدقة والموضوعية، لأنها أقرب من غيرها إلى معرفة احتياجات تلك المرافق.

ومن خلال ما سبق، فإن الحكومة هي الأجدر بأن تقوم بتحضير وإعداد الموازنة العامة، وتبدأ هذه المرحلة عادة بقيام أصغر الوحدات الحكومية التابعة للوزارات والمؤسسات والهيئات والمصالح العامة،كل واحدة منها بإعداد تقديراتها لما يلزمها من نفقات، وما تتوقع أن تحصل عليه من إيرادات خلال العام المالية المطلوب إعداد موازنتها، ويختلف الفاصل الزمني بين هذه المرحلة من الإعداد والتحضير، وبين بداية العام المالية التي يجري لها هذا التقدير، من دولة إلى أخرى، ويتم هذا كله بعد استلام المنشور الذي ترسله وزارة المالية عن طريق رئاسة الحكومة، إلى جميع الوحدات الحكومية المعنية، يدعوها فيه إلى تقديم تقديراتها خلال مدة محددة، وبعد ذلك يتم إعداد مشروع متكامل للموازنة العامة، ومن ثم عرضه على مجلس الوزراء تمهيدا لعرضه على السلطة التشريعية[1].

2.1.3- طرق تقدير الإيرادات والنفقات العامة:عند تعريف الموازنة العامة أشرنا إلا أنها تقدير**،** ومن ثم يجب اعتماد الدقة في التقدير، وهنا عدة طرق يتم الاعتماد عليها في تقدير الإيرادات والنفقات العامة سنحاول إيجازها في ما يلي:

أ- تقدير الإيرادات العامة: ظهرت في الفكر المالي عدة طرق لتقدير الإيرادات العامة، سنحاول إبرازها فيما يلي[2]**:**

- طريقة حسابات العام قبل الأخيرة*: وفقا لهذه الطريقة يتم تقدير الإيرادات في موازنة معينة، على أساس الإيرادات الفعلية لآخر عام مالية منتهية، فالإيرادات لعام 2000 تقدر على أساس متساوي مع إيرادات عام

---

[1] قاسم إبراهيم الحسيني، المحاسبة الحكومية والموازنة العامة للدولة، دط، مؤسسة الوراق للخدمات الحديثة، عمان، الأردن، 1999، ص97.

[2] عادل فليح العلى، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص ص536-538.

* طبقت هذه الطريقة في فرنسا عام 1833 وانصرفت عنها شيئا فشيئا حتى تخلت عنها نهائيا عام1938.

1998، مع عدم إدخال أي تعديل إلا ما يدعو إليه بسبب خاص يتوقع حدوثه، كفرض ضرائب جديدة، أو زيادة أسعار الضرائب القائمة، ويعتمد على العام قبل الأخيرة في تقدير الإيرادات بسبب تحضير الموازنة في أثناء العام السابقة، وقد لا تكون نتائج هذه العام قد عرفت لأنها لا تكون قد انتهت بعد؛

من مزايا هذه الطريقة بساطتها، وعدم حاجة الإدارة إلى خبرة كبيرة لتطبيقها، ومن ناحية أخرى هناك عدة سلبيات تحسب على هذه الطريقة، لأن ظروف العام المقبلة يمكن أن تختلف عما كانت عليه في العام قبل الأخيرة، مما ينجم عليه عدم دقة تقديرات الإيرادات العامة.

- طريقة التقدير المباشر: يمكن القول أن هذه الطريقة هي الشائعة في التطبيق، وتقوم على أساس ترك حرية كبيرة للقائمين بالتقدير، فيمكن لهم الاسترشاد بالإيرادات التي تحققت في السنوات السابقة، وكذلك دراسة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتوقعات التي يمكن أن تكون عليها تلك الظروف خلال العام المقبلة، كل هذا يؤدي إلى دقة في التقدير من طرف القائمين على ذلك، ومن ناحية أخرى قد تكون سيئة إذا ما أساء الموظفون من خلال المبالغة في تقدير الإيرادات مما يؤدي إلى التوسع في النفقات العامة.

ب- تقدير النفقات العامة: لا تثير عملية تقدير النفقات العامة مشكلات أو صعوبات فنية كما هو الحال في تقدير النفقات العامة، وإنما يتطلب فقط الصدق والدقة والأمانة في تقديرها، ويطلق على المبالغ المقترحة بالاعتمادات[1]؛

ويتم تقدير النفقات العامة عادة بطريقة التقدير المباشر كما يلي[2]:

فيما يخص النفقات الثابتة، يمكن تقديرها بدقة لأنها لا تتغير من عام لأخرى، ومن بين هذه النفقات، أقساط الدين العام، ومرتبات العمال والأجور وغيرها، ويراعى عند التقدير حالات الاستحداث والترفيع أو إلغاء بعض الوظائف؛

أما فيما يخص النفقات التقديرية، أي النفقات التي تتغير من عام إلى آخر، مثل نفقات الأعمال الإنشائية ومصروفات التعمير والصيانة، وأثمان اللوازم والمشتريات والأدوات، التي تحتاج إليها دوائر الدولة، أي النفقات التي لا يمكن تقديرها على وجه التقريب، فيتم تقديرها بطريقة التخمين المباشر، وذلك بأن تتولى

---

[1] عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، مرجع سابق، ص539.

[2] سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، مرجع سابق، ص319.

الدوائر المختصة تقدير نفقاتها وفقا لتقارير الخبراء والمختصين، وتقدير هذه النفقات لا يستند إلى قاعدة ثابتة فالأسعار عرضة للتبدل ولا يمكن التكهن مقدما بما ستكون عليه في العام المقبلة، وينصبّ تصديق السلطة التشريعية على هذه النفقات على الغرض من النفقة دون مبلغها.

2.3- مرحلة اعتماد الموازنة العامة: هي المرحلة الثانية من مراحل الموازنة، وهي من اختصاص السلطة التشريعية التي تجيزها، وتعطي إذنا بها في شكل قانون واجب التنفيذ يسمى "قانون الموازنة"، والذي يتم من خلاله وضع بنود الإيرادات العامة والنفقات العامة موضع التطبيق؛

ويخضع اعتماد الموازنة عادة لعدة إجراءات، تبدأ بقيام الحكومة ممثلة في وزير ماليتها بعرض مشروع الموازنة على اللجنة المالية في مجلس النواب، والتي بدورها تبدأ بمناقشتها بنداً بنداً، وبعد الانتهاء من ذلك والموافقة عليها، يعرض مشروع الموازنة بكاملة على مجلس النواب للاقتراع عليه بالموافقة أو الرفض، وعند الموافقة من طرف السلطة التشريعية على مشروع الموازنة، تصدر قانونا بها يسمى بقانون الموازنة، وبحيث يؤذن هذا بنهاية مرحلة الاعتماد، وبداية مرحلة التنفيذ[1].

3.3- مرحلة تنفيذ الموازنة العامة: يعني تنفيذ الموازنة، مباشرة جباية وتحصيل الإيرادات العامة، وصرف النفقات العامة في الأوجه المخصصة لها وكما هي واردة في بنود الموازنة العامة، ومن ثم فإن عملية تنفيذ الموازنة العامة تتمثل في أمرين:عمليات تحصيل الإيرادات وعمليات النفقات[2]، وليتحقق الاستخدام الأمثل للموارد العامة، ينبغي أن تكون نفقات تنفيذ الموازنة في أضيق الحدود، لأن القيام بالإنفاق العام يقتضي استخدام قدر من الموارد الاقتصادية، كذلك الحال بالنسبة لتحصيل الإيرادات العامة التي يتطلب تحصيلها وجود عدد كبير من الموظفين والمكتبات وخدمات النقل والبريد، لذا يجب أن تقتصد السلطات المختلفة في تنفيذ الموازنة[3].

4.3- مرحلة مراجعة تنفيذ الموازنة العامة وإقرار حسابها الختامي: تعد المرحلة الأخيرة من المراحل التي تمر بها الموازنة العامة، وهدف هذه المرحلة هو التأكد من أن تنفيذ الموازنة قد تم طبقا للسياسة التي وضعتها السلطة التنفيذية وأقرتها السلطة التشريعية، وبصفة خاصة أن الإعتمادات التي أقرتها السلطة التشريعية قد تحقق استخدامها فعلا لتحقيق الأهداف التي خصصت لها، والواقع أن الهدف من الرقابة على الإنفاق العام، هو

---

[1] غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي،ط1، دار البيارق للنشر، عمان، الأردن، 1998، ص217.

[2] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، مرجع سابق، ص335.

[3] باهر عتلم، سامي السيد، المالية العامة ودور القطاع العام في تحقيق الرفاهية الاقتصادية، مرجع سابق، ص412.

ضمان تحقيقه لأقصى قدر من المنافع للمجتمع، ومن الضرورة مراعاة السرعة في وضع "الحساب الختامي للموازنة" حتى تستطيع السلطة التشريعية أن تقوم بدراسة جوانب الإنفاق العام في العام المالية المنتهية، وأن تتحقق من مطابقتها للخطة الموضوعة ومن تحقيقها لأقصى قدر من المنافع الاجتماعية، هذا أدى إلى وجود لجان متخصصة داخل الهيئة التشريعية لوضع تقرير الحساب الختامي، بالإضافة إلى الرقابة التشريعية هناك الرقابة الإدارية و الاقتصادية[1]؛

فالرقابة الإدارية هي الرقابة التي تقوم بها الحكومة على نفسها وأعمالها ويقوم عادة بها رؤساء الإدارات الحكومية على مرؤوسيهم طبقا للتسلسل الإداري المعمول به، وقد تكون الرقابة الإدارية شكلية من خلال قيام الوزير أو الرئيس من مرؤوسيه بالتأكد من مدى تقيدهم بالتعليمات أو المنشورات الموزعة عليهم، أي تمارس هذه الرقابة في شكل تعليمات وأوامر يتقيد بها الإداريون الماليون، أو موضوعية من خلال تأكد الوزير أو الرئيس من مرؤوسيه من تقيد الموظفين الماليين بالوثائق، والمستندات المتعلقة بالتصرف بالنفقات العامة، بشكل لا يخالف القوانين واللوائح والأنظمة المالية المنضمة للميزانية العامة، كما تكون الرقابة سابقة يقوم بها الإداري كتدقيق سابق للصرف، فلا يوافق عليه إلا أذا تأكد من عدم وجود تجاوزات، أما الرقابة اللاحقة التي يقوم بها الإداري كتدقيق لاحق للصرف وغالبا ما تكون بعد انتهاء العام المالية، وتهدف هذه الرقابة إلى الكشف عن الأخطاء بعد عملية الصرف[2].

4- أنواع الموازنة العامة:

هناك عدة أنواع للموازنة العامة تختلف باختلاف السياسات المطبقة في بلد معين، وسنحاول إبراز أهم الأنواع الخاصة بالموازنة العامة فيما يلي:

1.4- **الموازنة التقليدية: (موازنة البنود)** ويتم التركيز فيها على الاعتماد المدرج بها حيث يتم التأكد من أن الصرف يتم في حدود الإعتمادات المدرجة والأغراض المخصصة لها، وأن يتم ذلك في ضوء اللوائح والقوانين المعمول بها[3].

2.4- موازنة البرامج والأداء: يمكن تعريف موازنة البرامج والأداء بأنها " مجموعة من الأهداف المقررة على أجهزة الحكومة ووحداتها المختلفة، تحققها خلال فترة زمنية مقبلة بعد تفصيلها تبعا للبرامج والأنشطة والجهود

---

[1] نفس المرجع السابق، ص413.

[2] لتفاصيل أكثر أنظر: غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سابق، ص ص222-223.

[3] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص316.

اللازمة لتحقيق ذلك، مع تحديد التكلفة المقدرة لتنفيذ كل برنامج أو نشاط، وتحديد معايير الإنجاز وقياس الكفاءة، وفيها يتم التركيز على المقابل الذي يعود من الإنفاق، أي يسلط فيه الضوء على العمل الذي يتم أداؤه أو الخدمة التي أنجزت ومن ثم تفصيل النفقة وتحديد الاحتياجات تحديدا دقيقا مما يؤدى إلى رفع كفاءة الأداء حيث ينبغي أن يكون لكل نفقة مردود معروف ومحدد وفقا لمعايير قياسية ومالية وكمية وان كل إيراد ينبغي أن يتوجه إلى مساره الصحيح"[1].

3.4- الموازنة الصفرية: تعرف الموازنة الصفرية على أنها "عملية التخطيط والتشغيل وإعداد الموازنة بصورة تفصيلية، بحيث تلقى على عاتق كل مسؤول تبرير الموارد المطلوب تخصيصها لبرامجه"[2]، ويتم إعداد تقديراتها على أساس افتراضي، كما يتم تقدير اعتماداتها وفقا للمتطلبات الحتمية والجديدة دون الرجوع إلى نتائج التنفيذ الفعلي للسنوات السابقة، ومن ثم يبذل مجهود في إعدادها ويتطلب توفير كافة البيانات التحليلية اللازمة والتحلي بالدقة المطلوبة، وتتميز عن الموازنة التقليدية ترتيب البرامج حسب أولوياتها ، تحديد الوسائل البديلة لتنفيذ النشاط ، تقديم وعرض مستويات مختلفة للتمويل تحديد مسئوليات الإدارات[3].

5- عجز الموازنة وطرق تمويله:

تحقق الموازنة العامة للدولة عجزا إذا كانت الإيرادات المتوقعة أقل من النفقات المتوقعة، وتعاني معظم الدول، والنامية منها بصفة خاصة من وجود عجز هيكلي في الموازنة العامة للدولة، فمع زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي زادت نفقاتها المقدرة بشكل كبير في حين لم تتزايد ايراداتها بنفس القدر، ويستلزم سد العجز في موازنة الدولة قيام الحكومة بالاقتراض لسد هذا العجز، ويتم الاقتراض من أحد المصدرين[4]:

1.5- الاقتراض من الجمهور: سواء كانوا أفراد طبيعيين أو معنويين من خلال بيع الدولة لأوراق مالية في صورة سندات حكومية أو أذونات خزانة يقوم الجمهور بالاكتتاب فيها، ولا يترتب على ذلك زيادة في العرض النقدي في المجتمع؛

2.5- الاقتراض من البنك المركزي: من خلال شراء الأخير لسندات الحكومة بشيكات مسحوبة عليه، ومن ثم يقوم بطبع المزيد من النقود لتغطية قيمة القروض، وبالتالي يزيد العرض النقدي في المجتمع، ويطلق على هذه الطريقة بسياسة التمويل التضخمي أو التمويل بالعجز.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص319.

[2] قاسم ابراهيم الحسيني، المحاسبة الحكومية والموازنة العامة للدولة، دط، مؤسسة الوراق للخدمات الحديثة، عمان، الأردن، 1999، ص130.

[3] نفس المرجع السابق، ص131.

[4] إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دط، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر، 2006، ص ص264-265.

المطلب الثاني: النفقات العامة.

ازدادت أهمية النفقات العامة في الفترة الأخيرة مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة.

1- مفهوم النفقة العامة:

تعني النفقة العامة أنها"مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة"[1].

من خلال المعنى فإن النفقة العامة تشمل على ثلاثة عناصر أساسية تعتبر في نفس الوقت صفات مميزة لها عن غيرها من أنواع النفقات التي تقوم بها الدولة، والمتمثلة في ما يلي[2]:

1.1- الصفة النقدية للنفقة العامة: يقصد بها استعمال مبلغ من النقود ثمنا لم تحتاج الدولة إليه من خدمات أو إنشاءات أو غيرها من الوظائف التي تقوم الدولة بأدائها، وهذه الصفة تميزها عما كانت تتبعه الدول قديما من استعمال المواطنين وإلزامهم بأداء خدمات عامة بدون مقابل"نظام السخرة"؛ ولقد تحصلت الصفة النقدية للنفقات العامة نتيجة لتطور "النظام الاقتصادي الدولي"، من أساسه العيني إلى الأساس النقدي، ولتحقيق العدالة والمساواة في توزيع النفقات العامة بين أفراد المجتمع، تحولت الحكومات من الإنفاق العيني إلى أسلوب الإنفاق النقدي، بالإضافة إلى صعوبة إجراء الرقابة على الإنفاق العيني، وصعوبة تحديده؛

2.1- صفة القائم بالإنفاق: وفقا لهذا العنصر، لا يعتبر المبلغ النقدي الذي ينفق لأداء خدمة عامة من قبيل النفقة العامة إلا إذا صدر من شخص عام ، ويقصد بالأشخاص العامة الدولة بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية أو أحد منظميها كوحدات الحكم المحلي، ويخضع لها أيضا المشاريع التجارية التي تنفق عليها الدولة بقصد تحقيق الربح ما دامت تخضع لإشراف الجهاز الإداري للدولة، وعلى هذا فإن النفقات التي يقوم بإنفاقها أشخاص خاصة لا تعتبر نفقة عامة حتى لو وكانت تهدف إلى تحقيق نفع عام، مثال ذلك إذا قام شخص ببناء مستشفى ثم تبرع بها للدولة، فإن هذا الإنفاق لا يعد عاما، ذلك أن الأموال التي قام بإنفاقها تعد أموالا خاصة وليست عامة بالرغم من عمومية الهدف؛

---

[1] هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، مرجع سابق، ص182.

[2] نفس المرجع سابق، ص183.

3.1- هدف النفقة العامة: يتمثل هدف الإنفاق العام في إشباع وتلبية الحاجات العامة كالأمن والاستقرار والحماية من العدوان الداخلي والخارجي وغيرها، وبالتالي، لا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات العامة التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة وتحقيق نفع خاص يعود على الأفراد، وتبرير هذا العنصر يرجع إلى مبدأ العدل والمساواة بين جميع الأفراد، إذ أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة، كالضرائب، ومن ثم يجب أن يتساوون كذلك في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة، ولا تصرف النفقات العامة لمنفعة فرد بعينه أو أفراد معينين كتلك التي كانت تصرف في الماضي على حفلات الملوك مثلا[1].

تعكس النفقات العامة دور الدولة وتطوره، فمع تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، إلى الدولة المنتجة، تطورت النفقات العامة، وتطور مفهومها الذي اختلف في ظل الدولة المتدخلة عنه في ظل الدولة المنتجة.

2- تطور مفهوم النفقات العامة:

يعد دور الدولة في النشاط الاقتصادي من محددات النفقات العامة لأن قيام الدولة بوظائفها يستدعي قيامها بالإنفاق وسنحاول إبراز أهم التطورات التي حصلت فبي النفقات العامة في ما يلي:

1.2- النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة: تركز اهتمام الاقتصاديين التقليديين على تحديد المبلغ الواجب إنفاقه وكيفية توزيعه بين وظائف الدولة الأساسية، وتحديد حجم الإنفاق العام بأقل مبلغ ممكن حتى يتم بذلك تخفيف العبء المالي على أفراد المجتمع، وعلى الدولة أن تحافظ على وجود أكبر قدر ممكن من الموارد الاقتصادية بين يدي أفراد المجتمع لكفاءتهم في استخدام هذه الموارد، وكانت هناك أولوية للنفقات العامة حيث يتم تقدير حجم النفقات العامة ومن ثم تفرض بعد ذلك الضرائب اللازمة لتغطية هذه النفقات، أي أن النفقات العامة كانت تقتصر على:

- تمويل الوظائف التقليدية للدولة، وبالتالي قلة أنواع النفقات العامة بالقياس إلى ما هي عليه الآن، ولم تكن النفقات أداة من أدوات إعادة توزيع الدخل بين الطبقات، واعتبرت هذه النفقات استهلاكية وغير منتجة؛

[1] سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص27.

- انخفاض حجم النفقات العامة لاقتصارها على المجالات الاستهلاكية، فخير الميزانيات اقلها حجما، واعتبرت الضرائب من العوامل التي تضر بتكوين رأس المال[1].

2.2- النفقات العامة في **ظل الدولة المتدخلة:** خرجت الدولة عن مفهوم الحياد والحراسة، وأصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي وأثر ذلك على مفهوم النفقات العامة من حيث[2]:

- تنوع النفقات العامة تبعا لتنوع وظائف الدولة، فبالإضافة إلى الوظائف التقليدية أصبحت مسؤولية الدولة تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي لمحاربة البطالة، دعم بعض فروع الإنتاج، إعادة التعمير، تحقيق التنمية الاقتصادية، إعادة توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع، وهذا جعل من النفقة العامة أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة؛
- ازدياد حجم النفقات العامة وارتفاع نسبتها إلى الدخل الوطني حيث بلغت عام 19.....

3.2- النفقات العامة في **ظل الدولة المنتجة:** نتيجة الثورة الشيوعية التي قامت في روسيا عام 1917، ظهرت الدولة الاشتراكية، ثم انتشرت في أوربا الشرقية وبعض بلدان العالم الثالث، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت الدولة تقوم بالدور الإنتاجي من خلال امتلاكها للجزء الكبير من وسائل الإنتاج، وبالتالي تقوم بجزء كبير من الإنتاج الوطني من خلال الاعتماد على التخطيط في النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى اتساع النفقات العامة، التي تقوم بها هذه الدول التي اتبعت هذا النظام[3].

وفي الدول النامية، تتحمل الدولة مسؤولية إحداث التغييرات الهيكلية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بإقامة المشروعات اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية، التي يطلق عليها بمشروعات البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، ولا شك أن نجاح الدولة في تحقيق أهدافها من خلال السياسة الاقتصادية المتبعة في فترة معينة يعتمد على مدى زيادة حجم النفقات العامة من جهة، وما تتميز به من إيجابية وإنتاجية وكفاءة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى[4].

---

[1] مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص52.

[2] يونس احمد البطريق وآخرون، المالية العامة (الضرائب والنفقات العامة)، ط1، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، د ت، ص167.

[3] مصطفى الفار، مرجع سابق، ص53.

[4] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، 2007، مرجع سابق ، ص53.

ومن خلال ما سبق فإن أهمية النفقات العامة قد ازدادت بزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي من الدور الحيادي، إلى الدور التدخلي فالإنتاجي.

المطلب الثالث: الإيرادات العامة

لكي تستطيع الدولة أن تؤدي دورها الاقتصادي والاجتماعي وتقوم بالإنفاق العام، يتعين عليها تحديد مصادر الإيرادات العامة.

يقصد بالإيرادات العامة مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي[1].

هناك عدة مصادر تعتمد عليها الدولة في تحصيل إيراداتها سنحاول إبرازها فيما يلي:

1- إيرادات أملاك الدولة:

يقصد بأملاك الدولة كل ما تملكه الدولة سواء كان ملكية عامة أو خاصة، وسواء كانت ملكية عقارية أو منقولة، ويمكن تقسيمه وفق معيار النفع إلى عام وخاص[2].

1.1- الأملاك العامة: يقصد بالأملاك العامة الأموال التي تمتلكها الدولة أو الأشخاص العامة وتكون معدة للاستعمال العام، وتحقق نفعا عاما، ومن ثم تخضع لأحكام القانون العام، ومن أمثلتها الطرق العامة، المطارات، الموانئ، الحدائق العامة، وغيرها، والأصل أن استخدام هذه الممتلكات من جانب الجمهور يتم بالمجان، وإن كان من الممكن أن تفرض الدولة في حالات معينة رسوما ضئيلة مقابل الانتفاع بها مثل فرض رسوم على دخول الحدائق العامة والمطارات، وذلك بغية تغطية نفقات معينة أو صيانتها.

2.1- الأملاك الخاصة: يقصد بها الأموال التي تمتلكها الدولة ملكية خاصة، ومعدة للاستعمال الخاص، وتحقق نفعا خاصا للفئة التي تستخدمها، وهذا الاستخدام يكون بمقابل ويحقق دخلا يمثل مصدرا من مصادر الإيرادات

---

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص75.

[2] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص94-95.

العامة، وهناك نصوصا خاصة متعلقة به، كحماية لهذه الممتلكات من أمثلتها عدم جواز تملكها عن طريق التقادم، ويتم تقسيم الأملاك الخاصة كما يلي:

أ- الأملاك العقارية: يتضمن الدومين العقاري ما تملكه الدولة من عقارات متعددة تتمثل في الأراضي الزراعية والغابات ويطلق عليه اسم الدومين الزراعي، والمناجم والمحاجر ويطلق عليه اسم الدومين الاستخراجي، وتساهم هذه الممتلكات في تحقيق المورد المالي الذي يحققه الدومين العقاري في جملته؛

ب- الأملاك الصناعية والتجارية: يتمثل في مختلف المشاريع الصناعية والتجارية التي تديرها الدولة وفقا للأساليب المتبعة في النشاط الخاص، ويتم استغلال هذه المشاريع من قبل الدولة إما عن طريق المشاركة ، أو الاستثمار المباشر، أو التأميم الكلي أو الجزئي؛

ج- الأملاك المالية: يقصد به الأسهم والسندات المملوكة للدولة والتي تحصل منها على إيراد مالي يتمثل في الأرباح والفوائد، وتمثل إيرادا للخزينة العامة.

2- الثمن العام: يعتبر الثمن العام مصدر من مصادر إيرادات الدولة، ويقصد به المقابل الذي تحصل عليه الدولة مقابل قيامها بنشاط تجاري أو صناعي، وبالتالي فهو ثمن السلع والخدمات التي تنتجها وتبيعها المشروعات العامة الصناعية والتجارية، تمييزا له عن الثمن الخاص، الذي تحصل عليه المشروعات الخاصة نظير بيعها لمنتجاتها من السلع والخدمات، وبالرغم من التشابه الموجود بين الخدمات التي تقدمها الدولة والقطاع الخاص، إلا أن الاختلاف يقتصر على هدف الخدمة، فالدولة لا تسعى إلى الربح بل المنفعة العامة بعكس القطاع الخاص[1].

3- الرسوم:

يعرف الرسم على أنه "مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة وذلك للحصول على خدمة خاصة ذات مقابل مزدوج للفرد والمجتمع"[2].

يتضح من التعريف ما يلي:

---

[1] خالد شحاتة الخطيب، زهير شامية، 2005، مرجع سابق، ص143.

[2] محمود شهاب مجدي، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص136.

1.3- الصفة النقدية للرسم: يقوم الشخص بدفع مبلغ نقدي مقابل الحصول على خدمة خاصة من إحدى الهيئات العامة؛

2.3- الصفة الإجبارية للرسم: يقوم الفرد بدفع مبلغ الرسم جبرا للهيئة العامة التي تؤدي له الخدمة، وهناك نوعان من الإجبار، أولهما قانوني والثاني معنوي، والمقصود بالإجبار القانوني أن يلتزم الأفراد بالحصول على بعض الخدمات وأداء الرسوم المقررة عنها كخدمات التعليم والتطعيم؛أما الإجبار المعنوي فالمقصود به أن يلزم الأفراد بدفع الرسوم فقط في حالة ما إذا قرروا الاستفادة من الخدمات التي تؤديها الهيئات العامة، ومثال ذلك خدمات التطعيم الاختياري والتعليم غير الإلزامي وتسجيل الملكية العقارية؛

3.3- المقابل المزدوج للرسم: يدفع الرسم مقابل الخدمة الخاصة التي يحصل عليها الفرد من إحدى الهيئات العامة ، وتتميز هذه الخدمة بوجه عام بأن النفع الذي يعود من أدائها لا ينحصر فحسب في صالح الفرد، وإنما يتعدى ذلك لصالح المجتمع بأكمله، ومثال ذلك الرسوم القضائية التي يدفعها المتقاضون يترتب عليها نفع خاص يتمثل في حصول على حقه المشروع ونفع عام يتمثل في استقرار الحقوق في المجتمع وتوفير العدالة لأفراده.

4- الضرائب:

تعد الضريبة من أهم مصادر الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة، وذلك لأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق أغراض السياسة المالية، وسنحاول في هذا العنصر الإلمام ببعض الجوانب الخاصة بها في ما يلي:

1.4- تعريف الضريبة: لقد أدى اختلاف وجهات نظر الباحثين إلى تعدد تعاريف الضريبة، حيث تعرف الضريبة بأنها " أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة"[1].

كما تعرف الضريبة على أنها " مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية والتي تقوم عن طريق السلطة بتحويل الأموال المحصلة، وبشكل نهائي ودون مقابل محدد، نحو تحقيق الأهداف المحددة من طرف السلطة العمومية"[1]. وهناك من يعرف الضريبة على أنها:"اقتطاع نقدي، نهائي دون مقابل، منجز لفائدة الجماعات الإقليمية، أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية"(الدولة وجماعاتها المحلية)"[2].

---

[1] أحمد حمدي العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دط، دار المعرفة اللبنانية، مصر، 1992 ، ص261.

من خلال التعاريف السابقة، يمكن أن نستنتج ما يلي:

- **أن الضريبة اقتطاع نقدي؛**
- **تفرضه الدولة بدون مقابل؛**
- **تهدف الدولة من خلالها إلى تحقيق المنفعة العامة.**

2.4- أنواع الضرائب: تتعدد أنواع الضرائب وتختلف صورها الفنية باختلاف المكان والزمان، ولكل نوع من هذه الأنواع مزايا وعيوب، لذلك لا تقتصر النظم الضريبية الحديثة على نوع من هذه الأنواع دون سواه، بل تحاول كل دولة أن تتخير مزيجا متكاملا من أنواع الضرائب، وأن تصيغه في أكثر صور التنظيم الفني ملائمة لتحقيق أهداف المجتمع.وفيما يلي أهم التقسيمات الخاصة بالضرائب:

أ- الضريبة الوحيدة والضرائب المتعددة: يلخّص نظام الضريبة الوحيدة في أن يخضع الدخل الكلي للفرد الذي تتعدد مصادره بتعدد أوجه نشاطه لضريبة واحدة، فلا تخضع كل أنواع الدخل التي يتقرر أن تصيبها الضريبة إلا لهذه الضريبة الواحدة ، أي أن الدولة تكتفي بفرض ضريبة واحدة فقط تسعى من خلالها لتحقيق أهداف السياسة الضريبية؛أما في نظام الضرائب المتعددة تحصل الدولة على إيراداتها من مصادر مختلفة، أي تخضع الدولة المكلفين لأنواع مختلفة من الضرائب.

تمتاز الضريبة الوحيدة بسهولة تحديدها، وهذا ما يسمح ويسهل للمكلف معرفة ما سيدفعه، لكن اعتماد الدولة على هذا النوع من الضرائب في تغطية نفقاتها العامة أدى إلى تضخيم العبء الضريبي على المكلف بها، وهذا ما أدى إلى لجوءه إلى التهرّب الضريبي، هذا التهرّب يجعل الضريبة الوحيدة عرضة لانخفاض حصيلتها، عكس الضرائب المتعددة التي بإمكانها تعويض العجز الناتج عن انخفاض إحدى الضرائب .والضرائب

---

[1] Pierre BELTRAME**,** La Fiscalité en France, HACHETTE LIVRE, 6ème édition, Paris,1998**,**p12.

[2] Raymond MUZELLEC**,** Finances Publiques, Edition Dalloz, 8ème édition, Paris, 1993**,** p423.

المتعددة بمواعيدها وطرق تحصيلها تخفف من حدة العبء الضريبي على المكلف، الأمر الذي من شأنه التقليل من التهرب الضريبي[1].

ب- الضرائب النسبية والضرائب التصاعدية: تعرف الضريبة النسبية بأنها الضريبة التي يبقى سعرها ثابتا رغم تغير المادة الخاضعة لها، وبعبارة أخرى فهي الضريبة التي يكون سعرها نسبة ثابتة من وعاء الضريبة مهما كانت قيمة هذا الوعاء، أي أن هذا السعر ثابت ووحيد بالنسبة لجميع المداخيل؛

وتكون الضريبة تصاعدية إذا كان سعرها يزداد بازدياد المادة الخاضعة للضريبة، أي أن الضريبة التصاعدية يتغير سعرها بتغير قيمة وعاء الضريبة، فيزداد كلما ازدادت المادة الخاضعة لها[2].

ج- الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة: يعد هذا التقسيم من أهم تقسيمات الضرائب على الإطلاق وبالرغم من أهمية هذا التقسيم إلا أنه لا يوجد حتى الآن معيار دقيق للتمييز بين هذين النوعين، فأغلبية الكتاب الاقتصاديين يتفقون على أن الضرائب المباشرة هي ضرائب على الدخل والثروة، بينما الضرائب غير المباشرة هي ضرائب على التداول والإنفاق.

تعرف الضرائب المباشرة على أنها اقتطاع قائم مباشرة على الأشخاص أو على الممتلكات، والذي يتم تحصيله بواسطة قوائم اسمية، والتي تنتقل مباشرة من المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية، فهي التي لا يمكنانتقال عبئها بصفة كلية، وأن المكلف بها هو الذي يتحملها نهائيا، ومن بينها ضريبة الدخل ، وضريبة رأس المال[3].

أما الضرائب غير المباشرة هي الضريبة التي يدفعها المكلف (الممول) مؤقتا، ويستطيع نقل عبئها لشخص آخر، فهي تقع في معظم الأحيان على عناصر الاستهلاك أو الخدمات المؤداة، وبالتالي يتم تسديدها

---

[1] عادل أحمد حشيش :أساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1992، ص178.

[2] **سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، مرجع سابق، ص201.**

[3] العناني حمدي أحمد، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي، ط1، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1996 ، ص244.

بطريقة غير مباشرة من طرف الشخص الذي يود استهلاك هذه الأشياء أو استعمال الخدمات الخاضعة للضريبة، ونستطيع تقسيم هذه الضرائب إلى ضرائب على الاستهلاك وضرائب التداول[1].

- **الضرائب على الاستهلاك: ويطلق عليه بالنفقات الجارية وتفرض هذه الضريبة على الفرد** بمناسبة **حدوث واقعة الاستهلاك أو الإنفاق.**
- **الضرائب على التداول: هي الضريبة التي تفرض على انتقال الثروة والعقارات من شخص لآخر، ومن أمثلتها الضريبة على التسجيل التي تفرض عند إثبات واقعة انتقال الملكية من شخص لآخر وضريبة الطابع التي تفرض على عملية تداول الأموال وانتقالها من شخص لآخر.**

5- الإيرادات الطارئة:

يستدعي عدم كفاية الإيرادات العادية التي تعتمد عليها الدولة غالبا في تغطية نفقاتها العامة إلى مصادر أخرى، ومن بين هذه المصادر القروض العامة والإصدار النقدي الجديد.

1.5- القروض العامة: يحدث في كثير من الأحيان أن تحتاج الدولة إلى أموال لتغطية نفقاتها المتزايدة ، والتي لا تسمح الإيرادات الاعتيادية بتغطيتها فتلجأ الدولة في مثل هذه الحالات إلى اقتراض الأموال.

1.1.5- تعريف القروض العامة: يمكن تعريف القرض العام على أنه"دين مستحق على الدولة بموجب قانون تتعهد به بسداد أصل القرض وفوائده بشروط محددة متفق عليها"[2]، ويطلق على مديونية أي دولة مصطلح الدين العام، ونجد أن غالبية الدول لديها دين عام خاصة النامية منها، ويختلف حجمه من دولة إلى أخرى.

2.1.5- أنواع القروض العامة: تنقسم القروض العامة إلى عدة أنواع تبعا للمعيار الذي تستند إليه كما يلي[3]:

أ- القروض المؤبدة والقروض المؤقتة: القروض المؤبدة هي القروض التي لا تحدد الدولة تاريخا معينا لسداد قيمتها وتلتزم بدفع الفوائد المترتبة عنها، أم القروض المؤقتة هي التي تحدد الدولة مقدما أجل الوفاء بها.

---

[1] عبد الرزاق غازي النقاش، المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،1997، **ص**160.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص148.
عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، مرجع سابق،ص ص101-155.

[3] خالد شحاتة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص238.

ب- القروض الداخلية والقروض الخارجية: القروض الداخلية هي التي تحصل عليها الدولة من طرف رعاياها سواء كانو أشخاص معنويين أو طبيعيين وبالعملة المحلية، أما القروض الأجنبية فهي القروض التي تحصل عليها الدولة من الحكومات الأجنبية والهيئات والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

ج- القروض الإجبارية والقروض الاختيارية: الأصل في القرض أن يكون اختياريا، فتقوم الحكومة بتحديد شروط القرض وتفاصيله وتترك الحرية للأفراد والهيئات في الاكتتاب فيه، ومع ذلك فقد تلجأ الحكومة في حالات معينة إلى إجبار الأفراد على الاكتتاب، ومن بين هذه الحالات وجود موجات تضخمية في الاقتصاد، أو تكون الدولة في حالة حرب وغيرها.

2.5- الإصدار النقدي أو التمويل بالعجز: تجد الدولة نفسها أحيانا مضطرة إلى إتباع وسيلة أخرى غير فرض الضرائب أو عقد قروض جديدة لسد العجز الحاصل في الموازنة العامة، ومن هذه الوسائل الإصدار النقدي الجديد، أي قيام الحكومة بإصدار نقد جديد خلال فترة معينة، بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة الاعتيادية في حجم المعاملات في الاقتصاد الوطني، خلال نفس الفترة.

ولهذه الطريقة أثارها الضارة على الاقتصاد الوطني، فإن طرح كميات إضافية من النقود في التداول دون أن ترافقه زيادة إضافية في الإنتاج، يؤدي ذلك إلى حدوث تضخم.

وإذا كان من الضروري أن تلجأ الدول النامية إلى هذه الوسيلة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية، فإن ذلك يجب أن يكون بتوفر شرطين أساسيين هما[1]:

- أن يخصص الإصدار النقدي الجديد لإقامة استثمارات تؤدي إلى التوسع في إنتاج السلع الاستهلاكية، ولتمويل المشاريع ذات المردود السريع؛
- أن لا يكون هذا الإصدار في شكل دفعة واحدة وإنما على شكل دفعات صغيرة تتباعد فترات إصدارها.

[1] **محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص162.**

المبحث الثاني:أسباب زيادة النفقات العامة والتقسيمات المختلفة لها.

لعل تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، يشير بوضوح إلى وجود ظاهرة تزايد النفقات العامة في جميع الدول مهما اختلفت درجات تقدمها، كما أن ظاهرة تزايد النفقات العامة قد ترجع لأسباب ظاهرية أو لأسباب حقيقية، كما أن هناك عدة تقسيمات للنفقات العامة سنحاول ابرازها في ما يلي:

المطلب الأول: قواعد وأسباب زيادة النفقات العامة

للقيام بالإنفاق تتبع الدولة قواعد معينة تعطي النفقات العامة صبغة القانونية، بالإضافة إلى ذلك فإن زيادة النفقات العامة تحكمها عدة عوامل سنحاول إبرازها فيما يلي:

1- قواعد النفقات العامة:

إن تحديد الإنفاق العام للدولة يتم وفقا لأسس وضوابط معينة يجب عدم توازنها، وذلك حتى يحقق الهدف المرجو منه وهو إشباع الحاجات العامة، وتتمثل هذه القواعد في ما يلي[1]:

أ- قاعدة المنفعة: يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق أقصى منفعة ممكنة، وذلك من أجل إشباع حاجات المجتمع المتعددة، بينما تصرف النفقة الخاصة من أجل تحقيق أهداف فردية وتنفق لغرض الحصول على مردود معين، ووفق هذه القاعدة كذلك فإنه يجب على الدولة أن توزع نفقاتها حسب احتياجات الأقاليم المختلفة والطبقات الاجتماعية، وينبغي لتحقيق أقصى منفعة اجتماعية، أن تتجه سياسة الدولة في الحصول على إيراداتها وصرف نفقاتها نحو العمل على زيادة الدخل الوطني، وتقليل الفوارق بين دخول أفراد المجتمع[2].

ب- قاعدة الاقتصاد في النفقات: الاقتصاد في النفقات العامة لا يعني هذا اللجوء إلى التقليص في الإنفاق العام، والتقليل منه، وتحديده بالشكل الذي لا يمكن الوصول إلى الأهداف المرجوة من وراء هذا الإنفاق، بل أن مبدأ الاقتصاد في النفقات، يعني حسن وكفاءة استخدام الموارد، من خلال تجنب التبذير والإسراف في الإنفاق العام، لأن مّبرر النفقة هو بما تحققه من منفعة اجتماعية، ولا تقوم المنفعة عن طريق إنفاق تبذيري، كزيادة عدد الموظفين بشكل يفوق الحاجة لهم، أو إجراء تنقلات غير ضرورية بينهم لغير دافع المصلحة العامة،

---

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص ص34-35.

[2] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص96.

والإنفاق الزائد على المظاهر في الدوائر الحكومية، ويحتاج تجنب التبذير في الإنفاق العام إلى تعاون وتضافر جهود مختلفة، ورقابة الرأي العام للكشف عن ذلك، إلى جانب الرقابة الإدارية والبرلمانية؛

ج- قاعدة الترخيص: يعني ذلك أن أي مبلغ من الأموال لا يصرف، إلا إذا سبقت ذلك موافقة الجهة المختصة بالتشريع، وهذا ما يميز النفقة العامة علن النفقة الخاصة. وسنحاول في المبحث الثاني والثالث التفصيل أكثر فيما يخص النفقات العامة.

2- أسباب زيادة النفقات العامة.

يعد العالم الألماني ***"أدولف فاجنر"*** أول من استدعى الانتباه إلى هذه الظاهرة، حيث استنتج أنه كلما حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معينا من النمو الاقتصادي، أدى ذلك إلى اتساع النشاط الاقتصادي(زيادة الإنفاق العام)[1]. ويمكن التمييز بين نوعين من الزيادة في النفقات العامة، فهناك:

- **الزيادة الظاهرية** في **النفقات العامة.**
- **الزيادة الحقيقية** في **النفقات العامة.**

1.2- الزيادة الظاهرية في **النفقات العامة:** يقصد بالزيادة الظاهرية في النفقات العامة الزيادة التي لا يترتب عليها أي منفعة حقيقية، أي أن هذه الزيادة هي تلك الزيادة التي لا يقابلها زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تقدمها الدولة، وتعزى الأسباب التي تؤدي إلى هذه الزيادة إلى[2]:

أ- انخفاض قيمة النقود: يقصد بتدهور قيمة النقود "انخفاض قدرتها الشرائية مما يؤدي إلى نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بذات العدد من الوحدات النقدية عن المقدار الذي كان يمكن الحصول عليه من قبل، وهي الظاهرة التي تفسر ارتفاع أثمان السلع والخدمات"[3].

ويترتب على تدهور قيمة النقود، زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة هذا التدهور، فالدولة -ممثلة في الشخص العام- تدفع عددا من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من ذي قبل، للحصول على نفس المقدار

---

[1] سعدي بخته، تطور النفقات العامة في الجزائر منذ الاستقلال إلى ما بعد الإصلاح الهيكلي، 2011، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد 16، ص69.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص ص 43-44.

[3] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص43.

من السلع والخدمات، فالزيادة هنا هي زيادة ظاهرية في رقم النفقات العامة، إذ لا يترتب عليها أي زيادة في المنفعة الفعلية. ويعد تدهور قيمة النقود السبب الأساسي للزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث.

ب- اختلاف طرق المحاسبة المالية: كان المتبع فيما مضى، أن تخصص بعض الإيرادات التي كانت تحصل من قبل بعض الإدارات والمصالح لتغطية نفقاتها مباشرة، ومن ثم لم تكن تظهر نفقاتها وإيراداتها في الموازنة العامة للدولة مما كان يجعل النفقات العامة الواردة في الموازنة أقل من حقيقتها؛ومع إتباع مبدأ وحدة، أو عمومية الموازنة العامة، الذي يقتضي ضرورة ظهور كافة نفقات الدولة وإيراداتها دون تخصيص في الموازنة العامة، ظهرت نفقات عامة كانت تنفق فيما قبل ولم تكن تظهر في الموازنة العامة، ومن ثم فإن الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة تعد زيادة ظاهرية اقتضتها تغيير طرق المحاسبة المالية في الموازنة الحديثة[1].

ج- زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها: قد تكون الزيادة الظاهرية في النفقات العامة مردها زيادة مساحة إقليم الدولة أو عدد سكانها، ومثال ذلك قيام الدولة بالتوسع الجغرافي من خلال احتلالها لدولة أخرى، أو استرداد جزء محتل من إقليمها، ويترتب على هذه الزيادة زيادة في حجم النفقات العامة، إلا أنها زيادة ظاهرية نظرا لعدم حدوث زيادة في النفع العام أو زيادة في الأعباء العامة الملقاة على عاتق السكان دون مقابل فعلي؛

ومن الواضح أن متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة، في هذه الحالات، إذا تأثر بالزيادة فإن الزيادة تكون فعلية، أما إذا تزايد الإنفاق العام لمجرد مواجهة التوسع الكائن في مساحة الدولة أو زيادة في عدد السكان، دون أن يمس السكان الأصليين فهنا تكون الزيادة في الإنفاق العام مجرد زيادة ظاهرية[2].

ويعد السبب الأول وهو تدهور قيمة النقود من أهم أسباب الزيادة الظاهرية في النفقات العامة، خاصة بعد أن أخذت كافة اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على السواء، مبدأ وحدة أو عمومية الموازنة، بالإضافة إلى ذلك أن حدوث زيادة في مساحة إقليم الدولة أو عدد سكانها يمثل عبا إضافيا على الدولة الضامة، وذلك لأنها تواجه هذه الزيادة عن طريق زيادة نسبة الضرائب على المواطنين[3].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، دط، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص438.

[2] نفس المرجع السابق، ص439.

[3] سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، مرجع سابق،ص 64.

2.2- أسباب الزيادة الحقيقية في النفقات العامة: ترجع حقيقة تزايد النفقات العامة إلى أسباب عديدة من أهمها قيام الدولة بوظائف جديدة لم تكن تتحمل مسؤوليتها من قبل، فضلا عن زيادة اهتمام الدولة بوظائفها القديمة، مما اقتضى زيادة الإنفاق العام، وهناك عدة أسباب لهذه الزيادة سنحاول إجمالها في ما يلي[1]:

أ- الأسباب اقتصادية: هناك عدة أسباب اقتصادية لزيادة النفقات العامة لعلّ من أهمها القيام بالمشروعات العامة، وزيادة الثروة الوطنية والمنافسة الاقتصادية بين الدول والتقدم التكنولوجي والدورة الاقتصادية.

فاتّساع الدولة في القيام بالمشروعات العامة بسبب زيادة نشاطها، من خلال إتباع "سياسة التأميم" للمؤسسات والمشروعات، التي تزايدت بشكل خاص في الدول الاشتراكية، وكذلك تأميم بعض الدول غير الاشتراكية للصناعات الرئيسية كصناعة الحديد والصلب والفحم والمشروعات الكهربائية وغيرها، وقد تلجأ الدول إلى التسيير والقيام بالمشروعات العامة في العصر الحديث للحصول على أرباح من تلك المشروعات سواء كانت مشروعات صناعية أو تجارية، فتحتكر الدولة إنتاج وبيع بعض السلع كالتبغ والكبريت وغيرها، أو القيام بالمشروعات ذات الأهمية الكبيرة كمشروعات توزيع التيار الكهربائي وتوريد المياه ومشروعات المواصلات العامة، أو المشروعات التي لا يقبل عليها الأفراد لما يتطلبه استثمارها من وقت طويل كاستثمار الغابات وغيرها، بالإضافة إلى ذلك فإن الدول النامية التي تعاني من انخفاض في مستوى الدخل الوطني ومستوى دخل الفرد فيها تضطر للقيام بالمشروعات العامة فيها في إطار خططها للتنمية الاقتصادية حتى يرتفع مستو دخلها الوطني ومستوى دخل الأفراد فيها، ويترتب على ذلك زيادة النفقات العامة للدولة، كما أن زيادة الثروة تعتبر من بين العوامل التي تدفع إلى زيادة النفقات العامة، فمع الازدياد المضطرد في الثروة يزيد الدخل الوطني الذي تعتمد عليها الدولة في تدبير إيراداتها من خلال زيادة الاقتطاعات الضريبية والرسوم وغيرها للإنفاق على مختلف نشاطاتها[2].

ومن ناحية أخرى فإن الكساد، بكل أثاره السلبية، يلزم الدولة بتقرير زيادة في النفقات العامة وهذا للرفع من مستوى الطلب الكلي الفعلي إلى المستوى الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل، كما أنّ زيادة المنافسة الاقتصادية الدولية مهما كانت أسبابها تؤدي إلى زيادة النفقات العامة إما في صورة إعانات اقتصادية للمشاريع الوطنية لتشجيعها على التصدير ومنافسة المشاريع الأجنبية في الأسواق العالمية، وإما في شكل إعانات

---

[1] محمد عباس محرزي، 2003، مرجع سابق، ص109.

[2] علي زغدود، المالية العامة، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، بن عكنون ، الجزائر، 2005، ص44.

للإنتاج لتمكين المشاريع الوطنية من المواجهة والصمود، من ناحية الجودة، في وجه المنافسة الأجنبية داخل الأسواق الوطنية[1].

ب- الأسباب الاجتماعية: يترتب على زيادة النمو الديمغرافي وتركز السكان في المدن والمراكز الصناعية، لتغطية الطلب الحاصل على الخدمات التعليمية، الصحية والثقافية أو خدمات النقل والمواصلات، والماء والكهرباء والأمن العمومي، ويرجع ذلك إلى أن حاجات السكان في المدن أكبر وأعقد من حاجات سكان القرى والمداشر(الريف)؛ وزيادة النفقات العامة تكون أكثر في الدول النامية، وذلك راجع إلى أن نسبة عدد السكان الفقراء وصغار السّن في الزيادة تتجاوز عادة نسبة عدد الأفراد القادرين على العمل، الأمر الذي يترتب عليه زيادة أعباء الدولة التي تسعى باستمرار إلى رفع مستوى معيشة سكانها الفقراء إلى المستوى الذي تراه مناسبا، هذا بالإضافة إلى ضرورة توسع الخدمات العامة وتطويرها، الأمر الذي يتطلب بالضرورة زيادة في الإنفاق العام، ويعتبر كذلك ازدياد الوعي الاجتماعي من أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة النفقات العامة، فقد ترتب على الوعي الاجتماعي لدى الأفراد تطلعهم باستمرار إلى زيادة خدمات الدولة حتى تكفل لهم حياة كريمة ومستقرة يؤمن الفرد فيها ضد البطالة والعجز والمرض والشيخوخة[2].

ج- الأسباب المالية: من الأسباب التي أدت إلى زيادة النفقات العامة سهولة اقتراض الدولة سواء من الأفراد أو من الدول الأخرى، وذلك للقيام بالإنفاق العام، مما يترتب على هذه القروض من الفوائد والأقساط، من زيادة النفقات العامة، كذلك مما يساعد على زيادة الإنفاق العام وجود فائض في الإيرادات أو مال احتياطي مما يدفع بالحكومة بزيادة الإنفاق العام، كما يترتب أيضا على عدم مراعاة بعض القواعد المالية كقاعدة وحدة الموازنة إلى زيادة الإنفاق العام[3].

د- الأسباب الإدارية: أدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أن تشعبت وظائفها، وازداد بالتالي عدد الموظفين القائمين بذلك، مما يترتب عليه زيادة النفقات العامة التي تلزم لمرتباتهم، بالإضافة إلى ذلك هناك عدة أسباب إدارية أخرى من أهمها ما يلي[4]:

---

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سابق ، ص110.

[2] علي زغدود، مرجع سابق، ص49.

[3] هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص187.

[4] بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص50.

- تدني مستوى الكفاءة الإنتاجية للعاملين وبدائية الآلات والمعدات المستعملة في كثير من الدول مما يترتب عليه توظيف عدد كبير من العاملين لإنجاز المهام الوظيفية المطلوبة؛
- البطء في اتخاذ القرارات وتأخر تنفيذها، ومن ثم تراكم الأعمال ومحاولة معالجة مثل هذا الوضع من خلال زيادة عدد الموظفين؛
- تركز السلطات في أيدي أعداد قليلة من الموظفين أصحاب النفوذ، وسوء التنظيم الإداري وتخلف كثير من القوانين واللوائح والنظم التي يصعب إلغاؤها أو استبدالها بغيرها، مما يترّتب عليه زيادة تكلفة العمل الإداري وضعف العائد منه؛
- الزيادة المستمرة في مرتبات الموظفين ومخصصاتهم الأخرى دون أن يقابل ذلك زيادة مماثلة في الإنتاج أو الخدمات التي يتولون مسئولية تنفيذها.

هـ - الأسباب السياسية: هناك عدة أسباب سياسية تؤدي إلى زيادة النفقات العامة بصورة مباشرة، نذكر أبرزها فيما يلي[1]:

- انتشار المبادئ الديمقراطية مما أدى إلى توسع دور الدولة وزيادة اهتمامها بالفقراء الذين يؤثرون، عن طريق كثرتهم العددية، على قرارات المجالس التشريعية والأحزاب الحاكمة التي تقوم عادة بتمويل كثير من المشروعات الاجتماعية لكي تحوز على رضا الناخبين؛
- توسع وظائف الدولة وازدياد مسؤوليتها الاجتماعية نحو جميع أفراد المجتمع مع التزامها المتزايد بالعمل على تحقيق مجتمع الكفاية والعدل، أدى كل ذلك إلى التوسع في تقديم الخدمات العامة خاصة الطبقات الفقيرة بالمجتمع وما تبع ذلك من زيادة في النفقات العامة؛
- نمو الوعي الاجتماعي والسياسي لدى جمهور المواطنين، بالإضافة إلى انتشار وسائل الاّتصال من صحف ومجلات وكتب وغيرها، مما أدى إلى ممارسة ضغوط هائلة في بعض الأحيان على الحكّام لتوسيع مسؤولية الدولة وإلزامها بكثير من المهام، التي تتصل بحماية مصالح الأفراد من تعسف بعض المهيئات الحكومية وذلك من خلال خدمات القضاء وتعويض المتضررين من أفراد الشعب من أخطاء الأجهزة العامة؛

[1] **بشار يزيد الوليد، مرجع سابق، ص52.**

- انتشار بعض صور الفساد الإداري والسياسي المترتب على ضعف الرقابة على الأجهزة الإدارية، وضعف الوازع الديني لدى بعض الموظفين الذين لا يتوانون في اللجوء للاختلاس والتزوير والسرقة وتبادل المنافع فيما بينهم من أجل الاستيلاء على الأموال العامة دون وجه حق، كل هذا يؤدي إلى إهدار كثير من الموارد العامة لصالح الموظفين المفسدين؛
- ظهور كثير من المنظمات الدولية والإقليمية التي تحرص جميع الدول الحديثة في الانضمام إليها، مما يؤدي إلى مشاركتها في دفع مبالغ طائلة لتدعيم هذه المؤسسات، بجانب دفع تكاليف التمثيل الدبلوماسي مع الدول الأخرى وتقديم القروض والمساعدات للدول المستضعفة، وذلك حرصا على سمعة الدولة المعنية وزيادة مكانتها وتأثيرها في المجتمع الدولي؛
- ازدياد الإنفاق على القوات المسلحة في معظم البلدان، وذلك إما استعداد لحرب متوقعة أو تمويلا لحروب قائمة فعلا أو اجتهادا لتعمير ما دمرته الحرب، ويرجع ذلك إلى زيادة الاضطرابات السياسية والنزاعات الإقليمية بين مختلف الدول، بجانب ارتفاع تكاليف المعدات الحربية الحديثة وازدياد عدد المجندين وضرورة الارتقاء بمستوياتهم التعليمية والصحية، مما يساعد على العيش الكريم والتفرغ للقيام بحماية الدولة وضمان أمنها واستقرارها.

المطلب الثاني: التقسيمات المختلفة للنفقات العامة

تعدّدت أوجه الإنفاق العام، نتيجة تدخّل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وانتقال دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، ثم إلى الدولة المنتجة، وأصبحت النفقات العامة تشمل أنواعا متعددة لتحقيق أهداف محددة لكل منها، ولم تتناول دراسة طبيعة النفقات العامة في النظرية التقليدية الاهتمام اللازم، فقد كانت النفقات العامة في إطار مفهومها التقليدي ذات طبيعة واحدة نتيجة لوحدة أهدافها التي تقتصر على القيام بالوظائف الأساسية التقليدية الضرورية لتسيير المرافق الإدارية. أما بعد اتساع نشاط الدولة، وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فقد أصبحت النفقات العامة تتخذ صورا متعددة ومتنوعة، سنحاول من خلال هذا المطلب إبرازها في ما يلي.

وترجع أهمية تحديد التقسيمات، إلى كونها تخدم أغراضا متعددة من أبرزها[1]:

- تسهيل صياغة وإعداد البرامج، فحيث أن حسابات الدولة تتعلق ببرامج معينة، تتولى الأجهزة والوحدات العامة إدارتها، لذا يجب ترتيب تلك الحسابات بطريقة يسهل معها صياغة وإعداد هذه البرامج؛
- تحقيق الكفاءة والفعالية في تنفيذ الموازنة، حيث أن كفاءة تنفيذ الخطة المالية للدولة يتطلب ضرورة تقسيم الموازنة حتى يمكن قياس كفاءة تنفيذ كل برنامج؛
- تسهيل دراسة الآثار المختلفة للأنشطة العامة ومعرفة تطورها، حيث أن تقسيم النفقات العامة يسهل التعرف على تكلفة كل نشاط، وتطورات تلك التكلفة، وأهميتها النسبية بالمقارنة بالأنشطة الأخرى؛
- تمكين المجلس النيابي والرأي العام من إجراء رقابة فعالة على الجانب المالي لنشاط الدولة، بتقييد الحكومة بإنفاق المبالغ التي اعتمدتها السلطة التشريعية في ذات الأوجه التي قررتها وليس في أوجه أخرى.

1- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:

وفقا لهذا المعيار تقسم النفقات العامة تبعا لاختلاف وظائف الدولة إلى ثلاث نفقات أساسية، وهي[2]:

1.1- نفقات إدارية: ويقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة، واللازمة لقيام الدولة، وتشمل هذه النفقات على نفقات الدفاع والعدالة والجهاز السياسي، وهي نفقات توجه الاحتياجات العامة في المجالات التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخليا وخارجيا، وتوفير العدالة فيما بينهم وتنظيم الشؤون السياسية لهم؛

2.1- نفقات اجتماعية: وهي النفقات التي تتعلق بالأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة والتي تتمثل في الحاجات العامة التي تساعد على وجود التنمية الاجتماعية للأفراد، وذلك عن طريق تحقيق قدر من التعليم والصحة والثقافة للإفراد، وتحقيق قدر من التضامن الاجتماعي عن طريق مساعدة بعض الأفراد أو الفئات التي

---

[1] سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، مرجع سابق، ص35.

[2] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص ص37-39.

توجد في ظروف تستدعي التدخل من خلال النفقات الاجتماعية(إعانة الأسر كبيرة العدد ذات الدخول المحدودة، منح إعانة العاطلين.....)؛

ويشمل هذا النوع من النفقات تلك المتعلقة بالتعليم والصحة والنقل والمواصلات والإسكان، وتعتبر النفقات المخصصة لقطاع التعليم، أهم بنود النفقات الاجتماعية نظرا لما يرتبط بها من قياس "درجة تقدم المجتمع"، في كل من البلدان المتقدمة والنامية على السواء، ولذلك تخصص الدول عادة الجزء الأكبر من الإنفاق في الدول المتقدمة على هذا القطاع بسبب ضخامة النفقات العامة على التعليم، من ناحية، وعلى التأمينات الاجتماعية من ناحية أخرى؛

3.1- نفقات اقتصادية: يقصد بها تلك النفقات التي تقوم بها الدولة لتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية، ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية، حيث تهدف الدولة من خلالها غلى زيادة الإنتاج الوطني وخلق رؤوس الأموال الجديدة، وتشمل هذه النفقات كل ما ينفق على مشروعات الصناعة والطاقة الكهربائية والري والصرف، بالإضافة إلى ذلك الإعانات الاقتصادية التي تقدمها الدولة للمشروعات العامة والخاصة؛

ويمثل هذا النوع من النفقات العامة أهمية كبيرة في الدول النامية، ويرجع ذلك إلى أن الدولة تقوم بنفسها بعمليات التكوين الرأسمالي نظرا لكونها تحتاج إلى نفقات كبيرة، من جهة، ولأنها لا تحقق عائدا مباشرا، من جهة أخرى، لذا فإن القطاع الخاص لا يقوى عليها ولا يرغب في القيام بها، ومن أمثلتها إنشاء الطرق ومحطات توليد الطاقة وبناء السدود وغيرها، وهي تمثل مرافق البنية التحتية، كما أن تحول الهياكل الاقتصادية من طابعها التقليدي الذي يغلب عليها الطابع الزراعي، إلى الطابع الذي يغلب عليه الطابع الصناعي، والدولة هي التي تقوى على القيام بمثل هذا التحول عن طريق الاستثمار العام؛

وقد استتبع هذا التحول كبر الوحدة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية، مما يستلزم نفقات كبيرة، من جهة، وتدبير وسائل التمويل اللازمة لقيام هذه الوحدات الإنتاجية من جهة أخرى، وهو أمر يتطلب تدخل الدولة مباشرة نظرا لضعف الادخار الفردي في البلدان النامية وعدم وجود أو ضعف الأسواق المالية التي تضمن حاجات التمويل.

2- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية:

يمكن تقسيم النفقات العامة، وفقا لمعيار استخدام القوى الشرائية أو نقلها ومدى تأثيرها على الدخل الوطني، إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية[1].

1.2- النفقات الحقيقية: يقصد بالنفقات الحقيقية تلك النفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على السلع أو الخدمات، أو رؤوس الأموال الإنتاجية، كالمرتبات وأثمان المواد والتوريدات والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة، والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية؛

فالإنفاق الحقيقي يتمثل في استخدام الدولة للقوة الشرائية، وينتج عنها حصولها على السلع والخدمات والقوة العاملة، فالإنفاق هنا يمثل المقابل أو ثمن شراء الذي تدفعه الدولة للحصول عليها؛

فالدولة هنا تحصل على مقابل للإنفاق، كما تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني زيادة مباشرة في الناتج الوطني وذلك من خلال خلق إنتاج جديد من خلال القطاعات الاقتصادية المختلفة؛

2.2- النفقات التحويلية: تتمثل النفقات التحويلية في النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على مقابل من سلع أو خدمات أو رؤوس أموال، بل من خلالها تقوم الدولة بتحويل جزء من الدخل الوطني من الفئات الاجتماعية ذات الدخل المرتفع إلى الفئات الاجتماعية ذات الدخل المنخفض، فالإنفاق الناقل يؤدي إلى نقل القوة الشرائية من فئة إلى أخرى، مما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية لبعض الأفراد، ومقتضى ذلك فإن الدولة من خلال النفقات التحويلية لا تشترط الحصول على مقابل لهذه النفقات في صورة سلع وخدمات من المستفيدين منها، ومن ثم فإنها لا تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بشكل مباشر، ومن أمثلتها الإعانات والمساعدات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، التي تمنحها او تقدمها الدولة للأفراد أو المشروعات، ومساهمة الدولة في نفقات التأمين الاجتماعي والمعاشات، أي ان الدولة تهدف من ورائها إعادة توزيع الدخل ولو بصورة جزئية لمصلحة هذه الفئات؛

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مرجع سابق، ص ص440-441.

وفي إطار الإعانات يفرّق بين الإعانات الاجتماعية (النفقات التحويلية الاجتماعية)، وبين الإعانات الاقتصادية(النفقات التحويلية الاقتصادية)، فالأولى هي تلك التي تمنحها الدولة للأفراد استجابة لحاجة فردية(الفقر أو وقوع كارثة)، أو اجتماعيا(بقصد زيادة السكان في المجتمعات التي تشجع النسل، أو للهيئات الخاصة التي تقوم بخدمات اجتماعية كالنوادي والجمعيات)[1]؛

أما الإعانات الاقتصادية، فهي الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض المشروعات الخاصة والعامة بغرض خفض أثمانها رغبة في زيادة الاستهلاك، أو بغرض رفع إنتاجها لزيادة أرباحها، ومن أمثلتها الإعفاءات الضريبية حتى وإن كانت غير مباشرة، ويفرق في نطاق الإعانات الاقتصادية، بحسب الهدف من منح الإعانة بين ما يلي[2]:

أ- إعانات الاستغلال: وهي الإعانات التي يقصد منها الإبقاء على ثمن بعض المنتجات أقل من "ثمن التكلفة"، بهدف تحقيق الاستقرار في الأسعار، ولتفادي مخاطر التضخم، ومن أجل ذلك تمنح الإعانة في مرحلة معينة من مراحل "دورة الإنتاج"*، بقصد وصول السلعة إلى يد المستهلك في المرحلة النهائية بثمن أقل من ثمن تكلفتها، ويترتب على ذلك حدوث تباين بين السعر الاقتصادي للسلعة، والسعر الاجتماعي لها(السعر المدعوم)، فهي تعد إعانة غير مباشرة لمستهلكي هذه السلع ويكون مقدارها معلوما مقدما للمشروعات التي تتلقاها، وعادة ما توجه هذه الإعانات لدعم أسعار السلع الضرورية كما هو الحال بالنسبة للجزائر فيما يخص كل من الخبز والحليب والزيت وغير ذلك؛

كما قد تمنح هذه الإعانات بغرض الإبقاء على ثمن المنتجات منخفضا، بقصد تمكين صناعة معينة من مقاومة "سياسة الإغراق"**، التي تواجهها في داخل السوق المحلية، كما قد تمنح هذه الإعانة لبعض المنتجين بغرض المحافظة على مستوى معين من الدخل، فتعطى الإعانة في كل حالة يكون فيها ثمن السلعة في السوق أقل

---

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص51.

[2] لتفاصيل أكثر أنظر: سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، مرجع سابق،ص ص42-46.

* تمر دورة حياة المنتج بعدة مراحل: تبدأ بمرحلة التقديم وصولا إلى مرحلة النمو، ثم النضوج، وصولا إلى مرحلة الانحدار؛ لتفاصيل أكثر أنظر: ناجي معلا، رائف توفيق، أصول التسويق مدخل تحليلي، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص172.

**يقصد بسياسة الإغراق بيع السلعة المنتجة في الأسواق الخارجية بثمن اقل من تكلفة إنتاجها، أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق، والغرض من ذلك هو كسب الأسواق الخارجية من خلال القضاء على كل منافسة محتملة.

من ثمن معين، وتقوم الدولة بدفع الفرق بين ثمن السوق المنخفض والثمن المحدد الذي تريده، هذا الفرق يعد بمثابة إعانة يحصل عليها المنتج ضامنا بذلك ألا ينخفض دخله عن حد معين؛

ب- إعانات تحقيق التوازن: هي إعانات مباشرة تمنح بعد تحديد النشاط، بهدف تغطية بعض أو كل العجز الذي قد يعترض سير أحد المشروعات ذات الفائدة العامة ويعرضها للخطر، كذلك قد تعطى هذه الإعانات بغرض تمكين بعض المشروعات من الانتقال من منطقة أو صناعة تعمل فيها بخسارة إلى منطقة أو صناعة أخرى تستطيع أن تحقق فيها أرباحا؛

ج- إعانات التجهيز: تنمح الدولة هذا النوع من الإعانات لتمكين المشروع من تغطية نفقات التجهيز أو لإضافة أصول ثابتة للتوسع في الإنتاج، أو لتعويض ما استهلك من وسائل الإنتاج وتتم هذه الإعانات إما عن طريق تقديم رأس المال مجانا أو عن طريق منح قرض للمشروع بسعر فائدة منخفض، أو بشروط دفع ميسرة، ويكمن دور هذه الإعانات في زيادة مدخرات المشروع وتمكينه من تمويل الاستثمارات، ويتم تقديم هذه الإعانات في مرحلة الإنشاء وقبل البدء في المرحلة الإنتاجية؛

د- إعانات التجارة الخارجية: يتعلق هذا النوع من الإعانات بالتجارة الخارجية التي تتمثل أساسا في نمط الاستيراد والتصدير أو حجمه أو التوزيع الجغرافي له، والغرض من هذا النوع من الإعانات التأثير على الاقتصاد الوطني في مجمله، وعادة ما تتم في صورة تشجيع نوع معين من الصادرات، أو تشجيع استيراد نوع معين من السلع والخدمات.

وعليه يمكن القول أن النفقات الحقيقية تعد نفقات منتجة، عكس النفقات التحويلية التي تعتبر نفقات غير منتجة.

3- تقسيم النفقات حسب التكرار:

يتم تقسيم النفقات حسب التكرار إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية، كما يلي[1]:

1.3- النفقات العادية: يقصد بالنفقات العادية تلك النفقات التي تتكرر دوريا في موازنة الدولة، أي كل عام مالية، ومن أمثلتها مرتبات العاملين، وأثمان الأدوات اللازمة لسير المرافق العامة، ونفقات تحصيل الضرائب،

[1] غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سابق، ص190.

وغيرها، والمقصود بالتكرار هنا ليس تكرار كميتها أو حجمها، ولكن تكرار نوعها في كل ميزانية حتى لو اختلف مقدارها من وقت لأخر؛

2.3- النفقات غير العادية: هي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية منتظمة في ميزانية الدولة، ولكن تدعو الحاجة إليها، مثل نفقات مكافحة وباء طارئ، أو إصلاح ما خلفته كوارث طبيعية، أو نفقات الحروب ...إلخ.

وإذا كان تسديد النفقات العادية يتم من إيرادات عادية، فإن النفقات غير العادية تسدد من إيرادات غير عادية كالقروض. وبالتالي قد يحدث في بعض الأحيان أن تسيء السلطات المالية في الدولة استخدام النفقات غير العادية، ويظهر ذلك عادة في حالة حدوث عجز في موازنة الدولة، فتعمد إلى تجنب بعض النفقات واعتبارها غير عادية لكي يتم الوفاء بها عن طريق القروض بدل الضرائب، وبذلك تظهر الموازنة متوازنة، أضف إلى ذلك أن القروض والإصدار النقدي التي يمكن اللجوء إليها لتغطية النفقات العامة غير العادية، لم تعد إيرادات غير عادية، بسبب ازدياد لجوء الدولة إليها في نطاق السياسة المالية، بحيث أصبحت مع كثرة اللجوء إليها من الإيرادات العامة العادية؛

ونتيجة لذلك فإن الفكر المالي الحديث قد اتجه إلى التمييز بين نوعين من النفقات[1]: النفقات الجارية، وتسمى أيضا بنفقات التسيير، وهي تلك النفقات التي تساهم في سير المرافق العامة، وإشباع الحاجات العامة. والنفقات الرأسمالية وتسمى أيضا بالنفقات الاستثمارية، وهي تلك المتعلقة بالثروة الوطنية، مثل نفقات إنشاء المشروعات الجديدة من مدن وطرق وسكك حديدية...، فهي تخصص لتكوين رؤوس الأموال العينية في المجتمع، ومن ثم فهي نفقات تقابل النفقات غير العادية.

4- تقسيم النفقات حسب الهيئة التي تقوم بالإنفاق:

1.4- النفقات الوطنية: تسمى كذلك بالنفقات المركزية، وهي تلك التي ترد في موازنة الدولة وتتولى الحكومة القيام بها. مثل نفقات الدفاع والقضاء والأمن، فهي نفقات ذات طابع وطني؛

[1] Luc Saïdj, Finances Publiques, Dalloz, 3e édition, Paris, 2000, P 226.

2.4- النفقات المحلية: أما النفقات المحلية أو الإقليمية، فهي تلك التي تقوم بها الولايات، أو مجالس الحكم المحلي، كمجالس المحافظات والمدن والقرى، وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة[1].

المطلب الثالث : تقسيم النفقات العامة في الجزائر

يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز كما يلي[2]:

1- نفقات التسيير:

1.1- تعريف نفقات التسيير: يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب....، ومنه لا يمكننا ملاحظة أي قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني. فهذا النوع من النفقات موجه أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الموازنة العامة، وهي تعبير يتطابق إلى حد كبير مع دور الدولة المحايدة، مادام أنها لا تهدف إلى التأثير على الحياة الاقتصادية بصورة مباشرة، لذى تسمى كذلك بالنفقات الاستهلاكية[3]؛

2.1- تقسيم نفقات التسيير: حسب المادة 24 من قانون 84-17 تقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي[4]:

الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات: هي أعباء ممنوحة لتغطية أعباء الدين المالي والمعاشات وكذلك مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات، ويشمل هذا القسم على خمسة أجزاء كما يلي:

- دين قابل للاستهلاك(اقتراض الدولة)؛

---

[1] علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2000، ص102.

[2] المادة 23 من قانون المالية رقم84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.

[3] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص77.

[4] أنظر قانون 84-17 المؤرخ في 07 جويلية1984 المتعلق بقوانين المالية.

- الدين الداخلي- الدين العائم(فوائد سندات الخزينة)؛
- الديون الخارجية؛
- الضمانات(من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية)؛
- النفقات المحسومة من الإيرادات(تعويض على منتجات مختلفة).

الباب الثاني:تخصيصات السلطات العمومية: وهي عبارة عن الإعتمادات الضرورية واللازمة لتسيير مصالح الوزارات من ناحية المستخدمين والأجهزة والمعدات والعتاد ويتكون من الأقسام التالية:

- رواتـب العمـ ـ ـ ـل؛
- المعاشات والمنح العائلية؛
- المعاشات والأعباء الاجتماعية،
- المستخدمون-المعدات-تسيير المصالح؛
- المستخدمون -أعمال الصيـانـة؛
- المستخدمون–إعانـات التسيـ ـير؛
- المستخدمون–النفقـ ـات المختلفـة.

الباب الثالث:النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وتشمل كل الإعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدّات؛

الباب الرابع:التدخلات العمومية: يتكون هذا الباب من الأقسام التالية:

- التدخلات العمومية والإدارية مثل إعانات المجموعات المحلية؛
- الأنشطة الدولية مثل المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية؛
- النشاط التربوي والثقافي مثل تقديم المنح؛
- النشاط الاقتصادي والتشجيعات والتدخلات مثلا الإعانات الاقتصادية والمكافآت؛
- إعانات للمصالح العمومية الاقتصادية؛
- الإعانات الاجتماعية مثل المساعدات والتضامن؛
- النشاط الاجتماعي(مساهمة الدولة في صناديق المعاشات وصناديق الصحة)؛

إنّ كل نفقات التسيير المحصورة في الأبواب الأربعة تقسم في قانون المالية في الجدول- ب- الملحق بقانون المالية بالشكل التالي[1]:

- النفقات الخاصة بالباب الثالث والرابع حسب الوزارات، حيث يحدّد قانون المالية المبلغ الإجمالي للإعتمادات الموجهة لكل دائرة وزارية ثم يتكفل المرسوم بتوزيع هذه الإعتمادات الإجمالية لكل جزء، وفصل حسب طبيعة كل نفقة.
- النفقات الخاصة بالباب الأول والثاني المشتركة بين كل الوزارات أو التي لا ترتبط بوزارة معينة في ميزانية النفقات المشتركة في أسفل الجدول – ب- بعد تخصيص الإعتمادات الموجهة لكل وزارة كما هو مبّين في الملحق رقم (2-1).

2- نفقات التجهيز:

1.2- تعريفها: هي تلك النفقات التي تسجل في الموازنة العامة للدول على شكل رخص برامج ، وتبقى صالحة دون أي تحديد لمدتها حتى يتم إلغاؤها[2]، وهي تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي PNB، وبالتالي ازدياد ثروة البلاد. ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار، وتكون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر استثمارات منتجة ويضيف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية[3]، كما يتميز هذا النوع من النفقات بإنتاجيتها الكبيرة مادامت أنها تقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة تحت تصرف الدولة.

وإذا كانت نفقات التسيير توزع حسب الوزارات، فإن نفقات التجهيز توزع حسب القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي، مثل الزراعة والصناعة، والأشغال وبالبناء والنقل والسياحة، كما أنه لا يمكن لأي عملية أن تنجز إلا إذا كانت مسجلة، كما أن الإعتمادات المفتوحة لتغطية نفقات التسيير تختلف عن تلك التي

---

[1] محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص78.

[2] حسين صغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، ط2، دار المحمدية العامة للنشر، الجزائر، 2001، ص119.

[3] دراوسي مسعود "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر: 1990-2004" أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص351.

تخصص لسد نفقات التجهيز، حيث تجَمع الإعتمادات المفتوحة بالنسبة للموازنة العامة ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي وذلك لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة[1].

2.2- تقسيم نفقات التجهيز: يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية التي تضعها الدولة وتظهر في الجدول (جـ) الملحق بقانون المالية السنوي حسب القطاعات، وحسب المادة 35 من قانون 84-17 توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب[2]: استثمارات منفذة من طرف الحكومة، دعم استثماري، نفقات رأسمالية أخرى، وعليه تدون نفقات التجهيز وفق ما يلي:

أ- العناوين: تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاثة عناوين(أبواب) وهي:

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة وتتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى المنظمات العمومية؛

- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

- النفقات الأخرى برأسمال.

ب- القطاعات: تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات(عشرة قطاعات) هي: المحروقات، الصناعة التحويلية، الطاقة والمناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية، المباني ووسائل التجهيز، المخططات البلدية للتنمية مع الإشارة إلى أنّ القطاع قد يضم عدد معين من الوزارات.

ج- الفصول والموارد: تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد، وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أنّ كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي، وفصل ومادة. كأن نقول مثلا العملية رقم2423 فهي تشمل على:

- **القطاع 2.....الصناعات التحويلية؛**
- **القطاع الفرعي 24.....التجهيزات؛**
- **الفصل 242.....الصلب؛**

---

[1] زغدود علي، مرجع سابق، ص35.

[2] المادة 35 من قانون 84-17 المؤرخ في 07 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية؛ نقلا عن: محمد عباس محرزي، مرجع سابق، ص**79.**

- **المادة2423.....التحويلات الأولية للمواد[1].**

ويمكن توضيح تصنيف نفقات التجهيز في الملحق رقم(2-2):

[1] **دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص ص351-352.**

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

تمثل النفقات العامة في الدول المعصرة نسبة لا يستهان بها من الدخل الوطني، مما أدى إلى زيادة تأثيرها على سير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لهذه الدول، ولقد تنبهت معظم الحكومات إلى قوة هذا التأثير فصارت تستعمل النفقات العامة كأداة للسيطرة على الاقتصاد الوطني، وتوجيهه بما يلبي حاجات المجتمع على المدى القريب والبعيد، وسنحاول في ما يلي إيجاز الآثار المختلفة للنفقات العامة.

المطلب الأول: فعالية السياسة المالية.

نقصد بفعالية السياسة المالية مدى قدرة السياسة المالية على التأثير في مجمل النشاط الاقتصادي ومواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية، وذلك باستخدام أدوات السياسة المالية.

1- أثر السياسة المالية على انتقال منحنى IS:

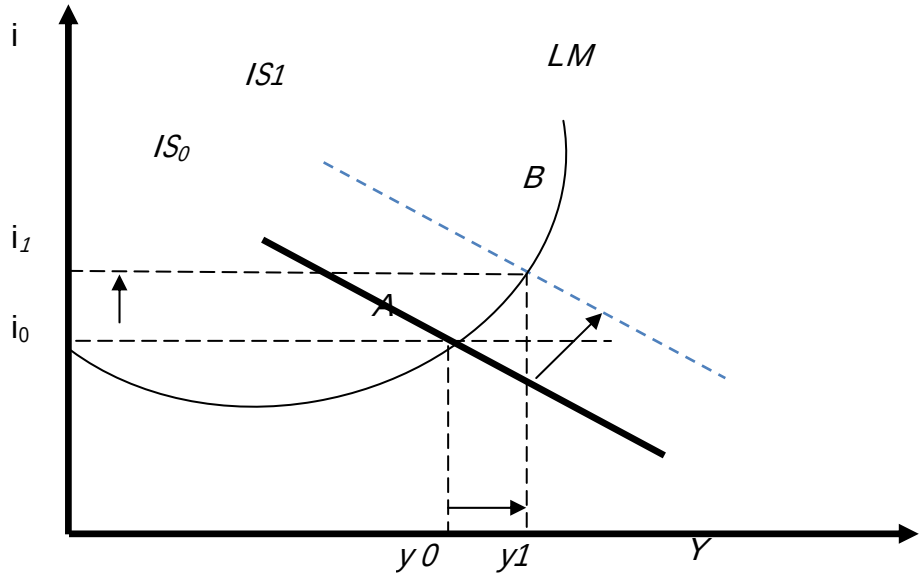
إن تطبيق سياسة مالية لمعالجة وجود فجوة تضخمية أو فجوة ركودية في الاقتصاد يمكننا من التأثير على منحنى IS، من خلال التغيرات في النفقات الحكومية، أو تغيير الحصيلة الضريبية، أو مزيج بين السياستين.

1.1- ففي حالة معالجة الكساد: تتبع الحكومة سياسة مالية توسعية حيث أن زيادة الإنفاق أو تقليل الضرائب ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي والناتج المحلي الإجمالي، وهذا يؤدي إلى انتقال منحنى IS يمينا للأعلى عن وضعه الأول IS_0 إلى الوضع الجديد IS_1 ، وينقل نقطة تقاطعه مع المنحنى LM من الوضعية A إلى الوضعية B ويؤدي هذا إلى زيادة الناتج من Y_0 إلى Y_1 وزيادة معدل الفائدة من i_0 إلى i_1[1].

وهذا ينتج عنه انخفاض الإستثمار كما هو موضح بالشكل التالي رقم (2-1):

[1] أحمد الأشقر، مرجع سابق، ص338 .

شكـل رقم (2-1) : أثر زيادة الإنفاق العام على زيادة الناتج



المصدر: أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 338.

إن زيادة الإنفاق الحكومي لا يؤدي فقط إلى زيادة الناتج، وإنما يؤدي أيضا إلى زيادة معدل الفائدة، مما يقلل الرغبة في الاستثمار وهذا يخفض بدوره الناتج.

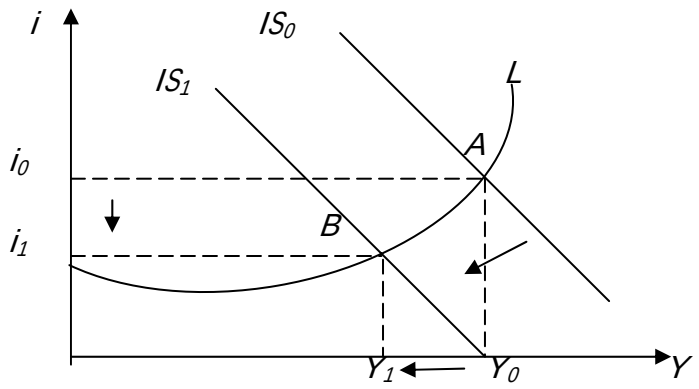
2.1- : في **حالة وجود تضخم** في **الاقتصاد:** وذلك بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار، فإن دور السياسة المالية هنا هو محاولة تخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية في المجتمع، عن طريق إتباع ما يسمى بالسياسة المالية الانكماشية. وتتخلص السياسة المالية الانكماشية فيما يلي:

- تخفيض مستوى الإنفاق العام الذي يؤدي بفعل آلية المضاعف إلى تخفيض حجم الاستهلاك، مما يقلل من حدة الطلب وكبح مستوى الزيادة في الأسعار؛
- رفع مستويات الضرائب مما يخفض القدرة الشرائية للأفراد ويؤدي أيضا إلى تخفيض الإنفاق الكلي بنسبة مضاعفة؛
- مزيج من الحالتين، أي تخفيض الإنفاق وزيادة الضرائب[1].

وينتقل منحنى IS إلى اليسار (للأسفل) من IS_0 إلىIS_1، وبهذا ينخفض مستوى الدخل من Y_0إلى Y_1، والذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على النقود لغرض المبادلات، هنا ينتج عنه انخفاض في أسعار الفائدة من i_0إلى i_1 ـ، وبالتالي ارتفاع الاستثمار. كما هو مبين في الشكل التالي:

[1] **خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي. دار وائل للنشر، ط3، عمان ، الاردن، 2000، ص. 29 .**

شكل رقم (2-2): أثر انخفاض الإنفاق على منحنى *IS*.



المصدر: أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص340.

2- أثر المزاحمة:

تواجه الدولة العديد من المشاكل في إطار إتباعها سياسة مالية توسعية، والتي تهدف من خلالها إلى تحقيق أهداف معينة تساعد على تحسين الأوضاع الاقتصادية، ومن بين أهم الآثار السلبية التأثير على الاستثمارات الخاصة التي أصبحت لها أهمية كبيرة في وقتنا الحالي، وسنحاول إبراز الكيفية التي يتم من خلالها التأثير على القطاع الخاص فيما يلي:

1.2- تعريف أثر الإزاحة: يقصد بأثر الإزاحة "إبعاد وإقصاء القطاع الخاص من النشاط الاقتصادي"، والفكرة الأساسية التي تعطي تفسيرا لهذا التعريف تتمثل في ندرة الموارد، إذ أن حدوث ارتفاع في الإنفاق العام يؤدي إلى تحول الموارد النادرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة[1].

تفترض النظرية الكينزية من خلال فرضية المضاعف أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تولد تغييرات مضاعفة في الإنفاق الكلي، وهذا التحليل يعطي القليل من الاهتمام في الكيفية التي يتم من خلالها تمويل هذا الإنفاق، لذلك أقر بعض الاقتصاديين بأن الإنفاق الحكومي الممول بطريق غير خلق النقود قد يؤدي إلى انخفاض القطاع الخاص، ويشار إلى هذه الحالة بأثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للإنفاق الخاص، وهذه الفرضية تقول بأن تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الضرائب أو الاقتراض العام هو عبارة عن تحويل الموارد من

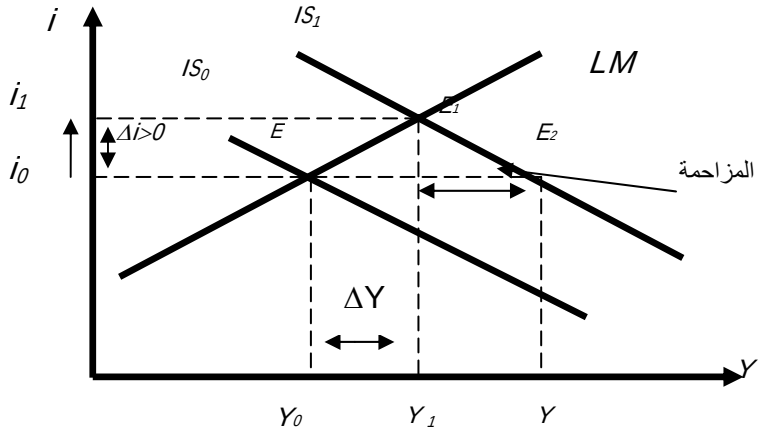
---

[1] **البشير عبد الكريم، معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية والاقتصادية دراسة نظرية وقياسية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس بسطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ص4.**

القطاع الخاص إلى القطاع العام، وأن هذه الطريقة ستكون لها حافز فقط إذا تم تمويله من خلال خلق نقود جديدة، لأن سعر الفائدة ماهو إلا التقاء بين عرض النقود والطلب على النقود[1].

و الشكل الموالي رقم(2-3) يبين أثر زيادة الإنفاق الحكومي على معدل الفائدة، كما يلي:

شكل رقم(2-3): أثر الزيادة في الإنفاق الحكومي.



المصدر: تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دط، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر،2003 ، ص283.

2.2- تفسير أثر الإزاحة: يبين الشكل رقم() أعلاه أن التوسع المالي يزيد من الدخل التوازني وسعر الفائدة التوازني، فعند أسعار الفائدة غير المتغيرة i_0، تزيد المستويات العالية للإنفاق الحكومي من مستوى الطلب الكلي AD، ولتلبية الطلب الجديد على السلع والخدمات يجب أن يرتفع الإنتاج بواسطة تحرك منحنىIS، وعند كل مستوى سعر فائدة يجب على الدخل أن يرتفع بواسطة $\propto_G$ مضروبة في مقدار الزيادة في الإنفاق الحكومي $\Delta\bar{G}$، فإذا كان الاقتصاد مبدئياً عند نقطة التوازنE ، ثم ارتفع الإنفاق الحكومي بواسطة 100 وحدة نقدية، يحدث انتقال إلى النقطة E2 (إذا بقيi ثابتاً)، فعند النقطة E2 تكون السوق السلعية في توازن (أي أن الإنفاق المخطط يساوي الإنتاج)، وبالتالي يزداد الطلب على النقود باعتبار أن هناك فائض في الطلب على الأرصدة الحقيقية، مما يجعل سعر الفائدة يرتفع، وكنتيجة لذلك تخفض المؤسسات من إنفاقها الاستثماري عند المستويات العالية لسعر الفائدة، لينخفض الطلب الكلي كمحصلة لذلك.

[1] philips arestis, the case for fiscal policy, the levy economics institutson university of leeds, London, 2005, p7,

نقلا عن: وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص167.

كما بين الشكل السابق رقم(2-3) بأن النقطة التوازنية E1هي النقطة التي تحقق توازن السوقين في نفس الوقت، أي عند هذه النقطة يتحق التساوي بين الإنفاق المخطط والدخل، وفي نفس الوقت يكون الطلب على الأرصدة الحقيقية مساويا لمخزون النقود الحقيقي.

غير أنه بمقارنة E1 مع التوازن الأصلي E نلاحظ ان زيادة الإنفاق الحكومي أدت إلى ارتفاع كل من الدخل وسعر الفائدة، لكن هناك مقارنة مهمة بينE1 وE2 (التوازن في السوق السلعية مع ثبات أسعار الفائدة)، حيث يظهر بوضوح من خلال المقارنة بينهما أن تعديل سعر الفائدة وأثرها على الطلب الكلي، فالدخل عوضاً عن ارتفاعه إلى مستوى Y2 يزداد إلى مستوى Y1 فقط، والسبب هو ارتفاع سعر الفائدة من i_0إلى i_1 الذي قلص من مستوى الإنفاق الاستثماري، ونقول ان زيادة الإنفاق الحكومي قد زاحمت(طردت) وتظهر هذه المشكلة لما تتسبب السياسة المالية التوسعية في ارتفاع أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص، وبالتحديد الإنفاق الاستثماري الخاص[1].

فإذا تمكنا من تجنب ارتفاع أسعار الفائدة، فإنه لن يكون هناك أثر مزاحمة وتكون السياسة المالية كاملة الفعالية، كما أنه يمكن أن يكون أثر المزاحمة معدوماً حتى لو ترتب على السياسة المالية ارتفاع أسعار الفائدة، إذا لم يكن لهذا الارتفاع في سعر الفائدة أثره على الاستثمارات الخاصة، وهذا يتحقق عندما يكون منحنى الاستثمار عديم المرونة بالنسبة لسعر الفائدة ويكون بالتالي منحنى IS رأسيا، لذلك فإنه في هذه الحالة كذلك تكون السياسة المالية كاملة الفعالية، وبالتالي فإن أثر السياسة المالية يضعف عندما يكون أثر المزاحمة كبيراً، ففي الحالة التي يكون فيها منحنى LM رأسياً، فإن انتقال منحنى IS نتيجة للسياسة المالية التوسعية سيؤدي إلى ارتفاع كبير في سعر الفائدة مما يترتب عليه انخفاض في الاستثمارات الخاصة بقدر معادل للزيادة في الإنفاق الحكومي بحيث أن الناتج لن يتغير، ويكون أثر المزاحمة كاملا والسياسة المالية عديمة الفعالية[2].

المطلب الثاني: الآثار المباشرة للنفقات العامة.

توثر النفقات العامة بطريقة مباشرة على العديد من المتغيرات الاقتصادية سنحاول إجمالها فيما يلي:

---

[1] **نومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دط، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر،** 2003**، ص284**

[2] **سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، 518.**

1- أثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني(مكونات الطلب الكلي):

يقصد بالطلب الكلي مجموع السلع والخدمات المطلوبة أو المعروضة في أي اقتصاد، ونظريا لا يقتصر هذا المفهوم على نوع من أنواع السلع والخدمات أو قطاع معين من القطاعات الاقتصادية، وإنما يشمل جميع السلع والخدمات الاستهلاكية والإنتاجية بما في ذلك السلع والخدمات المصدرة[1].

وتؤثر النفقات العامة على الإنتاج الوطني من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي، وذلك لأن النفقات التي تنفذها الدولة تشكل جزءاً مهما من هذا الطلب الذي تزداد أهميته كلما زاد حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن الشكل التالي يوضح مكونات الطلب الكلي، كما يلي[2]:

أ- الإعانات الإنتاجية أو الاستثمارية: ويقصد بها الإعانات التي تمنح إلى بعض المشروعات العامة والخاصة بهدف تشجيع الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية[3]، حيث تمنحها الدولة لبعض المشاريع العامة أو الخاصة لتحقيق هدف أو أهداف معينة، على سبيل المثال تخفيض أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع، ومنها أيضا الإعانات التي تقدمها الدولة لبعض الصناعات أو الفروع الإنتاجية للتوسع في الاستثمار

ب- أثر الإعانات الاجتماعية على الإنتاج الوطني: تكون هذه الإعانات على شكلين[4]:

- الإعانات التي تكون على شكل نقدي، ومن صورها إعانات البطالة، إعانات دور العجزة والمبالغ المدفوعة للهيئات الخيرية والعلمية؛
- إعانات عينية بشكل سلع وخدمات، ويعد الإنفاق على التعليم والصحة من أكثر الإعانات العينية شيوعا، وأن أثر هذه النفقات على النشاط الاقتصادي وزيادة الكفاءة الإنتاجية يتضح من خلال المخطط التالي رقم (2-3):

---

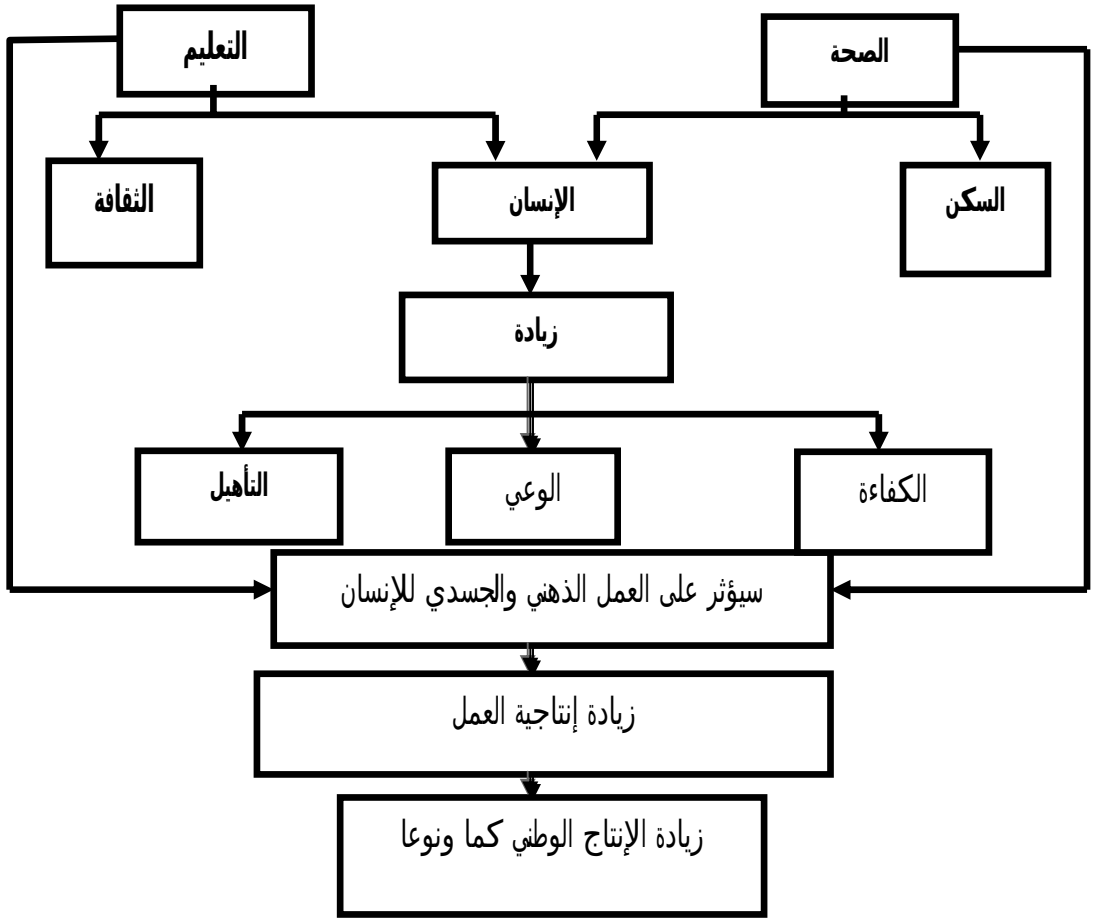
[1] **نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص132.**

[2] **محمد عباس محرزي، 2003، مرجع سابق، ص122.**

[3] **محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص64.**

[4] **حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي،** سميرة **إبراهيم أيوب، مبادئ الاقتصاد العام، الجزء الثاني، ط1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر، 2009، ص ص237-238.**

شكل رقم(2-4): أثر الإعانات الاجتماعية على الإنتاج الوطني.



المصدر: محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص63.

حيث تعمل هذه الإعانات على زيادة كفاءة العمال، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني من السلع والخدمات، كما تمكنهم من أداء نشاطاتهم بكفاءة أكبر، فكلما زاد ما ينفق على العمال لرفع مستواهم التقني والتعليمي والصحي والمعيشي من كل الجوانب، كلما أثر ذلك على زيادة الطاقة الإنتاجية للعامل وبالتالي يزيد الإنتاج[1].

2- أثر النفقات العامة على الاستهلاك:

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك من خلال زيادة أو تخفيض حجم الإنفاق العام كما يلي:

[1] **علي لطفي، محمد رضا العدل، اقتصاديات المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة 1986، ص 33.**

1.2- تعريف الاستهلاك: يعرف الاستهلاك على انه" الجزء المستقطع من الدخل الكلي والذي يتم إنفاقه من قبل المجتمع على السلع والخدمات التي تشبع رغباته بطريقة مباشرة، ويتوقف الإنفاق الاستهلاكي لأي فرد على عدد من العوامل أهمها[1]: مستوى دخل الأفراد، الميل الحدي للاستهلاك، أسعار السلع.

ويعبر الميل الحدي للاستهلاك عن التغير في الاستهلاك المقابل للتغير في الدخل، ويكتب وفق العلاقة التالية[2]:

$$\mathrm{MPC} = \Delta \mathrm{C}/\Delta \mathrm{Y} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1-2)$$

2.2- أثر النفقات العامة على الاستهلاك: تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك من خلال الزيادة في الطلب على الاستهلاك من خلال الإنفاق العام، ومن خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات وأجور.

أ- تؤثر نفقات الاستهلاك الحكومي على الاستهلاك من خلال ما تقوم به الدولة في سبيل إشباع الحاجات العامة في صور شراء سلع او مهمات تتعلق بأداء الوظيفة العمومية، وفي هذه الحالة فإن الدولة بدلاً من أن تعطي الدولة دخولا للأفراد تمكنهم من زيادة الاستهلاك فإنها تقوم بتقديمها لنفسها، لذا فإن هذا النوع من الإنفاق لا يؤثر على حجم الاستهلاك الكلي؛

ب- أما فيما يخص اثر نفقات الاستهلاك الخاصة بالدخول الخاصة الموزعة على الأفراد، فإن هذه الآثار تبدأ في الظهور عندما تقوم الدولة بتخصيص جزء من النفقات العامة لدفع مرتبات وأجور ومعاشات لموظفيها وعمالها، ويتجه الجزء الأكبر من دخول الأفراد لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من السلع والخدمات، وتعتبر هذه النفقات نفقات منتجة، حيث تؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي، ما يؤدي إلى زيادة الدخل والذي بدوره يؤدي إلى زيادة الاستهلاك[3].

---

[1] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد(التحليل الكلي)، مرجع سابق، ص93.

[2] إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006، ص62.

[3] عادل أحمد حشيش، 2006، مرجع سابق، ص116.

كما أن الإعانات الاقتصادية التي تقدمها الدولة لصالح بعض الصناعات قصد إنتاج سلعة معينة، أو لزيادة حجم الإنتاج من السلعة، أو لتشجيع المنتج على تخفيض أسعار المنتجات، إذ يترتب على مثل هذه النفقات زيادة الطلب وبالتالي زيادة الاستهلاك[1].

3- أثر النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني:

يقصد بإعادة توزيع الدخل الوطني"تغيير حالة توزيع الدخل الوطني عن طريق تدخل الدولة، باستخدام الوسائل المالية وغير المالية، أي أن إعادة التوزيع تتطلب المقارنة بين حالتين، حالة يتم فيها توزيع أولي للدخل تتدخل الدولة لتغيير هذه الحالة، وحالة لا تقوم فيها الدولة بإجراء تغيير في التوزيع[2].

وتباشر الدولة تدخلها في إعادة توزيع الدخل الوطني على مرحلتين، فهي تتدخل أولاً في توزيع الدخل الوطني بين الذين شاركوا في إنتاجه؛ أي بين المنتجين وهو ما يعرف بالتوزيع الأولي، ثم تتدخل ثانياً عن طريق إدخال التعديلات التي تراها ضرورية، من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الإقليمية، على التوزيع الأولي. وهذا ما يعرف بإعادة توزيع الدخل الوطني، أي التوزيع بين المستهلكين، أو التوزيع النهائي[3].

1.3- تدخل الدولة في التوزيع الأولي (بين المنتجين): ففي هذه المرحلة، يكون تدخل الدولة في توزيع الدخل الوطني بين المنتجين، والتأثير فيه عن طريقين[4]:

- يتحدد تدخل الدولة في بادئ الأمر عن طريق النفقات الحقيقية، التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني، وهو ما يعني أن هذه النفقات الإنتاجية، تؤدي إلى توزيع دخول جديدة على عناصر الإنتاج التي أسهمت في خلق هذه الزيادة في الإنتاج؛
- يكون الأثر الثاني من خلال تحديد مكافآت عوامل إنتاج، وهي الأجور والفوائد والأرباح والريع، ويتخذ هذا التحديد أحد الشكلين، مباشر أو غير مباشر. فالتحديد المباشر يتم عن طريق تحديد الأجور (وضع حد أدنى للأجور)، وتحديد الفائدة وتحديد الإيجارات (تثبيت نسبة معينة للإيجار)، **وتحديد نسب الأرباح**

---

[1] حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ الاقتصاد العام، مرجع سابق، ص246.

[2] السيد عبد المولى، المالية العامة، دار الفكر العربي للنشر، القاهرة، مصر، 1975، ص146.

[3] رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص ص24-25.

[4] رفعت المحجوب، المالية العامة، دط، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1980، ص 148.

(السماح بتوزيع نسبة معينة من الأرباح)، ويلاحظ أن تحديد أي نوع من عائدات عوامل الإنتاج المذكورة، يؤثر في نصيب ذلك العامل من الدخل الوطني، أما التحديد غير المباشر، فقد يكون من خلال أسعار السلع والخدمات المنتجة، ويترتب على هذا التدخل في الأسعار، التأثير في عائدات عوامل الإنتاج ومن ثم في توزيع الدخل فيما بينها.

2.3- تدخل الدولة في **إعادة التوزيع (التوزيع النهائي):** وفي هذه المرحلة، تلجأ الدولة إلى إدخال تعديلات ضرورية على الدخول النقدية والعينية الناجمة عن التوزيع الأول، لإعادة توزيع الدخل بين المستهلكين. وتعتمد الدولة بشكل كبير على الأدوات المالية، في إعادة التوزيع في رفع مستوى رفاهية المواطنين، أو الرفاهية الجماعية أو الكلية، ولتحقيق أكبر إشباع جماعي ممكن، ويختلف تحديد أثر النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني من خلال التمييز بين النفقات العامة الحقيقية والنفقات العامة التحويلية. كما يتم إعادة توزيع الدخل الوطني، فيما بين النفقات الاجتماعية المختلفة، أو فيما بين فروع الإنتاج المختلفة، أو فيما بين الأقاليم المختلفة. وذلك تبعا لنوع النفقات العامة، تحويلية أم حقيقية[1].

ومن ناحية أخرى، فإنه يمكن للنفقات العامة التي تقوم بها الدولة، أن تعيد توزيع الدخل الوطني توزيعا "قطاعيا"(قطاعات النشاط الاقتصادي) وتوزيعا "إقليميا"(أقاليم الدولة المختلفة).

وتباشر النفقات العامة أثرها في التوزيع الجغرافي والقطاعي بطريقتين (مباشرة وغير مباشرة)[2]:

وتتمثل الطريقة المباشرة من خلال ما تقرره الدولة في الخطة الاقتصادية والاجتماعية، من تنمية قطاع معين، أو منطقة أو إقليم معين فتلجأ إلى توجيه النفقات العامة الاستثمارية مباشرة إلى ذلك القطاع وتلك المنطقة؛

وأما الطريقة غير المباشرة فتتمثل في عدة وسائل منها منح الدولة إعانات اقتصادية للمشاريع المقامة في منطقة معينة، أو إقامة الهياكل الأساسية والاجتماعية المرتبطة بقطاع محدد أو في منطقة معينة داخل الدولة، كالطرق والمطارات؛

---

[1] عادل أحمد حشيش، 2006، مرجع سابق، ص120.

[2] رفعت المحجوب، المالية العامة، مرجع سابق،ص150.

ويظهر أثر النفقات العامة بشكل واضح عندما يتم تغطيتها من خلال الضرائب المباشرة التصاعدية، حيث تعمل على تخفيض الدخل المرتفع بإخضاع الشرائح العليا للدخل إلى معدلات اقتطاع عالية[1].

المطلب الثالث: الآثار غير المباشرة للنفقات العامة

النظرية الاقتصادية لا تؤدي تلقائيا إلى استنتاجات قوية حول تأثير الإنفاق الحكومي على الأداء الاقتصادي، والواقع أن كل خبراء الاقتصاد تقريبا يتفقون على أن هناك ظروفاً في مستويات أدنى من الإنفاق الحكومي من شأنها أن تعزز النمو الاقتصادي وغير ذلك من الظروف التي في مستويات أعلى من الإنفاق الحكومي سيكون من المرغوب فيه[2]، وسنحاول في ما يلي أهم الآثار غير المباشرة للنفقات العامة.

1- أثر المضاعف:

تهدف فكرة المضاعف عند كينز إلى بيان أثر الاستثمار على الدخل الوطني، ومؤداه ان زيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقادير مضاعفة، ولتوضيح ذلك، فإن النفقات العامة تصل غلى الأفراد في شكل مرتبات وأجور وغيرها، ويخصصها الأفراد للاستهلاك والادخار وذلك طبقا للميل الحدي للاستهلاك او الميل الحدي للادخار، وهذا ما يعرف بدورة الدخل حيث[3]:

[الإنتاج ⟸ الدخل ⟸ الاستهلاك ⟸ الإنتاج].

ويبين مضاعف الاستثمار المعامل العددي الذي يدل على عدد المرات التي تضاعف بها الدخل الوطني بسبب الزيادة في الاستثمار[4].

ويمكن استنتاج المضاعف البسيط من العلاقة التالية[1]:

---

[1] **عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص197.**

[2] Daniel Mitchell, The Impact of Government Spending on Economic Growth, the heritage foundation 2003,pp4,3(www.heritage.org/research/budget/bg1831.cfm), reviewed on 20/2/2012.

3 **عادل احمد حشيش، أساسيات المالية العامة، 2006، مرجع سابق، ص118.**

[4] **ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دط، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص308.**

$$Y = C + I + G \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2-2)$$

حيث أن: Y : الدخل الوطني، C:الاستهلاك الكلي، I: الاستثمار الكلي،

وأن دالة الاستهلاك تكتب على الشكل التالي[2]:

$$C = \alpha + \beta Y \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (3-2)$$

α: الاستهلاك المستقل، β **:** الميل الحدي للاستهلاك

ومنه:

$$Y^* = \frac{1}{1-B}.(\overline{A}) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4-2)$$

حيث: $(\overline{A})$ هو الإنفاق المستقل في قطاعين.

ومنه :

$$Y + \Delta I = \frac{1}{1-B}(\bar{A} + \Delta I) \dots\dots\dots\dots\dots (5-2)$$

بطرح (4) من (5) نجد:

$$\Delta Y = \frac{1}{1-B}.\Delta I \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (6-2)$$

ومنه فإن:

$$K_I = \frac{\Delta y}{\Delta I} = \frac{1}{1-MPC} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (7-2)$$

---

[1] مجدي علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص266.

[2] نفس المرجع السابق، ص268.

ويتأثر المضاعف بالميل الحدي للاستهلاك بالزيادة أو النقصان(علاقة طردية)، تجدر الإشارة أن الأثر الذي يحدثه المضاعف يختلف بالنضر غلى درجة مرونة الجهاز الإنتاجي، فكلما كان هذا الأخير مرنا ومتجاوبا مع الزيادة المتتالية في الاستهلاك، أنتج المضاعف أثره بشكل ملموس والعكس[1].

فمثلا إذا كان مقدار المضاعف هو (5)، فإن زيادة الاستثمار بقيمة وحدة واحدة تودي إلى زيادة الدخل بقيمة (5) وحدات.

2- أثر المعجل:

يقصد بالمعجل الآثار التي يتركها الإنفاق العام على حجم الاستثمار، فزيادة الإنفاق العام ومن ثم زيادة الدخل الوطني (بفعل المضاعف) يؤدي إلى زيادة الطلب على وسائل الإنتاج، بفرض عدم وجود خزين منها (وهذا ما يعرف بالاستثمار المشتق أو المولد). وبعبارة أخرى يشير المعجل إلى أن الاستثمار الصافي دالة لمعدل التغير في الناتج الكلي وليس لمستوى الناتج الكلي، وقد كان أول من تطرق إلى هذا المفهوم الاقتصادي الفرنسي Aflalion عام 1908، وتعود الصيغة الحديثة لهذا المبدأ إلى الاقتصادي الأمريكي (J. M. Clark) عام1917 ثم قام بتطويره الاقتصادي (P. Samuelson)[2].

والفكرة الأساسية لنظرية المعجل تقول أنه إذا كان الدخل ثابتا فلا داعي للاستثمار من أجل زيادة الطاقة الإنتاجية، وإنما تقتصر العملية على الاستثمار ألإحلالي، أي إحلال ما يستهلك من أصول رأسمالية، وأما إذا تزايد مستوى الدخل فيجب زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال استخدام كل الطاقة الرأسمالية القائمة إذا لم تكن مستخدمة، ومن ثم وبعد ذلك فإن كل زيادة في يتبعها زيادة أكبر في الإنفاق الاستثماري بشكل يزيد عن الاستثمار الإحلال حيث أن(الاستثمار الكلي- الاستثمار الإحلال=الاستثمار الصافي)[3].

بالإضافة إلى ذلك فإن أي زيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة أكبر منها في الاستثمار، فزيادة وحدة واحدة في الدخل تقابلها زيادة في الاستثمار تكون أكبر من الوحدة الواحدة، وهذا سببه أن الأصول الرأسمالية

---

[1] **عادل أحمد حشيش، 2006، مرجع سابق، ص118.**

[2] صلاح مهدي البيرماني، قياس وتحليل تفاعل عمل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم – المنتج الديناميكي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد52، المجلد 14، 2008، ص164.

[3] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص117.

تبقى فترة زمنية طويلة نسبيا صالحة للاستعمال مما يجعل قيمتها غالبا أكبر مما تنتجه في عام واحد، وعلى العموم يمكن كتابة علاقة المعجل كما يلي[1]:

$$V = \frac{\Delta K}{\Delta Y} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (8-2)$$

حيث:Δk :تمثل الزيادة في الزيادة في رأس لمال وتمثل الاستثمار الصافي.

Δy: تمثل الزيادة في الناتج الوطني.

وبافتراض ثبات نسب "$\Delta k/\Delta y$" فإن النسبة الحدية لمعامل(k/y)،تماثل قيمة المعجل على مستوى الاقتصاد الوطني، أي أن:

$$V = \frac{\Delta K}{\Delta Y} = \frac{K}{Y} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (9-2)$$

إذن من العلاقة (8) والعلاقة(9) نجد أن[2]:

$$I_{\mathrm{n}} = \Delta K = V\Delta Y \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (10-2)$$

$$I_{\mathrm{n}} = K_{t+1} + K_t = V(Y_{t+1} + Y_t) \dots\dots\dots\dots\dots (11-2)$$

وهذا معناه أن الاستثمار الصافي(Δk) الذي يمثل رصيد المجتمع من رأس المال يساوي الزيادة في الدخل الوطني(ΔY)مضروب في النسبة $(\frac{K}{Y})$. فإذا كانت قيمة المعجل اكبر من الواحد فإن ذلك معناه أن الزيادة في الرصيد الكلي لرأس المال ستزيد على الزيادة في الدخل الوطني*.

---

[1] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مرجع سابق ، ص303.

[2] **مجيد علي حسين، نفس المرجع السابق، ص303.**

* **مثلا إذا كانت قيمة المعجل (v=2) فلا بد من زيادة رأس المال المستخدم في إنتاج السلع الاستهلاكية بمقدار(200)نتيجة لزيادة الإنتاج بمقدار (100) حيث أن:** $\Delta k = v\Delta y = 100 \times 2 = 200$

خلاصة الفصل الثاني:

للتأثير على مكونات الاقتصاد الوطني من خلال السياسة المالية تعتمد الدولة على أدوات معينة تتمثل في أدوات السياسة المالية، المتمثلة في كل من النفقات والإيرادات والموازنة العامة، ويتم اللجوء إلى هذه الأدوات حسب الحالة التي يكون فيها الاقتصاد.

وشهدت النفقات العامة تطورات عديدة بدا بالنفقة المحايدة في الفكر الكلاسيكي، وصولا غلى النفقة المتدخلة في الفكر الكينزي، إلى أن وصلت إلى النفقة المنتجة في التوجه الاشتراكي، كما تتأثر النفقات العامة بعدة عوامل تؤدي إلى زيادتها سواء كانت هذه الزيادة زيادة ظاهرية أو حقيقية.

وتعتبر النفقات العامة من أهم الأدوات التي تلجأ إليها الدولة للتأثير على مسار النشاط الاقتصادي، وذلك حسب الحالة التي يوجد فيها الاقتصاد، فتقوم الدولة بزيادة الإنفاق العام في حالة وجود كساد، أو تقلص من الإنفاق العام في حالة وجود تضخم، ويتم ذلك من خلال المكونات المختلفة للإنفاق العام كالإعانات بمختلف أنواعها.

ويعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم الأهداف التي تسعى الدولة من خلال إنفاقها العام إلى تحقيقها، سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة، وسنحاول في الفصل التالي إبراز أهم الجوانب المتعلقة بالنمو الاقتصادي من خلال النظريات المفسرة له.

الفصل الثالث:

النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

ويشتمل على:

المبحث الأول: مدخل للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: النظرية التقليدية للنمو الاقتصادي

المبحث الثالث: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول أياً كان نظامها الاقتصادي، وأياً كانت مرحلة التقدم أو التخلف التي بلغتها، ويّتصف النمو الاقتصادي بأنه حصيلة عملية معقدة ومتشابكة، تتضافر لإنجاحها عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ومؤسسية، وتعيقها عقبات داخلية وخارجية تعمل مختلف الدول على تخطيها وتجاوزها. وتختلف النظريات الاقتصادية في تفسير النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له، والتي تساهم في تحقيق معدل نمو مرتفع للدخل الفردي، ونظرا لارتباط النمو الاقتصادي بعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية كالموارد الطبيعية، فإن تحديد مصدر النمو يعتبر مهما لتفعيل النمو الاقتصادي والعمل على استمراره من خلال تبني السياسات الاقتصادية المناسبة، وإحداث التغييرات الهيكلية المطلوبة؛

ويمثّل النمو الاقتصادي منذ القدم هدفاً وهاجساً تسعى جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافاتها للعمل على تحقيقه، والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد والمجتمع ككل .ولأهمية معرّفة وتحديد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي، عكفت النظرية الاقتصادية على دراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على المستوى النظري والتطبيقي، وذلك للوصول إلى صياغة وتحديد الدوال ذات المقدرة التفسيرية لطبيعة واتجاه العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الأخرى.

وسنحاول في هذا الفصل تحديد أهم المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي، وموقعه من التحليل في المدارس الاقتصادية التقليدية والحديثة، وذلك من خلال ثلاثة مباحث كما يلي:

- مدخل للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.
- النظرية التقليدية للنمو الاقتصادي
- النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مدخل للنمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية.

شاعت كلمة التنمية غداة الحرب العالمية الثانية، إشارة إلى مشكلات الدول التي أخذت تستقل تباعاً والتي كانت تهدف إلى تحسين أحوالها. وما يسمى بنظرية التنمية ليس إلا مجموعة كتابات لمؤلفين غربيين خصصوا بعض وقتهم ليكتشفوا للشعوب النامية طريق محاكاة الدول الغربية الرأسمالية في أقصر وقت لسد الفجوة بين الدول التي اكتملت تنميتها، والتي مازالت دون تنمية[1]، وبعد ذلك ظهر مفهوم النمو الاقتصادي، ومن ناحية أخرى بدأت الأوصاف تلحق بكلمة التنمية مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2]، وسنحاول في هذا المبحث إبراز بعض الجوانب الخاصة بكل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في ما يلي:

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.

للإلمام بمفهوم النمو الاقتصادي سنحاول إبراز أهم التعاريف المتعلقة به وأهم محدداته في ما يلي:

1- تعريف النمو الاقتصادي:

هناك عدة تعريفات خاصة بالنمو الاقتصادي، سنحاول إبراز جزء منها في ما يلي:

التعريف الأول: يعرّف النمو الاقتصادي "بأنه الزيادة المضطردة الطويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. فإذا كانت هذه الزيادة بعد الخروج من فترة الكساد، فهي زيادة دورية وليست مضطردة، وبذلك فهي لا تعبر عن النمو الاقتصادي، ويعبر عن النمو الاقتصادي بنصيب الفرد من الدخل، وحتى إذا زاد الدخل فإن هذه الزيادة يجب أن تكون أسرع من الزيادة السكانية لكي يحدث النمو"[3].

التعريف الثاني: يعرّف *"معروف هوشيار"* النمو الاقتصادي "كونه يهتم بزيادة قدرة وقابلية الاقتصاد في بلد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محليا كان أم خارجيا"[4].

---

[1] فارس صبري الهيتي، التنمية الاقتصادية والسكانية في الوطن العربي، دط، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص14.

[2] فارس صبري الهيتي، مرجع سابق، ص14.

[3] مايكل ابجدمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، مرجع سابق، ص455.

[4] معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص347.

التعريف الثالث: يعرّف النمو الاقتصادي على "أنه تلك الزيادة السنوية المعّبر عنها بالنسب المئوية للناتج الوطني الصافي **PNN** أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي **PIB** مقاسا بالنسبة للفرد، ويعكس هذا المعيار الحقيقي مستوى التقدم الاقتصادي والرفاه"[1].

التعريف الرابع: يعرّف النمو الاقتصادي على "أنه التغير(الزيادة) في متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني بهدف رفع مستويات المعيشة الفعلية للسكان"[2].

التعريف الخامس: يعرّف النمو الاقتصادي على أنه"الزيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية، أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج[3].

التعريف السادس: عرّف *"سيمون كزنتس"** النمو الاقتصادي على أنه "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها"[4].

يتكون هذا التعريف من العناصر التالية:

- تبين استمرارية الزيادة في الناتج الوطني النمو الاقتصادي والقدرة على توفير مدى واسع للسلع، وهي إشارة للنضج الاقتصادي؛
- أساس استمرار النمو الاقتصادي في الدول هي التكنولوجيا المستعملة المتقدمة، وهي شرط ضروري وليس كافي؛
- ضرورة وجود تعديلات مؤسسية تصاحب التقدم التكنولوجي لتحقيق النمو المرتقب أو المنشود.

---

[1] david begg, macro economie, 2ème Ed, paris, dunod, 2002, p103.

[2] نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، ط2، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص527.

[3] كامل علاوي، كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، ط1، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009،ص281.

[*] "***سيمون كزنتس***" حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1971 لعمله الرائد في قياس وتحليل النمو التاريخي للدخل القومي في الدول المتقدمة.

[4] ميشال تودأور، ترجمة: محمد حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دط، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006، ص175.

ومما سبق يمكن تقديم مفهوم للنمو الاقتصادي على أنه "الزيادة المستمرة في الدخل الوطني وفي قدرات الدولة الإنتاجية للسلع والخدمات المبنية على التطورات التكنولوجية خلال فترة زمنية معينة، مما يؤدي إلى ارتفاع نصيب الأفرد من الدخل الوطني وتحسين مستوى معيشتهم، "

ويتم حساب النمو الاقتصادي من خلال العلاقة التالية[1]:

$$\boldsymbol{Tc = \frac{PIBr_{(t)} - PIBr_{(t-1)}}{PIBr_{(t-1)}} \times 100 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1-3)}$$

Tc: معدل النمو الاقتصادي، **PIB**: الناتج المحلي الخام، **t** : الزمن (السنة المعنية)، **$t-1$**: السنة السابقة مباشرة للسنة المعنية.

2- خصائص النمو الاقتصادي حسب *"كزنتس"*:

أوضح ***"كزنتس"*** ستة خصائص للنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة كما يلي[2]:

- المعدلات المرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني؛
- المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج؛
- المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي في الاقتصاد؛
- المعدلات المرتفعة للتحول الإيديولوجي والاجتماعي؛
- ميل اقتصاديات الدول المتقدمة لوصول إلى سيطرتها على الأسواق العالمية والمواد الخام؛
- اقتصار انتشار النمو الاقتصادي على الدول المتقدمة الذي يعادل نحو ثلث سكان العالم.

3- العوامل المحددة للنمو الاقتصادي:

لإيضاح حقيقة النمو الاقتصادي يمكن الانطلاق من دالة الإنتاج التالية[3]:

$$\boldsymbol{Y = f(K, L, A) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2-3)}$$

---

[1] M. Bade, R. Parkin, B. Carmichael, "Introduction à la Macroéconomie Moderne" ,ERPI, 3e édition, Québec, p.130.

[2] ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص175.

[3] أكثم عيسى أحمود المغايرة، الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة(1970-1990)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 1991، ص45.

حيث: **Y**: الإنتاج الوطني السنوي بالأسعار الثابتة، **K**: حجم رأس المال، **L**: حجم القوى العاملة،

A: مستوى التقدم التقني.

واستنادا إلى دالة الإنتاج الكلي هذه، فإن حجم الناتج عبارة عن تابع لكمية ونوعية الموارد الإنتاجية المستخدمة في الإنتاج، وهذه العوامل كما هو مبين في الدالة هي رأس المال، العمل، التقدم التقني، كما أن معدل نمو الناتج يتعلق بمعدلات نمو كل من العوامل الثلاثة المذكورة.

وهناك عدة عوامل بالإضافة إلى العوامل السابقة تساعد على زيادة معدلات النمو الاقتصادي، سنحاول إبرازها في ما يلي:

1.3- كمية ونوعية الموارد البشرية: يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي، ويمكن استخراج هذا المؤشر من خلال العلاقة التالية:

معدل الدخل الحقيقي للفرد= الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي/عدد السكان.....(3-3).

يتضح من المعادلة أعلاه رقم(3-3) أن معدل النمو الاقتصادي يزداد، كلما ازداد الحد الأيمن من المعادلة الذي يعتمد على الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي، فكلّما كانت الزيادة في الأخير أكبر من الزيادة السكانية، كانت الزيادة في معدل الدخل الحقيقي للفرد أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في النمو الاقتصادي، وأما إذا كانت الزيادة في عدد السكان مساوية للزيادة في الناتج الوطني الإجمالي، فمعنى ذلك أن نصيب الفرد من الدخل الحقيقي لن يتغير؛

والجدير بالملاحظة أن المعادلة السابقة رقم(3-3) تستخدم السكان مؤشرا كميا فقط، إلا أنه هناك اعتبارات نوعية يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، فمثلا تؤدي الزيادة السكانية إلى زيادة حجم القوى العاملة، وتؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي، ومن العوامل الرئيسية المحددة لإنتاجية العمل معدل ساعات العمل في الأسبوع، نسبة التعليم والمستوى الصحي، درجة التنظيم والإدارة والعلاقات الإنسانية في العمل وغيرها[1].

[1] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، مرجع سابق، ص 270.

2.3- كمية ونوعية الموارد الطبيعية: يعتمد إنتاج اقتصاد معين وكذلك نموه الاقتصادي على حجم ونوعية الموارد الطبيعية المتاحة، ولا تعتبر هذه الموارد ذات قيمة إلا إذا استطاع الإنسان أن يستغلها لتحقيق الأهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، لذلك فمن المحتمل أن يكون البلد غنيا بالموارد الطبيعية إلا أن مستوى معدل نموه الاقتصادي لا يتأثر مطلقا إذا بقيت هذه الموارد بدون استغلال، ومعنى هذا أن شروط الطلب والتكاليف يجب أن تكون مشجعة لأجل تحويل مورد معين من حالته الطبيعية إلى الحالة الاقتصادية، ويتطلب ذلك ما يلي[1]:

- أن يكون الطلب على السلعة التي يستخدم المورد في إنتاجها في مستوى يبرر استغلال هذه الموارد؛
- أن يكون عرض رأس المال (المهارات الفنية) ملائما لتحويل الموارد إلى استعمالات مربحة.

كما أن الموارد الطبيعية في بلد ما لا تتسم بالثبات، فمن الممكن أن تكتشف أو تطور موارد طبيعية جديدة، بحيث تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل، وذلك من خلال تحويل جزء من الموارد الاقتصادية المتاحة(العمل، رأس المال...)نحو مجالات البحث والتطوير العلمي.

3.3- تراكم رأس المال: يتكون رأس المال من رأس المال المادي ورأس المال البشري، ويقصد برأس المال المادي "كل أصل منتج وينتج سلعا أخرى كالآلات والمعدات والتجهيزات، والبنية الأساسية اللازمة لقيام المشروعات الإنتاجية، ويطلق على عملية الإضافة إلى الموجود من رأس المال بالتراكم الرأسمالي، وهي تعبر كذلك عن الاستثمار الذي يعبر بدوره عن الزيادة في رأس المال للمجتمع، ويعتبر من أهم محددات النمو الاقتصادي، فكلما زاد التكوين الرأسمالي أو الاستثمار كلما زاد النمو الاقتصادي والعكس[2]؛

ويعتبر رأس المال البشري الذي يشمل كل الخبرات البشرية الموجودة والمشتركة في عملية الإنتاج[3] من أهم محددات النمو الاقتصادي، ويعتمد -بالإضافة إلى التعليم والتدريب- على مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بنائه وصيانته، ويعتبر رأس المال البشري الكفء من أهم ما تتميز به الدول المتقدمة

---

[1] نفس المرجع السابق، ص271.

[2] عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص468.

[3] فضل النقيب، مفهوم رأس المال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، [على الخط]، 2006، متاح على: < http://www.wafainfo.ps/pdf/social_capital_arabic.pdf >، (اطلع عليه في 20 مارس 2012)، ص12.

على الدول النامية التي تعاني من نقص في رأس المال البشري الكفء ، لذا وجب على هذه الدول الاهتمام به لتحسين القدرة الإنتاجية ومن ثم تحسين معدلات النمو الاقتصادي[1].

4.3- التخصص والإنتاج الواسع: حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية والاقتصادية وتحسين الأداء، وتوليد التكنولوجيا الجديدة، ومن ثم زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

5.3- التقدم التكنولوجي:حيث يلعب هذا العامل دورا أساسيا في استحداث وسائل جديدة للإنتاج، وتحسين أداء المعدات والآلات وتحسين نظم الإدارة والتنظيم، وكلما زاد مستوى التقدم الفني والتكنولوجي زاد معدل النمو الاقتصادي، ويمكن للتكنولوجيا أن تتضّمن العديد من العناصر من بينها[2]:

- براءات الاختراع، والعلامات التجارية؛
- المهارات التي تتصل بأشخاص العاملين، ولا تنفصل عنهم؛
- المعرّفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية، ومنها الآلات والمعدات وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي لا يتحقق إلا في إطار تحمل بعض الأعباء والتضحيات وأهمها[3]:

- تؤدي زيادة معدلات النمو الاقتصادي إلى زيادة الحاجة إلى زيادة إنتاج السلع الرأسمالية، وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها، مما يلزم التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر، من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل؛
- زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن؛
- زيادة النمو الاقتصادي تودي إلى تحسن الأوضاع المادية للأفراد مما ينجر عنه اختفاء الجوانب الروحية والأخلاقية في المجتمع.

---

[1] عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق، ص470.

[2] فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، ط1، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص468.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص472.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية.

للإلمام بمفهوم التنمية الاقتصادية، يتطلب منا تقديم مجموعة من التعريفات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، سنحاول إبرازها في ما يلي:

1- تعريف التنمية الاقتصادية:

هناك عدة تعريفات خاصة بالتنمية الاقتصادية سنحاول إبراز جزء منها في ما يلي:

التعريف الأول: عرّف *"علي العطار"* التنمية الاقتصادية بأنها "تكامل كافة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية بهدف الوصول إلى وضع أفضل على كافة الأصعدة، والقضاء على التخلف بكل مؤشراته* وأسبابه"[1].

التعريف الثاني: عرّف *"عمرو محي الدين"* التنمية الاقتصادية على أنها" عملية نقل الاقتصاد الوطني من حالة التخلف إلى حالة التقدم، أو بمعنى أدق هي عملية الانتقال من الوضع الاجتماعي المتخلف إلى الوضع الاجتماعي المتقدم، هذا الانتقال يقتضي تغييرا جذريا وجوهريا في أساليب الإنتاج المستخدمة (قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج التي تتلاءم مع مرحلة تطور قوى الإنتاج) وفي البنيان الثقافي المتلائم مع هذه الأساليب الإنتاجية"[2].

التعريف الثالث: عرّفها*"كنيد سيرجر"* إنطلاقا من معيار الدخل بأنها" الزيادات التي تطرأ على الناتج الوطني من سلع وخدمات في فترة زمنية معينة أتفق عليها أنها سنة، مع وجوب توافر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسة الإنتاجية القائمة فعلا أو التي ينتظر إنشاؤها فيما بعد[3].

---

* يقصد بالتخلف "انخفاض مستويات الدخول والمعيشة في دولة ما، ولذلك فإن المفهوم الشائع للتخلف يوضح أن الدول المتخلفة هي الدول التي تعاني من انخفاض مستويات المعيشة والدخول لغالبية سكانها وينشأ ذلك عدة أوضاع غير ملائمة منها على سبيل المثال عدم قدرة الدولة على استخدام بعض مواردها الاستخدام الأمثل والكامل مما يؤدي إلى نقص الناتج الوطني"، لتفاصيل أكثر: محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية(دراسات نظرية وتطبيقية)، دط، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003، ص11.

[1] علي العطار، التنمية الاقتصادية والبشرية، ط1، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2005، ص103.

[2] عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1999، ص208.

[3] صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي (دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات)، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006، ص90.

التعريف الرابع: عرّف *"صالح صالحي"* التنمية الاقتصادية انطلاقا من التغيرات التي تحدث في هيكل الاقتصاد على أنها" الإجراءات والسياسات والتدابير المعتمدة في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني، بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممكنة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد"[1].

كما عرّف التنمية الاقتصادية باعتبارها عملية حضارية على أنها " التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية تؤكد الارتباط بين المكافأة والجهد، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية، وموفرا لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والوطني"[2].

يتضمن هذا التعريف العناصر التالية:

- التنمية عملية مجتمعية (مشاركة جميع الأفراد) واعية (محددة الأهداف حسب برنامج طويل المدى؛
- عملية موجهة من خلال استخدام موارد المجتمع لتحقيق الأهداف الإنتاجية والتوزيعية؛
- إيجاد تحولات هيكلية في جميع المجالات؛
- إطلاق طاقة إنتاجية ذاتية؛
- تحقيق تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد، وفي قدرات المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية؛

التعريف الخامس: هناك من يضفي على التنمية أبعادا حضارية وإنسانية، ولا يجعلها مقتصرة على المجال الاقتصادي، وفي هذا المجال يعرّف *"موريس غرينير"* العضو المؤسس لنادي روما الاقتصادي التنمية على أنها "ولادة ثانية للحضارات الكبرى في زمن التقدم التقني وعصر حقوق وواجبات الإنسان العالمية، والتنمية هي عملية تمكين الإنسان من تحقيق إنسانيته، لأن الإنسان كائن مركب في حاجاته المرتبطة بكيانه البيولوجي، وفي

---

[1] نفس المرجع سابق، ص91.

[2] نفس المرجع السابق، ص92.

حاجاته المعنوية النابعة من ماضيه في حاضره وتطلعاً لمستقبله، يدرك بحواسه كما يتصور بخياله، وهو في هذا كله متفاعل وفاعل في الظروف المحيطة به، حيث تنمو مستويات متنوعة من قدراته وطاقاته وحوافزه"[1].

ومما سبق يمكن تقديم مفهوم للتنمية الاقتصادية على أنها" الزيادة المستمرة في الناتج الوطني مصحوبة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية التي تطرأ على مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، نتيجة إتباع سياسات معينة تهدفق من خلالها الدولة إلى الخروج من حالة التخلف والوصول إلى درجة معينة من التقدم تساعد على تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والحضارية للأفراد".

2- الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية:

هناك عدة اختلافات بين مفهومي"*النمو والتنمية الاقتصادية*" سنحاول إبرازها فيما يلي:

- إن تعبيري النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ليسا تعبيرين مترادفين، فتعبير النمو الاقتصادي يعني "الزيادة المتواصلة في الدخل الحقيق للفرد الواحد، عن طريق التحسين المتواصل في وسائل الإنتاج في كافة أنحاء القطر" أما التنمية الاقتصادية فتشمل "التغيرات الاقتصادية العديدة الأخرى التي ترافق النمو الاقتصادي"[2].
- يعني النمو الاقتصادي زيادة الناتج الوطني الصافي، بينما تتضمن التنمية الاقتصادية إضافة إلى ذلك تغييرات أساسية في النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛
- كما يمكن أن ينمو الاقتصاد دون أن يكون هناك أي تنمية حقيقية، فالنمو الاقتصادي قد ينحصر في قطاع دون بقية القطاعات الأخرى، كما أن الدخل المتولد من هذا القطاع قد يتسرب إلى الخارج أو تستحوذ عليه فئة محدودة من السكان[3].
- مفهوم النمو يتصف بالضيق في حين أن التنمية كعملية أوسع وأشمل؛
- مفهوم النمو يتهم بالجانب الكمي، إذ يمكن التعبير عنه بمؤشرات كمية، بينما التنمية يهتم بالكم والكيف معاً؛

---

[1] محمد حسن دخيل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة (دراسة مقارنة)، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009، ص17.

[2] إيفريت هاجن، ترجمة جورج خوري، اقتصاديات التنمية، دط، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1988، ص24.

[3] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص265.

- عدم توافر ما يشير إلى اهتمام مفهوم النمو بالتوزيع العادل للدخل الوطني أو توزيع ثمار العملية على السكان بشكل عادل عكس مفهوم التنمية الذي يهتم بعدالة توزيع الدخول عن طريق عملية إعادة توزيع الدخول؛
- يمكن أن يحدث النمو تلقائياً، إذ يمكن أن يكون وليداً لظروف عابرة، بعكس التنمية الاقتصادية التي لا يمكن أن تكون تلقائية إنما هي عملية موجهة بشكل متعمد ومدروس، مما يتطلب بذل جهود كبيرة واستثنائية من قبل الدولة؛
- لا يهتم النمو الاقتصادي بتنمية الأنواع المختلفة لرأس المال البشري والاجتماعي، الذي تهتم به عملية التنمية بل وسمي هذا النوع من التنمية بالتنمية البشرية، والنمو ينظر للفرد كصانع للتنمية عكس التنمية التي ترى فيه صانع وهدف لهذه العملية؛
- تأخذ عملية التنمية بعين الاعتبار حاجات الأجيال القادمة، من خلال المحافظة على الموارد المادية القابلة للنضوب، عكس النمو الذي لا يوجه الاهتمام الكاف لهذه المسألة؛
- يهتم النمو الاقتصادي بالجانب المادي دون الاهتمام بالجانب الإنساني[1].
- يمكن القول أن التنمية مفهوم نمطي، أي أنه ينطوي على أحكام لما يجب ان يتحقق في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية، تتصل برفع القدرة الإنتاجية وكفاءة أداء أفراد المجتمع، مع ضمان العدالة الاجتماعية في توزيع ثمار التنمية، إضافة إلى أهداف أخرى في المجالات الثقافية والاجتماعية والسياسية،

وأما النمو فهو مفهوم واقعي ينحصر في استخدام الموارد المالية لزيادة الإنتاج في المستقبل، من دون أن يهتم بعملية التوزيع والآثار الجانبية الأخرى التي ترافقها[2].

- وهناك من يفرق بين المفهومين على أساس درجة التقدم أو التخلف الاقتصادي، ووفقاً لهذا المفهوم نجد أن مفهوم النمو ينطبق على الدول المتقدمة اقتصاديا، بينما مفهوم التنمية ينطبق على الدول النامية؛
- أما الاقتصادي السوفيتي "**فلاديمير كوسوف**" فيميز بين النمو والتنمية الاقتصادية على أساس أن النمو يشير إلى التغير في حجم النظام الاقتصادي، بينما التنمية الاقتصادية تعني التركيز على التغيرات في

---

[1] هلال إدريس المجيد، ياسمين الحيالي، التنمية والنمو الاقتصادي والعوامل البيئية، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، ط2، 23/22 نوفمبر 2011، جامعة ورقلة، ص64.

[2] سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج (دراسة مقارنة في أقطار مختلفة)، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1999، ص24.

هيكله القطاعي لصالح القطاعات الأكثر تأمينا لتطوره في الأجل الطويل(القطاعات الأكثر ديناميكية)[1].

3- أهداف التنمية الاقتصادية:

هناك عدة أهداف تنفرد بها عملية التنمية تتمثل في[2]:

1.3- إحداث تغييرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي: كان قطاع الإنتاج الأولي –الذي يعتمد أساسا على الطبيعة- يستأثر بالعملية الإنتاجية وتوليد الدخل في كل دول العالم في الماضي، ومازالت العديد من الدول النامية تتخصص في إنتاج المنتجات الأولية وعلى الأخص الزراعية، وتصديرها بحالتها أو إجراء تغييرات طفيفة عليها، فالتنمية الاقتصادية تهدف إلى توسيع نطاق الطاقة الإنتاجية، من خلال الاهتمام بالقطاع الصناعي مما يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي، ويتنوع الإنتاج في المجتمع وتزداد فرص العمل، كما أن التقدم في المجال الصناعي من خلال تطوير المعدات والأدوات، تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ليس فقط في الصناعة وإنما كذلك في الزراعة، لأن هناك تبادل في المنافع مشتركا بينهما.

2.3- إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة: تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وهو الأمر الذي لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من أن الكثير من الدول تحقق معدلات عالية في النمو وما يترتب على ذلك من زيادة في إجمالي الناتج المحلي، إلاّ أن معظم تلك الزيادة تستأثر بها الطبقة الغنية على حساب "الطبقة الفقيرة"*، أما في حالة التنمية الاقتصادية فإن من أولوياتها ان يصاحب النمو الاقتصادي إعادة في توزيع الدخل لصالح الفقراء.

3.3- ضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة: يتم ذلك من خلال إعطاء الأولوية لسلع الأساسية وبالأخص التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية والملابس الشعبية والمساكن، إضافة إلى

---

[1] هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي (دراسة مقارنة)، ط1، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007، ص23.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية(دراسات نظرية وتطبيقية)، دط، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003، ص ص77-80.

* يعرّف الفقر بأنه "الدخل اللازم للحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية، وعلى ذلك فإن أي شخص يقل دخله أو استهلاكه عن الحد الأدنى للحصول على الحاجات الأساسية والذي يسمى بخط الفقر يعد فقيرا". **لتفاصيل أكثر انظر:** محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية(دراسات نظرية وتطبيقية)، مرجع سابق، ص81.

الخدمات الأساسية من خدمات تعليمية وصحية واجتماعية. كل هذا يتطلب ضرورة التدخل المباشر وغير المباشر من السلطات الحكومية المركزية والمحلية، فإذا كانت السوق حرة حيث يتحدد الإنتاج والاستهلاك من خلال قوى العرض والطلب لحصلت سلع الأغنياء على النصيب الأوفر وقل الإقبال على السلع والخدمات التي تحتاج إليها الطبقة الفقيرة.

4- الملامح العامة لمفهوم التنمية:

تأثر مفهوم التنمية خلال السنوات الأخيرة بتيارات عدة من النظريات والدراسات، وأبرز الملامح العامة لهذا المفهوم تتمحور حول نقاط هامة هي[1]:

1.4- الرؤية: يتضمن مفهوم التنمية الحديث رؤية مجتمعية مستقبلية، ويقترح نموذج تنمية بديلا للنماذج التقليدية، حيث يجب أن تشمل مختلف طبقات الشعب ومكوناته؛

2.4- المنهجية: يشدد المفهوم على اعتماد منهجية تكاملية تتجاوز التجزئة القطاعية، والاقتصار على المعالجات القصيرة الأجل، وتدمج المعالجات ذات الآجال الزمنية المختلفة ضمن تصور استراتيجي للتنمية ذي طابع شامل، مترافق مع التلاحم والانسجام والتنسيق بين المرافق والقطاعات؛

3.4- وضع سياسات ملموسة للتدخل العملي: التنمية لها بعد عملي، لا يتوقف عند حدود الرؤية المستقبلية ولا عند حدود المنهجية التكاملية، بل تتضمن ترجمة هذه الرؤية وهذه المنهجية إلى سياسات عملية وبرامج تدخل قابلة للتطبيق في الميدان، وفي الظروف المحيطة بكل بلد، لكي تكون التنمية متجانسة مع حضارة الدولة وتقاليدها؛

4.4- أسلوب العمل: يقوم على الاعتقاد بأن اختلاف المصالح في المجتمع أمر موضوعي، وأن الاعتراف بهذا الاختلاف يجب أن يتلازم مع القناعة بإمكانية التوصل إلى حلول وسط وتسويات متحركة بين الأطراف ومصالحها.

5- مؤشرات قياس التنمية:

[1] محمد حسن دخيل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة (دراسة مقارنة)، مرجع سابق، ص ص25-26.

هناك عدة مؤشرات يتم من خلالها قياس التنمية سنحاول ابرازها في ما يلي:

1.5- دليل التنمية البشرية ***HDI***: نجح برنامج الأمم المتحدة في عام 1990 إلى الوصول إلى مقياس يسمى بمعيار التقدم البشري، ويركز هذا المعيار على ثلاث متغيرات هي[1]:

- توقع الحياة عند الميلاد؛
- معيار التحصيل العلمي ويتكون من جزأين: معرّفة القراءة والكتابة، متوسط عدد سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية؛
- متوسط نصيب الفرد من الدخل المعدل بالقدرة على الشراء.

ويتم حساب مستوى الانجاز لكل معيار من المعايير السابقة بالنسبة للدولة المعينة، كما يلي[2]:

$$\text{مستوى الانجاز للمعيار} = \frac{\text{قيمة المعيار في الدولة - الحد الأدنى للمعيار}}{\text{الحد الأقصى للمعيار- الحد الأدنى للمعيار}} \quad \ldots(4\text{-}3)$$

وإذا ما رمزنا لمستوى الانجاز للمعيار المعين بالرمز $\boldsymbol{I_i}$ فإن دليل التنمية البشرية ***HDI*** يحسب كمتوسط بسيط لمستويات الانجاز للمعايير الثلاثة، أي أن:

$$\boldsymbol{HDI = (\frac{1}{3}) \sum Ii \rightarrow (5-3)}$$

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية من الناحية النظرية بين الصفر والواحد وهو يستخدم في ترتيب الدول من حيث درجة التنمية البشرية فيها.

2.5- دليل التنمية البشرية المعدل للجنس**GDI**" دليل الفقر البشري **HPI**":

وأصدرت الامم المتحدة -لاحقاً- مؤشرين آخرين للتنمية البشرية هما[1]:

---

[1] عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية وتطبيقية)، مرجع سابق، ص105.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، مرجع سابق، ص56.

أ- دليل التنمية البشرية المعدل للجنس"**GDI**" : الذي يضيف للمؤشر السابق "**HDI**" معيار عدم العدالة في توزيع القدرات البشريةبين الجنسين، ويتكون هذا الدليل من المؤشرات التالية:

- متوسط العمر المتوقع للإناث و الذكور عند الولادة؛
- معدل إلمام البالغات والبالغين بالقراءة والكتابة؛
- نسبة إجمالي الالتحاق للإناث والذكور؛
- الدخل المكتسب المقدر للإناث والذكور؛

وحسب هذا الدليل فقد احتلت النرويج الصدارة، حيث وصلت قيمة هذا الدليل إلى 0.955.

ب- دليل الفقر البشري "**HPI**" : الذي أضيف سنة 1997 حيث يركز على الفقر، ويقاس هذا الدليل بثلاثة أبعاد[2]:

- **حياة مديدة وصحية**: ويؤشر على ذلك الاحتمال لدى الولادة بعدم العيش إلى سن الأربعين؛
- **المعرفة:** ويقاس بمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة؛
- **مستوى معيشة لائق:** ويقاس بالنسبة المؤوية للسكان من دون منفذ دائم إلى مصدر مياه محسن(الذين لا يستخدمون أي مصدر للمياه)، والنسبة المؤوية للأطفال الناقصين الوزن مقارنة بأعمارهم(تحت خمس سنوات).

3.5- مقاييس كمية أخرى: بالإضافة إلى مؤشر التنمية هناك مؤشرات أخرى من بينها مقياس بيكولي ومقياس كوسوف[3].

أ- مقياس بيكولي (PQLI)*: يسمى بمقياس نوعية الحياة، وهو من المقاييس المستخدمة في الحكم على مدى نجاح التنمية، ويعد من المقاييس المركبة التي تأخذ في اعتبارها عدة متغيرات من بينها متوسط عمر الإنسان،

---

[1] أمين عاصي، أدلة التنمية البشرية، [على الخط]، 2005، مصر، (تاريخ الاطلاع 05 جوان 2012)، متاح على: <http://www.mowa.pna.ps/WorkingPapers/PW1.pdf>، **ص5.**

[2] أمين عاصي، أدلة التنمية البشرية، مرجع سابق، ص6.

[3] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، دط، مكتبة الإشعاع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999، ص123.

* تستخدم كلمة بيكولي اختصارا لتعبير physical Quality of life index

والمقدرة على القراءة والكتابة، ومعدلات وفيات الأطفال، العمر المتوقع عند الولادة ويتم إعداد هذا المؤشر من خلال قياس كل متغير على حدى ثم تجمع هذه القياسات في حزمة واحدة وفقا لأهميتها النسبية؛

ب- مقياس كوسوف (kosov): يعرّف الاقتصادي *"فلاديمير كوسوف"* النمو بأنه تغيير في حجم النشاط، بينما يعرّف التنمية الاقتصادية بأنها ليست فقط الزيادة في حجم النشاط الاقتصادي، بل والتغير الذي يطرأ على الاقتصاد لصالح القطاعات الأكثر تأمينا لتطوره على المدى الطويل، ومن خلال ذلك يمكن التمييز بين مؤشرين يختص الأول بقياس النمو معبرا عنه بمعدل النمو الاجتماعي، ويختص الثاني بقياس التنمية معبرا عنه بمعدل نمو الناتج الاجتماعي بالإضافة إلى درجة تغير هيكل النشاط الاقتصادي نحو القطاعات الأكثر حيوية.

المطلب الثالث:معيار الناتج كمؤشر للنمو الاقتصادي.

تبرز في إطار دراسة الدخل الوطني، وتحليله، العديد من المفاهيم الأساسية للدخل الوطني، بالإضافة إلى بعض المفاهيم ذات الصلة به، سنحاول في هذا الجزء التعرّف عليها من خلال ما يلي:

1- مفاهيم عامة حول الدخل الوطني:

هناك ثلاث أوجه للدخل الوطني متمثلة في الدخل والإنتاج والإنفاق سنحاول إبرازها في ما يلي[1]:

يعرّف الدخل الوطني على أنه "إجمالي مدفوعات الدخل لأصحاب الموارد البشرية(العمل) ورأس المال الطبيعي خلال فترة ما. وهو يساوي أيضاً الناتج الوطني الصافي مطروحا منه الضرائب غير المباشرة على رقم الأعمال"[2].

كما يقصد بالإنتاج الوطني "قيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد خلال الفترة الزمنية المعينة، والتي هي عادة سنة، والتي يتم حسابها بالأسعار الثابتة، حتى يتم استبعاد التغيرات في الأسعار، وحتى يتم التعبير من خلال ذلك على الإنتاج الحقيقي"، أما الإنفاق الوطني فهو" كافة ما يتم إنفاقه على شراء السلع والخدمات

---

[1] فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص27.

[2] جيمس جوارتيني، ريجارداستروب، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، دط، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1999، ص185.

المنتجة في الاقتصاد خلال الفترة الزمنية المعينة، والذي يرتبط باستخدام الدخول التي تم الحصول عليها مقابل المساهمة في إنتاج السلع والخدمات على شراء السلع والخدمات التي تم إنتاجها"[1].

ويمكن حساب الدخل الوطني(Y) من خلال العلاقة التالية[2]:

$$Y = C + I + G + X - M \dots\dots\dots\dots\dots (6-3)$$

حيث: C:الاستهلاك النهائي، I : الاستثمار الإجمالي، G : الإنفاق الحكومي، X : صادرات الدولة من السلع والخدمات، M: واردات الدولة من السلع والخدمات.

ويحسب بطريقة أخرى كما يلي:

$$Y = C + S + TN \dots\dots\dots\dots\dots\dots (7-3)$$

حيث: S: الادخـار؛

TN: صـافي الضـرائب (تتمثل في الضرائب مطروحا من المدفوعات التحويلية (R).

2- الناتج المحلي (PIB): الناتج المحلي الإجمالي "هو قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في الدولة خلال فترة معطاة، كما يعرّف على أنه القيمة النهائية للسلع والخدمات المنتجة"[3].

كما أن الناتج المحلي الصافي هو عبارة عن الناتج المحلي الإجمالي مخصوما منه مخصصات اهتلاك رأس المال كما يلي[4]:

$$PIN = PIB - AM \dots\dots\dots\dots\dots (8-3)$$

ويمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال العلاقة التالية:

$$PIB = PNB - \Delta SR \dots\dots\dots\dots\dots\dots (9-3)$$

حيث:ΔSR : صافي عوائد عوامل الإنتاج من وإلى الخارج.

---

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص27.

[2] مصطفى سليمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000، ص63.

[3] أحمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصادي الكلي، دط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص118.

[4] نفس المرجع السابق، ص118.

ويمكن التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي من خلال العلاقة التالية[1]:

$$\boldsymbol{PIB = \sum_{i=1}^{n} P_i \times Q_i \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (10-3)}$$

أي أن:

$$\boldsymbol{PIB = P_1Q_1 + P_2Q_2 + \cdots P_nQ_n + Taxes \dots\dots.. (11-3)}$$

3- الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق $PIB(Pm)$ وسعر التكلفة $PIB(pc)$:

يتم تقييم السلع والخدمات المنتجة إما من خلال السعر الذي يتحدد من قبل المنتج استنادا إلى تكاليف الإنتاج التي يتحملها من أجل إنتاج السلعة والخدمة، كما يمكن أن يتم تقييمها على أساس سعر السوق، أي على أساس السعر الذي تطرح السلعة وتباع به في السوق، وهو السعر الذي يدفعه المتلقي للسلعة أو الخدمة.

كما أن الهدف المراد الوصول إليه من عملية تقييم السلع والخدمات هو الذي يحكم الأخذ بأي من السعرين سعر التكلفة أو سعر السوق، فإذا كان الهدف هو احتساب كلفة الإنتاج من أجل التعرّف عليها، فإن الإنتاج يتم تقييمه واحتسابه بأسعار التكلفة، في حين إذا كان الهدف المراد الوصول إليه هو التعرّف على مستوى المعيشة وتكاليفها فإن القياس بسعر السوق يعتبر أفضل في التعبير عن هذا الهدف[2].

ويمكن التعبير عن العلاقة بينهما من خلال المعادلة التالية[3]:

$$\boldsymbol{PIB(Pm) = PIB(pc) + (I\ ind - Sub) \dots\dots\dots\dots (12-3)}$$

$\boldsymbol{I\ ind}$: الضـرائب غير المباشـرة، **Sub**: الإعـانات.

أي أن الفرق بين الحالتين (سعر التكلفة وسعر السوق)، يتمثل في كون سعر السلعة أو الخدمة في السوق يتضمن كافة الضرائب التي تفرض أثناء تداول السلعة وتوزيعها وصولا إلى المستهلك النهائي، والتي

---

[1] حسام داوود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص33.

[2] فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص35.

[3] محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006، ص29.

تتمثل في الضرائب غير المباشرة، بالإضافة إلى الإعانات التي يحصل عليها المنتجون من الجهات المختلفة بالشكل الذي يساعدهم على بيع منتجاتهم بأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية، أي أن:

$$PIB(Pc) = PIB(pm) - (I\ ind - Sub) \dots\dots\dots\dots (13-3)$$

4- الناتج المحلي الاسمي $PIB\ nominal$ والحقيقي $PIB\ reél$:

الناتج المحلي الاسمي يقيس قيمة الناتج في فترة معطاة بالأسعار الجارية، ويتغير من عام لأخر لتغير حجم الناتج العيني من السلع ولتغير أسعار السوق، أي أنه يتضمن معدل التضخم.

وفيما يخص الناتج المحلي الحقيقي، فأنه يقيس التغيرات في الناتج العيني في الاقتصاد بين فترات زمنية مختلفة، وذلك من خلال تقويم جميع السلع المنتجة في الفترتين بنفس الأسعار أي بالأسعار الثابتة، وبالتالي يتم تجنب الزيادة المستمرة في الأسعار[1].

ويمكن حساب الناتج المحلي الحقيقي من خلال قسمة الناتج المحلي الاسمي على المكمش الضمني Ip حيث[2]:

$$PIB\ reél = \frac{PIB\ nominal}{Ip} \times 100 \dots\dots\dots\dots (14-3)$$

ويوضح المكمّش الضمني للأسعار نسبة الأسعار في سنة لمستوى الأسعار في سنة الأساس، ويمكن حسابه من خلال العلاقة التالية[3]:

$$\text{المكمش الضمني} = \frac{\text{الناتج الوطني الإجمالي الاسمي}}{\text{الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي}} \times 100 \dots (15-3)$$

[1] أحمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سابق، ص121.

[2] سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي(المفاهيم والنظريات الأساسية)، مرجع سابق، ص55.

[3] سامي خليل، مرجع سابق، ص55.

ويمكن حساب معدل التضخم الذي يعرّف على" أنه ارتفاع مستمر ومتواصل في المستوى العام للأسعار"[1]، باستعمال المكمّش الضمني من خلال العلاقة التالية[2]:

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{م ض للناتج الوطني في سنة الدراسة} - \text{م ض لناتج الوطني في سنة الأساس}}{\text{م ض لناتج الوطني في سنة الأساس}} \times 100 \leftarrow (16-3)$$

وقياس التضخم هو عبارة عن تشخيص للوضع الاقتصادي، وبقدر ما يكون التشخيص صحيحاً بقدر ما يكون الحل والعلاج صحيحاً، ويتم قياس معدل التضخم من خلال تتبع معدل ارتفاع الأسعار من خلال الأرقام القياسية، كرقم لاسبير ورقم فيشر ورقم باش[3].

5- قياس النمو الاقتصادي من خلال متوسط دخل الأفراد: يعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المعايير استخداماً وأكثرها صدقاً عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي، ويتم قياس النمو الاقتصادي من خلال العلاقة التالية[4]:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة التالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}} \times 100 \leftarrow (17-3)$$

وكمثال على ذلك فإذا كان الدخل الحقيقي في السنة t يساوي 200 وحدة نقدية وكان في سنةt_2 يساوي400 وحدة نقدية فإن معدل النمو الاقتصادي يساوي:

$$\text{معدل النمو} = \frac{200 - 400}{400} = 0.5 = \%5$$

[1] محدم فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص199.
[2] سامي خليل، مرجع سابق، ص56.
[3] حسام داوود وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص244.
[4] إيمان عطية ناصف، محمد عبد العزيز عجيمة، مرجع سابق، ص89.

أي أن الدخل الحقيقي قد زاد بقيمة 5% .

كما يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي الحقيقي من خلال العلاقة التالية[1]:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم.....(3-18)

[1] إيمان عطية ناصف، محمد عبد العزيز عجيمة، مرجع سابق، ص74.

المبحث الثاني: النظرية التقليدية للنمو الاقتصادي.

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الاقتصاديين الكلاسيك أمثال *"آدم سميث"*، *"ودفيد ريكاردو"*، *"وروبارت مالتوس"*، *"وماركس"* وغيرهم. وقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الاستخدام الكامل للموارد، والحرية الفردية في ممارسة النشاطات الاقتصادية للأفراد، واتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني معتمدا على أسلوب التحليل الجزئي، وسنحاول إبراز أهم أفكار رواد هذه المدرسة في ما يلي:

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والنمو الاقتصادي.

عاصر الكلاسيك فترة الثورة الصناعية في غرب أوربا في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر والتي تحقق فيها النمو التلقائي، وقد بنو أفكارهم بناءاً على مشاهداتهم بالإضافة إلى أن التحليل الكلاسيكي حاول إلقاء الضوء على أسباب النمو الاقتصادي وكيفية حدوثه، وسنحاولُ عرض أفكار الكلاسيك من خلال التطرق إلى توجهات بعض مفكريها في ما يلي:

1- نظرية آدم سميث (*Adam Smith*، 1776):

وضّح *"آدم سميث"* أن مصدر الثروة هو العمل الإنساني، ومن ثم كلما زادت إنتاجيته زادت ثروة الأمم، وقد أوضح أيضا أن إنتاجية العمل تتوقف أساسا على ظاهرة تقسيم العمل بين الأفراد، كما يعتمد تقسيم العمل على التراكم الرأسمالي لدى المجتمع، فكلما زاد رصيد المجتمع من الآلات والمعدات زاد عدد العمال الممكن تشغيلهم، كما أوضح أن التراكم الرأسمالي لا يتّم بدون وجود ادخار، كما كان آدم سميث من دعاة الحرية الاقتصادية ومن أكثر الناس معاداة لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي[1].

يركز آدم سميث على ثلاثة عناصر أساسية[2]:

- حاجة الاقتصاد الوطني للتراكم الرأسمالي من أجل التوسع في تقسيم العمل؛

---

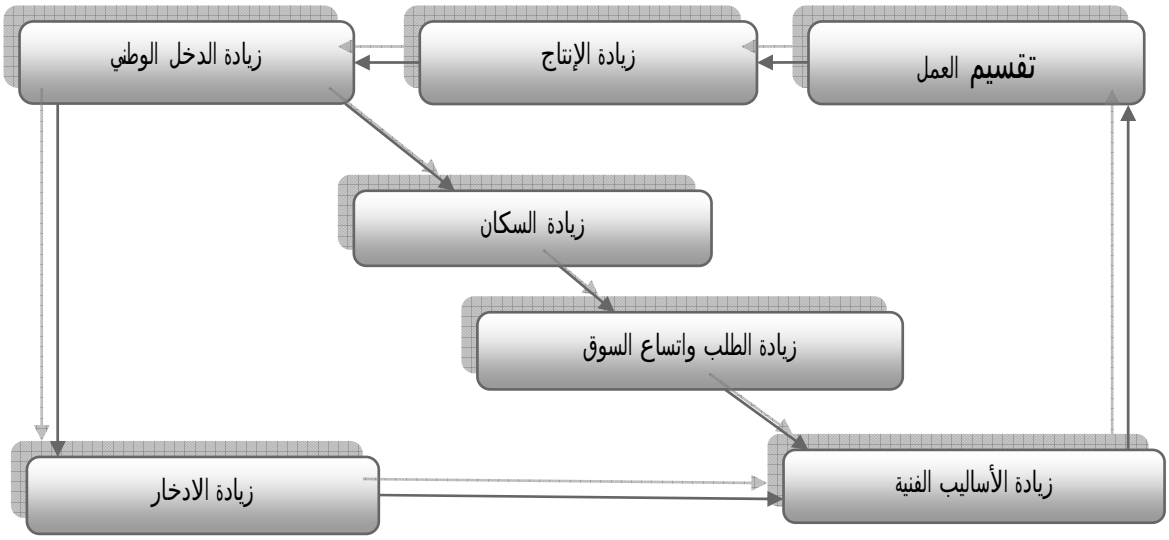
[1] احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، دط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص111-112.

[2] محمود الطنطاوي الباز، مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي، ط1، مؤسسة الثقافة الاجتماعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص256.

- النمو السكاني؛
- إنتاجية العمل وتأثيرها على النمو الاقتصادي.

واعتقد *"آدم سميث"* أن النمو الاقتصادي مسألة تراكمية، فعندما يبدأ تقسيم العمل يترتب على ذلك ارتفاع الإنتاجية عندما يكون متوفرا قدر من الطلب الفعال وحجم مناسب من رأس المال، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الدخل الوطني، ومن ثم يؤثر تزايد الدخل في زيادة السكان باعتباره حافزا ودافعا له، وما أن تأخذ المعدلات السكانية بالنمو حتى يزداد الطلب ويتسع السوق، ويتبع ذلك زيادة الادخار بوصفه عاملاً يتأثر بزيادة الدخل. ويمكن تلخيص تصورات آدم سميث في الشكل الموالي رقم(3-1) كما يلي:

شكل رقم(3-1): تصورات "آدم سميث" للنمو الاقتصادي.



المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، مديرية دار الكتب للطباعة، العراق، 1988، ص61.

2- روبرت مالتوس:(Robert Malthus:1766-1836):

ركزت أفكار وأطروحات "*مالتوس*" على جانبين هما: نظريته في السكان وتأكيده على أهمية الطلب بالنسبة لعملية النمو الاقتصادي. ويعتبر *"مالتوس"* الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي يؤكد على أهمية الطلب في تحديد حجم الإنتاج، فيما يؤكد الآخرون على العرض استنادا إلى *"قانون ساي"* (العرض يخلق الطلب)؛

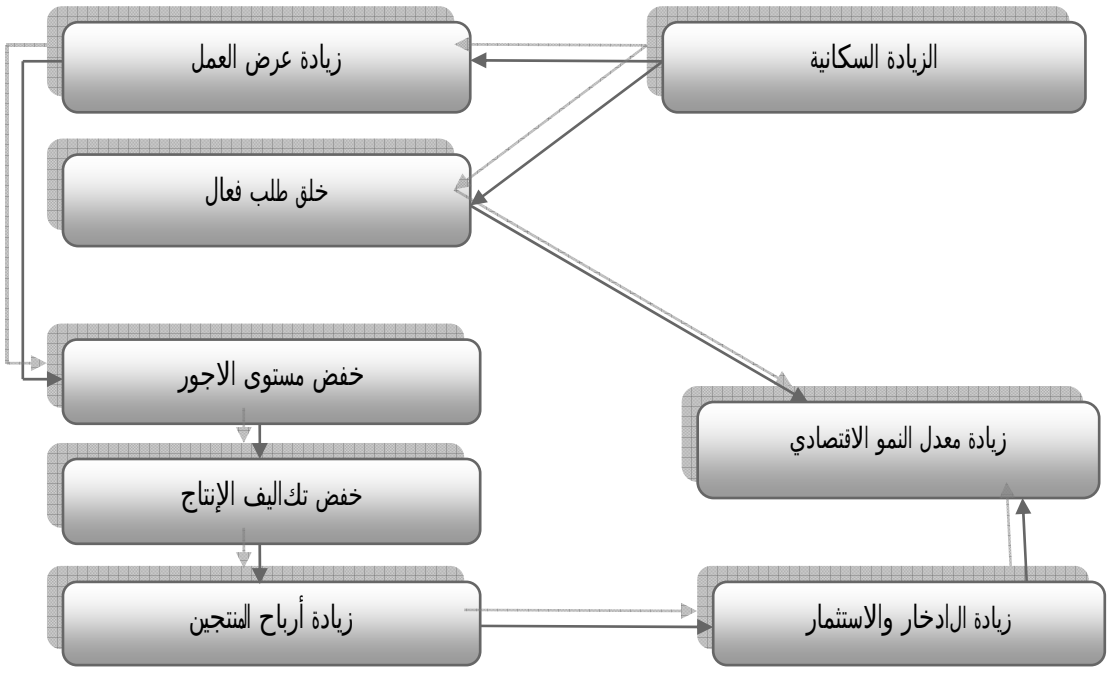
ويرى *"مالتوس"* بأنه على الطلب أن ينمو بالتناسب مع إمكانات الإنتاج، إذا أريد الحفاظ على مستوى الربحية، كما ركّز على ادخار ملاك الأراضي وعدم التوازن بين عرض المدخرات وبين الاستثمار المخطط للرأسماليين، والذي يمكن أن يقلل الطلب على السلع، وأن انخفاض حجم الاستهلاك يعيق التنمية، وفي

حالة زيادة المدخرات لدى ملاك الأراضي عن حاجة الرأسماليين للاقتراض، فيقترح *"مالتوس"* في حينها فرض ضرائب على ملاك الأراضي[1]؛

كما ذكر *"مالتوس"* بأن هناك اتجاه ثابت لزيادة السكان بمعدل يفوق معدل نمو الغذاء، حيث يقول أن السكان ينمون بمتوالية هندسية (16،1،2،4،8) فيما ينمو الغذاء بمتتالية عددية(1،2،3،4) الأمر الذي يؤدي إلى زيادة السكان بما يتجاوز معدل زيادة الغذاء مما ينتج عنه مجاعات، وفي هذه الحالة يؤكد *"مالثوس"* على أن زيادة السكان تؤدي إلى إحباط عملية النمو الاقتصادي، وأن نمو الموارد تؤدي إلى زيادة السكان بدلا من زيادة رأس المال، وقد خلص *"مالتوس"* إلى ضرورة تحقيق التوازن بين السكان وبين كمية الموارد الغذائية اللازمة لمعيشتهم، وإلا فإن كل زيادة في السكان عن هذا الحد مصيرها الفناء، وقد أعطى *"مالتوس"* حلاً لذلك من خلال إنقاص معدل الولادات[2].

والشكل رقم(3-2) يفسر نظرة *"مالتوس"* لعملية النمو الاقتصادي كما يلي:

شكل رقم(3-2):تحليل مالتوس للنمو الاقتصادي.



المصدر: سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص63.

[1] عادل احمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1974، ص ص192-193.
[2] نفس المرجع السابق، ص ص95-96.

3- **دافيد ريكاردو**(1817)**:**

تأثر "***ريكاردو***"* بكتابات ***"آدم سميث"***، ثم ما لبث أن أخذ في تشكيل أفكاره محاولاً في النهاية وضع اللمسات الأخيرة لنظريته عن النمو الاقتصادي، وجعل ***"ريكاردو"*** من الزراعة القطاع الرئيسي في النشاط الاقتصادي نظرا لدورها الهام في إمداد السكان المتزايد عددهم بالمواد الغذائية، وقد بنى ***"ريكاردو"*** أفكاره على دعامتين أساسيتين هما[1]:

- نظرية ***"مالتوس"*** في السكان؛
- قانون تناقص الغلة.

ونقطة البداية في النمو عند *"ريكاردو"* هي أن عنصر السكان يكون صغيراً مقارنة بالموارد الطبيعية المتاحة، مما يجعل فرص الربح متوفرة فيقوم الرأسماليون باستثمار أموالهم في الميادين التي تتهيأ لهم فيها مثل هذه الفرص خاصة في مجال الزراعة، مما يزيد من أرباحهم وبالتالي تزداد تراكمات رأس المال، وترتفع الأجور من خلال زيادة الطلب على اليد العاملة، ما من شأنه زيادة النمو السكاني، مما يزيد من زيادة المنافسة على الأراضي الزراعية الخصبة، ومع زيادة السكان المتتالية فإن الأراضي ستستغل بالكامل بما فيها الأراضي الأقل خصوبة، مما يؤدي إلى ظهور ظاهرة تناقص الغلة وارتفاع أسعار المواد الأولية والغذائية، مما يؤدي إلى مطالبة العمال برفع أجورهم، وفي حالة نجاحهم في ذلك فإن الأرباح ستنخفض وينقص تراكم رأس المال، ويقل الحافز على الاستثمارات الجديدة، وينخفض الطلب على اليد العاملة فتتجه الأجور نحو الانخفاض حتى تصل غلى حد الكفاف، مما يعمل على ثبات حجم السكان وظهور حالة من الركود ويصبح النمو بعدها عملية عسيرة[2].
ويمكن إيجاز تفسير دافيد ريكاردو لعملية النمو الاقتصادي في الشكل الموالي:

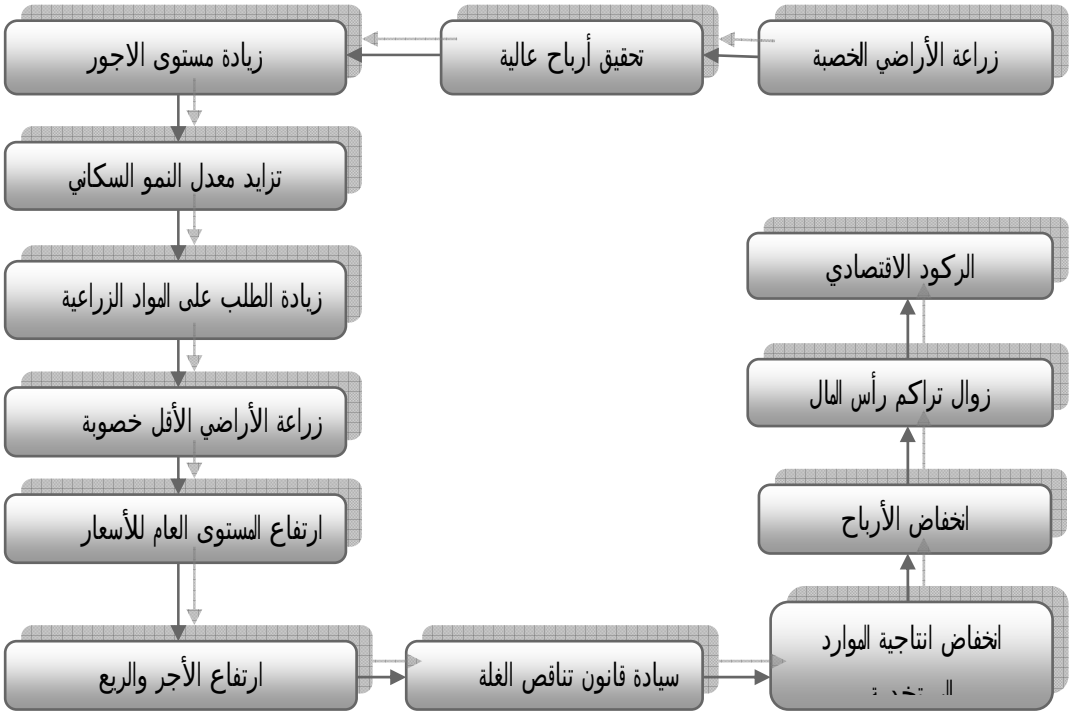
---

* عرّف ريكاردو بعد أن كتب مقالته عام 1815 أثر انخفاض أسعار البيع على الأرباح وفي عام 1918 أصدر كتابه الثاني عن الاقتصاد السياسي والضرائب

[1] رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، ط3، جامعة القاهرة، مصر، 1991، ص326.

[2] رمزي علي إبراهيم سلامة، مرجع سابق، ص327.

شكل رقم(3-3): تحليل "دافيد ريكاردو" للنمو الاقتصادي.



المصدر:سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مرجع سابق، ص66.

4- التفسير الرياضي للنموذج الكلاسيكي في النمو الاقتصادي:

يعد تطور النظام الاقتصادي حسب النظرية الكلاسيكية سباقا بين التقدم الفني والنمو السكاني، وتظهر موجة نمو عندما يسبق التقدم الفني النمو السكاني، حيث يترتب على ذلك زيادة زيادة التشغيل والإنتاج والأجور، مما يدفع إلى زيادة السكان وتظهر بعدها موجة من الركود الاقتصادي وهكذا، ويبدأ التحليل الكلاسيكي من دالة الإنتاج التالية[1]:

$$\boldsymbol{Y = f(K, L, T, N) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (19-3)}$$

حيث: $\boldsymbol{Y}$ الإنتاج، $\boldsymbol{L}$: قوة العمل، $\boldsymbol{T}$: مستوى التقدم الفني، $\boldsymbol{N}$: الأراضي الصالحة للزراعة.

- ويعتمد التراكم الرأسمالي على مستوى الاستثمار

$$\boldsymbol{T = f(I) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (20-3)}$$

- كما أن الاستثمار الصافي دالة في الأرباح المحققة لأن الكلاسيك يعتقدون أن الرأسماليين يقبلون على الاستثمارات لأنهم يتوقعون الحصول على أرباح($\boldsymbol{\pi}$)أي إن:

$$\boldsymbol{I = f(R) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (21-3)}$$

[1] رمزي علي إبراهيم سلامة، مرجع سابق، ص318.

- بالإضافة إلى ذلك فإن الأرباح بدورها تعتمد على مستوى التكنولوجيا وعرض العمل حيث:

$$\boldsymbol{\pi = f(L,T)} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (\mathbf{22-3})$$

- وحجم قوة العمل يعتمد على مستوى الأجور حيث:

$$\mathbf{L = f(W)} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (\mathbf{23-3})$$

- بالإضافة إلى ذلك فإن الأجور تعتمد على مستوى الاستثمار:

$$\boldsymbol{W = f(I)} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (\mathbf{24-3})$$

- وفي الأخير فإن الناتج الكلي يعادل مجموع الأرباح والأجور:

$$\boldsymbol{Y = \pi + W} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (\mathbf{25-3})$$

- حيث ترمز **w** إلى معدل الأجر الأدنى[1].
- وبتفاضل دالة الإنتاج (28)، نحصل على معدل نمو الدخل القومي عبر الـ زمن (t):

$$\frac{\partial Y}{\partial t} = \frac{\partial F}{\partial K}\cdot\frac{\partial K}{\partial t} + \frac{\partial F}{\partial L}\cdot\frac{\partial L}{\partial t} + \frac{\partial F}{\partial T}\cdot\frac{\partial T}{\partial t} + \frac{\partial F}{\partial N}\cdot\frac{\partial N}{\partial t} \dots\dots\dots\dots (\mathbf{26-3})$$

حيث: $\frac{\partial Y}{\partial t}$: معدل نمو الإنتاج السنوي، $\frac{\partial F}{\partial L}$: الإنتاجية الحدية للعمل، $\frac{\partial F}{\partial K}$: الإنتاجية الحدية لرأس المال،

$\frac{\partial F}{\partial N}$: الإنتاجية الحدية للأرض، $\frac{\partial F}{\partial T}$: الإنتاجية الحدية للتكنولوجيا.

كما أن: $\frac{\partial N}{\partial t}$ و $\frac{\partial T}{\partial t}$ و $\frac{\partial}{\partial t}$ و $\frac{\partial K}{\partial t}$ تمثل زيادة مساحة الأرض، التقدم التكنولوجي، الزيادة في قوة العمل وتراكم رأس المال عبر الزمن على التوالي.

6- الانتقادات الموجه للنظرية الكلاسيكية:

لكي يتحقق ما جاء به مفكرو المدرسة الكلاسيكية لابد من ثبات صحة الفرضيات التي استندوا عليها في تحليلهم، وهي افتراضات غير واقعية في الوقت الحاضر، كافتراض وجود المنافسة التامة، وتحقيق التشغيل الكامل، وعدم تدخل الدولة في التأثير على حرية الأفراد في ممارسة نشاطهم، فالسوق في العديد من الدول الرأسمالية تبتعد كثيرا من صفات سوق المنافسة التامة وهي أقرب لأن تكون منافسة احتكارية، بالإضافة إلى

[1] رمزي علي إبراهيم سلامة، مرجع سابق، ص ص318-322.

ذلك فإن البطالة حالة موجودة باستمرار، إضافة إلى وجود تدخل الدولة والنقابات بالشكل الذي يعيق من الحرية الفردية في ممارسة النشاطات الاقتصادية[1].

المطلب الثاني: نماذج تقليدية أخرى.

بالإضافة إلى كل من النماذج السابقة للمفكرين الكلاسيك فإن هناك توجهات أخرى في النمو الاقتصادي لاقتصاديين آخرين سنحاول التطرق إليها في ما يلي:

1- نموذج شومبيتر(1911-1939):

يعتبر *"شومبيتر"* من بين أبرز الكتاب في مجال النمو الاقتصادي، وخاصة من خلال دراسته لعملية النمو في الاقتصاد الرأسمالي، وبحثه في الكيفية التي تتم بها هذه العملية والأطر والمؤسسات التي تحكمها، ويبدأ *"شومبتير"* دراسته من خلال رفضه لفكرة التنمية على أساس أنها عملية متدرجة ذات انسجام وتوافق، بل أنه يرى على العكس من ذلك، أن التنمية تحصل بشكل قفزات ودون انسجام وتدرج، وتتم التنمية حسب *"شومبيتر"* على شكل ارتفاعات حادة تمثل فترة ازدهار، تعقبها انخفاضات حادة تمثل فترة كساد وعلى التوالي[2].

ويمكن كتابه دالة الإنتاج لدى *"شومبيتر"* كما يلي[3]:

$$\boldsymbol{Y = f(L, K, N, T)} \dots\dots\dots\dots\dots \boldsymbol{(27-3)}$$

حيث: **L**: العمل، **K**: رأس المال، **N**: الموارد الطبيعية، **T**: التنظيم.

والخلاف بين *"شومبيتر"* ومن سبقوه - وخاصة عن دالة الإنتاج الكلاسيكية- يتمثل في أنه أعطى دوراً مهما وأساسيا للعوامل التنظيمية والفنية في تفسير التغيرات الاقتصادية في ظل ظروف النمو، وركّز بشكل خاص على عنصر التنظيم واعتبره أهم عناصر النمو، كما اعتبر أن نمو السكان بمثابة عامل خارجي.

---

[1] فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص126.

[2] فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص132.

[3] نفس المرجع السابق، ص132.

وإن الرائد لدى *"شومبيتر"* هو المجدد الذي يقوم على إدخال أساليب جديدة في مزج عناصر الإنتاج والجمع بينهما، وقد يتخذ تجديده الأشكال التالية:

- إدخال واستنباط سلع جديدة؛
- استعمال وسيلة أو طريقة جديدة في الإنتاج؛
- إيجاد سوق جديدة؛
- السيطرة على مصدر جديد للمواد الخام؛
- إعادة تنظيم صناعة ما.

ولتنفيذ هذه التجديدات، يقوم المنظمون بالاقتراض من البنوك لتمويل الاستثمارات الجديدة، ويتضح من ذلك أن المنظم ليس من الضروري أن يكون مالكا لرأس المال أو لأي عنصر إنتاجي آخر، وذلك لأن العبرة في القيادة وليس في التملك، كما أن وظيفة المنظم الأساسية بالإضافة إلى الإدارة هي الابتكار والتجديد[1].

1.1- التفسير الرياضي للنموذج: ينطلق *"شومبيتر"* في تحليل نموذجه من دالة الإنتاج التالية[2]:

دالة الإنتاج: هي نفس دالة الإنتاج الكلاسيكية، ونلخصها في الآتي:

$$\boldsymbol{Y = f(L, k, N, T)} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots. \boldsymbol{(28-3)}$$

- تعتمد المدخرات على الأجور والأرباح وسعر الفائدة:

$$\boldsymbol{S = S(W, \pi, r)} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots.\ldots\ldots \boldsymbol{(29-3)}$$

حيث عرّف *"شومبيتر"* الادخار على أنه تجنيب جزء من الدخل بغرض الاستهلاك في المستقبل أو بغرض الاستثمار.

- يتكون الاستثمار الكلي من جزئين محفز وتلقائي: فالاستثمار المحفوز $\boldsymbol{I_i}$ يتم نتيجة زيادة الإنتاج أو الدخل أو المبيعات أو الأرباح، والاستثمار التلقائي $\boldsymbol{I_A}$ يتكون نتيجة اعتبارات طويلة الأجل من أهمها

---

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص133.

[2] رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص.357

التطور التكنولوجي، حيث:

$$I = I_i + I_A \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (30-3)$$

- يعتمد الاستثمار المحفوز على مستوى الأرباح وسعر الفائدة ورأس المال المتراكم:

$$I_i = I_i(\pi, r, K) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (31-3)$$

- يعتمد الاستثمار المستقل على التقدم التكنولوجي واكتشاف الموارد:

$$I_A = I_A(K, T) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (32-3)$$

حيث **K** يرمز إلى معدل اكتشاف الموارد عبر الزمن $\frac{dK}{dt}$.

وترمز **T** إلى معدل التقدم التكنولوجي على مر الزمن$\frac{dT}{dt}$.

- كما يعتمد كل من معدل اكتشاف الموارد والتقدم التكنولوجي على عرض المنظمين:

$$T = T(E) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (33-3)$$

$$K = K(E) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (34-3)$$

حيث ترمز **E** إلى معدل زيادة عرض المنضمين على مر الزمن:$\frac{dE}{dt}$

- يعتمد الناتج الوطني الإجمالي على العلاقة بين الادخار والاستثمار والمضاعف:

$$GNP = K(I - S) \dots\dots\dots\dots\dots (35-3)$$

حيث ترمز **K** إلى المضاعف

- تعتمد الأجور على مستوى الاستثمار .

$$W = W(I) \dots\dots\dots\dots\dots\dots (36-3)$$

- ينعكس الجو الاجتماعي للمنظمين خلال توزيع الدخل، لاعتباره أن أي ضغط على الأرباح أو التقليل منها كفيل بتدهور الجو الاجتماعي.
- الناتج الوطني غير الصافي يساوي الأرباح والأجور .

$$Y = R + W \dots\dots\dots\dots\dots\dots (37-3)$$

2.1- ميكانيكية عمل النمو الاقتصادي: يبدأ *"شومبيتر"* تحليله باقتصاد يسوده المنافسة والعمالة الكاملة في حالة توازن ساكن، يكرّر نفسه دائماً دون وجود استثمار صافي أو زيادة في السكان. كل هذا ينعكس على الحياة الاقتصادية، التي تأخذ شكل التدفق الدائري يكرر نفسه، وينحصر دور المنظم في إحداث تغيرات في

مجرى هذا التدفق، مما يؤدي إلى حدوث اضطراب يلحق بالتوازن السابق نتيجة الابتكار الذي يحدثه المنظم، والذي يأخذ عدة صور منها استحداث سلع جديدة أو تغيير توليفة الإنتاج السابقة، ويغتنم المنظّم مثل هذه الفرصة المربحة فيبحث عن تمويل هذه الاستثمارات الجديدة، وبذلك تتولد موجة ضخمة من الاستثمارات الجديدة نتيجة الابتكارات، ويتسع النشاط الاقتصادي؛

وعند الانتهاء من إنشاء مصانع جديدة وتشغيلها، وتجد السلع الاستهلاكية طريقها إلى الأسواق وتبدأ موجة من الازدهار تغذيها زيادة الائتمان المصرفي الذي يمول التوسع في النشاط الاقتصادي، مما يزيد من زيادة الموجة الاستثمارية وزيادة تدفق السلع في الأسواق، فيزداد النتاج والدخل ويستفيد من ذلك كل من أصحاب رأس المال والعمال، ويعم الرواج، غير أن زيادة السلع المتدفقة إلى الأسواق تعمل على تخفيض الأسعار الذي يغذيه انكماش عرض النقود، وتصبح المنشآت القديمة غير قادرة على منافسة الصناعات الجديدة ذات التكاليف المنخفضة، مما يؤدي إلى إحداث خسائر كبيرة فيها، مما يقود إلى غلق المنشآت القديمة، ويؤدي ذلك إلى توقع المنضمين عن المستقبل متشائمة، فتتعثر حركة التجديد، ويسود الكساد على نطاق واسع، وبهذا يتحول الرواج إلى كساد؛

غير أنه وبعد فترة قصيرة، تتحسن توقعات المنظمين بالنسبة للمستقبل، ويبدأ بعضهم في إحداث ابتكارات جديدة، وتبدأ موجة الاستثمار التي تعكس التوسع في النشاط الاقتصادي من جديد، ويزداد الإنتاج....، وتبدأ دورة جديدة من الرواج، غير أن نقطة التوازن الجديدة تكون أحسن من تلك التي بدأوا بها، مما يعني أن الدخل الوطني في مجموعه يصبح أعلى مما كأن عليه من قبل[1].

3.1- نقد نظرية *"شومبيتر"*: هناك عدة نقاط تعيب تحليل *"شومبيتر"* ولا تجعل من أفكاره إطارا متكاملا لنظرية النمو الاقتصادي، نستعرض بعضها في ما يلي:

- بالغ ***"شومبيتر"*** في إعطاء الأهمية الكبيرة للمنظم في عملية التطور، فليس بالمنظم وحده يحدث التطور بل لابد من وجود عناصر أخرى مكملة ومساعدة؛

[1] رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص362.

- لم يتعرض ***"شومبيتر"*** كثيرا لأسباب توفر القدرات التنظيمية في بعض البلدان، في حين تفتقر البلدان الأخرى إلى حد كبير من هذه القدرات[1]؛
- افترض ***"شومبيتر"*** أن الاستثمار يتم تمويله من خلال الاقتراض من البنوك، غير أن هذا النوع من التمويل لا يتم إلا في حالات نادرة، نظرا لأن البنوك لا تمنح قروض طويلة الأجل في البلاد الرأسمالية، وإنما قروض قصيرة الأجل، وهذا راجع إلى طبيعة هذه البنوك. أما الاستثمارات يتم تمويلها عن طريق الأرباح غير الموزعة أو إصدار أسهم وسندات؛
- لم يتعرض ***"شومبيتر"*** للعوامل التي من شأنها إعاقة عملية التقدم كالانفجار السكاني وتناقص الغلة خاصة في قطاع الزراعة، وركز على عنصر التنظيم[2].

2- نموذج هارود ودومار:

يبحث كل من *"هارود ودومار"* بتقرير الشروط المطلوبة لحدوث النمو السلس والمستمر في الدخل القومي، ومع أن نماذج هذين الكاتبين تختلف من حيث التفاصيل، إلا أنها متشابهة من حيث الجوهر، حيث يحتل تجميع رأس المال دوراً مهماً في عملية النمو وفق تحليلهما، غير أنهما يشدّدان على الدور المزدوج لتجميع رأس المال، فالاستثمار يولد الدخل من ناحية، ويزيد قدرة الاقتصاد الإنتاجية من ناحية أخرى من خلال زيادة التراكم الرأسمالي[3]، وسنحاول إبراز توجهات كل منهما على انفراد في ما يلي:

1.2- نموذج هارود: *"نبى هارود"* نموذجه من خلال الاعتماد على الفرضيات التالية[4]:

- الادخارS جزء ثابت من الدخلY ، ويعني هذا أنS_t في فترة زمنية، يساوي جزءاً من الدخل المدخر مضروبا في الدخلY_t حيث:

$$S_t = sY_t \ \ (0 < s < 1) \dots\dots\dots\dots (38-3)$$

وأن **s** ثابتة، وتمثل الميل الحدي للادخار MPS، والميل المتوسط للادخارAPS؛

---

[1] عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2004)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2007، ص35.

[2] رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، مرجع سابق، ص366.

[3] فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي،ة مرجع سابق، ص146.

[4] مايكل أجدمان، ترجمة محمد إبراهيم منصور، مرجع سابق، ص458.

- افترض ***"هارود"*** أن الاستثمار دالة للتغير في مستوى الدخل، وأن الاستثمار في الفترة الزمنية(t) يساوي المعجل (v) مضروبا في التغير في الدخل من الفترة الزمنية $(t-1)$إلى الفترة الزمنية t حيث:

$$I_t = v(Y_t - Y_{t-1}) \quad v > 0 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (39-3)$$

وهكذا فأنه إذا زاد الدخل فأن الاستثمار يكون موجبا

1.1.2- تصورات هارود لمعدل النمو: يطرح *"هارود"* نموذجه من خلال ثلاثة تصورات لمعدل النمو كما يلي[1]:

أ- معدل النمو الفعلي: ويقصد به معدل النمو الجاري، والذي يتحدد استناداً إلى كل من نسبة الادخار ونسة (رأس المال/ الناتج) أي معامل رأس المال، ويساعد هذا في التعرّف على مدى التغير في معدلات النمو على المدى القصير . وتكتب معادلته كما يلي:

$$G = \frac{S}{C} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (40-3)$$

حيث: G : معدل النمو الفعلي للناتج خلال فترة زمنية محددة وتعادل $\frac{\Delta Y}{Y}$، Y : الدخل أو الناتج الصافي

s: الميل المتوسط للادخار ويعادل $\frac{S}{Y}$ ، C : معامل رأس المال ويعادل $\frac{I}{\Delta Y}$.

وبالإحلال في المعادلة السابقة نحصل:

$$G.C = s \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (41-3)$$

$$\frac{\Delta Y}{Y} \times \frac{I}{\Delta Y} = \frac{S}{Y} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (42-3)$$

$$\frac{I}{Y} = \frac{S}{Y} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (43-3)$$

$$I = S \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (44-3)$$

مما يعني تساوي الادخار الكلي مع الاستثمار الكلي، كما أن تحديد حجم الادخار يعتمد على الدخل، وتحديد حجم الاستثمار يعتمد على الزيادة في الدخل ΔY.

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص ص134-136.

ب- معدل النمو المضمون: يقصد به معدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال، والذي يحقق توفير الاستثمارات اللازمة لضمان معدل النمو المستهدف أو المرغوب فيه، هذا المعدل يفترض بقاء الطلب الإجمالي مرتفع بدرجة تمكن المنتجين من بيع منتجاتهم، مما يدفع بهم لاتخاذ قرارات للمحافظة على نفس مستوى الإنتاج، والمعادلة الأساسية له هي:

$$G_w = \frac{s}{C_r} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (45-3)$$

حيث: G_w : تمثل النمو المضمون خلال الفترة المحددة ويعادل $\frac{\Delta Y}{Y}$، C_r: معامل رأس المال، s: الميل المتوسط للادخار. $\frac{s}{C_r}$

ج- النمو المتوازن: يتحقق النمو المتوازن عندما يتساوى معدل النمو الفعلي G مع معدل النمو المرغوب G_w،

فإذا كأن G أكبر من G_w فأن ذلك يعني أن المجتمع يعاني من حالة تضخم، لأن الدخل الحقيقي يتزايد بمعدل أسرع من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وفي هذه الحالة تكون الاستثمارات المرغوبة أكبر من الاستثمارات الفعلية.

وإذا كأن G أقل من G_w، فإن ذلك يعني أن المجتمع يعاني من حالة كساد، لأن الدخل الحقيقي يتزايد بمعدل أقل من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وتصبح كمية السلع المعروضة أكبر من السلع المطلوبة، والاستثمارات المرغوبة أقل من الاستثمارات الفعلية.

كما يعتقد "*هارود*" أنه في ظل أفضل الظروف لابد وأن يختلف معدل النمو الفعلي عن معدل النمو المرغوب.

د- معدل النمو الطبيعي: يقصد به أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، وحجم السكان، والتراكم الرأسمالي، ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ، وبافتراض أن هناك دائماً عمالة كاملة تصبح المعادلة الأساسية له كما يلي:

$$G_n \times C_r = or \neq s \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (46-3)$$

وهذا يوضح أهمية الميل المتوسط والميل الحدي للادخار في النموذج، كما يعني أن معدل النمو الطبيعي قد يساوي وقد لا يساوي معدل النمو المرغوب فيه، ولا يميل المعدلان للإنطاق ذاتيا، كما تتوقف قيمة المعدل المرغوب على مرحلة الدورة الاقتصادية التي يمر بها المجتمع وكذلك مستوى النشاط الاقتصادي.

2.1.2- العلاقة بين $\mathbf{G_n}$ $\mathbf{G_w}$ $\boldsymbol{G}$[1]:

أ- إذا كان $\mathbf{G_n} > \mathbf{G_w} < \boldsymbol{G}$: في حالة ما إذا كأن معدل النمو الطبيعي أكبر من معدل النمو المضمون $\mathbf{G_n} > \boldsymbol{G_w}$، يعني ذلك ظهور تضخم متتالي، حيث سيكون معدل النمو المضمون أقل من معدل النمو الفعلي $\boldsymbol{G} > \boldsymbol{G_w}$، وبالتالي ستعجز السلع الرأسمالية عن مواجهة الطلب، مما يؤدي إلى أن تكون الاستثمارات المطلوبة أكبر من الاستثمارات الفعلية، ويدخل المجتمع في حالة التضخم المرضي، ونقطة البدء في هذه الحالة تكون في البحث عن كيفية زيادة المدخرات الموجهة للاستثمار.

ب- إذا كان $\mathbf{G_n} < \mathbf{G_w} > G$: في حالة ما إذا كأن معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الطبيعي $\mathbf{G_n} < \boldsymbol{G_w}$، يعني ظهور انكماش متتالي حيث سيكون معدل النمو المضمون أكبر من معدل النمو الفعلي $\boldsymbol{G} < \boldsymbol{G_w}$، وبالتالي سيكون هناك فائض في السلع الرأسمالية مما يؤدي إلى خفض الطلب على الاستثمارات الجديدة، ويدخل المجتمع في حالة الكساد المرضي. وتحت هذه الظروف فأن نقطة البدء تكون من خلال البحث عن كيفية تحويل جزء من المدخرات نحو طلب المنتجات.

2.2- نموذج إيفسي دومار:

يعتبر هذا النموذج عبارة عن بناء نظري يتفحص الدور المزدوج للاستثمار في توسع الطلب الكلي وطاقة العرض الكلي للاقتصاد(إجمالي الناتج الوطني المتوقع) عبر الزمن.

وكان السؤال الذي طرحه *"دومار"*: إذا كأن الاستثمار يزيد الطاقة الإنتاجية ويولد الدخل أيضا، فما هو المعدل الذي يجب أن ينمو فيه الاستثمار لكي تتساوى زيادة الدخل مع زيادة الطاقة الإنتاجية؟.

للإجابة على هذا السؤال وضع *"دومار"* في تحليله معادل جانبها الأيمن يمثل معدل الزيادة في الطاقة الإنتاجية والجانب الأيسر معدل زيادة الدخل، وحلها يعطي معدل النمو المطلوب، على الشكل التالي[2]:

$$\Delta \boldsymbol{Y} = \Delta \boldsymbol{I}.\frac{\mathbf{1}}{\boldsymbol{\alpha}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (\mathbf{47-3})$$

حيث $\frac{\mathbf{1}}{\boldsymbol{\alpha}}$: تمثل المضاعف.

---

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص137.

[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق ، ص138.

وقد قام نموذج *"دومار"* على الافتراضات التالية[1]:

- جميع مفاهيم الدخل والاستثمار والادخار المستخدمة في النموذج تمثل قيم صافية أي بعد خصم الاستقطاعات الخاصة بكل منهم (الاندثار)؛
- جميع القرارات الاقتصادية تتم لحظيا وبدون فواصل زمنية، مما يعطي إيحاء باستمرارها؛
- ثبات المستوى العام للأسعار خلال فترة الدراسة والتحليل.

ويطرح ***"دومار"*** نموذجه من خلال فكرة التوازن بين الزيادة المحققة في جانب العرض مثلا في زيادة الاستثمار والزيادة المحققة في جانب الطلب مثلا في الزيادة في الدخل، وذلك على النحو التالي:

1.2.2- جانب العرض:افترض *"دومار"* أن قيمة الطاقة الإنتاجية السنوية والمعبر عنها بمعدل الاستثمار **I** ستتساوى مع الزيادة في الدخل الحقيقي الناتجة من زيادة رأس المال ***s***. وعلى ذلك فأن الطاقة الإنتاجية للاستثمار($I /سنة) تعادل (s.I/ سنة)، وبما أن هناك إنفاقات استثمارية تمت في الماضي فإن الزيادة الحقيقية في الطاقة الإنتاجية لابد وأن تكون أقل من $(\mathbf{I}.\mathbf{s})$، وهذا الفرق يطلق عليه *"دومار"* الطاقة الاجتماعية الكامنة ويرمز إليه بالرمز σ والتي تمثل أيضا الطاقة الإنتاجية الكامنة لكل وحدة نقدية مستثمرة، وعلى ذلك تكون الإنتاجية المتوسطة للاستثمارات تعادل $\frac{\Delta Y}{\mathbf{I}}$ وعليه فأن $\boldsymbol{\sigma I} < Is$ وحيث أن $\boldsymbol{I}\sigma$ تمثل الزيادة في الناتج التي يستطيع المجتمع تحقيقه، ويمثل جأنب العرض في النموذج[2].

2.2.2- جانب الطلب: افترض *"دومار"* أن الزيادة في جانب الطلب عن الناتج الإضافي هو نتيجة للاستثمار الصافي، حيث أن الاستثمار يولد دخلا وهذا الدخل يتأثر بمفعول المضاعف والميل الحدي للادخار، وذلك كما يلي[3]:

$$\boldsymbol{\alpha} = \frac{\Delta \boldsymbol{I}}{\Delta \boldsymbol{Y}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (\mathbf{48-3})$$

حيث: $\boldsymbol{\alpha}$: الميل الحدي للإدخار، $\Delta \boldsymbol{I}$: الزيادة السنوية في الاستثمار، $\Delta \boldsymbol{Y}$: الزيادة السنوية في الدخل.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص ص140-143.

[2] نفس المرجع السابق، ص141.

[3] فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مرجع سابق، ص149.

ومنه فأن الزيادة في الدخل تساوي حاصل ضرب مضاعف الاستثمار $\frac{1}{\alpha}$ في قيمة الزيادة في الاستثمار

$$\alpha = \frac{\Delta I}{\Delta Y} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (49-3)$$

$$\Delta Y = \Delta I.\frac{1}{\alpha} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (50-3)$$

3.2.2- التوازن العام: لتحقيق التوازن العام مع ضمان التشغيل الكامل لابّد من تساوي إجمالي العرض مع إجمالي الطلب، وعليه تصبح المعادلة الأساسية لنموذج *"دومار"* كما يلي[1]:

$$\Delta I.\frac{1}{\alpha} = I\sigma \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (51-3)$$

بقسمة الطرفين على I ثم الضرب في α تصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$\frac{\Delta I}{I} = \alpha.\sigma \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (52-3)$$

وبضرب طرفي المعادلة السابقة في $\frac{1}{\alpha}$ نحصل على:

$$\Delta Y = I\sigma \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (53-3)$$

يّتضح من ذلك أنه للمحافظة على حالة مستمرة من العمالة الكاملة، يلزم أن ينمو الاستثمار والدخل بمعدل سنوي ثابت يساوي حاصل ضرب الميل الحدي للادخار في الإنتاجية المتوسطة للاستثمار (مقلوب معامل رأس المال).

2.2- النقد والتقييم : طبقت نتائج هذا النموذج في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ضمن مشروع مارشال وكانت النتائج مقبولة جداً، لكن رغم ذلك فقد تعرض للانتقادات للأسباب التالية[2]:

- يفترض النموذج تشابه كل من ظروف الدول المتقدمة والدول المتخلفة لكن الواقع خلاف ذلك بسبب ضعف الإدارة ونقص العمال الماهرين، ضعف القدرة على التخطيط وعدم كمال السوق، تجاهل النموذج للمستجدات الحديثة والمعاصرة على المستويين المحلي والدولي بالنسبة الدول المتخلفة.

---

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص142.

[2] نضريات النمو والتنمية الاقتصادية، [على الخط]، متاح على:-http://www.slideshare.net/Ahasahas/ss-5132069>،(تاريخ الاطلاع 27 مارس 2012).

- كما لا يمكن اعتبار عامل الادخار المشكل الوحيد لعملية التنمية في الدول المتخلفة فهناك مشاكل أخرى مثل: عدم الاستقرار السياسي والتخلف الاجتماعي، كما شجع هذا النموذج على زيادة الاقتراض من طرف الدول المتخلفة، مما أسقطهم في مشكل المديونية. هذه السلبيات أفقدت هذا النموذج أهميته خصوصاً في الدول النامية .

3- نموذج آرثر لويس:

يعتبر نموذج *"آرثر لويس"* من أشهر النماذج النظرية في التنمية التي ظهرت مؤخرا، وركزت على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش على حد الكفاف، وفي ظل هذا النموذج فأن الاقتصاديات المتخلفة تتكون من قطاعين هما، القطاع الزراعي التقليدي والذي يتسم بالإنتاجية الحدية الصفرية لعنصر العمل والقطاع الصناعي الحضري الحديث الذي تتحول العمالة إليه تدريجيا من القطاع التقليدي[1].

1.3- النموذج: أول ما يركز عليه النموذج هو كل من تحول العمالة، ونمو الناتج والتوظف في القطاع الحديث، فكل من زيادة التوظف وتحول العمالة في القطاع الحديث تأتي عن طريق التوسع في الناتج في هذا القطاع، كما أن السرعة التي يتم بها حدوث هذا التوسع تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي والتراكم الرأسمالي في القطاع الصناعي، فمجرد الاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع، ويعاد استثمار هذه الأرباح من طرف المستثمرين، مما يؤدي إلى زيادة التوسع في هذا القطاع، وبالنسبة للأجور في القطاع الصناعي يفترض لويس أنها ثابتة، كما أنها تتحدد عند مستوى ثابت وأعلى من المستوى الموجود في القطاع التقليدي، حيث يفترض لويس أنها يجب أن تكون أعلى على الأقل بنحو 30% من متوسط الدخل الريفي حتى تحدث هجرة العمال من القطاع الزراعي الريفي إلى القطاع الصناعي الحضري[2].

2.3- نقد النموذج: رغم انسجام النظرية مع التجربة التاريخية التي مرت بها دول العالم الغربي، إلا أنه يصعب انطباقها على واقع الدول النامية لأسباب ثلاثة هي[3]:

---

[1] ميشيل تيداور، ترجمة محمد حسن حسني، مرجع سابق، ص131.

[2] نفس المرجع السابق، ص132.

[3] عبلة عبد الحميد بخاري، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، [على الخط]، متاح على الرابط:
< http://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/ED3.pdf > ، (تاريخ الاطلاع 06 جوان2012)، ص47.

- افتراض النظرية لكون التراكم الرأسمالي وإعادة الاستثمار يعمل على خلق فرص جديدة للعمل، والواقع يقول بأنه إذا وجهت الاستثمارات لشراء معدات رأسمالية فإن الطلب على العمل سينخفض، كما وأن واقع الدول النامية يبين أن الأرباح إنما يعاد استثمارها خارج البلاد لأسباب اقتصادية أو سياسية بدلاً من استثمارها في بلادهم.
- افتراض النظرية لوجود فائض عمل في القطاع الريفي يمكن تحويله إلى المناطق الحضرية، بينما يوضح واقع الدول النامية تزاحم المدن وارتفاع نسبة البطالة فيها.
- افتراض وجود سوق عمل تنافسي في القطاع الصناعي مما يعمل على ثبات الأجور، ولكن كثير من الدول النامية ترتفع فيها الأجور الحقيقة لوجود النقابات العمالية ذات القوة التساومية العالية، حتى مع وجود البطالة.

المطلب الثاني: النماذج النيوكلاسيكية.

سنحاول في هذا الجزء التطرق غلى بعض النماذج النيوكلاسيكية مثل نموذج *"سولو"*، ونموذج كل من *"ميد"* و*"فليدمان"*، في ما يلي:

1- نموذج "سولو"(1956):

اعتمد *"سولو"* في بناء نموذجه على عدة فرضيات أهمها ما يلي:

1.1- فرضيات النموذج:

- يتكون الاقتصاد من قطاع واحد، ويقوم بإنتاج منتج مركب واحد؛
- الاقتصاد مغلق وتسود المنافسة الكاملة جميع أسواقه؛
- وجود التشغيل الكامل للعمالة ومخزون لرأس المال؛
- سريان مفعول كل من قانون تناقص الغلة، وقانون تناقص المعدل الحدي للإحلال؛
- دالة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى، وبالتالي يكون هناك ثبات في عوائد السعة؛
- هناك مرونة في الأسعار والأجور، وأن مدفوعات كل من العمل ورأس المال تقدر بناءا على الإنتاجية الحدية لهما.

2.1- النموذج: انطلاقا من أن هناك منتج مركب واحد **Y** باستخدام عنصرين فقط للإنتاج هما العمل $\boldsymbol{L}$ ورأس المال **K**، فإن الناتج الإجمالي للفترة **t** يتعادل مع الدخل الإجمالي لنفس الفترة، وبافتراض ثبات الميل المتوسط للادخار **s** وثبات معدل نمو العمل **n** يمكن توظيف النموذج على النحو التالي:

إذا كان مخزون رأس المال في الفترة t يرمز له بالرمز$_t$ فإن معدل الاستثمار الصافي $\boldsymbol{K^*}$ يعادل:

$$\boldsymbol{K^* = \frac{\Delta K}{\Delta t}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (\mathbf{54-3})$$

تصبح المعادلة الأساسية للنموذج كما يلي:

$$\boldsymbol{K^* = sY} \dots\dots\dots\dots\dots (\mathbf{55-3})$$

حيث s:الميل المتوسط للادخار.

ونظرا للاعتماد في الناتج الإجمالي على العمل ورأس المال فقط فإن دالة الناتج تصبح:

$$\boldsymbol{Y = f(L,K)} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (\mathbf{56-3})$$

وبتعويض قيمة **Y** في المعادلة (55) نجد:

$$\boldsymbol{K^* = s \cdot f(L,K)} \dots\dots\dots\dots (\mathbf{57-3})$$

وهي معادلة تفاضلية في متغيرين هما العمل L ورأس المال K، وكلاهما دالة للزمن t.

ونظرا لاعتبار أن معدل نمو السكان متغير خارجي يتزايد بمعدل نمو نسبي ثابت $\boldsymbol{n}$. فإن معادلة العمل تصبح:

$$\boldsymbol{L_t = L_0 \cdot e^{n \cdot t}} \dots\dots\dots\dots\dots (\mathbf{58-3})$$

أي أن عرض العمل المتاح $\boldsymbol{L_t}$ *يعادل* معدل نمو قوة العمل من الفترة 0 إلى الفترة t، أي أن *"سولو"* يستخدم كامل المعروض من العمل.

وبتعويض المعادلة (58) في المعادلة (57) يصبح:

$$\boldsymbol{\dot{K} = sf(K, L_0\, e^{n \cdot t})} \dots\dots\dots (\mathbf{59-3})$$

وبالاشتقاق الجزئي لدالة الإنتاج(65) نحصل على عائد العمل المتمثل في الأجور$(\boldsymbol{w})$ وعائد رأس المال المتمثل في الأرباح$(\boldsymbol{P})$، وبذلك يصبح:

$$\boldsymbol{W = \frac{\partial f(L,K)}{\partial L}} \dots\dots (\mathbf{60-3}) \quad ، \quad \boldsymbol{P = \frac{\partial f(L,K)}{\partial K}} \dots\dots\dots (\mathbf{61-3})$$

3.1- النمط الممكن للنمو:

لتحديد النمط الممكن للنمو الاقتصادي يدخل "*سولو*" في معادلاته نسبة رأس المال إلى العمل ويرمز إليها بالرمزr التي تعادل: $\boldsymbol{r = \frac{K_t}{L_t}} \dots\dots\dots\dots (\mathbf{62-3})$

وبالعودة للمعادلة رقم (*57*) الخاصة بقوة العمل، يمكن أن نقوم ببناء معادلة مماثلة لرأس المال:

$$\boldsymbol{K_t = rL_0e^{nt}} \dots\dots\dots\dots (\mathbf{63-3})$$

وباشتقاق هذه المعادلة بالنسبة إلى الزمن نحصل على (نلاحظ النقطة التي تظهر فوق بعض المتغيرات للدلالة على حالة ديناميكية في الزمن):

$$\boldsymbol{K^* = r^*L_0e^{n\cdot t} + nrL_0e^{n\cdot t}} \dots\dots\dots\dots (\mathbf{64-3})$$

كما أن* ، تمثل تفاضل $\boldsymbol{r}$، بالنسبة للزمن $\boldsymbol{t}$ أي: $\boldsymbol{r^* = \frac{dr}{dt}}$ وتدعى بمعدل رأس المال إلى العمل.

وبالتعويض في المعادلة (59): $\boldsymbol{r^*L_0e^{n\cdot t} + nrL_0e^{n\cdot t} = sf(K, L_0e^{n\cdot t})}$

وبتعويض قيمة K، نجد: $\boldsymbol{r^*L_0e^{n\cdot t} + nrL_0e^{n\cdot t} = sf(rL_0e^{n\cdot t}, L_0e^{n\cdot t})}$

ومنه: $\boldsymbol{L_0e^{n\cdot t}(r^* + nr) = sf(rL_0e^{n\cdot t}, L_0e^{n\cdot t})}$

وبقسمة الطرفين على المقدار $\boldsymbol{L_0e^{nt}}$ تصبح: $\boldsymbol{(r^* + nr) = sf(r, 1)}$

أي أن:

$$\boldsymbol{r^* = sf(r, 1) - nr} \dots\dots\dots\dots (\mathbf{65-3})$$

حيث $\boldsymbol{n}$: المعدل النسبي للتغـير في قوة العمل: $\boldsymbol{n = \frac{L^*}{L}}$ والشـق $\boldsymbol{nr}$: يعـبر عن قـوة العمل المتحققـة أو المستخـدمة.

وبما أن $\boldsymbol{r = \frac{K}{L}}$ فأن معدل التغير النسبي لـ$\boldsymbol{r}$ هو الفرق بين معدلي التغير النسبيين لكل من العمل و رأس المال أي:

$$\boldsymbol{r^* = \frac{k^*}{k} - \frac{L^*}{L}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (\mathbf{66-3})$$

وبما أن $\boldsymbol{n = \frac{l^*}{l}}$ و $\boldsymbol{r^* = s \cdot f(L, K)}$ فإن:

$$\boldsymbol{r^* = r\frac{sf(K,L)}{K} - nr} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (\mathbf{67-3})$$

بقسمة الطرفين على L وأخذ $\frac{1}{r} = \frac{K}{-}$ نصل إلى نفس المعادلة رقم (65).

ولاحظ أنه يمكن الحصول على التوازن لما: $sf(r,1) = nr$، *حيث*:

$f(r,1)$: تمثل الناتج الإجمالي عند قيم متزايدة لرأس المال يعبرعنه r، وعند عمالة قدرها وحدة واحدة من العمل، وبالتالي فأن هذا الشق من المعادلة يعبر أيضا عن رأس المال المحقق أو المنفذ[1].

4.1- الانتقادات الموجهة لنموذج "سولو":

- إهمال أثر التقدم التكنولوجي في عملية النمو الاقتصادي؛
- تركيز ***"سولو"*** على كون الاقتصاد ينتج منتوج واحد؛
- إهمال دور رأس المال في النمو و التركيز على النسبة($\frac{K}{L}$)؛
- افتراض الاقتصاد المغلق وسيادة المنافسة التامة أمر غير واقعي، وخاصة في البلدان ذات الاقتصاد المتخلف[2].

2- نموذج (فيلدمان-ماهالانوبيس): أعد الاقتصادي الروسي *"فليدمان"* نموذجه من خلال تكليفه من طرف مجلس الدول السوفيتية بصياغة نموذج نظري لخطة تنموية طويلة المدى تتراوح بين عشر وعشرين عاما، وجاء النموذج ضمن ورقة بحثية بعنوان " نحو نظرية لتنمية الدخل الوطني"*، أما *"ماهالانوبيس"* الاقتصادي الهندي فقد أعد نموذجه ضمن ورقة بحثية بعنوان "بعض الملاحظات على مدخلات نمو الدخل القومي"*، ومن الطريف أن *"ماهالانوبيس"* لم يطلع على بحث *"فليدمان"* إلا بعد نشره بالإنجليزية سنة 1956، وعلى ذلك سيتم عرض النموذجين في نموذج واحد:

تم بناء هذا النموذج من خلال الفرضيات التالية:

- يتكون الاقتصاد من قطاعين، يضم الأول المنتجات الرأسمالية، ويضم الثاني المنتجات الاستهلاكية، كما أن كل منتج يعتمد على مخزون رأس المال لديهما؛

---

[1]-*Abraham Frois, élément de dynamique économique, 2éed, Dalloz, Paris,1972 ;p284.*

[2] مدحت القريشي، مرجع سابق، ص196.

* نشرت هذه الورقة في مجلة المقتصد المخطط في عددي نوفمبر وديسمبر 1968، وقد عرّف النموذج على نطاق واحد بعدما نشر باللغة الانجليزية عام 1957 ضمن كتاب دومار " مقالات في نظرية النمو الاقتصادي".

* نشرت هذه الورقة في مجلة الإحصاء الهندية في عدد سبتمبر 1953، وطور هذا النموذج بعد ذلك ليستخدم في إعداد الخطة الخماسية الثانية في الهند.

- ثبات حجم الاستهلاك عند بداية التنمية وتوجه كامل الاستثمارات الجديدة للقطاع الإنتاجي، وزيادة الاستهلاك، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، من الأهداف طويلة الأجل عن طريق رفع كفاءة الطاقة الإنتاجية في المستقبل؛
- لا يوجد نقص في عناصر الإنتاج الأخرى، وعرض العمل غير محدود مع ثبات الأسعار أثناء تنفيذ الخطة، كما أن الاقتصاد مغلق لا يتأثر بالتجارة الخارجية.

كما أن هناك ثلاثة متغيرات أساسية في النموذج هي الدخل الوطني(**Y**)، الاستثمار في القطاعين(**I**)، الاستهلاك في المجتمع متمثلا في القطاع الثاني(**C**).

طوّر فيما بعد *"ماهالانوبيس"* نموذجه (1955) ليشمل أربعة قطاعات، حيث أضاف قطاع الصناعات المنزلية، وقطاع الخدمات.

وعلى الرغم من أهمية ذلك النموذج من الناحية التطبيقية، فقد وجهت إليه العديد من الانتقادات لافتراضه المرونة اللانهائية لعرض المنتجات الزراعية والعمل وثبات المستوى التكنولوجي المستخدم طوال فترة الخطة، وافتراضه كذلك للاقتصاد المغلق وثبات مستوى الأسعار، كما أهمل النموذج كثيراً جانب الطلب، بينما تم التركيز على جانب العرض، كما لم يأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين مستوى الادخار ومستوى الاستثمار[1].

3- نموذج ميـد *(Meade)*:قام *"جوهان ميد"* أثناء فترة عمله كأستاذ في جامعة كمبردج بمحاولة لتوضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقا لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي*، وقد وضع "ميد" مجموعة من الافتراضات كما يلي:

- الاقتصاد مغلق، مع سيادة المنافسة الكاملة في أسواقه، ويتم إنتاج السلع الرأسمالية والاستهلاكية محليا؛
- يتمثل رأس المال المستخدم في الاقتصاد الآلات والمعدات، مع افتراض تشابهها في المجتمع؛
- افتراض ثبات أسعار السلع الاستهلاكية، وسيادة الاستخدام الكامل للأرض والعمل؛

كما اعتمد *"ميد"* في بناء نموذجه على أن إنتاج مختلف السلع في المجتمع يعتمد على كل من المخزون الصافي لرأس المال ***K***، والقدر المتاح من قوة العمل ***L***، القدر المتاح من الارض والموارد الطبيعية ***N***، عامل الزمن ***T***

---

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، مرجع سابق، ص ص175-188.

* نشر محاولته التي عرّفت باسم **"نموذج ميد"** عام 1961 في كتابه الصادر بعنوان **"النظرية النيو كلاسيكية للنمو الاقتصادي".**

المؤثر على المعلومات والفن الإنتاجي، وعلى ذلك فإن الناتج الصافي أو الدخل الوطني يعد دالة لهذه العناصر الأربعة، يمكن التعبير عنها بالشكل التالي:

$$Y = f(K, L, N, T) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (68-3)$$

ليصل في نهاية تحليله إلى المعادلة التي توضح أن معدل نمو الناتج هو محصلة لثلاث معادلات مرجحة للنمو الأولى: معـدل النمـو في مخـزون رأس المال مرجح بالناتج الحـدي لرأس المـال $U.K$ ، الثاني: معـدل نمـو السكان مرجحا بالنـاتـج الحـدي لقوة العمـل $Q.I$ ، أما الثالث/ معدل النمـو التكنولوجي r .

وعلى ذلك تأخذ معادلة *"ميد"* الأساسية الشكل التالي:

$$Y = U.K + Q.I + r \dots\dots\dots\dots\dots (69-3)$$

وبدوره تعرض نموذج *"ميد"* كغيره من النماذج إلى عدد من الملاحظات الناقدة، حيث افترض أن الاقتصاد مغلق وسيادة المنافسة الكاملة وهو افتراض نظري لا وجود له في الواقع العملي، كما افترض تشابه جميع الآلات، وأن هناك إحلال كامل بين هذه الآلات وبعضها البعض، كما لم يفرق بين الأجل الطويل والأجل القصير[1].

4- نموذج "كالدور" *(N. Kaldor)*:

قام *"كالدور"* بتحليل نموذجه من خلال قسمين كما يلي:

1.4- النموذج الأول: أنطلق *"كالدور"* في تحليل نموذجه من فرضية أساسية، تقضي باعتبار أن نسبة (الادخار/الدخل) متغير أساسي ضمن المتغيرات المؤثرة على درجة النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك وضع *"كالدور"* الافتراضات التالية:

- افترض أن الدخل أو الناتج الوطني يتكون من الأجور والأرباح فقط؛

- الميل الحدي للمستهلكين أكبر من نظيره لدى المستثمرين؛

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص ص196-206.

- عدم سيادة المنافسة الكاملة، وكذلك عدم وجود بطالة[1].

2.4- النموذج الثاني: انطلق *"كالدور"* في نموذجه الثاني المخصص لدراسة النمو الاقتصادي من خلال اعتباره أن التقدم التكنولوجي ضمن المتغيرات الداخلية لنموذج النمو بينما اعتبره باقي النيوكلاسيك من المتغيرات الخارجية، وبحث في العلاقة بين التقدم الفني وتراكم رأس المال.

وضع *"كالدور"* مجموعة من الافتراضات كما يلي:

- تحقيق العمالة الكاملة؛
- ضعف مرونة العرض الكلي للسلع والخدمات؛
- اعتماد التقدم التكنولوجي على معدل تراكم رأس المال؛
- الدخل يتكون من كل من الأجور والأرباح، حيث تمثل الأجور دخل العمال ورواتب الموظفين؛
- يتكون الادخار من جزئن، جزء يستقطع من الأجور، وآخر يستقطع من الأرباح؛
- دالة الاستثمار التي افترضها ***"كالدور"*** هي تلك الدالة التي تجعل من الاستثمار لأي فترة جزء من دالة لتغير الناتج، وجزء من دالة لتغير ربح رأس المال لنفس الفترة.

تم التعامل مع النموذج على مرحلتين، واحدة خاصة بحالة ثبات عدد السكان، وأخرى خاصة بحالة تزايد عدد السكان[2].

وكملاحظات عامة حول نموذج *"كالدور"* ككل، فقد استخدم المنهج الديناميكي، وعند حساب معدلات التغير في الدخل ورأس المال كمتغيرات تابعة استخدم أدوات التحليل الكينزي، ومع ذلك فأن هذا النموذج يختلف تماما عن النماذج الأخرى، لأنه لم يكتفي بدراسة أثر كل من الادخار وتراكم رأس المال على النمو، بل بحث أيضا في أثر التغيير الحركي للتقدم التكنولوجي على ذلك النمو، كما أن *"كالدور"* أضاف إلى

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، مرجع سابق ، ص ص207-211.

[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر احمد، مرجع سابق، ص ص211-213.

تحليله لموضوع نقطة بداية النمو تحليل مستقبل هذا النمو وهو الأمر الذي لم يأخذ في الاعتبار من طرف من سبقوه في هذا المجال[1].

[1] نفس المرجع السابق، ص221.

المبحث الثالث: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي.

كان لخيبة الأمل التي أصابت المفكرون والاقتصاديون نتيجة تطبيق نظريات ومناهج التنمية خلال ثمانينات القرن 20 وبداية التسعينات دورها في ظهور كتابات جديدة أطلق عليها النظرية الجديدة للنمو، والتـ ـي تتسـم بالانتقائية، بمعنى أنها تختلف وتتفق بدرجات متفاوتة مع النظريات السابقة للنمو، وسنحاول في هذا الجزء إبراز أهم النظريات الحديثة، بالإضافة إلى دراسة النموذج الإسلامي للتنمية الاقتصادية وذلك كما يلي:

المطلب الأول: الأساس الرياضي للنمو الداخلي:

لبلورة الحجة التي تتعلق بالنمو الداخلي يكفي افتراض أن جزءاً ثابتا من الناتج يتم ادخاره واستثماره، ويمكن البدء من العلاقة التالية:

$$\dot{K} = sY \dots\dots\dots\dots\dots (70-3)$$

كما يمكن ذكر أنه يلزم أن توجد آلية اقتصادية واجتماعية تجعل المعادلة حقيقة(عند التشغيل الكامل)، وللتحليل الاقتصادي يلزم تحديد كل من محددات الاستثمار والادخار في واقع النشاط، ولنفترض كذلك أن دالة الإنتاج هي من نوع ثابت الغلة مع تقدم تكنولوجي حيث:

$$Y = F(K, AL) \dots\dots\dots\dots (71-3)$$

ومفاضلة هذه المعادلة بالنسبة للوقت تصبح:

$$\dot{Y} = F_K\dot{K} + F_{AL}(\dot{A}L + A\dot{L}) = sF_KY + ALF_{AL}(\hat{A} + \hat{L}) \dots\dots\dots\dots (72-3)$$

حيث:

F_K: المشتقة الجزئية الأولى بالنسبة لرأس المال.

F_{AL}: المشتقة الجزئية الأولى بالنسبة للتقدم التكنولوجي والعمل بافتراضهما متغيرة واحدة.

وبالنسبة للرمزين المضافين، للاختزال فقط: $\hat{A} = \dot{A}/A$ ، $\hat{L} = \dot{L}/L$

وبقسمة المعادلة السابقة على **Y** تصبح:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sF_K + \frac{ALF_{AL}(\hat{A}+\hat{L})}{Y} \dots\dots\dots\dots\dots (73-3)$$

وبوضع: $\hat{Y} = \dot{Y}/Y = g$ تصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$\widehat{Y} = g = sF_K + \frac{ALF_{AL}}{Y}\left(\widehat{A} + \widehat{L}\right) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (74-3)$$

وبتعويض كل من $\widehat{A}, \widehat{L}$ بكل من λ, μ تصبح لدينا:

$$g = sF_K + \frac{ALF_{AL}}{Y}(\mu + \lambda) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (75-3)$$

وبوضع $\frac{F_K K}{Y} = \beta$ وهو الشق الأول من المجموع الظاهر في دالة الإنتاج رقم($71-3$) التي بدأنا بها التحليل أعلاه، لنحصل مع ثبات غلة الحجم على الصيغة $\frac{ALF_{AL}}{Y} = 1 - \beta$ وهو الشق الثاني من دالة الإنتاج وأن كأن قد تغير شكله نظرا للتغييرات الحاصلة فيه.

ولا توجد حاجة لتكون β ثابتة في هذه المعادلة، وبذلك تصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$g = sF_K + (1-\beta)(\mu + \lambda) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (76-3)$$

وتمثل المعادلة الأخيرة المقصد المباشر الذي يبين لنا أن الفرق بين معدل نمو الناتج g والمعدل الخارجي للنمو $(\mu + \lambda)$ هو دائما مسأويا ل:

$$g - (\mu + \lambda) = sF_K - \beta(\mu + \lambda) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (77-3)$$

وما يعنيه النمو الداخلي هو أنه يتعين أن ينمو الناتج بمعدل أسرع من المعدل الذي يمكن أن تحدده العوامل الخارجية لنمو الناتج، فإذا ما نما الناتج بمعدل يساوي مجموع معدل نمو السكان ومعدل نمو المكون الخارجي للتغيير التكنولوجي، نكون بصدد نموذج للنمو الخارجي، ويوجد نمو داخلي فقط عندما يكون الجانب الأيسر ومن ثم الجانب الأيمن موجبا.

وأما المانع للجانب الأيمن أن يكون موجبا هو انخفاض F_K مع تراكم رأس المال، وعليه يمكن القول أن وظيفة أي نموذج للنمو الداخلي يكمن في إبقاء الناتج الحدي لرأس المال دون انخفاض أسرع من اللازم مع تراكم رأس المال.

وهناك طريقتان للقيام بذلك:

الطريقة الأولى: تقوم على افتراض أن لدالة الإنتاج الشكل الخاص

$$F(K, AL) = aK + G(K, AL) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (78-3)$$

حيث G : دالة متجانسة من الدرجة، وبالاشتقاق بالنسبة لرأس المال يكون لدينا $F_K = a + Z_K \geq a$

حيث α: معامل رأس المال، فإذا كانت $\propto < (\mu + \lambda)$ يكون لدينا نمو داخلي.

الطريقة الثانية: هي الطريقة التي يمكن من خلالها أن يصبح التقدم التكنولوجي داخليا في النموذج، وأول ورقة كانت في هذا الاتجاه ورقة "آرو" حول التعلم عبر الممارسة في ستينيات القرن العشرين، وتتم المناقشة في الورقة مع افتراض أن مستوى التكنولوجيا يعتمد على كمية رأس المال التي تم تراكمها بالفعل:

$$Y = F(K, A(K)L) \dots\dots\dots\dots (79-3)$$

حيث يتوقف معدل نمو **A** على معدل الاستثمار[1].

المطلب الثاني: نماذج النمو الداخلي.

توجد نماذج كثيرة ومتعددة تعمل بالطريقة نفسها، سنحاول إبراز جزء منها من خلال نموذج كل من بول *"رومر"*، ونموذج *"لوكاس"* على التوالي:

1- بول رومير(Paul Romer1986):

يبدأ *"رومر"* نموذجه من خلال إعطاء قيمة الصفر لكل من λ, μ، أي يفترض أنه لا يوجد نمو للسكان كما يفترض غياب تقدم تكنولوجي خارجي، كما افترض *"رومر"* أن رأس المال البشري H ثابت، وفي هذا النموذج، يتمثل التقدم التكنولوجي في إنتاج أنواع جديدة من السلع الرأسمالية، أي لا يتمثل في جعل بعض السلع الرأسمالية أكثر إنتاجا وإنما في إنتاج أنواع إضافية من السلع الرأسمالية، ففي لحظة زمنية تكون هناك **N** من أنواع السلع الرأسمالية، وأن الكميات من الأنواع المختلفة **N** للسلع الرأسمالية المتاحة للإنتاج هي: $x_1, x_2, \dots, x_N$ وهي تستهلك كلية في فترة إنتاج واحدة.

ومع افتراض أن إجمالي كمية رأس المال البشري المتاح للاقتصاد **H** ثابتة، فيوجد أمام المجتمع دائما إمكانية توزيع هذا المخزون المحدد بين إنتاج الناتج H_y وإنتاج الأنواع الجديدة من رأس المال H_A كما يلي:

$$H = H_Y + H_A \dots\dots\dots (80-3)$$

حيث أن كلا من $_Y, H_A$ ثابتان.

وبافتراض أن تقنية إنتاج الناتج النهائي من شكل *"كوب-دوغلاس"* المعدل، وهي ليست بكوب-دوغلاس حيث:

---

[1] روبرت صولو، ترجمة: ليلى عبود، نظرية النمو، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2003، ص ص243-247.

$$Y = H_{\gamma}^{\alpha} L^{\beta} \sum_{i=1}^{N} x_j^{1-\alpha-\beta} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (81-3)$$

حيث: **L** هي الكمية الثابتة من العمل الخام المتاح وغلتها ثابتة.

كما يفترض *"رومر"* أن هناك مورداً آخرا يتاح بالكمية R، والذي يمكن اعتباره نوعاً خاصاً من العمل أو نوعاً خاصاً من رأس المال البشري، ويفترض أنه يلزم استخدام η وحدات من هذا المورد لإنتاج وحدة واحدة من أي نوع من السلع الرأسمالية، عندما يكون قد تم اختراعها، عندها تستخدم عدد الوحدات ηx_i من المورد لإنتاج عدد الوحدات x_i من النوع i من السلع الرأسمالية، وستولد الأسواق التنافسية بوضوح النمط الكافي لإنتاج **N** من السلع الرأسمالية: $x_1 = x_2 = \cdots = x_N = \bar{x}$

وعليه فأن: $N\eta\bar{x} = R$ ، كما أن الناتج: H_{γ}^{α} $^{\beta}$ ثابت ويرمز له ب:**B**، وعليه ستكون **Y** مساوية ل:

$$Y = BN\bar{x}^{1-\alpha-\beta} = BN(\frac{R}{\eta N})^{1-\alpha-\beta} = BR^{1-\alpha-\beta}\,\eta^{-(1-\alpha-\beta)}\,N^{\alpha+\beta} \dots (81-3)$$

وتتمثل الخلاصة في أنه حتى مع ثبات كل من: R وH وL، يصبح الناتج النهائي مع هذه التكنولوجيا كبير جداً مع اتساع أنواع السلع الرأسمالية، وفي الواقع نستطيع أن نتقدم خطوة إضافية ونقول أن:

$$\widehat{Y} = (\alpha+\beta)\widehat{N} \dots\dots\dots\dots\dots (82-3)$$

وحيث أن **R, H, N** هي كلها ثابتة، وأنه لا يوجد تقدم تكنولوجي خارجي، يحقق أي معدل نمو موجب نموا داخليا وتتحقق الوظيفة بأي شيء يبقي **N** موجبة، أي أن أي هيكل للسوق أو أي هيكل اقتصادي يضمن استمرار نمو عدد من أنواع السلع الرأسمالية.

كما أنه كلما اتجهت **N** نحو المالا نهاية تتجه $lim_{N\to\infty}{}^{-} = \left(R/N\right) = 0$ نحو الصفر. كما أن السلع الرأسمالية المبتكرة حديثا ليست أكثر إنتاجية من السلع القديمة[1].

2- نموذج أغيون- هويت:

يدخل كل من"*أغيون- هويت*" أمورا جديدة مهمة ومتعددة أهمها:

[1] روبرت صولو، ترجمة: ليلى عبود، مرجع سابق، ص ص247-250.

- يمكن أن يجعل البحث والتطوير الناجح التكنولوجيا التي اخترعت بواسطة بحث وتطوير سابق غير مربحة من خلال المنظمين عند اتخاذ القرارات في شأن البحث والتطوير؛
- إمكانية وجود دورات داخلية تنجم عن آلية التجديد التكنولوجي؛

وتتمثل الصيغة المبسطة في نموذجهما من خلال انطلاقهما من عدم وجود تراكم لرأس المال، والعمالة ثابتة، ووجود سلعة نهائية واحدة تنتج بواسطة عمل يخصص للإنتاج النهائي$(\boldsymbol{x})$.

وعليه يكون الناتج النهائي مساويا ل:$\boldsymbol{Y = Af(x)}$، كما أنه من المفيد تصور أن العمل ينتج سلعة وسيطية x، كما يخصص بعض الوقت للبحث والتطوير، وإذا ما نجح ذلك يتمثل التجديد التكنولوجي في سلعة وسيطة جديدة تسمح بزيادة قيمةA، وتستبعد السلعة الوسيطة القديمة، وإذا رمزنا للتجديد التكنولوجي بt فإن:

$\frac{\boldsymbol{A_{t+1}}}{\boldsymbol{A_t}} = \boldsymbol{\gamma}$ حيث أن كل تجديد تكنولوجي يودي إلى زيادة الناتج بعامل مضاعف: $\boldsymbol{\gamma > 1}$

وإذا ما رمزنا ب $\boldsymbol{n}$ لوحدات العمل المخصصة للبحث والتطوير، فأن التجديدات التكنولوجية تصل وفقا لعملية بواسون بمعدل λn، هذا يعني أن احتمالية أي تجديد فني في وحدة زمن قصيرة معطاة تكون مساوية لـ λ n، وتكون احتمالية غياب التجديد التكنولوجي مساوية ل $(\boldsymbol{1 - \lambda n})$، واحتمال خلق تجديدين تكنولوجيين أو أكثر مساوية للصفر، ويتطلب المشروع المبتكر للتجديد التكنولوجي وضعا احتكاريا بالنسبة إلى أنتاج $\boldsymbol{x}$، ليكون مفيدا حتى التجديد التكنولوجي التالي[1].

3- الانتقادات الموجهة لنظرية النمو الحديثة:

من أهم عيوب نظرية النمو الحديثة اعتمادها على عدد من الفروض النيوكلاسيكية التقليدية، والتي تكون في الغالب غير واقعية مع ما هو موجود في الدول النامية، بالإضافة إلى ذلك، نجد أن ما يعوق النمو الاقتصادي بشكل مستمر في الدول النامية، وجود عديد من العراقيل والعقبات الناتجة عن ضعف البنية التحتية، وعدم ملائمة الهياكل المؤسسية، وعدم كمال أسواق السلع ورأس المال؛

[1] روبرت صولو، ترجمة: ليلى عبود، مرجع سابق، ص ص279-281.

ومن ناحية أخرى، فقد أهملت نظريات النمو الحديثة الأثر على النمو في الأجل القصير والمتوسط، بسبب تركيزها على المحددات طويلة الأجل لمعدلات النمو الاقتصادي[1].

المطلب الثالث: النموذج الإسلامي للتنمية الاقتصادية.

يرى الإسلام أن مشكلة التنمية الاقتصادية جزء من مشكلة الإنسان نفسه وجزء من بيئته الاجتماعية والاقتصادية، لأن الله خلق للناس كل ما يحتاجونه (وما من دابة في الأرض إلا على الله رزقها) (سورة هود، الآية رقم 11)[2]، وسنحاول من خلال هذا المطلب إبراز أهم الجوانب المتعلقة بالتنمية في المنهج الإسلامي:

1- تعريف التنمية الاقتصادية في الإسلام:

عرّف ***"إبراهيم محمد البطاينة"*** التنمية الاقتصادية على أنها "تحقيق الإنسان من خلال عمله درجات متزايدة من السيطرة على الموارد المتاحة في الكون، والتي سخرها الله- سبحانه وتعالى- لخدمته، وذلك لتحقيق تمام الكفاية، وهو ما يتناسب مع متوسط المعيشة السائد في المجتمع المسلم، ويعني ذلك تحقيق مستويات متزايدة من الدخل، ومن عناصر القدرة الاقتصادية، إلى جانب مشاركة الدولة في إشباع الحاجات الأساسية لغير القادرين وتوفيرها للاستقرار والأمن الداخلي والخارجي"[3].

كما عرّف "*محمد فرحي*" التنمية الاقتصادية على أنها "عملية تغيير شاملة و هادفة، تحركها وتديرها آليات منضبطة تنسق بين خطواتها و ترسم مراحلها و تنظم مؤسساتها و توجه سيرها، كما تنبثق هذه العملية من وعي المجتمع بضرورتها، و تبني قضيتها، وتفاعله مع متطلباتها، ترمي في مجملها إلى الخروج بهذا المجتمع من دوائر التخلف والفقر إلى الرفاه المادي والتوازن الاجتماعي، و الاستقرار النفسي، دون استحقاقات محددة، وتواريخ معينة لجني ثمارها، فهي عملية طويلة المدى، حضارية الأبعاد، المطلوب فيها العمل على أنجاحها بعزيمة وإرادة تتجاوزان الجني المباشر للثمار، وهذا لن يتأتى إلاّ بفهم عميق لمقاصدها ومتطلباتها المادية والمعنوية، فهي

---

[1] ميشال تيداور، ترجمة: محمد حسن حسني، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص157-158.

[2] أحمد ذياب الرموني، محمد سليم الشورة، أولويات التنمية الاقتصادية في الاسلام وأثرها على التوازن الاقتصادي والاجتماعي، [على الخط]، متاح على: <http://www.jps-dir.com/Forum/uploads/1364/Isra11.pdf>، (اطلع عليه بتاريخ 02 ماي 2012)، ص4.

[3] إبراهيم محمد البطاينة، محمد سميرات، زينب الغريري،مدخل للنظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص213.

ضرورية لبقاء الأمم واستقلالهم ورقيهم في سلم الحضارة، تدرك هذه الضرورة إما بالمصلحة المادية أولا المنطق المادي، أو بقاعدة عقائدية موجودة مسبقاً"[1].

2- أهداف التنمية الاقتصادية في الإسلام:

هناك عدة أهداف للتنمية الاقتصادية في الإسلام، سنحاول إيجازها في ما يلي[2]:

1.2- تحقيق مجتمع القدوة والقوة: أي توفير عناصر القوة الاقتصادية والحضارية والعسكرية اللازمة لحماية وتأمين المجتمع، إلى جانب التنمية الاجتماعية، فالإسلام دين قوة لا دين ضعف، ومنهج الحياة يقوم على العلم والعمل، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: « المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كل خير، أحرص على ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز»[3].

2.2- تحقيق الحياة الطيبة: ومظاهر الحياة الطيبة في الإسلام هي مراعاة تقوى الله، مع وفرة الإنتاج، وعدالة التوزيع، أي تحقيق تمام الكفاية لكل فرد، إلى جانب سيادة الأمن في المجتمع،

3.2- تحقيق التوازن النفسي لأفراد المجتمع: وذلك من خلال الإشباع المادي لحاجاتهم من ناحية، والشعور بالرضا والسعادة لتحقيق واجب ديني يعود على الفرد بعائد دنيوي وعائد أخروي من ناحية أخرى،

4.2- تحقيق التوازن الاجتماعي: من خلال الشعور بالانتماء الذي يبدو في مسؤولية المجتمع اتجاه الفرد، ومسؤولية الفرد اتجاه المجتمع، وهو أساس مبدأ التكافل الاجتماعي.

5.2- محاربة الاكتناز والربا: ويتم من خلال إعطاء رأس المال دوراً في التحليل والممارسة الاقتصادية أكبر مما يجب أن يكون له.

6.2- توفير موارد الإنتاج وتعبئتها واستثمارها: يكون ذلك من خلال التفاعل الديناميكي بين الدولة وأفراد المجتمع، فتحقيق التنمية في إطار عادل لا يترك للنوايا الطيبة للأفراد فقط بل هو مسؤولية الدولة، حيث أن الإسلام قد أعطى الدولة حق التدخل باستخدام أدوات وضوابط محددة لتنظيم سلامة النشاط الاقتصادي وتهيئة المناخ المناسب للعمل والإنتاج، وتشجيع الاستثمار وعدالة التوزيع.

---

[1] محمد فرحي، سياسة التنمية الاقتصادية في الإسلام(الإطار العام والمقومات)، مجلة الباحث، العدد 2003/02، ص 17.

[2] إبراهيم محمد البطاينة، محمد سميرات، زينب الغريري، مرجع سابق، ص ص214-215.

[3] النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، الجزء 16، ص215.

3-أسس التنمية الاقتصادية في الإسلام:

يتميز المنهج الإسلامي للتنمية بمبادئ أساسية تختلف عن مبادئ مناهج التنمية المعاصرة، سنحاول إبرازها في ما يلي[1]:

1.3- ازدواجية ملكية وسائل الإنتاج: ينفرد المنهج الإسلامي للتنمية بتعايش النشاطين الاقتصاديين العام والخاص، ذلك لأن إقرار الملكية الخاصة هي بمثابة إقرار للميل الطبيعي في الإنسان لتملك نتائج عمله، بينما تكمن أهمية إقرار الملكية العامة من باب تكفل الدولة بتوفير الحاجيات الضرورية التي تضمن حد الكفاف لمستوى لائق من العيش لكل فرد، وتمويل المشاريع اللازمة لذلك، ولهذا فإن المنهج الإسلامي للتنمية يحدد مجالات معينة للملكية العامة تكون في أغلب الأحيان الثروات الطبيعية، والمرافق الضرورية، وبعض المنشآت القائمة على أنتاج بعض الاحتياجات التي تعد ضرورية بالنسبة للأفراد والمجتمع والتي تتكفل الدولة بتوفيرها، وبعض المجالات التي لا يكون للملكية الخاصة القدرة على الاستثمار فيه. وما عدا هذا يكون خاضعاً للملكية الفردية، هذه التي تعتبر حقاً ثابتاً لا يمكن التعدي عليه أو تحويل ملكيته أو نزعها إلا في حالة وجود حاجة حقيقية فيها مصلحة راجحة للمجتمع يصاحب ذلك تعويض عادل؛

2.3- الحرية الاقتصادية المقيدة: تعتبر الحرية الاقتصادية في تملك وسائل الإنتاج من أولى القواعد التي تقوم عليها التنمية في التوجه الإسلامي، وذلك من خلال حرية تصرف الأفراد في ممتلكاتهم فيما يخص النشاط الاقتصادي والعمل والاستهلاك وغيرها، بشرط التقيد بقيود معينة منها أن يكون نشاط الفرد نافعا له وللمجتمع، وأن لا يتعارض مع أهداف المجتمع، بالإضافة إلى مراعاة عدم إلحاق الضرر بنفسه وبغيره ودفع الفرائض المستحقة على الأموال كالزكاة والخراج...؛

3.3- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: يهدف تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في المنهج الإسلامي، إلى السير المتوازن للنشاط الاقتصادي، ولا يكون تدخل الدولة مشروعا إلا في حالات معينة تستدعي ذلك كحالات الغش في اكتساب الملكية، والإنتاج أو الاتجار في الخبائث مثل أنواع الخمر والمخدرات، والاستغلال الوظيفي والسرقة والقمار والمراهنات، والاختلاس والربا وغيرها، ويكون هذا التدخل من خلال استيفاء

[1] الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008، ص ص38-40.

الحقوق، والمصادرة وفرض الغرامات المالية أو الإتلاف في بعض الحالات كإنتاج الخبائث، بالإضافة إلى الحجز ومنع التصرف؛

4.3- المنافسة الشريفة الحرة: من بين القواعد التي ترتكز عليها حرية التعامل في الأسواق في المنهج التنموي الإسلامي المنافسة الحرة الشريفة بين المنتجين، ويتحقق ذلك من خلال ضوابط معينة منها منع الاحتكار والغش والتدليس، وضمان الحقوق العادلة لكل من المنتجين والمستهلكين، ومنع التعامل بأي شكل من أشكال الربا وكل ما يؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل، بالإضافة إلى ذلك ضرورة تحلي المنتجين بالصدق من جهة ومراقبة الدولة المستمرة للأسواق من جهة أخرى.

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال ما تقدم يمكن القول أن مفهوم كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يختلفان من عدة جوانب، حيث أن مفهوم التنمية مفهوم أوسع وأشمل من مفهوم النمو الاقتصادي، وذلك لأن التنمية تأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي عكس النمو الاقتصادي الذي يقتصر على الجانب الاقتصادي.

كما عرفت النظريات المفسرة عدة تطورات عديدة، فبعدما كان المفكرون الكلاسيك أمثال *"آدم سميث"* و*"روبيرت مالتس"* و*"دافيد ريكاردو"*، يركزون في تحليلهم للنمو الاقتصادي على العمل والسكان والزراعة في إطار الفرضيات التي بنيت عليها النظرية الكلاسيكية، كسيادة المنافسة التامة، والحرية الفردية، وانعدام البطالة من خلال سيادة التشغيل الكامل، ظهر بعدهم مفكرون أضافوا إلى ما سبقهم من مفكرين عناصر أخرى تساعد في عملية النمو الاقتصادي، كالتنظيم كما جاء في أفكار *"شومبيتر"*، والتراكم الرأسمالي حسب كل من *"هارود ودومار"*.

أما التوجهات الحديثة في تفسير النمو الاقتصادي، والتي بنيت عل أساس أنه لا يوجد نمو للسكان كما يفترض غياب تقدم تكنولوجي خارجي حسب *"رومر"*، كما افترض أن رأس المال البشري ثابت، إضافة إلى عدم وجود تراكم لرأس المال، والعمالة ثابتة، ووجود سلعة نهائية واحدة تنتج بواسطة عمل يخصص للإنتاج النهائي كما جاء به كل من *"أغيون وهيوت"*، أي أن المفكرين المحدثين بنو أفكارهم من خلال انتقاداتهم للفكر الكلاسيكي والفكر النيو كلاسيكي، الذي لم يساعد على تحسين الأوضاع التنموية في البلدان النامية حديثة الاستقلال لعدم تطابقه مع ما هو موجود في الواقع، كما أن التوجه الإسلامي ورؤيته للتنمية يركز على أن مشكلة التنمية الاقتصادية جزء من مشكلة الإنسان نفسه وجزء من بيئته الاجتماعية والاقتصادية، لأن كل شيء يحتاجه الإنسان موجود في الكون.

وأما في الفصل الرابع سنحاول إبراز أهم التطورات الحاصلة في مسار الإنفاق العام والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى محاولتنا القيام بدراسة قياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2009).

الفصل الرابع:

الاتجاهات الانفاقية في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة

-محاولة دراسة قياسية-

ويشتمل على:

المبحث الأول: تحليل مسار النمو الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثاني: ملامح الإنفاق الحكومي في الجزائر

المبحث الثالث: محاولة دراسة قياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

تمهيد:

شهدت العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين قيام الجزائر ببرمجة مخططات ضخمة صخّرت لها موارد مالية معتبرة، وتتمثل هذه المخططات في كل من مخطط الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، وبرنامج دعم النمو للفترة (2005-2009)، وأيضا برنامج آخر لدعم النمو للفترة (2010-2014).وكانت تهدف الدولة من خلال هذه البرامج إلى تحقيق عدة أهداف من بينها تحسين معدلات النمو الاقتصادي، والقضاء على الفقر والبطالة، وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية.

ولمعرفة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي نحاول القيام بدراسة اقتصادية قياسية، من خلالها إبراز علاقة الارتباط بين كل من النمو الاقتصادي والإنفاق العام، باستعمال السلاسل الزمنية للفترة (1990-2009)، ونقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- تحليل **مسار النمو الاقتصادي** في **الجزائر؛**
- **السياسة الانفاقية** في **الجزائر للفترة(2000-2010)؛**
- محاولة **القيام بدراسة قياسية لأثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي** في **الجزائر.**

المبحث الأول: تحليل مسار النمو الاقتصادي في الجزائر.

اتخذت الجزائر منذ بداية الألفية الثالثة منحى جديدا في سير السياسة الاقتصادية، تجلّى في التركيز على السياسة المالية من خلال التّوسع في النفقات العامة، وذلك يعني السير وفق المنهج الكينزي الذي يرتكز على أهمية دور الدولة من خلال نفقاتها العامة في دعم النشاط الاقتصادي. وقد كان للوفرة المالية الكبيرة التي حققتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط بداية الألفية الثالثة دوراً هاماً في اّتباع هذه السياسة، التي كان لها -على غرار البعد الاقتصادي- بعداً اجتماعياً كبيراً ، خصوصاً وأن الفترة السابقة شهدت تردياً كبيراً في الوضع الاجتماعي على غرار الوضع الاقتصادي، بحيث تراوح متوسط معدل البطالة خلال الفترة 1995-2000 في حدود 28%، بشكل يعكس الوضعية الصعبة التي كان عليها النشاط الاقتصادي في الجزائر[1].

المطلب الأول: برامج الإنفاق العام في الجزائر

تجلّت هذه السياسة المرتكزة على التوسع في النفقات العامة للفترة (2001-2009)، في كل من مخطط الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، وذلك كما يلي:

1- مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

أُقرّ هذا المخطط في أفريل من عام 2001، بحيث بلغت قيمته 525 مليار دج، أي ما يعادل 7 مليار دولار، واعتبر آنذاك برنامجاً قياسياً، وذلك بالنظر إلى احتياطي الصّرف المتراكم آنذاك قبل إقراره والذي قدر ب 11,9 مليار دولار[2]، وسنحاول إبراز أهم الجوانب الخاصة بهذا المخطط في ما يلي:

1.1- أهداف المخطط: سعت الدولة منة خلال القيام بهذا المخطط تحقيق الأهداف التالية:

- تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي،التعليمي والأمني ؛
- تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛

---

[1] بودخدخ كريم، سلامنة محمد، أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر2001-2009، [على الخط]، اطلع عليه في 12 ماي 2012، ص 8، متاح على: <http://search.conduit.com/ResultsExt.aspx?ctid=

[2] بودخدخ كريم، سلامنة محمد، مرجع سابق، ص9.

- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية،باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي[1]؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي، والذي يعتبر الهدف الرئيسي لهذا البرنامج، والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقق الأهداف الوسيطة السابقة الذكر[2].

وترتكز المخصصات المالية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي على أربعة أوجه رئيسية، كما يوضحه الجدول التالي رقم (4-1):

جدول رقم(4-1): مضمون مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

(الوحدة: مليار دج)

البيان	2001	2002	2003	2004	المجموع (مبالغ)	المجموع(نسب)
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	**40.1**
تنمية محلية و بشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	**38.8**
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	**12.4**
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	**8.6**
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**100**

المصدر: بوفليح نبيل : آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص107.

ارتكزت قيمة المخطط بشكلٍ كبيرٍ على قطاع البناء والهياكل القاعدية، نظراً للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبيل بداية الألفية الجديدة، من تدهور في البنى التحتية القاعدية، إضافة إلى

---

[1] **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر لسنة 2003، 2004، ص 120-121.**

[2] **بودخدخ كريم، سلامنة محمد، مرجع سابق، ص10.**

أهميتها الكبرى في التأسيس لمحيطٍ ملائمٍ، لنهوض وتطور النشاط الاقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، إضافةً إلى مجال التنمية المحلية والبشرية نظراً لما يكتسيه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية.

وقد خصّصت النسبة الأكبر من قيمة المخطط لسنتي 2001 و 2002 بما يقدر بـ 205,4 مليار دج و185,9 مليار دج على التوالي، وذلك في إطار سعي الدولة إلى استغلال الانفراج المالي ومن ثم تسريع وتيرة الإنفاق بما يسمح بتحقيق قفزة كبيرة في تطور النشاط الاقتصادي[1].

2.1- السياسات المصاحبة للمخطط: لإنجاح هذا المخطط، قامت الدولة باتّباع عدة سياسات، تطمح من خلالها إلى تحسين أداء بعض القطاعات والإدارات، ومن بين هذه الإدارات إدارة الضرائب لما تكتسيها من أهمية في الاقتصاد الوطني من خلال الإيرادات المترتبة عليها، ولإنجاح هذه السياسات خصصت الدولة مبالغ معينة سنحاول إبرازها من خلال الجدول الموالي رقم (4-2) كما يلي:

جدول رقم(4-2): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة مليار دج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
الضرائب إدارة عصرنة	0,2	2,5	7,5	9,8	20
المساهمة والشراكة صندوق	5,5	7	5	5	22,5
الصناعية المناطق تهيئة	0,3	0,8	0,5	0,4	2
المنافسة الصناعية ترقية صندوق	0,3	1	0,7		2
والطويل المدى المتوسط على التنبأ نموذج	0,03	0,05			0,08
المجموع	**6,33**	**11,35**	**13,7**	**15,2**	**46,58**

[1] بودخدخ كريم، سلامنة محمد، مرجع سابق، ص10.

المصدر: كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي2001 -2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010، ص204.

من خلال الجدول السابق رقم (2-4)، نلاحظُ أن الدولة الجزائرية أعطت اهتماماً كبيراً لإدارة الضرائب، حيث خصّصت مبالغَ معتبرة لعصرنة هذه الإدارة، وجعلها أكثر مرونة مع التطورات الحاصلة في الاقتصاد جراء الإصلاحات المتكررة، حيث خصّصت الدولة لذلك مبلغ 20 مليار دولار وزعت على السنوات الأربعة، كما خصّصت 2 مليار دولار أمريكي لكل من تهيئة المناطق الصناعية وصندوق ترقية المنافسة الصناعية، كما خصّصت مبلغ22.5 مليار دولار أمريكي لصندوق المساهمة والمشاركة.

3.1- نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

تميزت السنوات (2001 -2004) لإنعاشٍ مكثفٍ للتنمية الاقتصادية، رافق استعادة الأمن عبر ربوع الوطن، وتجسّد هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها في ما يلي[1]:

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3.700 مليار دينار، منها حوالي 30 مليار دولار أي 2.350مليار دينار من الإنفاق العمومي؛
- تراجع معدلات البطالة من27.3 % إلى 17.4%[2]؛
- إنجاز الآلاف من المنشات القاعدية وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة؛
- إعادة بعث مسار النمو الاقتصادي الذي بلغ أوجه في عام 2003 حيث وصل إلى ما نسبته7%[3].

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو في الجزائر في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة(2001-2004)، وذلك بعد تحسّن الوضعية المالية للجزائر، وذلك بعد الارتفاع الذي سجّله سعر النفط في الأسواق العالمية، حيث أقرّت الدولة هذا

---

[1] **سليم عفون، قياس أثر التغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص نقنيات كمية، جامعة سطيف، 2009-2010، ص69.**

[2] **معطيات من الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر**

[3] **الطيب لـوح، مناقشة تقرير المدير العام في الدورة 96 لمؤتمر العمل الدولي، [على الخط]، جوان 2007، أطلع عيه في 12 ماي 2012، متاح على:**

http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC+%D8%AF%D8%B9%D9%85+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B9%D8%A7%D8%B4+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A&source=web&cd=6&ved=0CGsQFjAF&url=http%3A%2F%2Fwww.mtess.gov.dz%2Fmtss_ar_N%2Fcommunication%2F2007%2Fco_300507_ar.doc&ei=WYerT_rNL4Ow0QXB9fGSBA&usg=AFQjCNHRDmTB0rUIKFo2arH1RSq4GPz-Ag&cad=rja

البرنامج الذي من شأنه تحريك عملية التنمية الاقتصادية، وخلق ديناميكية اقتصادية تسمح بازدهار الاقتصاد الجزائري.

1.2- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو: جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لحقيق جملة من الأهداف أهمها[1]:

- تحديث و توسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرّت به الجزائر خلال فترة التسعينات- سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية- أثّر سلباً على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكلٍ جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورةً ملحةً، قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني؛
- تحسين مستوى معيشة الأفراد: يتأتّى ذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي،الأمني أو التعليمي؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية: يرجع ذلك للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذْ تعتبر الموارد البشرية من أهمّ الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذْ أنّ تطويرها المتواصل يجّنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية، عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات و عوامل الإنتاج؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي: يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصبّ فيه كل الأهداف السابقة الذكر، ويتحقق نتيجة عددٍ من العوامل والظروف والتي من بينها تحديث الخدمات العامة،تحسين المستوى المعيشي وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية.

2.2- توزيع الإعتمادات حسب كل باب:

[1] **منتديات ستار تايمز، [عل الخط]، متاح على:**<http://www.startimes.com/f.aspx?t=25097727>**، (اطلع عليه في 08 ماي 2012).**

ارتكزت المخصّصات المالية لهذا البرنامج على محورين رئيسيين، الأوّل تعلق بتحسين مستوى معيشة السكان، من خلال توفير السكن وتجهيز مدارس ومطاعم مدرسية إضافية، وكذا تأهيل المرافق الصحية، الرياضية والثقافية، وأما المحور الثاني فتعلق بتطوير المنشآت الأساسية والقاعدية تماشياً مع ما قد تم الشروع فيه من قبل في إطار مخطط الإنعاش الاقتصادي، وذلك في إطار تحديث وتطوير البنى التحتية التي كانت تشهد فيها الجزائر تراجعاً حادا نظرا للظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها في العشرية الأخيرة من التسعينيات،خصوصا وأنها تمثل دعما وحافزاً قويا للاستثمار والتنمية الاقتصادية[1]، ويبين الجدول التالي رقم (4-3) توزيع الإعتمادات حسب كل باب في ما يلي:

جدول رقم (4-3): توزيع الإعتمادات حسب كل باب.

القطاعـ ـات	الوحدة مليار دج	النسبـ ـة %
• **برنامج تحسين ظروف معيشة السكان،(الصحة، السكن، التربية الوطنية، الجامعة.....)**	1.908,5	%45,5
• **برنامج تطوير المنشآت الأساسية، منها(قطاع النقل، الأشغال العمومية، المياه، تهيئة الإقليم)**	1.703,1	%40.5
• **برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها (الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة والصيد البحري، السياحة.....)،**	337,2	%8
• **تطوير الخدمة العمومية وتحديثها منها(العدالة، الداخلية، المالية، التجارة، البريد والتكنولوجيات الجديدة)**	203,9	%4.8
• **برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال**	50,0	%1.1
• **المجموع الكلي للبرنامج الخماسي 2005-2009.**	**4.202,7**	**%100**

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، [على الخط]، أفريل 2005، (أطلع عليه في 12 ماي 2012)، بتصرف، متاح على:

<http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf>

- فيما يخص برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، خصّصت الدولة الجزء الأكبر لإنجاز السكنات الجديدة، حيث وصل الجزء المخصص لها حوالي 555 مليار دج، تلتها بعد ذلك كل من قطاع التربية

[1] **بودخدخ كريم، سلامنة محمد، مرجع سابق، ص11.**

الوطنية، وعمليات تهيئة الإقليم بحوالي 200 مليار دج للقطاع،كما خصّص حوالي 350 مليار دج لتنمية مناطق الجنوب ومناطق الهضاب العليا؛

- أما برنامج تطوير المنشآت الأساسية، فقد خصّصت الدولة لتطوير قطاع النقل وتحسين وسائل النقل حوالي 700 مليار دج لتحقيق ذلك، أما فيما يخص قطاع الأشغال العمومية فقد خصّص له حوالي 600 مليار دج، كما خصّص لكل من قطاع المياه(السدود و التحويلات) وقطاع تهيئة الإقليم ما مجموعه 405 مليار دج؛
- بالإضافة إلى ذلك فقد خصّصت الدولة لدعم التنمية الاقتصادية حوالي 337,2 مليار دج ،منها 300مليار دج للفلاحة والتنمية الريفية، والباقي وزع بين كل من الصناعة والصيد البحري بمبلغ إجمالي قدر ب 25.5 مليار دج، فيما خصص الباقي المقدر ب 11.7 مليار دج لكل من ترقية الاستثمار والسياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية؛
- أما فيما يخص تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، فقد خصّص لقطاع المالية مبلغ 65 مليار دج، وأما قطاع الداخلية فقد خصص له 64 مليار دج، والباقي وزّع على كل من قطاع العدالة بمبلغ وصل إلى 34 مليار دج، وقطاع التجارة بمبلغ 2 مليار دج، والباقي وزع على القطاعات الأخرى؛
- كما خصص لبرنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال مبلغ إجمالي قدر ب50 مليار دج.

المطلب الثاني: تطورات معدلات النمو الاقتصادي .

بعد استقلال الجزائر عام 1962، تمّ الاعتماد على سياسة التصنيع كنموذج اقتصادي لتحقيق نمو مستمر، وهذا على حساب القطاع الفلاحي الذي انخفضت مساهمته في الناتج الداخلي الاجمالي . وقد أعتمد لتمويل برامج التصنيع أساسا على مداخيل تصدير النفط، وليس على محاصيل إنتاج حقيقي للثروة، لذلك فإن الاقتصاد الجزائري يرتبط بتقلبات أسعار النفط.

وقد أثبتت الصدمة النفطية عام 1986 هشاشة الاقتصاد الوطني؛ إذ ترّتب على ذلك بروز عدة مشاكل صاحبت تراجع معدلات النمو، وخصوصاً زيادة حدة التضخم، حيث انتقل من 10.45% عام 1985 إلى 09.31% عام 1989 ووصل إلى 17.87 % عام 1990[1]. كما سجل ارتفاع حجم البطالة، فبلغت

[1] MINISTERE DES FINANCE, Indicateurs de l'économie algérienne (1980-2003), octobre 2004.

16.5% سنة 1985، ثم 17% سنة 1987 ثم 19% سنة 1989[1]. وتعبر البطالة عن الخلل الحاصل في سياسات التعليم و التدريب المتبعة، وعلاقة ذلك بسوق العمل[2].

كما سجل ارتفاع حجم المديونية ، ونقص العملات الأجنبية، بالإضافة إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي التي أصبحت سالبة خلال الفترة (1986-1994)، وبعد هذا طبقت الجزائر إصلاحات اقتصادية مدعمة من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، متمثلة في برنامج التثبيت عام 1994، وأيضا برنامج التعديل الهيكلي(1995-1998)، وهذا قصد معالجة الإختلالات الهيكلية التي ميزت الاقتصاد الجزائري وتحسين معدلات النمو الاقتصادي، كما كشفت الصدمة البترولية عن الصعوبات الهيكلية للاقتصاد الجزائري، حيث اعتمدت الحكومة برنامجا موّسعا للإصلاحات تدعّم باتفاقين احتياطيين وقّعا مع صندوق النقد الدولي الأول في (1989-1990) ، والثاني في (1990-1991) إضافة إلى اتفاق ثالث وقع عام 1994، تلاه اتفاق آخر على المدى المتوسط سّمي باتفاق تسهيل التمويل الموسع للفترة الممتدة بين 1995 إلى1998 .

1- مكونات الناتج المحلي الإجمالي(PIB):

سنتطرق في هذا الجزء إلى تطور معدلات النمو الحقيقية حسب القطاعات الاقتصادية، خلال الفترة (2000-2010)، وذلك من خلال الجدول التالي رقم (4-4):

جدول رقم(4-4): التوزيع القطاعي لنمو الناتج المحلي في الجزائر

الوحدة%

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الفلاحة	-5	-5,3	-0,5	13,2	-1,3	19,7	3,1	1,9	4,9	5.5	6
الصناعة	-3,9	1,9	1,2	2	2,9	1,5	-1,3	-4,5	-2,2	5.2	0.9
البناء. أ.ع	9,8	9,8	5,1	2,8	8,2	5,5	8	7,1	11,6	9.1	6.6
الخدمات	2,1	6	5,3	4,2	7,7	6	6,5	6,8	7,8	7.2	6.9
المحروقات	4,9	-1,6	3,7	8,8	3,3	5,8	-2,5	-0,9	-2,3	1.6	2.6-
خ-المحروقات	1,2	5,4	5,3	6	6,2	4,7	5,6	6,3	6,1	9.3	6

[1] **عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، ترجمة أم الحسن جريبب، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص 101.**

[2] **منير الحمش، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، سوريا، 2001، ص 307.**

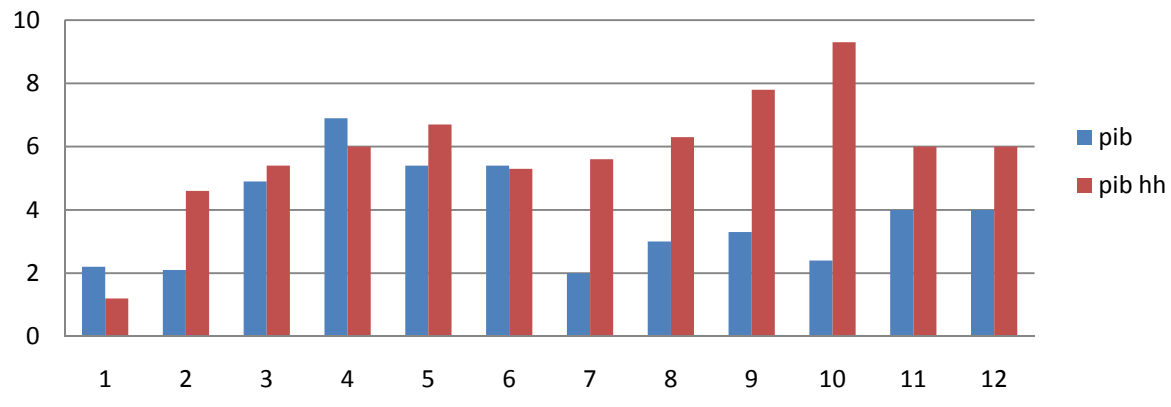
PIB(%)	2,2	2,7	4,7	6,9	5,2	5,1	2	3	2,4	2.4	4

Source : La note de présentation du projet de la loi de finances pour 2011,disponible sur: <http ://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/rplf2011.pdf>, (consulte le 12/06/2012).

نلاحظ من الجدول ما يلي:

- سجلت الجزائر معدلات نمو اقتصادي إيجابية في السنوات الأخيرة، خاصة خلال الفترة (2000-2005) بعد فترة من الإنكماش الاقتصادي والنمو المتدني خلال فترة تسعينات القرن 20 ، والتي يمكن إرجاعها بشكل أساسي إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، الذي انعكس إيجاباً على أداء الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى تحسّن مؤشرات قطاع الفلاحة الذي سجل معدلات نمو مرتفعة بلغ 13.2% عام 2003، وذلك راجع إلى عدة أسباب من أهمها المبالغ المخصصة لتطوير هذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث خصّص لهذا القطاع 22.5 مليار دج[1]، بالإضافة إلى ذلك فإن قطاع المحروقات عرف تحسّناً ملحوظاً خلال نفس العام، حيث بلغت نسبة نموه 8.8 %، وهذا ما جعل نسبة النمو الاقتصادي الإجمالي تبلغ أعلى قيمة لها خلال هذه العام، وهذا ما يدل على أن التحسن في النمو الاقتصادي يرجع أساسا إلى مداخيل النفط، فالنمو خارج المحروقات لا يساهم بالقدر اللازم والمنتظر كما هو موضح في الشكل التالي رقم (4-1).

شكل رقم(4-1): تطور نسبة النمو، ونسبة النمو خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2010)



[1] **بوفليح نبيل، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص107.**

المصدر: من إعداد الطالب بناءاً على معطيات الجدول السابق.

2- مساهمة القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي:

تعد الجزائر من البلدان النامية المصدرة للنفط، لذلك تتعرض الجزائر إلى اهتزازات وتقلبات تقيس الاقتصاد الوطني جراء التغيرات المستمرة في أسعار البترول، وقد هدفت الجزائر من خلال البرامج والمخططات التنموية النهوض بالقطاعات الاقتصادية الأخرى والتي تعتبر ذات أهمية كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي. ولمعرفة أثر هذه المخططات والبرامج على نصيب القطاعات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، سنحاول من خلال الجدول التالي رقم (4-5) تبيان نسبة مساهمة كل قطاع على حدى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

جدول رقم(4-5):نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (2000-2010)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الفلاحة%	12.73	9.7	9.2	9.8	9.4	7.7	7.5	7.6	6.6	9.3	8.4
الصناعة%	9.57	7.5	7.5	6.8	6.3	5.5	5.3	5.1	4.7	5.7	5
البناء. أ.ع%	9.8	8.5	9.1	8.5	8.3	7.5	7.9	8.8	8.6	10.9	10.4
الخدمات%	24.6	33	33.2	31.7	31	28.5	27.9	29.1	29.2	36	35.4
حقوق ورسوم على الواردات	11.3	7.2	8.3	7.7	7.3	6.5	5.8	5.7	5.4	7.1	6.1
المحروقات%	31.54	34.2	32.7	35.6	37.7	44.3	45.6	43.7	45	31	34.7

المصدر:

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2010، (تاريخ الاطلاع 26 ماي 2012)، متاح على:
<http://www.bank-of-algeria.dz/Bulletin_12f.pdf> .
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية،، ديسمبر 2008، (تاريخ الاطلاع 26ماي 2012)، متاح على:
<http://www.bank-of-algeria.dz/Bulletin_055.pdf>
.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

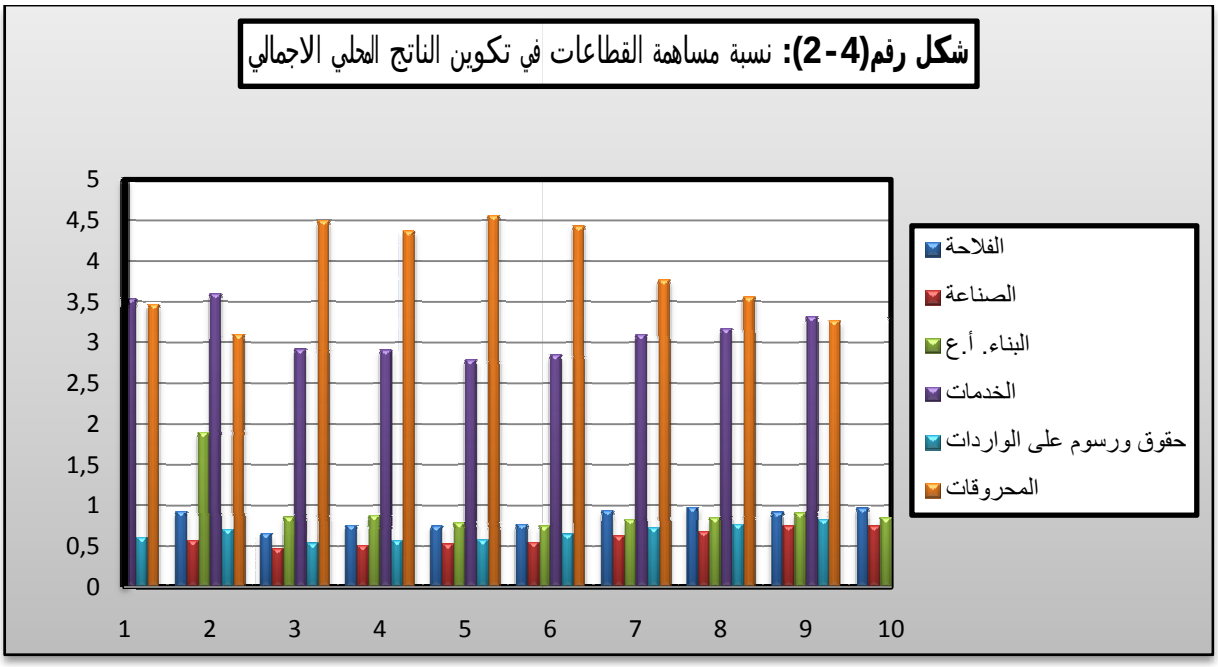
- انخفاض نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي، حيث وصلت عام 2005 نسبة المساهمة إلى 7.7% بعدما كانت عام 2000 تقارب 10%، بالإضافة غلى ذلك فقد شهد هذا القطاع

تحسنا ملحوظا عام 2009، حيث وصلت نسبة مساهمته إلى 9.3%، وذلك بفضل زيادة المساحة الصالحة للزراعة والتي ازداد حجمها بحوالي 300000 هكتار بين سنتي 2005 و2008، وازداد حجمها حوالي 40000 هكتار عام 2009، كما تم مسح حوالي 40 مليار دج من ديون الفلاحين[1]؛

- اتسمت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الإجمالي في السنتين الأوليين بالثبات، حيث بلغت نسبة المساهمة في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي ب7.5%، ثمّ شهدت بعد ذلك هذه النسبة انخفاضاً ملحوظاً خاصة في عام 2006، حيث وصلت نسبة المساهمة إلى 5.3 % ؛
- أما فيما يخص قطاع الأشغال العمومية، فقد اتسمت نسبة مساهمته في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي بالثبات نسبياً، حيث وصلت عام 2010 حوالي 10.9 %، وذلك راجع إلى الانجازات المحققة خلال فترة مخطط الإنعاش الاقتصادي، كما كانت تتراوح هذه النسبة ما بين 8.5 و 10%؛
- كما يتبين لنا الدور الذي يلعبه قطاع المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي، وبالتالي تأثيره على معدلات النمو الاقتصادي المحققة خلال كل الفترة المدروسة، باعتبار هذا القطاع هو الأكثر استقطاباً للاستثمار الأجنبي المباشر، فحجم التدفقات المسجلة فيه لها دور كبير في أداء هذا القطاع، وكذا معدل نموه السنوي، وبالتالي تحسّن معدل النمو الاقتصادي الإجمالي في الجزائر . وأما القطاعات الأخرى كالفلاحة والصناعة والخدمات ما تزال ضعيفة الأداء، فمساهمتها في الناتج الداخلي الإجمالي قليلة بالمقارنة مع قطاع المحروقات، خاصة قطاع الصناعة، ويمكن تمثيل ذلك من خلال الشكل التالي رقم (4-2):

---

[1] **مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، [على الخط]، أكتوبر 2010، متاح على:**
< http >.//www.premier-ministre.gov.dz، (تاريخ الاطلاع 08 جوان 2012)، ص33.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

كما يبين الجدول الموالي رقم (4-6) تطور الناتج المحلي الإجمالي مقاسا بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة كما يلي:

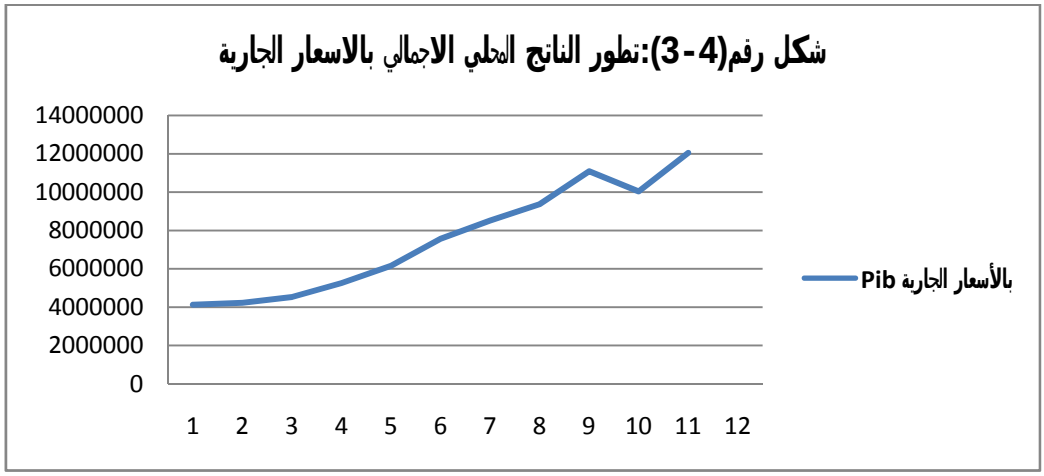
جدول رقم (4-6): تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة للفترة(2000-2010)

الوحدة مليون دج

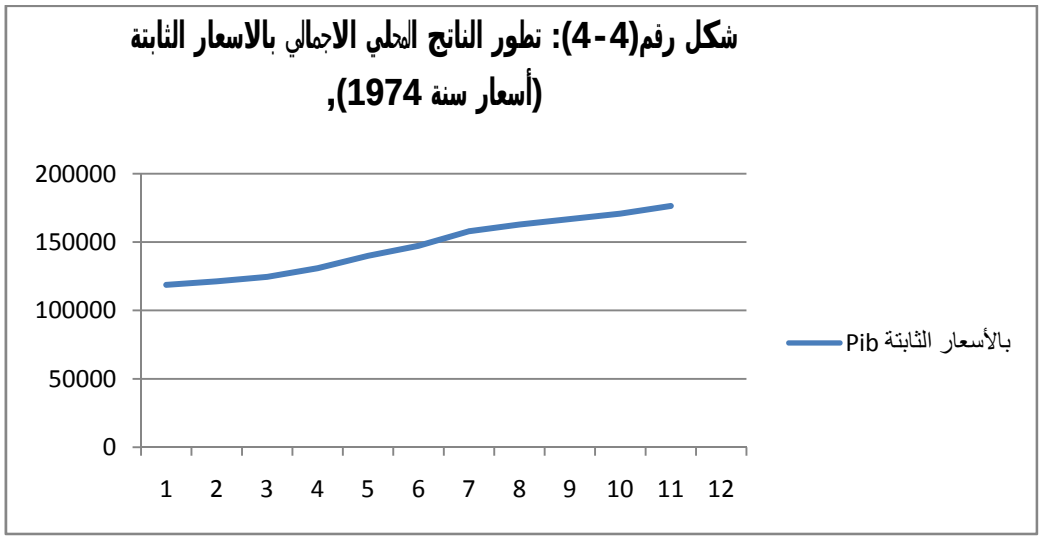
السنوات	PIBبالأسعار الجارية	PIB بالأسعار الثابتة	السنوات	PIBالأسعار الجارية	PIBالأسعار الثابتة
2000	4123513,9	118764,9	2006	8514838,8	157945,6
2001	4227113,2	121377,7	2007	9366562,1	162841,9
2002	4522773,3	124654,9	2008	11090022,2	166750,1
2003	5252321,1	130887,6	2009	10034255,0	170752,1
2004	6149116,7	139918,9	2010	12049493,0	176386,9
2005	7561984,4	147334,6			

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

ويمكن تمثيل الجدول السابق في الشكل التالي رقم (4-3) :



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية الاجتماعية:

تهدف الدولة من خلال الخطط التنموية المسطرة والبرامج التي تسعى إلى انجازها على أرض الواقع إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطنين، وهناك عدة مؤشرات تعّبر عن الوضعية الاجتماعية، من بينها نسبة البطالة والصحة والتعليم، وكلّما حققت الدولة تقدما في هذه المؤشرات أدى ذلك إلى تحسن معيشة

الأفراد. وسنحاول في هذا الجزء من البحث تحليل أهم التطورات والتغييرات الحاصلة في هذه المؤشرات فيما يلي:

1- **الاستهلاك** في **الجزائر:**

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي تتسم بضعف متوسط دخل الإفراد وانعدام العدالة في توزيعها، ويؤثر ذلك مباشرة على التوجهات الاستهلاكية للأفراد، وخاصة ذوي الدخول المحدودة الذين يتأثرون تأثراً كبيراً بالتقلبات التي تصيب الاقتصاد الوطني من تضخم وما إلى ذلك، كما أن الاقتصاد الوطني يعتمد بشكل كبير على استيراد السلع والخدمات من خارج الوطن، مما يؤثر على الاستهلاك سواء الخاص منه أو العام، وذلك من خلال التقلبات الحاصلة في أسعار هذه المواد نزولا وارتفاعاً، وسنحاول من خلال الجدول رقم (4-7) تتبع أهم التطورات الحاصلة في الاستهلاك النهائي الفردي والحكومي فيما يلي:

جدول رقم(4-7): تطور الاستهلاك النهائي في الجزائر.

الوحدة مليون دج

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الاستهلاك النهائي الفردي	17.14188,0	18.47731,2	19.89324,1	21.26300,2	23.71024,5	25.53030,1
الاستهلاك النهائي الحكومي	5.60135,9	6.24559,1	7.00447,4	777521,8	846896,2	865879,1
البيان	2006	2007	2008	2009	2010	
الاستهلاك النهائي الفردي	2695579,6	2963819,6	3346587,9	3768465,3	4155240,9	
الاستهلاك النهائي الحكومي	954867,8	1089003,0	1459140,0	1646179,8	2166902,9	

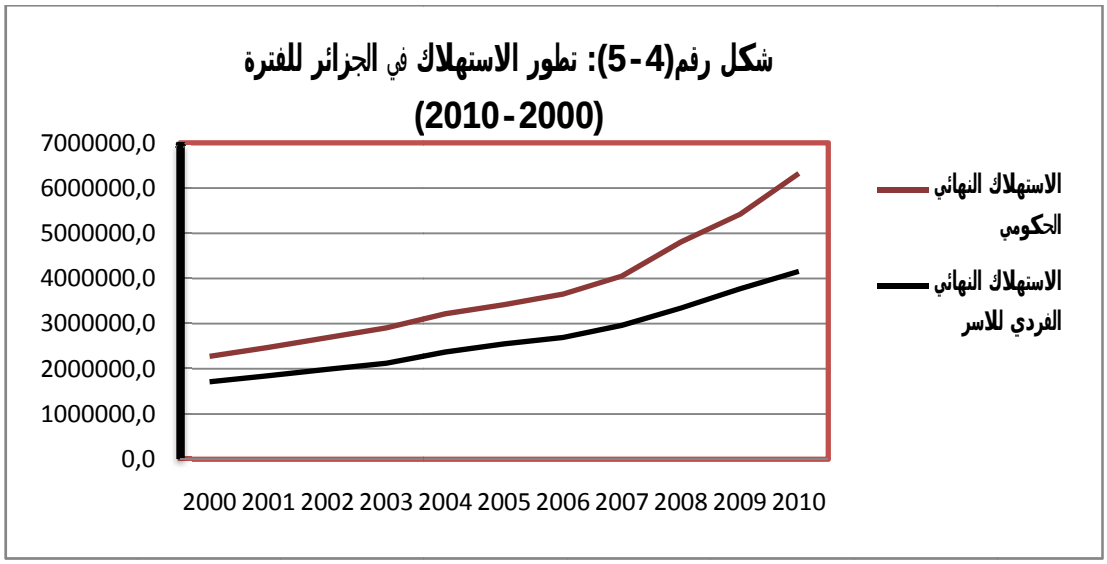
Source :Ons , Compte Production Intérieure Brute et ses emplois, COMPTES CONSOLIDES DE LA NATION, 2012.

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي:

- استمرار الزيادة في الاستهلاك النهائي للأفراد، حيث كان عام 2000 يقارب 17.2 مليار دج، واصل ارتفاعه من 18.4 مليار دج عام 2001 إلى 41.6 مليار دج عام 2010؛

- أما فيما يخص الاستهلاك بالنسبة للقطاع الحكومي فقد شهد هو الاخر تطورا ملحوظاً بداية من عام 2000 حيث بلغ 5.6 مليار دج، ليصل عام 2005 إلى 8.7 مليار دج، أما عام 2010 فقد بلغ بالتقريب حوالي 21.7 مليار دج، وفي الإجمال فإن الاستهلاك الحكومي شهد تطورا ملحوظا وذلك راجع إلى السياسة التي تتبناها الدولة من خلال الإلقاء على عاتقها توفير الحاجيات الضرورية للأفراد خاصة فيما يخص قطاعي الصحة والتعليم.

ويمكن تمثيل معطيات الجدول رقم(4-7) في الشكل التالي رقم (4-5)، الذي يبين التطورات الحاصلة في الاستهلاك النهائي للقطاع العائلي والقطاع الحكومي.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

ويمكن تتبع نسبة النمو في كل من الاستهلاك الفردي والاستهلاك الحكومي في الجدول التالي رقم(4-8):

جدول رقم(4-8): نسبة نمو الاستهلاك الفردي والاستهلاك الحكومي للفترة (2000-2010).

الوحدة%

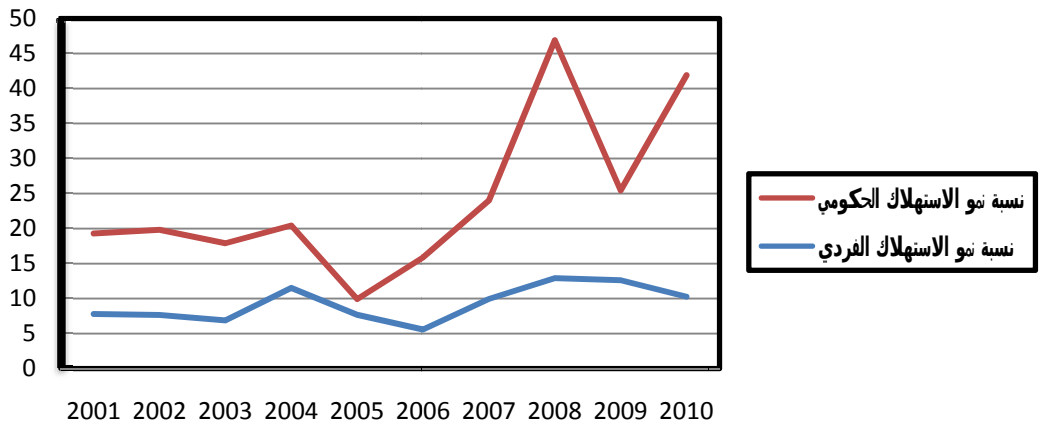
البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة نمو الاستهلاك الفردي	7,79	7,66	6,89	11,51	7,68	5,58	9,95	12,91	12,61	10,26
نسبة نمو الاستهلاك الحكومي	11,50	12,15	11,00	8,92	2,24	10,28	14,05	33,99	12,82	31,63

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق رقم (7-4).

نلاحظ من خلال الجدول أن نمو الاستهلاك الفردي استمرّ في الارتفاع، ولكن بنسب متفاوتة من عام لآخر، فبعدما وصلت نسبة النمو عام 2001 إلى 7.79% انخفضت هذه النسبة لتصل عام 2003 إلى 6.89%، كما عاودت الارتفاع عام 2004 لتصل إلى حدود 11.5% لتعاود الانخفاض في الثلاث سنوات الموالية حيث بلغت نسبة النمو عام 2007 إلى 9.95% وعادت إلى الارتفاع عام 2008 لتصل إلى حدود 13% وعاودت الانخفاض في السنتين المتبقيتين.أما فيما يخص الاستهلاك الحكومي فقد شهد هو كذلك تذبذبا في نسب النمو، حيث بلغت نسبة النمو عام 2001 إلى 11.5% لتصل في السنة الموالية مباشرة إلى **12.15**%، وقد شهدت عام 2008 أعلى نسبة نمو في الاستهلاك الحكومي حيث وصلت إلى حدود 34%، كما وصلت نسبة النمو عام 2010 إلى 31.63%

ويمكن تمثيل الجدول رقم(4-8) في الشكل التالي رقم(4-6):

شكل رقم(4-6): نسبة النمو في الاستهلاك الفردي والاستهلاك الحكومي للفترة(2000-2010),



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق

2- التشغيل والبطالة:

1.2- التشغيل: يعتبر التشغيل من أهم القضايا التي تسعى الدولة جاهدة لتوفيرها، وذلك من خلال البرامج الإنمائية التي تتبناها، والتي تسعى من خلالها على خلق مناصب شغل جديدة في شتى القطاعات الاقتصادية، من أجل امتصاص الطلب المتزايد على العمل، وقد شهد التشغيل في الجزائر عدة تطورات يمكن ملاحظتها من خلال الجدول التالي رقم (4-9):

جدول رقم (4-9): حجم العمالة النشطة والعمالة المشغلة للفترة (2000-2010)

الوحدة مليون عامل

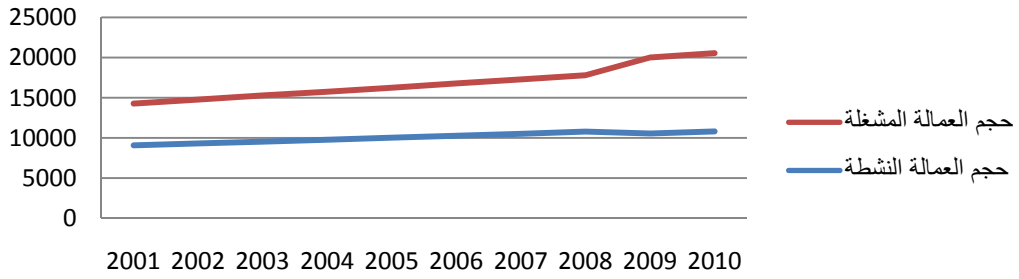
	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم العمالة النشطة	9075	9305	9540	9780	10027	10267	10514	10801	10544	10812
نسبة النمو	/	0.03	0.03	0.03	0.03	0.02	0.02	0.03	0.02-	0.03
حجم العمالة المشغلة	5199	5462	5741	5976	6222	6517	6771	7002	9472	9735
نسبة النمو	/	0.05	0.05	0.04	0.04	0.05	0.04	0.03	0.35	0.03

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق رقم(4-8).

نلاحظُ من الجدول السابق تطّور حجم العمالة المشغلة في الفترة من 2001 إلى 2010، حيث واصل الارتفاع من 5 مليون عامل عام 2001 إلى أن وصل إلى أكثر من 9.7 مليون عامل عام 2010، ويعود ذلك إلى المشاريع الكبرى التي أنجزتها الجزائر في جميع القطاعات والتي من أهمها مشروع الطريق السيار شرق غرب، بالإضافة إلى البرامج الإنمائية متمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي، وبرنامج دعم النمو. كما يلاحظ أن نسبة النمو في العمالة المشغلة في الجزائر يتزايد بنفس المعدل على طول السنوات المذكورة، عدا عام 2009 التي تناقص فيها حجم العمالة المشغلة بمعدل2%، وتبين نتائج تحقيق"*الديوان الوطني للإحصاء* "حول التشغيل- الذي أجري في ديسمبر 2008 - انعطافا في وتيرة خلق مناصب الشغل لصالح المناصب الدائمة .

بينما كان تطور الشغل غير الدائم إلى غاية هذه الفترة أسرع من الشغل الدائم، حيث هناك انعطافا في العام 2008، إذ ارتفعت نسبة الأجراء الدائمين ب9%، والأجراء غير الدائمين ب5 %[1]. ويمكن تمثيل ذلك فيما يلي:

شكل رقم(4-7): تطور حجم العمالة النشطة والمشغلة في الجزائر للفترة (2001-2010)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

والجدول الموالي رقم (4-10) يبين التطورات الحاصلة في حجم العمالة المشغلة في القطاعات الاقتصادية كما يلي:

جدول رقم(4-10): تطور العمالة المشغلة في القطاعات الاقتصادية للفترة (2001-2008).

الوحدة مليون عامل

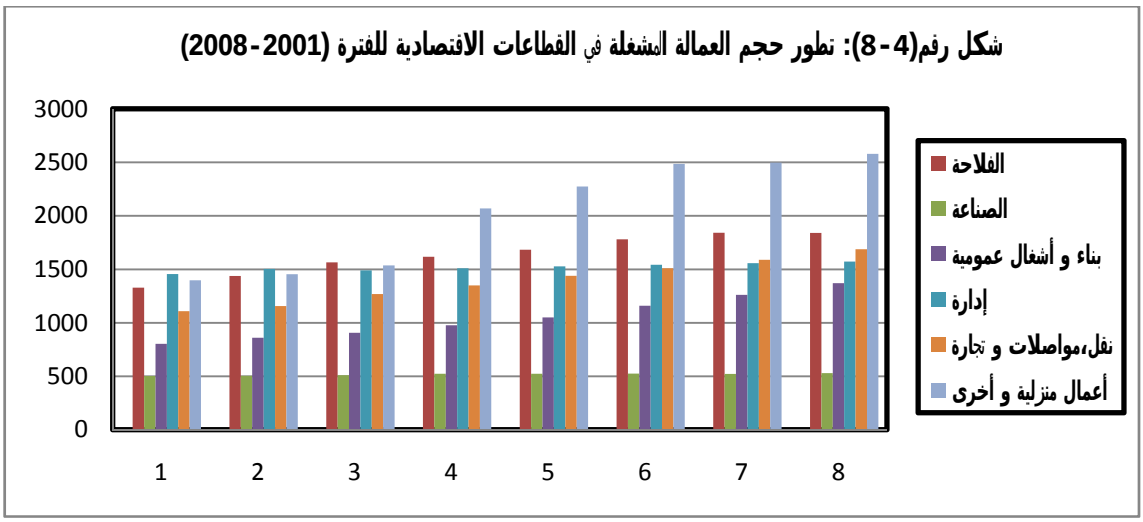
البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الفلاحة	1328	1438	1565	1617	1683	1780	1842	1841
الصناعة	503	504	510	523	523	525	522	530
بناء و أشغال عمومية	803	860	907	977	1050	1160	1261	1371
إدارة	1456	1503	1490	1510	1527	1542	1557	1572
نقل،مواصلات و تجارة	1109	1157	1269	1349	1439	1510	1589	1688
أعمال منزلية و أخرى	1398	1455	1537	2070	2275	2485	2498	2579

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي لعام 2008، ديسمبر2009، ص68.

Source: MINISTERE DES FINANCES, DGPP Direction du Recueil des Informations ,[en line], POPULATION ET EMPLOI ,disponiple sur: <http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/population/pop2010.pdf>, (consulte le 10/06/2012).

نلاحظُ من خلال الجدول أعلاه أنّ حجم العمالة يواصل التطور خاصة في القطاع الزراعي، حيث وصلت عام 2008 إلى 1.841 مليون عامل، ويرجع ذلك إلى البرامج التي قامت بها الدولة من أجل تطوير القطاع في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو، حيث خصّصت الدول في إطار برنامج دعم النمو مبلغ قدر ب 300 مليار دج لدعم الفلاحة والتنمية الريفية[1]، بالإضافة إلى ذلك فإن العمالة في القطاع الصناعي تعتبر ضعيفة مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث وصلت عام 2008 إلى 530 ألف عامل، كما ترتكز العمالة في الأعمال المنزلية وغيرها حيث وصلت عام 2008 إلى 2.579 مليون عامل، ويمكن تبسيط ذلك من خلال الشكل رقم (4-8) كما يلي:

شكل رقم(4-8): تطور حجم العمالة المشغلة في القطاعات الاقتصادية للفترة (2001-2008)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق رقم(4-10).

2.2 - **البطالة:** منذ العام 1985 بدأت مشكلة البطالة في الجزائر تتفاقم نتيجة الانكماش الاقتصادي وتراجع وتيرة التشغيل، بسبب قلة الموارد المالية للدولة التي قلصت من حجم الاستثمارات لمناصب العمل، وارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل تسعينات القرن العشرين، حيث تجاوز في المتوسط *2.8٪* سنويا وهذا ما أدى إلى تزايد و تسارع حجم القوة العاملة من *5.85* مليون عام *1990* إلى ما يزيد عن

[1] **البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، [على الخط]، أفريل 2005، أطلع عليه في 12 ماي 2012، بتصرف، متاح على الرابط:**

<http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf>

7.8 مليون عام 1996، ثم ما يقارب 8.25 مليون عام 1998[1]، وبالتالي الاختلال في سوق العمل بين العرض والطلب .ومنذ عام 1987 اتخذت عدة إجراءات لمكافحة البطالة ودعم التشغيل، وذلك من خلال عدة أجهزة تختلف فيما بينها، سواء من حيث طبيعتها أو نمط تمويلها أو الفئة المستهدفة (النشاطات التي تهدف إلى ترقية الاستثمار التابعة للشبكة الاجتماعية والتشغيل التضامني ، والإجراءات الخاصة بالاستثمار التي تحافظ على الشغل)[2]، وقد سمحت هذه الإجراءات بالاستجابة للطلب الجديد على الشغل، وتقليص حجم البطالة خاصة في السنوات الأخيرة كما يتضح في الجدول التالي رقم (4-11):

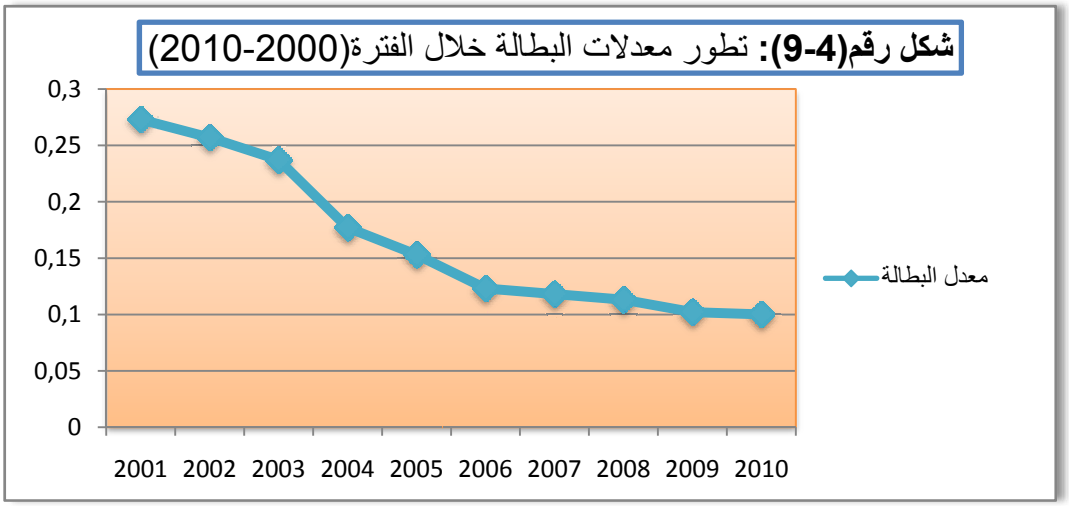
جدول رقم(4-11): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الوحدة %

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة	30.0	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2	10

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

ويمكن تمثيل ذلك في الشكل التالي رقم (4-9):



المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول السابق.

عملياً، إدراك البطالة والإحساس بها في المجتمع يتعارض مع الانخفاض العام لمعدلات البطالة المسجلة خلال السنوات العشر السابقة، إذ أن معدل البطالة لا يزال مستمرا في الانخفاض، إذ انتقل من 27.3% عام

---

[1] **روابح عبد البافي وعلي جمال، أثر إعادة الهيكلة الصناعية على سوق العمل في الجزائر، الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي والمسألة الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 30/29 ماي 2000.**

[2] **ناصر مراد، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة بحوث عربية وافتصادية، العدد 46، ربيع 2009، ص118.**

2001 وصلا إلى 10% عام 2010، ويعود ذلك إلى حجم مناصب الشغل التي تم خلقها، كما أن 2.2 مليون شخص يعيشون في فقر مطلق منهم 518 ألف شخص يعيشون في حالة قصوى من الحرمان[1].

كما أن البطالة الناجمة عن إعادة الهيكلة وغياب إنعاش للنمو، يشكلان عواملَ ساهمت في زيادة عدد الفقراء، بالإضافة إلى ذلك فإن معدل البطالة مرتفع نسبياً عند الشباب التي تنحصر أعمارهم بين 15 و24 عام، حيث وصلت نسبة البطالة لدى هذه الفئة إلى 48% عام 2008[2]، بالإضافة إلى ذلك يعني خريجي الجامعات من البطالة حيث وصلت إلى حدود 20% عام 2008، بينما لم تتجاوز نسبتها 3% في نفس العام بالنسبة للشباب غير المتعلمين[3]. ويعتبر القضاء على البطالة أولوية وطنية كما جاء في البرامج الحكومية وخاصة برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو.

3- التعليم والصحة:

1.3- التعليم: لاشك أن التعليم-خاصة التعليم العالي- يعدّ محورا أساسيا لإستراتيجية التنمية الشاملة وعنصرا لا غنى عنه للانطلاق في مسار التقدم وتحقيق التنافسية الدولية والمكانة المتميزة على صعيد الاقتصاد العالمي .

ويعتبر التعليم العالي أحد أهم محددات اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاديات النامية، حيث الأيدي العاملة الماهرة والمؤهلة القادرة على تنفيذ المشاريع الاستثمارية بنجاح من جهة، والقادرة من جهة أخرى على نقل التقنية المتقدمة واكتساب الخبرات . وأما من حيث الأرقام فخلال العام 2008 - وحسب معطيات وزارة التربية الوطنية- كانت نسبة التمدرس97%، وبلغ عدد التلاميذ في الطور الابتدائي 3.250 مليون تلميذ، الطور المتوسط 3.359 مليون تلميذ، الطور الثانوي 1.006 مليون تلميذ[4]. وحسب وزارة التكوين والتعليم المهنيين، بلغ عدد الطلبة المسجلين في التكوين المهني 657000 طالباً عام 2009، وفي الطور الجامعي وصل عدد الطلبة 1,230 مليون خلال عام 2010، فيما كان 1,144مليون خلال عام 2009، كما وصل عدد المتخرجين 186000متخرج عام 2009مقابل 141000متخرج عام2008[5].

---

[1] conseil national économique et social, en coopération avec le programme des nations unies pour le développement, rapport national sur le développement humain, Alger, 2006, p 37.

[2] Ons , EMPLOI ET CHÔMAGE, Répartition de la Population Active et Occupée par groupe d'âge strate.

[3] **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي لعام 2008، ديسمبر 2009، ص67.**

[4] الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الجزائر، نوفمبر 2008، ص288.

[5] مصالح الوزير الاول، ملحق بيان السياسة العامة، [على الخط]، متاح على :< **htt://www.premier-ministre.gov.dz** > ، (اطلع عليه بتاريخ12 جوان 2012). ص12

2.3- الصحة: تميزت الفترة من 2005 إلى2009 بتوسع هام لشبكة الصحة العمومية، حيث تمّ استلام خلال الأشهر الثمانية عشر الأخيرة من هذه الفترة 11 مستشفى متخصص، و43 عيادة متعددة الاختصاصات، و79 مركزا صحيا، و 8 مركبات للأمومة والطفولة والعديد من قاعات العلاج، كما خصص طبيب عام لكل 1457 نسمة وطبيبا مختصا لكل 2052 نسمة وجراح أسنان لكل 3241 نسمة، وتقني شبه طبي لكل 370 نسمة[1].

المبحث الثاني: ملامح الإنفاق الحكومي في الجزائر.

تعكس الزيادة المستمرة في النفقات العامة مساعي الدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين الظروف المواتية لجلب رؤوس الأموال الأجنبية، وقد اتبعت الجزائر سياسة مالية توسعية ساعدها في ذلك الزيادة المستمرة في أسعار البترول في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى ذلك تحسن الظروف الأمنية، وسنحاول من خلال هذا المبحث تتبع أهم التطورات الحاصلة في حالة التنمية البشرية في الجزائر ، وإبراز أهم التطورات الحاصلة في الإنفاق العام بصفة عامة .

المطلب الأول: التنمية البشرية في الجزائر.

لقياس دليل التنمية البشرية، يتمّ تحديد أدنى قيمة وأقصى قيمة على مستوى العالم بالنسبة لكل معيار من المعايير المكونة لدليل التنمية البشرية (طول العمر، المعرفة، مستوى المعيشة مقاسا بالقدرة الشرائية).

1- قياس التنمية البشرية:

بناءاً على تقرير الأمم المتحدة فإنه تمّ تبني **القيم القصوى والقيم الدنيا للمؤشرات المكونة للدليل حسب الترتيب وهي:**

---

[1] مصالح الوزير الاول، ملحق بيان السياسة العامة، مرجع سابق، ص13.

- **العمر المتوقع عند الولادة(25 عام-85عام)؛**
- **الأمية للكبار(0%-100%)؛**
- **متوسط سنوات الدراسة(0عام، 15عام)؛**

ويتم حساب مستوى الانجاز لكل معيار كما يلي:

$$\text{مستوى الانجاز للمعيار} = \frac{\text{قيمة المعيار في الدولة - الحد الأدنى}}{\text{الحد الاقصى للمعيار - الحد الادنى}} \leftarrow (1-4)$$

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بين الصفر والواحد، وهو يستخدم في ترتيب الدول من حيث درجة التنمية البشرية فيها، حيث ترتفع التنمية البشرية كلما اقترب المؤشر من قيمته العظمى، ولذلك تم تصنيف الدول تنازليا وفق الدليل المحسوب كما يلي:

- **الدول ذات التنمية البشرية العالية من 0.80 فما فوق؛**
- **الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة بين 0.5 وأقل من 0.8؛**
- **الدول ذات التنمية البشرية الضعيفة تحت 0.5**[1].

جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 1990 تعريف التنمية البشرية على أنها "عملية توسيع خيارات الناس"[2]، كما أشار تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2010 أن الجزائر حققت تقدما كبيرا في مجال التنمية البشرية، في ضوء التغيرات التي شهدها البلد والسياسات المنتهجة لتحسين رفاهية المواطنين، حيث عرفت تطوراً بنسبة 53% خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى غاية 2010، وان التطور الذي حققته في مؤشر التنمية البشرية مهم جدا[3]، بالإضافة إلى ذلك فقد احتلت الجزائر المرتبة التاسعة عالميا ضمن الدول التي حققت أسرع تقدم في مجال التنمية البشرية من حيث المؤشر المفصل للتنمية البشرية خلال الفترة 1970- 2010 ، بعد كل من السعودية التي جاءت في المرتبة الخامسة وتونس السابعة وقبل المغرب التي حلت في المرتبة العاشرة[4]، في

---

[1] نصيرة قوريش، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جوان 2011، ص35.

[2] نصيرة قوريش، التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014، مرجع سابق، ص33.

[3] سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية المستدامة في الوطن العربي، ط1، دار دجلة، العراق، 2008، ص61.

[4] وكالة الأنباء الجزائرية، عرض تقرير التنمية البشرية لعام2010، [على الخط]، 2010، متاح على:
<**http://www.djazairess.com/aps/93927**>، أطلع عليه بتاريخ 24 ماي 2012.

حين احتلت الجزائر المرتبة الخامسة عالميا ضمن الدول التي حققت أسرع تقدم في مجال التنمية البشرية من حيث المؤشر غير النقدي للتنمية البشرية (خارج الناتج المحلي الإجمالي)، مما يثبت سدادة ونجاعة السياسات العمومية الموجهة لبلوغ هذا الهدف، موضحا أن مصدر هذا التقدم ليس إيرادات النفط والغاز بل هو نتيجة الانجازات المحققة في هذه البلدان في الصحة والتعليم[1].

2- ترتيب الجزائر حسب دليل التنمية البشرية:

جاءت الجزائر في المركز 84 لعام 2010 محققة تقدما ب 20 نقطة بعدما كانت في عام 2009 في المرتبة 104 وبهذا أصبحت تنتمي إلى فئة التنمية البشرية المرتفعة، ولكن رغم ذلك تبقى الجزائر تحتل المراكز الأخيرة بين الدول العربية ذات التنمية البشرية المرتفعة، وقد تراجع ترتيبها وفق تقرير الأمم المتحدة لسنة 2011 حيث بلغ 96[2]، والجدول التالي رقم (4-12) يبين ترتيب بعض الدول العربية وموقع الجزائر فيها كما يلي:

جدول رقم (4-12): ترتيب دليل التنمية البشرية للدول العربية لسنتي 2010 و 2011

الدول	ترتيب دليل التنمية البشرية		الدول	ترتيب دليل التنمية البشرية	
	سنة 2010	**سنة** 2011		سنة 2010	**سنة** 2011
الإمارات العربية المتحدة	32	30	**الجزائر**	84	96
قطر	38	37	**مصر**	101	113
البحرين	39	42	**سوريا**	111	119
الكويت	47	63	**المغرب**	114	130
ليبيا	53	64	**اليمن**	133	154
السعودية	55	56	**موريتانيا**	136	159
تونس	81	94	**السودان**	154	169
الأردن	82	95	**لبنان**		71

المصدر: تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعامي 2010 و2011،[على الخط]، متاح على: < http : //hdr.undp.org/en/statistics/hdi >، أطلع عليه بتاريخ 02 جوان 2012.

---

[1] نصيرة قوريش، مرجع سابق، ص34

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **(UNDP)**، تقرير التنمية البشرية لسن 2011.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن دولة الإمارات العربية المتحدة احتلت المرتبة الأولى عربيا والمرتبة 32 و 30 لعامي 2010 و 2011 على الترتيب عالميا، مما يجعلها ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا، تلتها بعد ذلك كل من قطر والبحرين والكويت لكلا السنتين، وأما الجزائر فقد احتلت المركز التاسع عربيا والمرتبة 84 عالميا سنة 2010 متقدمة على كل من مصر وسوريا والمغرب ودول عربية أخرى، كما احتلت المركز الحادي عشر عربيا سنة 2011، مع بقاءها متقدمة على الدول المذكورة آنفاً.

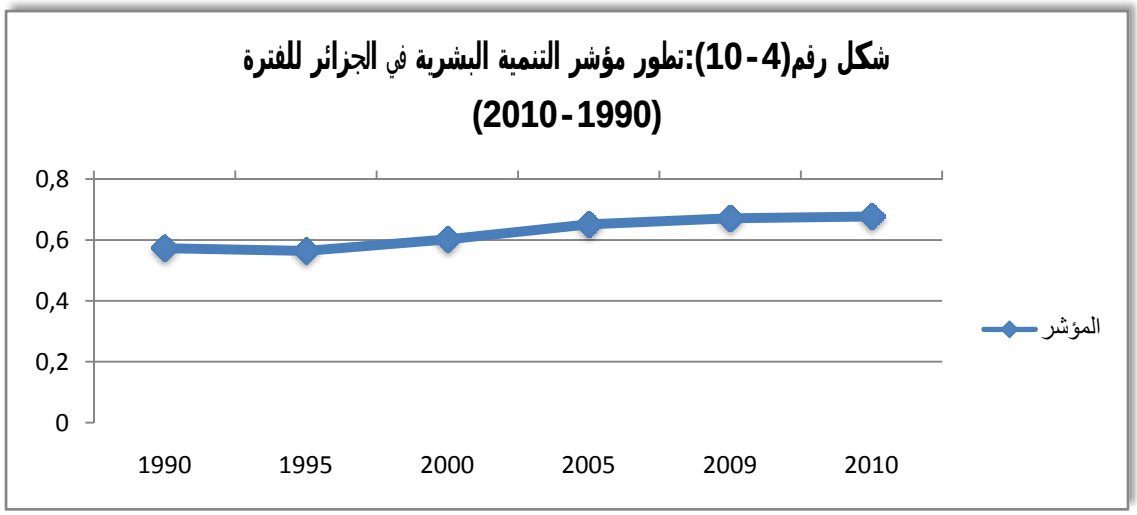
3- تطور دليل التنمية البشرية: عرف هذا المؤشر تطوراً ملحوظاً خلال العشرين عام الأخيرة، وعرف انخفاضاً في تسعينات القرن 20 نظرا للظروف التي مرت بها الجزائر سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، والتي انعكست سلباً على التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية البشرية بصفة خاصة. ولكن بفضل المجهودات المبذولة من طرف الدولة الجزائرية، فقد شهد هذا المؤشر تحسناً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، ويمكن ملاحظة هذا التطور من خلال الجدول رقم(4-13) كما يلي:

جدول رقم(4-13): تطور مؤشر دليل التنمية البشرية في الجزائر للفترة (1990-2010).

السنوات	1990	1995	2000	2005	2009	2010
المؤشر	**0.573**	**0.564**	**0.602**	**0.651**	**0.671**	**0.677**

المصدر: تقرير التنمية البشرية، 2010، متاح على: <http : //hdr.undp.org/en statistics/hdi>، (أطلع عليه بتاريخ 02 جوان 2012).

ويمكن تمثيل الجدول رقم(4-10) كما يلي:



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق.

المطلب الثاني: تطور نفقات التجهيز في الجزائر.

شهدت الجزائر فترة عصيبة في تسعينيات القرن العشرين جراء الأزمات التي واجهتها، سواء الأمنية منها أو الاقتصادية، والمنجرة عن الانخفاضات الحادة في أسعار البترول، مما جعلت ايراداتها تنخفض بشكل ملحوظ، وسنحاول إبراز أهم التغيرات الحاصلة في نفقات التجهيز فيما يلي:

1- تطور نفقات التجهيز ونسبتها من النفقات الإجمالية: حاولت الجزائر الخروج من الظروف التي شهدتها في تسعينيات هذا القرن من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات، معتمدة في ذلك بشكلٍ كبيرٍ على تحسن أسعار البترول في الأسواق العالمية بداية من الألفية الجديدة، وقد أدى هذا التحسن الملحوظ في أسعار البترول إلى اتخاذ الجزائر سياسة إنفاقية توسعية. وسنحاول في هذا الجزء تتّبع وإبراز أهم التطورات الحاصلة في النفقات الرأسمالية (التجهيز) إجمالا، خلال العشر سنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، وذلك من خلال الجدول رقم(4-14) كما يلي:

جدول رقم(4-14): تطور نفقات التجهيز بالنسبة لمجموع النفقات .

الوحدة:مليار دج

السنوات	نفقات التجهيز	مجموع النفقات	نسبتها إلى مجموع النفقات	نسبة النمو
2000	318.8	11998.0	0,27	-
2001	434.0	14717.0	0,29	**0,27**

0,14	0,33	15409.0	502.3	2002
0,11	0,33	17309.0	567.5	2003
0,08	0,33	18599.0	618.7	2004
0,29	0,41	21051.0	872.5	2005
0,20	0,43	25434.0	10 91.4	2006
0,30	0,49	31949.0	15 52.2	2007
0,18	0,45	41884.0	1898.0	2008
0,02	0,46	41997.0	1944.6	2009
- **0,01**	0,41	46576.0	1921.4	2010

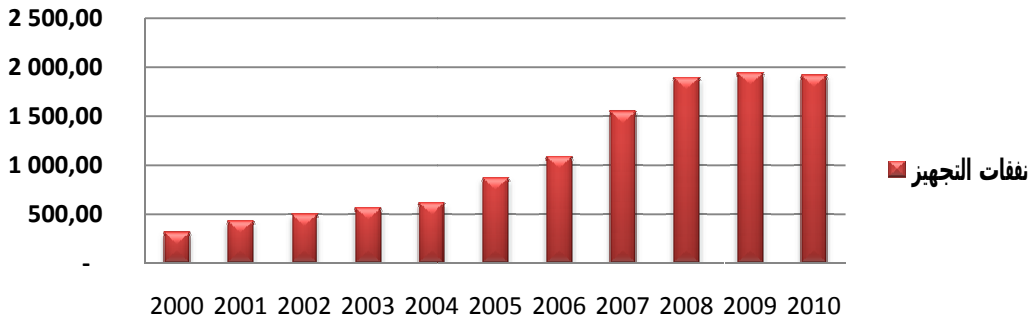
SOURCE: MINISTERE DES FINANCES /DGPP/Direction du Recueil des Informations,[en line], BUDGET DE L'ÉTAT, RÉPARTITION DES DEPENSES D'EQUIPEMENTS PAR SECTEUR en Mds de DA, :desponible sur <http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/budget/BUDGET2010%20.pdf>,*(consulte le 12/06/2012).*

نلاحظُ من الجدول السابق، أنّ نفقات التجهيز في ارتفاعٍ مستمرٍ، وذلك راجع للسياسة التوسعية التي انتهجتها الجزائر في الفترة محل الدراسة، حيث وصلت عام قيمة نفقات التجهيز حوالي 320 مليار دج، في حين وصلت عام 2006 إلى 4.1091 مليار دج، وقد وصلت إلى القيمة الأعلى عام 2009، حيث بلغت قيمة نفقات التجهيز حوالي 1944.6 مليار دج، وفي عام 2010 انخفضت قيمتها بنسبة 1%، وقد شهدت الفترة من 2001 إلى غاية 2009 برامج تنموية تتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو، وقد شهدت هذه الفترة بالذات إنجاز العديد من المشاريع والمنشآت القاعدية، فقد خصّص مثلا وفي إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي حوالي 525 مليار دج وزعت على عدة قطاعات من الأشغال الكبرى والتنمية المحلية ودعم قطاع الفلاحة والإصلاحات الاقتصادية[1]، بالإضافة إلى ذلك فقد حققت الجزائر العديد من الانجازات في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي، ففي مجال النقل والمواصلات فقد تم تحديث العديد من خطوط السكك الحديدية وخاصة الخط الرابط مابين مدينة عنابة والجزائر العاصمة والذي يبلغ طوله 1200 كلم، بالإضافة إلى إنشاء ميترو الأنفاق بالجزائر العاصمة، وفي مجال المنشآت الثقافية والاجتماعية فقد تم إنشاء 3 متاحف و8 مسارح

[1] بوفليح نبيل، مرجع سابق، ص107.

للهواء الطلق وغيرها من دور الثقافة[1]، ويمكن تمثيل بيانات الجدول السابق رقم(4-14) في الشكل رقم(4-11)، كما يلي:

شكل رقم(4-11): تطور نفقات التجهيز في الجزائر للفترة (2000-2010)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق

2- توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات:

شهدت نفقات التجهيز تطورات حديثة وزيادة مستمرة، وقد أدت الزيادة المستمرة في أسعار البترول إلى توفير المزيد من الموارد المالية للدولة، مما ساعدها من زيادة حجم الإنفاق العام. وسنحاول تتبع أهم التطورات الحاصلة في نفقات التجهيز حسب القطاعـات من خلال الجدول رقـم (4-15) كما يلي:

جدول رقم(4-15): توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات خلال الفترة (2000- 2010).

الوحدة: مليار دج

السنوات	الصناعة	الفلاحة والري	الخدمات الإنتاجية	المنشآت الاقتصادية والإدارية	التعليم والتدريب	البنية التحتية الاجتماعية والثقافية	السكن	نفقات مختلفة	برامج التنمية المحلية	عمليات رأس المال

[1] البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، [على الخط]، أفريل 2005، أطلع عليه في 12 ماي 2012، بتصرف، متاح على الرابط:

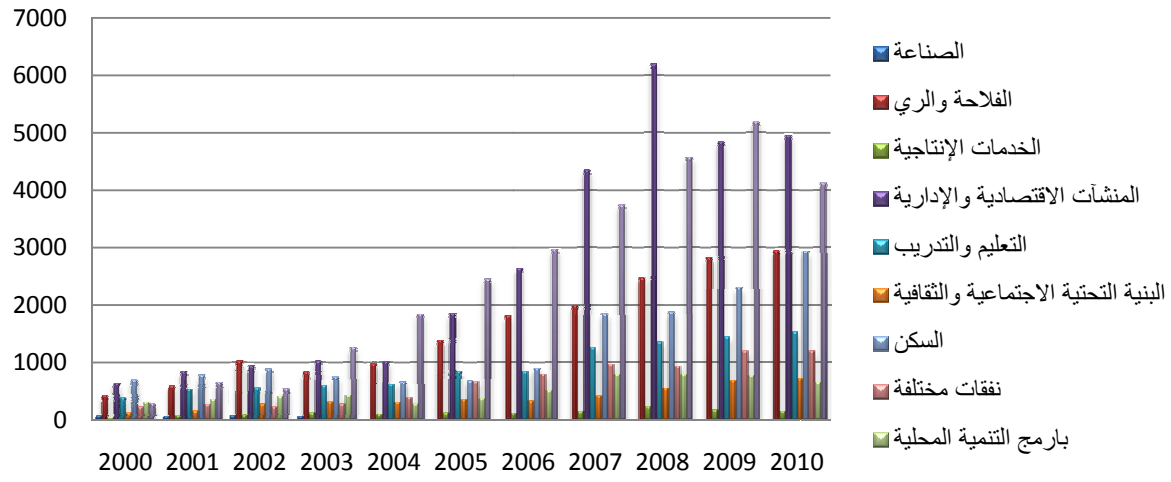
<http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf>

28.7	30.9	22.5	69.5	12.3	38.8	63.8	2.0	43.1	7.3	2000
65.2	36.1	27.1	78.0	15.9	53.5	84.6	7.5	59.6	6.4	2001
54.0	41.1	22.6	88.4	27.4	56.0	94.2	8.6	102.4	7.6	2002
126.4	43.1	27.4	74.9	31.5	60.0	102.3	12.4	83.5	5.9	2003
184.2	27.9	39.2	65.9	30.8	61.8	101.2	9.9	97.5	0.2	2004
245.0	37.2	66.8	67.5	35.6	84.5	185.2	12.1	138.5	0.1	2005
296.9	51.1	79.5	89.7	32.9	84.1	263.9	11.6	181.6	0.1	2006
374.5	79.3	96.6	184.7	41.8	126.2	434.8	15.0	199.0	0.2	2007
457.2	78.9	93.3	187.6	54.9	135.7	619.6	23.4	247.4	0.0	2008
519.0	77.6	119.9	230.8	68.5	144.9	484.2	17.2	282.3	0.1	2009
412.8	65.3	119.6	293.5	71.2	153.5	495.4	15.3	294.5	0.2	2010

SOURCE: MINISTERE DES FINANCES /DGPP/Direction du Recueil des Informations,[en line], BUDGET DE L'ÉTAT, RÉPARTITION DES DEPENSES D'EQUIPEMENTS PAR SECTEUR en Mds de DA, :desponible sur <http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/budget/BUDGET2010%20.pdf>, (consulte le12/06/2012)

نلاحظ من الجدول أعلاه، أن نفقات التجهيز -حسب القطاعات إجمالا- في تزايدٍ مستمرٍ، ويعود ذلك إلى رغبة الدولة الجزائرية في تحسين وتهيئة الظروف الملائمة للنهوض بجميع القطاعات وتنميتها. ففيما يخص قطاع الفلاحة والري، فقد شهد ارتفاعاً مستمراً في النفقات الموجهة له، حيث وصلت هذه النفقات إلى 199 مليار دج عام 2007 وبلغت حدود 294.5 مليار دج في عام 2010 ، كذلك الحال بالنسبة لنفقات التجهيز المخصصة للمنشآت الاقتصادية والإدارية والتي عرفت ارتفاعا مستمرا، حيث وصلت ذروتها عام 2008 بقيمة حوالي 620 مليار دج، أما في السنتين الأخيرتين فقد عرفت تراجعا ملحوظا حيث وصلت عام 2010 إلى حدود 496 مليار دج، ويعدّ قطاع الصناعة من بين القطاعات التي لم تخصص لها الدولة نفقات كبيرة من نفقات التجهيز، ما يفسر أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على العائدات البترولية، وتأثره بالتقلبات التي تحدث في أسعار البترول في الأسواق العالمية، ويمكن تمثيل الجدول السابق رقم(4-15) في الشكل التالي رقم (4-12)كما يلي:

شكل رقم(4-12): تقسيم نفقات التجهيز حسب القطاعات خلال الفترة(2000-2010)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق رقم(4-15)

المطلب الثالث: تطور نفقات التسيير ونسبتها من النفقات العامة الكلية.

للقيام بالدور التدخلي للدولة في النشاط الاقتصادي حتى وإن كان هذا التدخل في بعض القطاعات، فإنه يتوجب عليها زيادة المصاريف اللازمة للقيام بدورها كما يليق، وبما أن الجزائر تأخذ على عاتقها توفير التغطية الصحية للأفراد في المجتمع، وتوفير الظروف اللازمة التي تساعد على السير الحسن للدراسة في جميع المستويات، فإن ذلك يودي إلى الزيادة المستمرة لنفقات التسيير، متّخذة عدة أشكال أهمها الرواتب والأجور التي تدفعها الدولة لعمال القطاع العام. وسنحاول فيما يلي إبراز أهم التطورات الحاصلة في نفقات التسيير خلال فترة الدراسة.

1- تطور نفقات التسيير إجمالا:

هناك عدة عوامل تساعد على زيادة حجم النفقات العامة من عام لآخر على حساب نفقات التجهيز، ومن أهم هذه العوامل الزيادة المستمرة في عدد السكان، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على مناصب الشغل،وهو ما يدفع الدولة بالبحث عن الحلول، لذلك يتمّ رفع المخصصات من الرواتب والأجور، مما ينعكس على زيادة

نفقات التسيير إجمالاً، كما أنّ دور الدولة التدخلي في بعض المجالات كالصّحة والتعليم يؤدي إلى زيادة هذه النفقات. وسنحاول في ما يلي تتبع التطورات الحاصلة في نفقات التسيير إجمالا من خلال الجدول رقم(4-16)، كما يلي:

جدول رقم(4-16): تطور نفقات التسيير خلال فترة الدراسة.

الوحدة مليون دج

البيان	نفقات التسيير			
	النفقات	مجموع النفقات	**نسبة النمو في نفقات التسيير%**	نسبتها إلى مجموع النفقات%
2000	881.0	11998.0	/	**0,73**
2001	1037.7	14717.0	15,10	**0,71**
2002	1038.6	15409.0	0,09	**0,67**
2003	1163.4	17309.0	10,73	**0,67**
2004	1241.2	18599.0	6,27	**0,67**
2005	1232.5	21051.0	- 0,71	**0,59**
2006	1452.0	25434.0	15,12	**0,57**
2007	1642.7	31949.0	11,61	**0,51**
2008	2290.4	41884.0	28,28	**0,55**
2009	2255.1	41997.0	- 1,57	**0,54**
2010	2736.2	46576.0	17,58	**0,59**

SOURCE: MINISTERE DES FINANCES /DGPP/Direction du Recueil des Informations,[en line], BUDGET DE L'ÉTAT, RÉPARTITION DES DEPENSES D'EQUIPEMENTS PAR SECTEUR en Mds de DA, :desponible sur <http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/budget/BUDGET2010%20.pdf>, (consulte le12/06/2012)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (4-16) أن نفقات التسيير في تزايدٍ مستمرٍ، وتستحوذ على الجزء الأكبر من إجمالي النفقات العامة، إذ كانت تتراوح نسبتها ما بين 73 % عام 2000 و67% للسنوا ت من

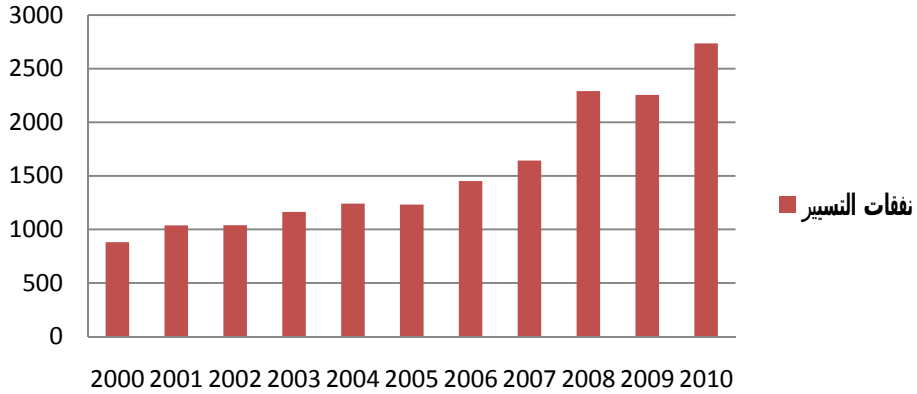
2002 إلى غاية 2004، وبقيت تتراوح هذه النسبة بين 60% و 50% خلال السنوات المتبقية، ويرجع التزايد في نفقات التسيير إلى عدة اعتبارات اجتماعية كانت أم اقتصادية أم سياسية.

كما يعود الارتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات لسيطرة الدولة، من خلال تحمّلها للمهام الأساسية المنوط بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية منها والمحلية، والتعلم والصحة. وبلغت نفقات التسيير ذروتها عام 2010، حيث وصلت إلى 2736.2 مليار دج، بعدما كانت عام 2000 لا تتجاوز 881.0 مليار دج، ويتضح من ذلك التزايد المستمر والكبير في حجم نفقات التسيير مقارنة بنفقات التجهيز، وتعتبر عام 2007 والتي بلغت فيها نسبة نفقات التسيير 51% العام الوحيدة التي تقاربت فيها قيمة كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وأما السنوات الأخرى فقد كان النصيب الأكبر منها لنفقات التسيير، كما بلغت نسبة النمو في نفقات التسيير مابين عامي 2006 و2007 ما نسبته 42% وهي أعلى نسبة نمو مابين السنوات المتبقية.

كما يلاحظ أن نفقات التسيير في الجزائر في السنوات العشر الأخيرة في تزايد مستمر، حيث وصلت نسبة النمو فيها عام 2001 إلى 18% مقارنة بعام 2000.

ويمكن تمثيل تطور نفقات التسيير إجمالا في الشكل الموالي رقم (4-13)، كالآتي:

شكل رقم(4-13):تطور نفقات التسيير في الجزائر للفترة (2000-2010)



المصدر: من إعداد الطالب الاعتماد على الجدول السابق رقم (4-16).

2- تطور نفقات التسيير حسب كل باب:

تختلف مخصصات نفقات التسيير حسب كل باب وحسب النفقات الواجب تخصيصها، لضمان السير الحسن لكل إدارة عمومية، وسنحاول في ما يلي إبراز أهم التطورات الحاصلة في حجم نفقات التسيير بالاعتماد على التبويب المعتمد في الجزائر، ويمكن إجمال هذه التطورات الحاصلة خلال فترة الدراسة بالاعتماد على الجدول التالي رقم(4-17) فيما يلي:

جدول رقم(4-17): تطور نفقات التسيير حسب كل باب خلال الفترة (2000-2010). **الوحدة: مليار دج**

البيان	الأجور والرواتب	لوازم ومعدات الصيانة	الدين العام	معاشات المجاهدين	منح وتعويضات العاملين	الاقتصادية والاجتماعية
2000	282.5	61.5	204.0	59.8	59.0	214.2
2001	326.9	66.6	243.8	56.1	73.2	271.1
2002	336.2	68.8	139.6	77.3	88.4	328.3
2003	374.5	63.4	161.3	62.1	102.1	400.1
2004	442.3	71.7	177.6	74.4	113.3	362.0
2005	452.6	76.0	81.6	74.1	125.8	422.5
2006	490.9	95.7	107.2	91.1	142.1	525.1
2007	584.2	93.9	91.1	102.5	165.2	606.0
2008	780.9	11.7	89.1	99.9	209.4	999.5
2009	829.2	112.5	86.5	115.7	236.5	874.7
2010	1138.9	121.8	50.7	148.3	316.0	960.5

SOURCE: MINISTERE DES FINANCES /DGPP/Direction du Recueil des Informations,[en line], BUDGET DE L'ÉTAT, RÉPARTITION DES DEPENSES D'EQUIPEMENTS PAR SECTEUR en Mds de DA, :desponible sur <http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/budget/BUDGET2010%20.pdf>, (consulte le12/06/2012)

نلاحظ من الجدول ما يلي:

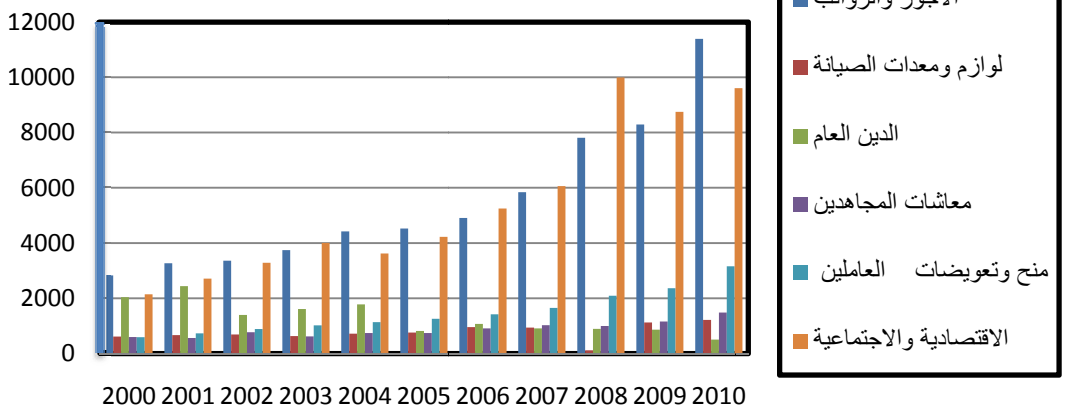
- الارتفاع المستمر لنفقات التسيير حسب كل باب، فمثلا فإن مخصصات الأجور والرواتب أخذت النصيب الأكبر من إجمالي نفقات التسيير، حيث وصلت عام 2000 إلى 282.5 مليار دج، وبلغت ذروتها عام 2010 حيث بلغت 1138.9 مليار دج.
- ففيما يخص الرواتب والأجور فقد شهدت النفقات المخصصة لتغطيتها ارتفاعا مستمرا، ويعود ذلك إلى خلق مناصب الشغل الجديدة كل عام، بالإضافة إلى الزيادة المستمرة في سقف الأجور. ونلاحظ من

خلال الجدول أعلاه، أن هذه المخصصات وصلت عام 2000 إلى حدود 282.5 مليار دج، واستمرت في الارتفاع إلى وصلت عام 2005 إلى 452.6 مليار دج، أي بنسبة نمو فاقت 50%، وبلغت ذروتها عام 2010 حيث بلغت قيمتها 1138.9 مليار دج.

- بالنسبة لمخصصات اللوازم والمعدات، فقد شهدت زيادة مستمرة في الثلاث سنوات الأولى من فترة الدراسة، حيث وصلت عام 2000 إلى 61.5 مليار دج، ووصلت عام 2003 إلى حدود 68.8 مليار دج، وفي عام 2003 شهدت انخفاضا ملحوظاً حيث بلغت قيمتها 63.4 مليار دج، وبعد تلك العام عرفت ارتفاعاً مستمرا في قيمتها إلى أن وصلت قيمتها عام 2010 إلى 121.8 مليار دج؛
- أما فيما يخص الدين العام، فقد شهدت مخصصاته انخفاضاً ملحوظاً، فبعد أن وصلت قيمتها عام 2001 إلى 243.8 مليار دج، اتجهت مخصصاته نحو الانخفاض إلى أن بلغت قيمتها عام 2010 ما قيمته 50.7 مليار دج، أما فيما يخص مخصصات معاشات المجاهدين فقد عرفت قيمتها تذبذبا بين الزيادة والنقصان، ففي عام 2000 وصلت قيمتها إلى 59.8 مليار دج، وفي العام الموالية انخفضت قيمتها لتصل إلى 56.1 مليار دج، وفي عام 2010 بلغت ذروتها حيث بلغت قيمتها 148.3 مليار دج.
- أما في يخص منح وتعويضات العاملين، فقد شهدت ارتفاعا مستمراً، حيث بلغت قيمتها عام 2000 إلى 59.0 مليار دج، وواصلت قيمتها في الارتفاع إلى أن وصلت عام 2010 إلى 316.0 مليار دج، وقد لعبت الإضرابات المستمرة للنقابات العمالية ومواصلتها في المطالبة بتحسين ظروف العمال دورا مهما في ارتفاع قيمتها؛
- أما فيما نفقات التسيير الأخرى المختلفة، فقد شهدت هي الأخرى تذبذباً في قيمتها، فبعد ما كانت قيمتها 400.1 مليار دج عام 2003، انخفضت قيمتها في العام الموالي وبلغت قيمتها 362.0 مليار دج، وبلغ ذروتها عام 2008 حيث وصلت قيمتها إلى 999.5 مليار دج.

ويمكن التعبير على هذه التطورات الحاصلة في كل باب، خلال العشر سنوات المدروسة في الشكل الموالي رقم(4-14)، كما يلي:

شكل رقم(4-14): تقسيم نفقات التسيير حسب كل باب خلال الفترة (2000-2010)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول السابق رقم(17-4).

المبحث الثالث: محاولة دراسة قياسية لأثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي

يعتبر القياس الاقتصادي فرعاً من فروع علم الاقتصاد، حيث يهتم بالقياس والتقدير الميداني للعلاقات الاقتصادية[1]، ويعرف الاقتصاد القياسي "بأنه فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية، بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر، أو رسم بعض السياسات، أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية"[2]. ويهدف الاقتصاد القياسي إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة هي[3]: تحليل واختبار النظرية الاقتصادية، واتّخاذ القرار ورسم السياسات، والتنبؤ بالقيم الاقتصادية.

ولمعرفة أثر النفقات العامة على النمو الاقتصادي، حاولنا من خلال هذا الجزء القيام بدراسة قياسية لمعرفة العلاقة بين كل من الإنفاق العام والنمو في للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وللإلمام بجوانب الدراسة القياسية سنحاول إبراز أهم المفاهيم المتعلقة بها كما يلي:

المطلب الأول: تعريف النمـوذج الاقـتصادي.

يقوم التحليل الاقتصادي على دراسة المتغيرات الاقتصادية، وعلاقة التأثـير المتبادل بينها، والمتغيرات هي عناصر أو عوامل لها إمكانيـة اتخاذ قيما مختلفـة تحـت تأثير شـروط أو ظروف مختلفـة، بمعـنى أنها لا تخضـع للثبات أو التحديد المسبق[4]، هذا يشير إلى وجوب تحديد القالب الكمي (المقياس) الملائم حسب منهـج النظرية الاقتصادية.

1- **تعريف النموذج:**

1.1- التعريف المُجرد للنمـوذج: النموذج بمعنـاه المجـرد العـام هو "محاكـاة علميـة لطبيعة الأشيـاء أو صياغة مفاهيمية، بالاعتماد على منهج التجريد والاستقصاء، ويمكن النظر أيضا إلى النموذج على أنه تقديم وعرض عام ومبسط للوضعية المعقدة التي عادة ما تكون عليها الظاهرة المدروسة في الطبيعة.

---

[1] **نومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1999، ص1.**

[2] **عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ط2، الدار الجامعية للطبع، الاسكندرية، مصر، 2005، ص4.**

[3] **وليد اسماعيل السيفو وآخران، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأرن، 2006، ص ص 27-28.**

[4] **عبد العزيز فهمي هيكل "أساليب التحليل الاقتصادي" دار النهضة العربية،1986، الأردن، ص11.**

فالنموذج بهذا المعنى هو عينة، نظام مصغر، قالب مثل أو شيء مقارب يعكس العناصر الأساسية التي تتحكم في الشيء المدروس وعلاقات التأثير المتبادل بينها"[1].

1.2- التعريف الاقتـصادي للنموذج: يعتبر النموذج الاقتصادي صياغة للنظرية الاقتصادية[2]، وأول مشكلة تواجه باحث القياس الاقتصادي هي تشكيل نموذج القياس الاقتصادي، ويعرف النموذج على أنه "تمثيل مبسط لعدة علاقات اقتصادية معقدة"[3]، كما يعـرّف النموذج على أنه "تقديم او عرض مبسط وعام للوضعية المعقدة التي عادة ما تكون عليها الظاهرة في الطبيعة، وهو يعكس العناصر الأساسية التي تتحكم في هذه الظاهرة المدروسة وعلاقات التأثير المتبادل بينهما، فالنموذج هو الأداة التي يستعملها الباحث من اجل محاولة فهم الظواهر أولاً، ثم التمكن من تقديرها والحصول على توقعات بتطورها في المستقبل"[4].

كما يمكن تعريفه على أنه "عبارة عن صياغة للعلاقات التي تحكم الظاهرة محل البحث حتى يمكن قياس معاملاتها"[5]. وقد عرّفه (***عبد المحسن مصطفى عبد الإله***) بأنه: " عبارة عن علاقة أو مجموعة من العلاقات الاقتصادية، والتي يتمّ صياغتها في صورة رياضية أو قياسية، لشرح العلاقة بين المتغيرات المكونة لها، في ضوء مجموعة من الافتراضات التي تحكم سلوك هذه العلاقات"[6].

2-**الانحـدار:**

يهتم تحليل الانحدار الخطي البسيط بتحديد العلاقة بين متغيرين اثنين فقط، أحدهما تابع، والآخر مستقل أو تفسيري، أما إذا زاد عدد المتغيرات المستقلة أو التفسيرية فيسمى بالانحدار المتعدد،

1.2- نموذج الانحدار الخطي البسيط: البنية العامة لنموذج الانحدار الخطي البسيط هي:

$$y_i = a + b.x_i + \varepsilon_i \dots\dots\dots\dots (2-4) \quad ,i = 1,n$$

وتمثل المعادلة السابقة خط الانحدار Y على X بافتراض أن العلاقة بينهما علاقة مستقيمة وتمثل aالنقطة التي يتقاطع عندها خط الانحدار مع المحور الرأسي بينما تمثل b ميل خط الانحدار، أي التغير في

---

[1] **وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف، صائب جواد إبراهيم جواد "أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي:** ***نظرية الاقتصاد القياسي والاختبارات القياسية من الدرجة الأولى*** **" الأهلية، الأردن، 2006، ص43.**

[2] Christian LABROUSSE, introduction a' l'econometrie, Dunod, paris,France, 1985, p5.

[3] **تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، مرجع سابق، ص2.**

[4] **مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص9.**

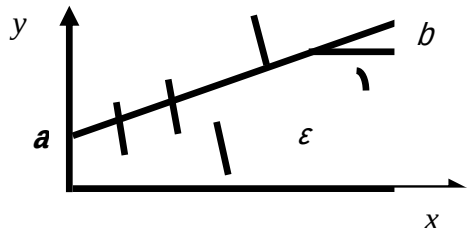
5 عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق،ط2، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2000، ص15.

[6] **عبد المحسن مصطفى عبد الله، الاقتصاد القياسي، المكتبة العلمية بالزقازيق، الزقازيق، مصر، 2001، ص96.**

yالمقابل للتغير بوحدة واحدة في X [1].حيث أن i هو المتغير التابع، وx_i متغير مستقل، وأنّ ε_i الخطأ العشوائي[2].

2.2- التمثيل البياني للانحدار الخطي البسيط: يمكن تمثيل نموذج الانحدار الخطي البسيط في الشكل رقم (4-15) كما يلي:

شكل رقم(4-15): رسم خط الانحدار باستخدام المربعات الصغرى.



المصدر: : صلاح الدين حسين الهيتي، الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية(تطبيقات باستخدام spss)، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 422.

حيث:

y_i: المتغير التابـع. i: رقـم المشاهدة.

x_i: المتغـير المستقـل. ε_i: حـد الخطأ.

a, b: ثوابت (معلمات).

3- الارتباط:

يقصد بمقاييس الارتباط(العلاقة) تلك المقاييس التي تبين درجة الارتباط والعلاقة بين متغيرين، وهذه المقاييس تعدّ من الأساليب الإحصائية التي تطبق بغرض وصف المعلومات دون أن تتجاوزه إلى تعميمها واختبار دلالتها، وكمثال على ذلك يهدف أحد الباحثين لمعرفة إن كانت هناك علاقة بين درجة الولاء والأداء الوظيفي، أي هل كلما كانت درجة الولاء مرتفعة يكون مستوى الأداء الوظيفي كذلك؟ أم أنه كلما ارتفعت درجة الولاء كلما انخفض مستوى الأداء الوظيفي، ولمعرفة مقاييس العلاقة لابد من معرفة مدلول كل من المصطلحات التالية[3]:

---

[1] **نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، دط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص102.**

[2] Rachid BENDIB ,ECONOMETRIE,O.P.U,ALGER,ALGERIE,2001,P32.

[3] **صلاح الدين حسين الهيتي، الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية(تطبيقات باستخدام spss)، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص394.**

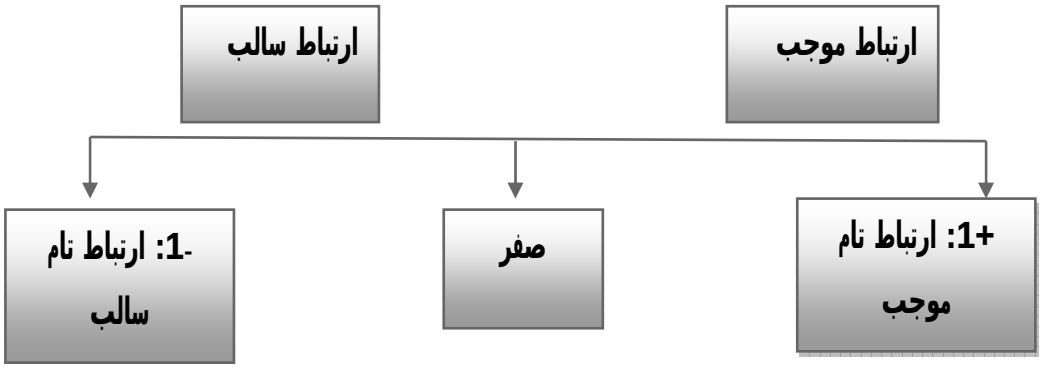
أ- الإرتباط الموجب: ويشير إلى تزايد المتغيرين المستقل والتابع معاً، فإذا كانت حسب المثال السابق درجة الولاء مرتفعة وكذلك مستوى الأداء يقال حينئذ أن بينهما ارتباطا موجبا وأعلى درجة تمثله (+1).

ب- الإرتباط السالب: ويشير إلى تزايد في متغير يقابله تناقص في المتغير الآخر، فإذا كانت درجة الولاء منخفضة أو مستوى الأداء مرتفع يقال حينئذ أن بينهما ارتباطا سالبا وأعلى درجة تمثله (-1).

ج- معامل الارتباط: ويعني المقياس الإحصائي الذي يدل على مقدار العلاقة بين المتغيرات سلبية كانت ام موجبة وهو يتراوح بين الارتباط الموجب التام (+1)، والارتباط السالب التام(-1).

وبالتالي فإنه[1]:

- إذا كانت $r = 1$ فإن ذلك يعني وجود علاقة خطية تامة بين المتغيرين x و y أي ان أي تغير في xيؤدي إلى تغير بنفس النسبة ونفس الاتجاه في y فيقال أن الارتباط بين المتغيريين يكون تاماً موجباً او تاماً سالباً.
- إذا كانت $r = 0$ فغنه يعني عدم وجود علاقة بين المتغيرينyوx ، أي ان التغيرات الحاصلة في المتغيرy لا ترتبط بالتغيرات الحاصلة في المتغيرx
- إذا كانت $1 > r > -1$ فإن هذا يدل على وجود علاقة ما بقوة معينة حسب قيمة r، فإذا اقتربـت r مـ ـن الواحد دل ذلك على قوة العلاقة، أما إذا اقتربت قيمة r من الصفر، فإن ذلك يدل على ضعف العلاقة، اما الإشارة فتدل على اتجاه العلاقة بين المتغيرين ويمكن تلخيص ذلك في الشكل رقم (16-4) فيما يلي:شكل رقم(4-16): درجات الارتباط حسب كل وضعية.



المصدر: صلاح الدين حسين الهيتي، مرجع سابق، ص395.

[1] **صلاح الدين حسين الهيتي، مرجع سابق، ص395.**

4- تصنيف العلاقة بين المتغيرات:

يمكن تصنيف العلاقة بين المتغيرات حسب نوعها إلى ما يلي[1]:

1.4- علاقة سببية: يرجع علاقة ارتباط قوي بين متغيرين إذا كان التغير في أحدهما قد حدث بسبب التغير في الآخر، وفي هذه الحالة يمكن تحديد أي من المتغيرين يعتبر مستقلاً وأيهما يعتبر تابعاً. فمثلا هناك علاقة ارتباط قوية موجبة بين زيادة الرواتب وارتفاع الروح المعنوية للعاملين، فالروح المعنوية في هذه الحالة متغير تابع.

2.4- علاقة غير مباشرة: أي وجود سبب مشترك لكل من المتغيرين، وفي هذه الحالة يعتبر كلا من المتغيرين متغيـرا تابعا لذلك السبب المشترك، ولا يمكن تفسير علاقة الارتباط القوية بينهما على أساس أن أحدهما يتسبب فـي حدوث الآخر.

3.4- علاقة عرضية: أي تكون علاقة الارتباط بين المتغيرين نتيجة للصدفة، إذ لا يوجد تفسير منطقي بوجود مثـل هذه العلاقة، ويسمى الارتباط في هذه الحالة بالارتباط الكاذب، فمثلا قد تكون هناك علاقة ارتباط بين أطوال عدد من العاملين ونتائج أدائهم في يوم عمل ما، والارتباط هنا رغم وجوده فغنه عديم المعنى ويعود للصدفة فقط.

5- أنواع الارتباط:

هناك عدة أنواع للارتباط سنحاول إجمالها فيما يلي[2]:

1.5- من حيث قوته:

- الارتباط الكامل الذي يعني أن التغير في أحد الظواهر يتوقف كليا على تغير الظواهر الأخرى؛
- الارتباط الجزئي الذي يعني أن هناك بعض الارتباط بين المتغيرات المختلفة، ولكن هذه العلاقة ليست بقوة العلاقة الدالية.

2.5- من حيث عدد المتغيرات:

---

[1] صلاح الدين حسين الهيتي، مرجع سابق، ص396.

[2] صلاح الدين حسين الهيتي، مرجع سابق، ص402.

- الارتباط البسيط وهنا تدرس العلاقة بين متغيرين فقط.
- الارتباط المتعدد وهنا تدرس العلاقة بين أكثر من متغيرين.

3.5- من حيث شكل العلاقة:

- ارتباط خطي.- ارتباط غير خطي.

6- السلاسل الزمنية:

نتناول تعريف السلسلة الزمنية ومكوناتها كما يلي:

1.6- تعريف السلسلة الزمنية:

السلسلة الزمنية هي"مجموعة مشاهدات حول ظاهرة ما أخذت بترتيب زمني معين، عادة ما يكون فيه تساوي الفترات الزمنية مثل: الساعات ، الأيام ،الأشهر ، أو السنوات"[1].

كما تعرف على أنها "عبارة عن مجموعة ملاحظات لمتغير ما، عبر فترات زمنية"[2]. وتعرف كذلك على أنها " عبارة عن توزيع ذو بعدين أحدهما الزمن"[3].

2.6- مكونات السلاسل الزمنية:

أ- الاتجاه العام (T)**:** يقصد به تطور السلسلة في الأجل الطويل، وقد يكون الاتجاه العام تزايدياً، إذا كانت قيمة الظاهرة تتزايد عبر الزمن ، كما قد يكون تناقصياً إذا ما اتجهت قيمة الظاهرة إلى النقصان، وكذلك قد يأخذ الاتجاه العام شكل الخط المستقيم كما قد يأخذ شكل المنحنى ، ويعكس الاتجاه العام تأثير العوامل طويلة الأجل على السلسلة الزمنية[4].

ب- **المركبة الفصلية (المعامل الموسمي):** تعبر هذه المركبة عن التغيرات والتذبذبات الموسمية أو الفصلية الناتجة عن التغيرات في الفصول بسبب تأثير عوامل خارجية وهي تتم غالبا بطريقة منتظمة، في شكل دورات لا يزيد طولها عن السنة فقد تكون أسبوعية أو شهرية أو فصلية، أي أنها تمثل التغيرات المتشابهة التي تظهر في الأسابيع

---

[1] **عوض منصور، عزام صبري ، مبادئ الإحصاء، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص239.**

[2]Joseph G .Monk, gestion de la production et des opérations, traduit par: Cloud Engrand, MC GRAWHILL Edition, Paris, 1993, p160.

[3] Pierre Baill, exercices corrigés de statistique discraptive, offices des publication universiters, Alger .P81

[4]**امتثال محمد حسن، محمد علي محمد، الاستدلال الإحصائي، دط، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، بدون سنة النشر، ص363.**

أو الأشهر أو الفصول المتناظرة خلال الفترات الزمنية المختلفة التي تعود إليها مشاهدات السلسلة الزمنية، ومن أمثلتها التغيرات في عدد المسافرين من ساعة إلى أخرى أو من يوم إلى آخر في إحدى المحطات، أو تغيرات مبيعات الألبسة القطنية من فصل إلى آخر في السنة الواحدة[1].

جـ- المركبة الدورية (C):هي التغيرات التي تطرأ على قيم السلسلة الزمنية بصورة زمنية منتظمة أو غير منتظمة ويزيد أمدها عن السنة، والتغيرات الدورية تقيس فترة أو دورة التغير للمعطيات، وقد تختلف التغيرات من حيث مدتها أو من حيث ارتفاعها، ومن العوامل المسببة لهذه الدورات التغيرات في السياسات النقدية والمالية، التغيرات في حجم الإنفاق الرأسمالي، التغير في حجم المخزون السلعي،...الخ[2].

د- **المركبة العشوائية (غير المنتظمة):** يقصد بها التحركات المفاجئة في السلسلة الزمنية الراجعة للعوامل العشوائية مثل الزلازل والبراكين والأوبئة والحروب والإضرابات العمالية، التي لا يمكن التنبؤ بها أو تحديد حجمها نظرا لعشوائيتها، كما تعتبر من قبيل التحركات العرضية التغيرات التي تطرأ على السلسلة الزمنية خلال فترة معينة نتيجة الصدفة، فعلى سبيل المثال قد يزيد حجم المبيعات لأحد المحلات فجائيا خلال شهر ما نتيجة إقامة مهرجان رياضي غير متوقع بالقرب منه خلال ذلك الشهر[3].

المطلب الثاني: دراسة قياسية لعلاقة الناتج المحلي الإجمالي بالنفقات العامة في الجزائر

تستدعي دراسة النمو الاقتصادي في الجزائر بالضرورة حصر عدد من المتغيرات المستقلة المفسرة له، وذلك استناداً إلى النظرية الاقتصادية التي تطرقنا إليها سابقاً، وسنحاول في هذا الجزء التطرق إلى أثر النفقات العامة في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2009).

1. دراسة استقرارية سلسلة الناتج المحلي الاجمالي (PIB)

قبل الشروع في دراسة استقرارية سلسلة PIB ، نقوم باختبار قيمة التأخير P لمعرفة استخدام إما اختبار ***"ديكي فولر"*** البسيط أو المعمق، وهو ما يوضحه الجدول التالي رقم (4-18)، كما يلي:

---

[1] عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، الإحصاء للعلوم الإدارية و التطبيقية، ط1، دار الشروق، عمان، الأردن، دون سنة نشر، ص563 .

[2]Murray R .Spiegel, theory and problems of statistics , Mc GRAW Hill Edition , New York, P284 .

[3] **امتثال محمد حسن، مرجع سابق، ص364.**

جدول رقم(4-18): اختبار قيمة التأخير P

Schwarz(SC)	Akaike(AK)	المعيـ ـار P
57.042	**56.893**	0
57.237	**57.039**	1
57.44	**57.20**	2
57.64	**57.35**	3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews

نلاحظ من الجدول أن:

$$AK(P=0) < AK(P=1)AK(P=2)AK(P=3)$$

$$SC(P=0) < SC(P=1) < SC(P=2) < SC(P=3)$$

ومنه فإن قيمة التأخير P التي سنأخذ بها هي (P=0)، أي نستعمل إختبار ***" ديكي فولر البسيط"***

1.1- دراسة استقرارية السلسلة PIB **من أجل (**P=0):

يسجل الجدول الموالي رقم (4-19) قيمة إحصائية ستيودنت t_{oi} لكل نموذج من النماذج الثلاثة كما يلي:

جدول رقم(4-19): قيمتي T_{cal} و T_{tab}

T_{tab}	T_{cal}	النموذج النتائج
-3.67	-1.55	النموذج(3)
-3.02	0.913	النموذج(2)
-1.96	3.653	النموذج(1)

المصدر: إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews

بالنسبة للنموذج(3) لدينا: $T_{cal} = -1.55 > T_{tab} = -3.67$

ومنه نقبل الفرضية H_0 التي تؤيد وجود جذر أحادي عند مستوى معنوية إحصائية $\propto = 5\%$

بالنسبة للنموذج(2) لدينا: $T_{cal} = 0.913 > T_{tab} = -3.02$

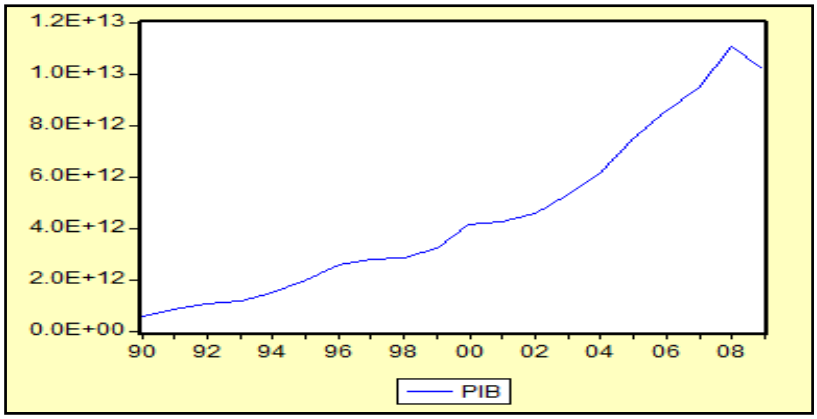
ومنه نقبل الفرضية H_0 التي تؤيد وجود جذر أحادي عند مستوى معنوية إحصائية $\propto = 5\%$

بالنسبة للنموذج(1) لدينا: $tc = 0.913 > T_{tab} = -3.02$

ومنه نقبل الفرضية H_0 التي تؤيد وجود جذر أحادي عند مستوى معنوية إحصائية $\propto = 5\%$

ومنه فإن السلسلة PIB غير مستقرة، والشكل الموالي رقم (4-17) يبين ذلك فيما يلي:

شكل رقم(4-17): دراسة استقرارية السلسلة PIB



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews

ولجعلها تستقر نقوم بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى فتصبح السلسلة من الشكل DPIB

حيث أن: $DPIB_t = PIB_t - PIB_{t-1} \rightarrow (3-4)$

2.1- دراسة استقرارية السلسلة $DPIB$: يسجل الجدول الموالي رقم (4-20) قيمة إحصائية ستيودنت t_{oi} لكل نموذج من النماذج الثلاثة كما يلي:

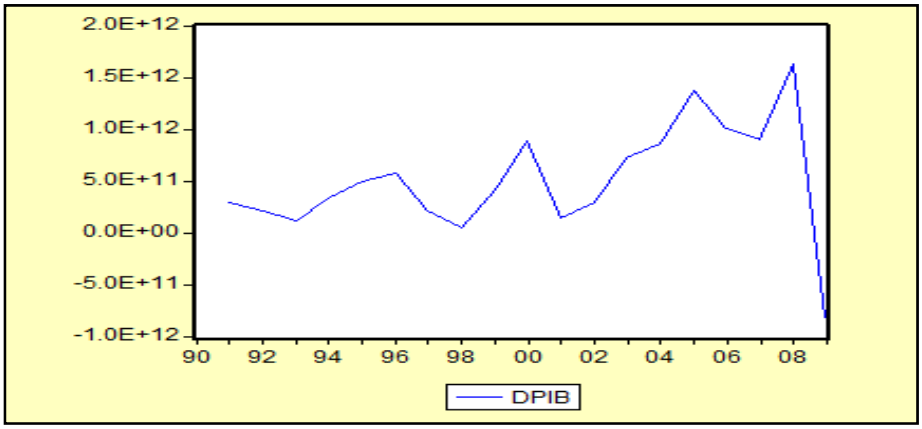
جدول رقم(4-20): دراسة استقرارية $DPIB$

النموذج / النتائج	T_{cal}	T_{tab}	المقارنة بينهما	النتيجة
النموذج(3)	-3.52	-3.69	$tc > T_{tab}$	(وجود جذر أحاديH_0نقبل
النموذج(2)	-3.041	-3.040	$tc < T_{tab}$	(عدم وجود جذر أحاديH_0نرفض
النموذج(1)	-1.99	-1.96	$tc < T_{tab}$	(عدم وجود جذر أحاديH_0نرفض

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews.

من الجدول يتبين لنا أن السلسلة $\boldsymbol{DPIB}$ غير مستقرة، والشكل رقم (4-18) يوضح ذلك فيما يلي:

شكل رقم(4-18): دراسة استقرارية السلسلة $DPIB$



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews

لذا يتوجب علينا القيام بالفروقات من الدرجة الثانية فتصبح $DDPIB$

حيث أن: $$DDPIB_t = DPIB_t - DPIB_{t-1} \quad \rightarrow (\mathbf{4-4})$$

3.1- دراسة استقرارية السلسلة $\boldsymbol{DDPIB}$: يسجل الجدول الموالي رقم (4-21) قيمة إحصائية ستيودنت t_{oi} لكل نموذج من النماذج الثلاثة كما يلي:

جدول رقم(4-21): دراسة استقرارية السلسلة ***DDPIB***

النموذج النتائج	tc	T_{tab}	المقارنة بينهما	النتيجة
النموذج(3)	-4.00	-3.71	$tc < T_{tab}$	نرفض H_0(عدم وجود جذر أحادي)
النموذج(2)	-4.35	-3.05	$tc < T_{tab}$	نرفض H_0(عدم وجود جذر أحادي)
النموذج(1)	-4.58	-1.96	$tc < T_{tab}$	نرفض H_0(عدم وجود جذر أحادي)

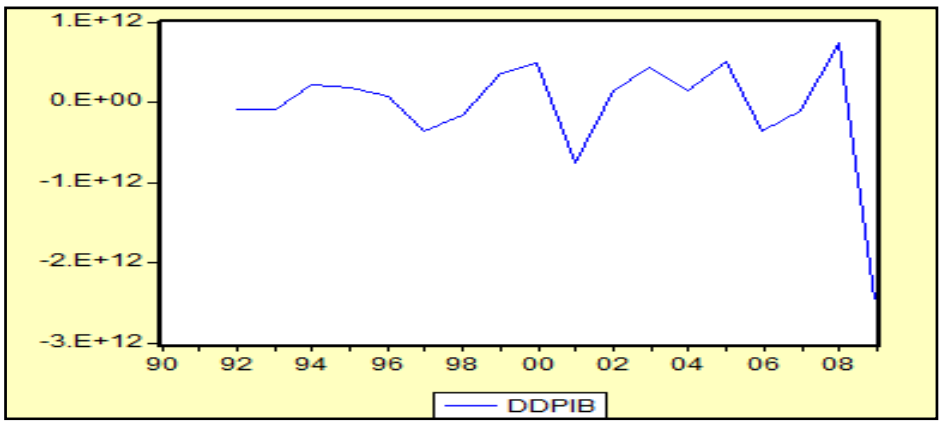
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews

إذا السلسلة PIB مستقرة ومتكاملة من الدرجة الثانية أي:

$$PIB \longrightarrow I(2)$$

والشكل الموالي رقم (4-19) يوضح ذلك فيما يلي:

شكل رقم(4-19): دراسة استقرارية السلسلة DDPIB



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews

2- دراسة استقرارية سلسلة الإنفاق العام Dep:

قبل الشروع في دراسة استقرارية سلسلة Dep نقوم باختبار قيمة التأخير P لمعرفة استخدام إما اختبار ***"ديكي فولر"*** البسيط أو المعمق، وهو ما يوضحه الجدول التالي رقم (4-22)، كما يلي:

جدول رقم (4-22): اختبار قيمة التأخيرP.

P / المعيـــار	Akaike(AK)	Schwarz(SC)
0	**54.71**	**54.86**
1	**54.89**	**55.09**
2	**54.78**	**55.03**
3	**54.94**	**55.23**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews

نلاحظ من الجدول أن:

$AK(P=0) < AK(P=1) AK(P=2) AK(P=3)$

$SC(P=0) < SC(P=1) < SC(P=2) < SC(P=3)$

ومنه فإن قيمة التأخير P التي سنأخذ بها هي (P=0) أي نستعمل إختبار ***" ديكي فولر البسيط"***لدراسة الإستقرارية

1.2- دراسة استقرارية Dep من أجل (P=0): يسجل الجدول الموالي رقم(4-23) قيمة إحصائية ستيودنت t_{oi} لكل نموذج من النماذج الثلاثة كما يلي:

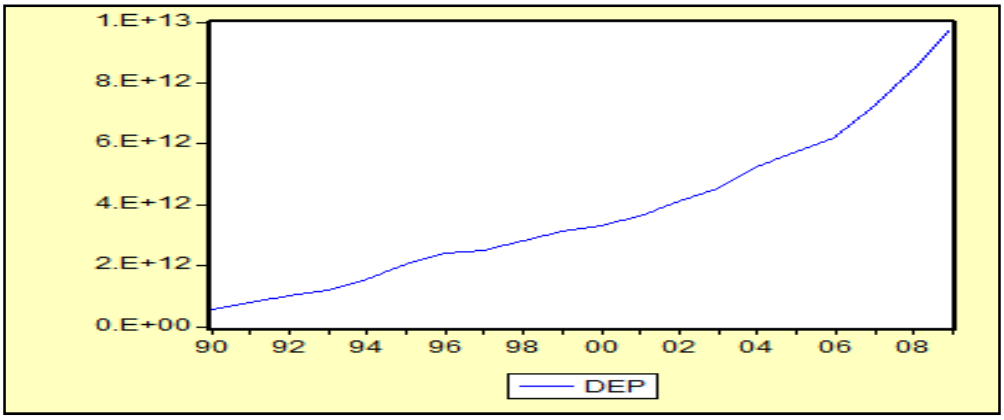
جدول رقم(4-23): دراسة استقرارية Dep عند(P=0).

النموذج / النتائج		**المقارنة بينهما**	**النتيجة**
النموذج(3)	3.94	-3.67 $tc > T_{tab}$	نقبل H_0(وجود جذر أحادي)
النموذج(2)	6.55	-3.02 $tc > T_{tab}$	نقبلH_0(وجود جذر أحادي)
النموذج(1)	13.137	-1.96 $tc > T_{tab}$	نقبلH_0(وجود جذر أحادي)

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews

ومنه فإن السلسلة Dep غير مستقرة، والشكل الموالي رقم (4-20) يبين ذلك فيما يلي:

شكل رقم(4-20): دراسة استقرارية السلسلة Dep



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews

ولجعلها تستقر نقوم بإجراء الفروقات من الدرجة الأولى فتصبح السلسلة من الشكل DDep

حيث أن: $$DDep_t = Dep_t - Dep_{t-1} \quad \rightarrow (\mathbf{5-4})$$

2.2- دراسة استقرارية السلسلة $DDep$: يسجل الجدول الموالي رقم (4-24) قيمة إحصائية ستيودنت t_{oi} لكل نموذج من النماذج الثلاثة كما يلي:

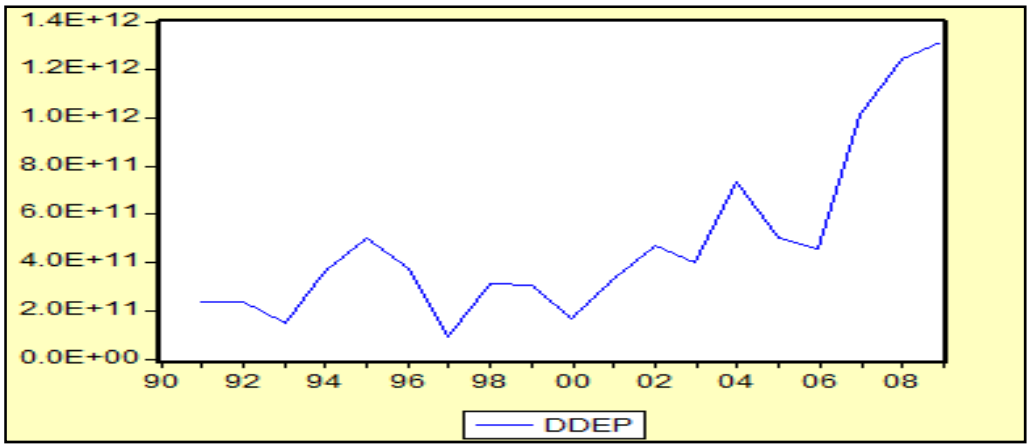
جدول رقم(4-24):دراسة استقرارية DDep

النموذج / النتائج		المقارنة بينهما	النتيجة
النموذج(3)	-1.57	-3.69 $tc > T_{tab}$	نقبل H_0(وجود جذر أحادي)
النموذج(2)	-0.18	-3.04 $tc < T_{tab}$	نقبلH_0(وجود جذر أحادي)
النموذج(1)	0.88	-1.96 $tc < T_{tab}$	نقبلH_0(وجود جذر أحادي)

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews

ومنه فإن السلسلة DDep غير مستقرة، والشكل الموالي رقم (4-21) يبين ذلك فيما يلي:

شكل رقم(4-21): دراسة استقرارية السلسلة DDep



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews

ولجعلها تستقر نقوم بإجراء الفروقات من الدرجة الثانية فتصبح السلسلة من الشكل DDDep

حيث أن:

$$\mathrm{DDDep}_t = \mathrm{DDep}_t - \mathrm{DDep}_{t-1} \rightarrow (\mathbf{6-4})$$

3.2- دراسة استقرارية السلسلة $DDDep$: يسجل الجدول الموالي رقم (4-25) قيمة إحصائية ستيودنت t_{oi} لكل نموذج من النماذج الثلاثة كما يلي:

جدول رقم (4-25): **دراسة استقرارية** DDDep

النموذج	النتائج	T_{cal}	T_{tab}	المقارنة بينهما	النتيجة
النموذج(3)		-4.59	-3.31	$tc < T_{tab}$	نرفض $_0$ (عدم وجود جذر أحادي)
النموذج(2)		-4.29	-3.05	$tc < T_{tab}$	نرفضH_0(عدم وجود جذر أحادي)
النموذج(1)		-4.09	-1.96	$tc < T_{tab}$	نرفضH_0(عدم وجود جذر أحادي)

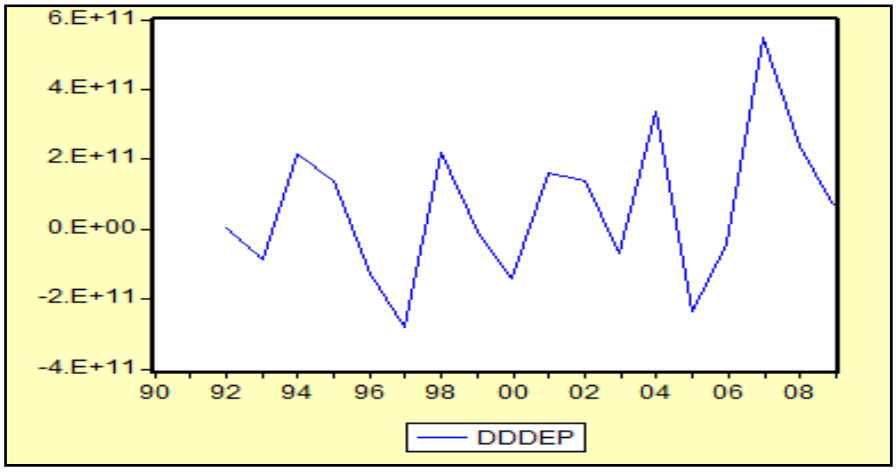
المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews

إذا السلسلة Dep مستقرة ومتكاملة من الدرجة الثانية أي:

$$Dep \longrightarrow I(2)$$

والشكل الموالي رقم(4-22) يبين ذلك كما يلي:

شكل رقم(4-22): دراسة استقرارية السلسلة $DDDep$



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews

3- اختبار التكامل المشترك بين الناتج المحلي الاجمالي والإنفاق العام:

يتضح من خلال التمثيل البياني أن السلسلتين Dep و PIB أن لهما نفس الاتجاه نحو الأعلى ومستقرتين ومتكاملتين من نفس الدرجة الثانية أي:

PIB	I(2)
Dep	I(2)

إذا يوجد هناك خطر التكامل المشترك بين السلسلتين.

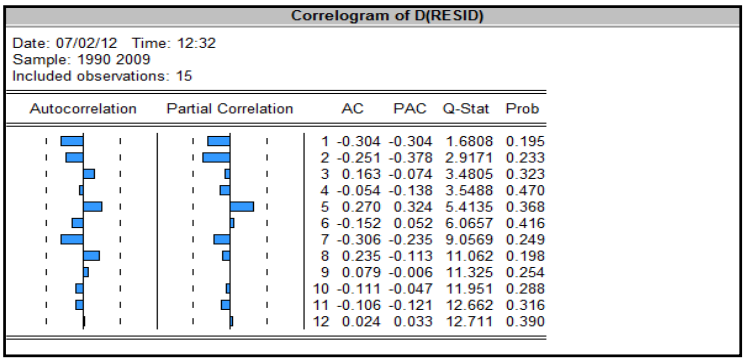
1.3- تقدير العلاقة على المدى الطويل:

نقوم بتقدير العلاقة على المدى الطويل بين Dep و PIB، وبعد النتائج المتحصل عليها، فالعلاقة على المدى الطويل تكتب على الشكل التالي:

$$PIB_t = -2.81 \times 10^{11} + 1.24Dep$$

وبعد ذلك نقوم بدراسة استقرارية البواقي لنعرف وجود علاقة التكامل المشترك، والملاحظ من خلال (corrélogramme du résidu)، نجد أن جميع الحدود داخل مجال الثقة، والشكل الموالي رقم (4-23) يبين ذلك كما يلي:

شكل رقم(4-23): حدود مجال الثقة للبواقي.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج Eviews

ومنه سلسلة الباقي (résidu) مستقرة، وعليه توجد علاقة تكامل مشترك بين السلسلتين PIB و

2.3- تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM): النموذج في هذه الحالة يأخذ الصيغة التالية:

$$DPIB_t = \propto DDep_t + \beta Z_{t-1} + \varepsilon_t \rightarrow (\mathbf{7-4})$$

حيث Z_{t-1} هو سلسلة البواقي المتأخرة لعلاقة التكامل المشترك، وبعد عملية التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS ،فإن نموذج تصحيح الخطأ يكتب على الشكل التالي:

$$DPIB_t = 0.994DDep_t - 0.55Z_{t-1} \rightarrow (\mathbf{8-4})$$

ومعاملات النموذج ذات معنوية إحصائية عند مستوى معنوية إحصائية (5%)، ومعامل Z_{t-1} هو سالب ومعنوي إحصائياً، لكن يلاحظ وجود ارتباط ذاتي نظرا لكون $DW = 1.40$.؛

كما نلاحظ أنّ $^2 = 0.05$ وهي قيمة بعيدة جداً عن الرقم1، وعليه ليس هناك ارتباط قوي بين الانفاق العام والناتج الداخلي الخام، أي أنّ هناك 5 % من تغيرات الناتج يمكن تفسيرها فقط بتغير الانفاق العام، وبالتالي نقول لا توجد حساسية كبيرة في تطور الناتج المرتبط بالإنفاق العام، كون هذا الناتج عرضة لمتغيرات أخرى تؤثر عليه، وهو ما يؤدي بنا إلى القول أن هناك محدودية لنتائج تدخل الدولة في تحفيز النمو عن طريق الانفاق العام؛

وأما اقتصاديا، فيلاحظ وجود علاقة طردية بين الانفاق العام والناتج، وهو ما تثبته النظرية الاقتصادية، إلا أنها علاقة ضعيفة، ذلك أن زيادة الأول بـ ـ ـ ـ ـ ـ 01 %يودي إلى زيادة الثاني بـ ـ 0.99 % ، مما يعني أن هناك هدراً للمال العام وضعفاً لمردوديته، وهو ما يؤكد قيمة R^2.

ورغم السلبيات الإحصائية لهذا النموذج، فإن بعض مؤشراته متوافق مع التحليل الاقتصادي له، مما يجعلنا نقبل **الفرضية الرابعة** بتحفظ، ذلك أنه توجد علاقة طردية بين المتغيرين لكنها ليست قوية، وخير دليل التطور الكبير لمبالغ الانفاق العام، الذي يقابله ضعف في معدلات النمو المحققة. وعليه كان الشح المالي عائقا للنمو خلال التسعينيات، ولم تكن هذه الوفرة كافية لإنعاش الاقتصاد خلال العشرية الأولى لهذه الألفية، بل هناك عوامل أخرى مرتبطة بالجهاز الإنتاجي والتشريعي والعقار الصناعي والفساد الاقتصادي وتدني مؤشرات الحوكمة.

خلاصة الفصل الرابع:

تعرّضنا في هذا الفصل الأخير لتحليل مسار النّمو الاقتصادي في الجزائر، مع دراسة واقع سياسة الانفاق العام، مستعملين في الحالتين أدوات التحليل والعرض الإحصائي، وأنهينا الفصل بمحاولة القيام بدراسة اقتصادية قياسية؛ فبخصوص اتّجاهات النمو الاقتصادي، لاحظنا أنّه بعيد عن المأمول، من خلال عدم تجاوزه عتبة 3 % منذ سنة 2006، بل انحدر إلى مستوى 2 % لاحقاً، وبلغ متوسط النمو خلال الفترة (2000-2010) حوالي 3.4 %، وهو مرتبطٌ بالعوامل الخارجية كتحسن تساقط الأمطار وارتفاع أسعار المحروقات. ويرتكز النمو –أساساً- في قطاع البناء.أ. العمومية وقطاع الخدمات، وتراجعه في القطاع الصناعي خارج المحروقات. وأُرفق تحليل النمو الاقتصادي بإعطاء لمحة عن التنمية البشرية في الجزائر، لأنها تمس الجوانب الاجتماعية للنمو.

وأمّا بالنسبة للإنفاق العام، فلاحظنا أنه ينمو باستمرار منذ سنة 2000 لصالح سيطرة نفقات التسيير، رغم تحسن حصة نفقات التجهيز في السنوات الأخيرة، حيث تجاوزت حصة الأولى 73 % سنة 2000 لتهبط إلى 59 % سنة 2010، في حين أنّ نفقات التجهيز انتقلت من حصة 29 % سنة 2000 إلى 41 % سنة 2010، وذلك بفعل التدخل القوي للدولة في تدعيم البنى التحتية للاقتصاد، وتجّسد ذلك من خلال برامج تنموية مختلفة.

وختمنا الفصل الرابع والأخير بمحاولة إجراء دراسة اقتصادية قياسية للنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2009)، وذلك من خلال تفسير النمو الاقتصادي بالإنفاق العام. حيث قمنا بدراسة استقرار السلسلة وإجراء اختبار ***"ديكي فولر"*** البسيط والمعمق، ووجدنا أنّ سلسلتي الانفاق العام والنمو الاقتصادي غير مستقرتين، وتمّ التّخلص من المشكل والوصول إلى أنّ كلاً منهما مستقرة ومتكاملة من الدرجة الثانية. وبعد تقدير النموذج- باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية- لاحظنا أنّ النموذج مقبولٌ اقتصادياً، نتيجة إثبات العلاقة الطردية بين المتغيرين، لكن يعطي صورة غير جيدة عن النمو في الجزائر (أو نقل هناك تشوهات للنمو الاقتصادي)، من خلال ضعف تأثير الانفاق العام على النمو الاقتصادي. ورغم صحة معظم الاختبارات الإحصائية وخاصة (t ستودنت) الذي أثبت معنوية المعالم، يبقى النموذج غير مقبول بسبب وجود الارتباط الذاتي وضعف معامل التحديد $(R^2 = 5.54\%)$.**ونخلص** في الأخير، أنّ هناك محدودية في تأثير الإنفاق العام إلى النمو الاقتصادي، تعكس تشوهات هذا النمو وعدم نجاح البرامج التنموية في رفع معدّل النمو إلى أكثر من 3 % .

خاتمة

من خلال معالجتنا لموضوع الإنفاق العام وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر، قُمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى أربعة فصول، تطرّقنا في الفصل الأول إلى الإطار العام للسياسة المالية في الدول النامية، وتضمّن هذا الفصل ثلاثة مباحث، خصّصنا المبحث الأول إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، والذي عالجناه من خلال التطرق إلى مفهوم النشاط الاقتصادي والتقسيمات المختلفة له، وبعد ذلك تطرقنا إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ودورها وفق الفكر الاقتصادي السائد في كل فترة.

وأمّا الفصل الثاني، فقد خصّصناه لدراسة الإطار النظري للإنفاق العام، حيثُ تمّ التّطرق في بداية هذا الفصل إلى أدوات السياسة المالية المتمثلة في كل من النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة، وبعد ذلك تطرقنا إلى التقسيمات المختلفة للنفقات العامة، وأسباب زيادتها سواء الظاهرية منها أو الحقيقية، كما خصّصنا الجزء الأخير من هذا الفصل لدراسة فعالية السياسة المالية وأثر التوسع الإنفاق العام على القطاع الخاص أو ما يسمى بأثر المزاحمة، بالإضافة إلى تقسيم النفقات العامة في الجزائر.

ونظراً للأهمية التي يكتسيها النّمو الاقتصادي من قبل جميع الدول، فقد تعدّدت النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي حسب التسلسل الزمني، حيث تطرّقنا إلى أهم النظريات التقليدية المفسرة للنمو الاقتصادي، وبعدها تطرقنا إلى بعض النماذج النيوكلاسيكية كنموذج ***"ميد"***، وفي الأخير تطرقنا إلى النماذج الحديثة كنموذج ***"بول رومير"***، كما خصّصنا جزء من هذا الفصل لإلقاء نظرة عن التوجه الإسلامي في دراسة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الفصل الثالث.

وأمّا الفصل الرابع، فقد خصصناه للجانب التطبيقي، حيث تطرقنا في البداية إلى مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر، من خلال تتّبع المخططات التنموية خلال العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين، والمتمثلة في كل من مخطط الإنعاش الاقتصادي ومخطط دعم النمو، كما قمنا بدراسة أهم التغيرات الحاصلة في بعض المؤشرات، كالنمو الاقتصادي والعمالة والبطالة بالإضافة إلى كل من الصحة والتعليم ووضعية التنمية البشرية خلال فترة الدراسة. وأمّا الجزء الأخير، فقد خصّصناه لمحاولتنا القيام بدراسة اقتصادية قياسية، بيّنا من خلالها العلاقة الموجودة بين الزيادة في الإنفاق العام وأثر ذلك على النمو الاقتصادي متمثلا في التغير في الناتج المحلي الإجمالي، وحاولنا الإجابة عن مدى تأثير السياسة الانفاقية التوسعية التي اتبعتها الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2009).

اختبار الفرضيـات:

- بالنسبة للفرضية الأولى، المتمثلة في أن معظم الدول النامية تعتمد على السياسات المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي، فقد ثبتت صحتها، لأن الدول النامية وفي محاولتها لتحسين الأوضاع الاقتصادية المتردية، تعتمد على الزيادة المستمرة في الانفاق العام الموجه لتمويل البرامج التنموية المسطرة؛
- بالنسبة للفرضية الثانية المتمثلة في أن هناك تأثير مباشر للإنفاق العام على الاقتصاد، فهي صحيحة نسبياً، لأنه بالإضافة إلى التأثير المباشر للنفقات العامة، هناك تأثير غير مباشر من خلال المعجل والمضاعف للنفقات العامة على الاقتصاد؛
- بالنسبة للفرضية الثالثة التي ترى أنّ النظريات المختلفة للنمو الاقتصادي تأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية السائدة في الدول النامية، فهي خاطئة، لأنه لا يمكن تطبيق جلّ النماذج الاقتصادية للنمو الاقتصادي في الدول النامية والدول المتقدمة، وذلك لاختلاف خصائص الدول النامية عن الدول المتقدّمة، فمثلا تفتقر الدول النامية لليد العاملة الماهرة، كما أن التكنولوجيا المطبقة في الدول المتقدمة لا توجد في الدول النامية؛
- بالنسبة للفرضية الرابعة التي تتضمن وجود علاقة طردية بين رفع الإنفاق العام وتحسن معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، فقد ثبتت صحّتها نسبياً، لأن زيادة الإنفاق العام تودي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خاصة في السنوات الخمس الأولى من القرن الحادي والعشرين، حيث لوحظ أن زيادة الإنفاق العام بواحد بالمائة يؤدي إلى زيادة الناتج الخام ب0.994 %. ويفسّر ذلك بالعوامل المؤثرة سلباً في الاستثمار في الجزائر، واعتماده على القطاع الفلاحي (المعتمد أساساً على العوامل الطبيعية)، بالإضافة للتأثير الإيجابي لقطاع المحروقات؛ حيث بلغ معدل النمو في القطاع الفلاحي 19.7 % عام 2003، و 4.9% عام 2006، وبلغ هذا المعدل في الصناعة للقطاع العمومي 3.5 % عام 2003، و (-2.2%) عام 2006، ووصل معدّل النمو في قطاع المحروقات 5.8 % عام 2003 . وبالتالي نرى أنّ النمو المحقق هو غير كافٍ، نظراً للإنفاق العام الكبير، وأظهر النموذج المقدر صحة هذا التحليل.

النتائج والتوصيات:

من خلال دراستنا للإشكالية المطروحة توصلنا **للنتائج** التالية:

- استمرار تزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، خاصة بعد أزمة الكساد الكبير (1929)، ومناداة "كينز" بالتدخل من طرف الدولة من خلال التركيز على جانب الطلب للخروج من الأزمة؛
- تختلف درجات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك حسب الظروف السائدة في كل دولة، ويعتبر تدخل الدولة في الدول النامية التي تعاني من عديد المشاكل، والتي تعرقل وتعيق الوصول إلى معدلات نمو عالية أمراً ضرورياً للنهوض بالقطاعات الإنتاجية، وتحسين وضعية البنية التحتية التي تعد من بين الأمور الضرورية التي تساعد على وجود تنمية حقيقية؛
- تعاني الدول النامية من عدة مشاكل لا تسمح بتطبيق السياسة المالية بالشكل الذي يتحقق من خلالها الأهداف المرجوة، لذا يتطلب على الدول النامية القيام بإصلاحات تهدف إلى القضاء على السلبيات الموجودة والتي تعيق عمل السياسة المالية سواء بشقها الضريبي أو الإنفاقي؛
- هناك اختلاف واضح بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ففي حين أن النمو الاقتصادي يركز على الجانب الاقتصادي دون الاهتمام بالجانب الاجتماعي، وتراعي التنمية الاقتصادية جميع الجوانب سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية، أي أن مفهوم التنمية الاقتصادية أوسع وأشمل من مفهوم النمو الاقتصادي؛
- تتعدّد النظريات المفسر للنمو الاقتصادي، فمنها من يركّز على العوامل الخارجية، ومنها من يركّز على الجوانب الداخلية، وذلك حسب الظروف السائدة في الدول المتقدمة، لذا على الدول النامية أن لا تتبع أي من هذه النماذج التي لا تتلاءم مع الأوضاع السائدة فيها، والقيام باستحداث نموذج يراعي الظروف السائدة في كل بلد، والأخذ بعين الاعتبار التأخّر التكنولوجي والنقص في رأس المال البشري، بالإضافة إلى الفقر والحرمان الذي يعاني منه معظم سكان الدول النامية؛
- حققت الجزائر تطورات ملحوظة في شتى المجالات، ففي الجانب الاقتصادي حقّقت الجزائر في المجمل تحسناً في معدلات النمو الاقتصادي، غير أن مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مازالت مرتفعة، لذا يتوجّب على الدولة الجزائرية إعطاء أهمية أكبر للقطاعات الأخرى وخاصة القطاع الزراعي، وذلك نظراً للمؤهلات الكبيرة التي تمتاز بها الجزائر من مساحة زراعية ويدٍ عاملة وموارد مائية، بالإضافة إلى ذلك فقد حققت الجزائر تطورات ملحوظة في الجانب الاجتماعي، من

خلال تخفيض معدلات البطالة وتحسين الأوضاع التعليمية والصحية من خلال انجاز العديد من المنشآت، كما حقّقت الجزائر قفزة نوعية في جانب التنمية البشرية من خلال تحسين ترتيبها عالمياً وعربياً؛

- من خلال دراستنا لسياسة الانفاق العام في الجزائر، تبّين لنا أن النفقات الجارية تستحوذ على الجزء الأكبر من إجمالي النفقات العامة، بالرغم من المشاريع العديدة المنجزة من قبل الدولة في الآونة الأخيرة، ويبرز ذلك الدّور التدخلي الذي مازالت تلعبه الدولة الجزائرية في الحياة الاقتصادية، خاصة في المجالات الاجتماعية كالتعليم والصحة؛
- ومن خلال المحاولة التي قمنا بها في مجال قياس أثر النمو في الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي تبين لنا وجود تأثير طردي على الناتج الداخلي الخام، لكنه محدود، لكننا نراه مقبولاً وضروري في المديين المتوسط والطويل، لأنه يساعد في توفير البنى التحتية للاستثمار، ويرفع مستوى التنمية البشرية الذي له تأثير إيجابي أيضاً على الاستثمار، وكل هذا ينعكس إيجاباً على الناتج الداخلي الخام.

وأمّا بخصوص التوصيات، فنرى ما يلي:

1. مواصلة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عن طريق زيادة الإنفاق العام في البنى التحتية والتنمية البشرية؛
2. ضرورة ترشيد الإنفاق العام، واعتماد مبدأ الحوكمة ومحاربة الفساد، لأن الأخير يترك آثاراً وخيمة على الاقتصاد ويشوّه التنمية، ويحدّ من إيجابيات الإنفاق العام؛
3. توجيه الإنفاق العام أكثر لبعض القطاعات المهمة والقائدة، كقطاع الفلاحة والقطاع الصناعي؛
4. الاستثمار في المورد البشري، بتدعيم مكتسبات التنمية البشرية المحققة، وتحسين مستوياتها أكثر، من خلال دعم التعليم والتكوين واستخدام التكنولوجيا الحديثة على أوسع نطاق، ومحاربة الجوع والفقر؛
5. ضرورة إشراك المجتمع المدني في إعداد مشاريع التنمية قصد تعبئته أكثر للمساهمة في إنجاحها؛
6. ضرورة الإعداد الجيد للبرامج التنموية، من حيث السياسات والإجراءات والأولويات، وتعزيز السياسات الاقتصادية ضمن إطار الحذر، والاهتمام المبكر بتصحيح الإختلالات حتى لا تضيع مجهودات الإنفاق العام؛

7. مراجعة آليات توزيع الدخل لجني ثمار النمو بشكل عادل، يحقق السلم المدني، مع استهداف الفئات الهشة عن طريق آليات شبكات الأمان الاجتماعي.

آفاق البحث:

استهدفت الدراسة معرفة أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، واعتمدنا في ذلك تحليل نظري وكمي مطبق على الاقتصاد الجزائري، وتعتبر النتائج المتوصل إليها ذات أهمية، لكننا لا ندّعي أننا استوفينا الموضوع من كلّ جوانبه، وقد أثارت هذه النتائج أسئلة عدة تتعلق بالإنفاق العام بكل مكوناته وأثره على متغيرات الاقتصاد الوطني، ودور القطاع الخاص في ذلك. وبالتالي أتاحت لي هذه الدراسة النظر في عدة جوانب مرتبطة بالنمو الاقتصادي، تعتبر نقطة انطلاق لدراسات مستقبلية، نراها جديرة بالدراسة والتحليل، ومنها:

1. أثر الإنفاق العام على تحقيق تنمية بشرية؛
2. مزاحمة الإنفاق العام للإنفاق الخاص وأثرهما على النمو الاقتصادي؛
3. دور الحوكمة في النقل الأمثل لأثر الإنفاق العام على الاقتصاد الوطني؛
4. تنسيق السياسة المالية والسياسة النقدية وأثرهما على النمو الاقتصادي؛
5. تدخل الدولة واقتصاد السوق: قراءة في المحاسن والمساوئ؛
6. الاستثمار ومحدداته في ظل التحرير المالي؛
7. أثر الاستثمار الحكومي على تحقيق تنمية مستدامة؛
8. العوامل المفسّرة لنمو الإنفاق الحكومي: دراسة اقتصادية قياسية؛
9. ترشيد الإنفاق الحكومي.

قائمة المراجع

1/ المراجع باللغة العربيـة:

أولا- الـكتـب:

1. إبراهيم محمد البطاينة، محمد سميرات، زينب الغريري،مدخل للنظرية الاقتصادية من منظور إسلامي، ط1، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
2. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع،(ط1)، عمان، الأردن، 2002.
3. أحمد حمدي العناني، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دار المعرفة اللبنانية، مصر، 1992 .
4. أحمد فريد مصطفى، التحليل الاقتصادي الكلي، دط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
5. أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، تطور الفكر والوقائع الاقتصادية، دط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2000.
6. إسماعيل إبراهيم البدوي، عناصر الإنتاج في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي دراسة مقارنة، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2002.
7. أكرم حداد، مشهور مذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
8. امتثال محمد حسن، محمد علي محمد، الاستدلال الإحصائي، دط، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، بدون سنة النشر.
9. أنطوان الناشف القاضي، الخصخصة(التخصيص) مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،2000.
10. إيفريت هاجن، ترجمة جورج خوري، اقتصاديات التنمية، دط، مركز الكتب الأردني، الأردن، 1988.
11. ايمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، دط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2006.
12. بشار يزيد الوليد، التخطيط والتطوير الاقتصادي، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
13. **تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دط،** دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر،2003 .

14. تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1999.
15. جيمس جوار تيني، ريجارداستروب، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمان، عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، دط، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1999.
16. حامد عبد المجيد دراز، المرسي السيد حجازي، سميرة إبراهيم أيوب، مبادئ الاقتصاد العام، الجزء الثاني، ط1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية مصر، 2009.
17. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)،دار وائل للنشر، (ط1)، عمان، الأردن، 2006.
18. حسام داوود، مصطفى سليمان، عماد الصعيدي، خضر عقل، مبادئ الاقتصاد الكلي، دط، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن،2001.
19. حسن عبد الحميد أحمد شروان، العلاقات العامة والإعلام من منظور علم الاجتماع، دط، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2003.
20. حسين صغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، ط2، دار المحمدية العامة للنشر، الجزائر، 2001.
21. خالد شحاتة الخطيب، أسس المالية العامة، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
22. رفعت المحجوب، المالية العامة، دط، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1980.
23. رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، ط3، جامعة القاهرة، مصر، 1991
24. رمضان محمد مقلد، علي عبد الوهاب نجا، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعة للنشر، عمان، الأردن،2007.
25. روبرت صولو، ترجمة: ليلى عبود، نظرية النمو، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2003.
26. سالم توفيق النجفي، محمد صالح تركي القريشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، مديرية دار الكتب للطباعة، العراق، 1988.
27. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، وكالة الأهرام للتوزيع، الكتاب الأول، 1994.
28. سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية المستدامة في الوطن العربي، ط1، دار دجلة، العراق، 2008.
29. سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج (دراسة مقارنة في أقطار مختلفة)، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1999.

30. سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام، دط، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000.
31. سكينة بن حمودة، دروس في الاقتصاد السياسي، ط1، دار الملكية للطباعة والإعلام، الجزائر، 2006.
32. سوزي عدلي ناشد، الاتجار في البشر بين الاقتصاد الخفي و الاقتصاد الرسمي،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، ط1، 2008.
33. سوزي عدلي ناشد، الاقتصاد السياسي النظريات الاقتصادية، دط، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، دت.
34. سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، الإسكندرية، مصر، 2006،
35. سوزي عدلي ناشد، الوجيز في المالية العامة، دط، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.
36. السيد عبد المولى، المالية العامة، دط، دار الفكر العربي للنشر، القاهرة، مصر، 1975.
37. صالح صالحي، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي (دراسة للمفاهيم والأهداف والأولويات وتحليل للأركان والسياسات والمؤسسات)، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006.
38. صلاح الدين حسين الهيتي، الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية(تطبيقات باستخدام spss)، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
39. طارق الحاج، المالية العامة، دط، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
40. طارق المجدوب، الإدارة العامة، دط، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003.
41. الطيب داودي، الإستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008.
42. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1992.
43. عادل أحمد حشيش، تاريخ الفكر الاقتصادي، دط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1974.
44. عادل فليح العلى، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
45. عاطف وليم أندراوس، الاقتصاد الظلي، دط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.

46. عبد الحميد عبد المجيد البلداوي، الإحصاء للعلوم الإدارية و التطبيقية، ط1، دار الشروق، عمان، الأردن، دون سنة نشر.
47. عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان،2001.
48. عبد الرزاق غازي النقاش :المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،1997 .
49. عبد العزيز فهمي هيكل، أساليب التحليل الاقتصادي، دار النهضة العربية، عمان، الأردن، 1986.
50. عبد الله إبراهيم علي، مبادئ المالية العامة، دط، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دت.
51. عبد المجيد قدي، السياسات الاقتصادية الكلية، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
52. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
53. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، دط، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.
54. عبده محمد فاضل الربيعي، الخصخصة وأثرها على التنمية في الدول النامية، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 2004.
55. علي العطار، التنمية الاقتصادية والبشرية، ط1، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2005.
56. علي زغدود، المالية العامة، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع، بن عكنون ، الجزائر، 2005.
57. علي لطفي، محمد رضا العدل، اقتصاديات المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1986.
58. علي محمد خليل، سليمان أحمد اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
59. عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1999.
60. العناني حمدي أحمد، اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي والاقتصادي، الدار المصرية اللبنانية، ط 1، مصر، 1996 .
61. عوض منصور، عزام صبري، مبادئ الإحصاء، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
62. غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي،ط1، دار البيارق للنشر، عمان، الأردن، 1998.
63.فارس صبري الهيتي، التنمية الاقتصادية والسكانية في الوطن العربي، دط، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

64. فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، ط1، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
65. فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، ط1، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
66. فليح حسن خلف، المالية العامة، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2008.
67. فؤاد حيدر، علم الاقتصاد العام، ط1، دون دار نشر، دون مكان النشر،2001.
68. فيصل فخري مرار، العلاقة بين التخطيط والموازنة العامة(مدخل مفاهيمي وإداري وتنظيمي)، دط، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1995.
69. قاسم إبراهيم الحسيني، المحاسبة الحكومية والميزانية العامة للدولة، دط، مؤسسة الوراق للخدمات الحديثة، عمان، الأردن، 1999.
70. كامل علاوي، كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، ط1، مبادئ علم الاقتصاد، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
71. ماهر ضاهر بطرس، دور الدولة في ظل اقتصاديات السوق، دط، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، مصر، دت.
72. مجدي علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2004.
73. محمد السيد سرايا، المحاسبة الحكومية في قطاع الجمارك، الدار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2003.
74. محمد العربي ساكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2006.
75. محمد حسن دخيل، إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة (دراسة مقارنة)، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2009.
76. محمد حلمي الطوابي، أثر السياسة المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة، ط1، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2007.
77. محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، دط، الدار الجامعية، بيروت، لبنان، دت.

78. محمد صالح الشيخ، الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2002.
79. محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003.
80. محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية(دراسات نظرية وتطبيقية)، دط، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003
81. محمد عمر أبودوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.
82. محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، دط، مكتبة الإشعاع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1999.
83. محمود الطنطاوي الباز، مدخل لدراسة الاقتصاد السياسي، ط1، مؤسسة الثقافة الاجتماعية، الإسكندرية، مصر، 2004.
84. محمود شهاب مجدي، الاقتصاد المالي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.
85. المرسي السيد حجازي، مبادئ الاقتصاد العام، دط، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
86. مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
87. مصطفى سليمان، حسام داوود، عماد الصعيدي، خضر عقل، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000.
88. معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
89. مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
90. ميشال تورداور، ترجمة: محمد حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دط، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2006.
91. ناجي معلى، رائف توفيق، أصول التسويق مدخل تحليلي، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.
92. ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، مدخل في علم الاقتصاد، دط، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

93. نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ، 2006.
94. نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، ط2، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.
95. نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، دط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2002.
96. النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، الجزء 16.
97. هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية، ط1، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر
98. هشام مصطفى الجمل، دور الموارد البشرية في تمويل التنمية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي الوضعي (دراسة مقارنة)، ط1، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، مصر، 2007.
99. وديع طوروس، الاقتصاد الكلي، ط1، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2010.
100. وليد إسماعيل السيفو، فيصل مفتاح شلوف، صائب جواد إبراهيم جواد "أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي: نظرية الاقتصاد القياسي والاختبارات القياسية من الدرجة الأولى" الأهلية، الأردن، 2006.
101. وليد عبد الحميد عايد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، ط1، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.
102. يونس احمد البطريق وآخرون، المالية العامة (الضرائب والنفقات العامة)، ط1، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، د ت.

ثانيا- الأطروحـات والرسائـل الجامعيـة:

- **أطروحات الدكتـوراه:**

103. دراوسي مسعود "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر: 1990-2004" أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

- **رسائل الماجستـير:**

104. أكثم عيسى أحمود المغايرة، الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1970-1990)، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 1991.

105. بن قيدة مروان، إشكالية الاقتصاد الموازي وأثره على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009.

106. بوفليح نبيل، آثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005.

107. جمعة أحمد الزيدات، الإنفاق الحكومي وأثره على الاستثمار الخاص في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن، 2000.

108. سامي عبد الرحيم الزيود، الإنفاق العام وأثره على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، فرع علوم اقتصادية ، جامعة الأردن، 1989.

109. سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة –دراسة قياسية تحليلية- حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2010.

110. عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2004)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، 2007.

111. خالد عبد العزيز محمد العمار، العوامل المؤثرة على سرعة دوران النقود في المملكة العربية السعودية، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم اقتصاديات المال والأعمال، جامعة مؤتة، السعودية، 2011.

ثالثا- الملتقيات العلمية والمؤتمرات:

112. هلال إدريس المجيد، ياسمين الحيالي، التنمية والنمو الاقتصادي والعوامل البيئية، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، ط2، 23/22 نوفمبر، جامعة ورقلة، 2011.

113. عبد الله بن منصور، غالم جلطي، أخلقة الفكر الاقتصادي كآلية لتجسيد الحوكمة العالمية، الملتقى العلمي الدولي حول: الازمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر، 2009.

114. روابح عبد الباقي وعلي جمال، أثر إعادة الهيكلة الصناعية على سوق العمل في الجزائر، الملتقى الدولي حول برامج التصحيح الهيكلي والمسألة الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 30/29 ماي، 2000.

115. نوفل قاسم علي الشهوان، مصادر النمو الاقتصادي في مجموعة mena وسبل تواصل الوظائف عالميا، الملتقى العلمي الدولي الثاني،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، 15/14 نوفمبر، 2005.

116. البشير عبد الكريم، معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الازمة المالية والاقتصادية دراسة نظرية وقياسية، الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، 20-21 أكتوبر 2009، جامعة فرحات عباس بسطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

رابعا- المجـلاّت العلمية، الدوريات والمقـالات:

117. جورج توفيق العبد، حميد رضا دوادي، تحديات النمو والعولمة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، صندوق النقد الدولي، 2003.

118. سعدي بخته، تطور النفقات العامة في الجزائر منذ الاستقلال إلى ما بعد الإصلاح الهيكلي، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، العدد رقم16، 2011.

119. صبايحي ربيعة، حدود تدخل الدولة في المجال الاقتصادي، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، جامعة الجزائر، كلية الحقوق، العدد رقم02، 2010.

120. صلاح مهدي البيرماني، قياس وتحليل تفاعل عمل المضاعف والمعجل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم – المنتج الديناميكي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد52، المجلد **14**، 2008.

121. عبد القادر خليل، الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد(دراسة اقتصادية وتقييمية حول الجزائر)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد46 (ربيع2009).

122. علي عبد القادر علي، الفقر: مؤشرات القياس والسياسات، إصدارات جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، [على الخط]، ابريل/نيسان، المجلد الأول، العدد الرابع، 2002.

123. محمد عبد الشفيع عيسى، نظرة أساسية إلى الفقر وتوزيع الدخل، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد46، 2009.

124. مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر ، مجلة الباحث، العدد06، 2009-2010.

125. بودخدخ كريم، سلامنة محمد، أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر2001-2009، [على الخط]، (أطلع عليه بتاريخ 12 ماي 2012)، متاح على:

<http://search.conduit.com/ResultsExt.aspx?ctid=

126. أحمد ذياب الريموني، محمد سليم الشورة، أولويات التنمية الاقتصادية في الإسلام وأثرها على التوازن الاقتصادي والاجتماعي، [على الخط]، متاح على:

<http://www.jps-dir.com/Forum/uploads/1364/Isra11.pdf>.(أطلع عليه بتاريخ 02 ماي 2012) ،

127. فضل النقيب، مفهوم رأس المال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، [على الخط]، 2006، متاح على:

<http://www.wafainfo.ps/pdf/social_capital_arabic.pdf >، (أطلع عليه بتاريخ 20 مارس 2012).

128. أمين عاصي، أدلة التنمية البشرية، [على الخط]، 2005، مصر، (أطلع عليه بتاريخ 05 جوان 2012)، متاح على: <http://www.mowa.pna.ps/WorkingPapers/PW1.pdf >.

129. نضريات النمو والتنمية الاقتصادية، [على الخط]، متاح على:

130. <http://www.slideshare.net/Ahasahas/ss-5132069>، (تاريخ الاطلاع 27 مارس 2012).

131. عبلة عبد الحميد بخاري، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية، [على الخط]، متاح على:

> http://www.kau.edu.sa/Files/0002132/Subjects/ED3.pdf >، (أطلع عليه بتاريخ 06جوان2012)،

132. محمد فرحي، سياسة التنمية الاقتصادية في الإسلام(الإطار العام والمقومات)، مجلة الباحث، العدد 02، 2003.

133. مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، متاح على :

< http://www.premier-ministre.gov.dz > ، (أطلع عليه بتاريخ 10 ماي 2012).

134. البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، [على الخط]، أفريل 2005، (أطلع عليه بتاريخ 12 ماي 2012)، بتصرف، متاح على الرابط:

<http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf>

135. مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة، أكتوبر 2010، متاح على:

< http://www.premier-ministre.gov.dz > ، (أطلع عليه بتاريخ 10 ماي 2012).

136. البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، [على الخط]، أفريل 2005، (أطلع عليه بتاريخ 12 ماي 2012)، بتصرف، متاح على:

<http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf>

137. منتديات ستار تايمز، [عل الخط]، متاح على:

.، (أطلع عليه بتاريخ 08 ماي 2012)> <http://www.startimes.com/f.aspx?t=25097727

خامسا- التقارير والنشرات الإحصائية:

138. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2010، [على الخط]، (أطلع عليه بتاريخ 26 ماي 2012)، متاح على:< http://www.bank-of-algeria.dz/Bulletin_12f.pdf> .

139. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية،، ديسمبر 2008،[على الخط]، (أطلع عليه بتاريخ 26 ماي 2012)، متاح على:< http://www.bank-of-algeria.dz/Bulletin_055.pdf> .

140. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، لجنة علاقات العمل، القطاع غير الرسمي أوهام وحقائق، الدورة العامة العادية الرابعة والعشرين، جوان 2004.

141. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي لعام2008، ديسمبر 2009.

142. تقرير التنمية البشرية، 2010، متاح على:

<http : //hdr.undp.org/enstatistics/hd>، (أطلع عليه بتاريخ 02 جوان 2012).

143. وكالة الأنباء الجزائرية، عرض تقرير التنمية البشرية لعام2010، [على الخط]، 2010، متاح على:

< http://www.djazairess.com/aps/93927>، (أطلع عليه بتاريخ 24 ماي 2012).

144. الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، تقرير حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة، الجزائر، نوفمبر 2008.

145. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات المالية في الدول العربية للسنوات المذكورة، [على الخط]، متاح على: <www.amf.org.ae >، (أطلع عليه في 15 جانفي 2012).

146. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر لسنة 2003، 2004

147. الجريدة الرسمية، العدد80، 30 ديسمبر 2010.

148. قانون 84-17 المؤرخ في 07 جويلية1984 المتعلق بقوانين المالية.

149. المادة 23 من قانون المالية رقم84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية.

2/- المراجع باللغة الأجنبيـة:

A- **Les Livres:**

1. Abraham Frois, élément de dynamique économique, 2éed, Dalloz, Paris,1972.
2. david begg, macro economie, 2ème Ed, paris, dunod, 2002.
3. Joseph G .Monk, gestion de la production et des opérations, traduit par: Cloud Engrand, MC GRAWHILL Edition, Paris, 1993.
4. Luc Saïdj, Finances Publiques, Dalloz, 3e édition, Paris, 2000.

5. M. Bade, R. Parkin, B. Carmichael, "Introduction à la Macroéconomie Moderne" ,ERPI, 3e édition, Québec,
6. Murray R .Spiegel, theory and problems of statistics , Mc GRAW Hill Edition, New York.
7. philips arestis, the case for fiscal policy, the levy economics institutson university of leeds, London, 2005.
8. Pierre Baill, exercices corrigés de statistique discraptive, offices des publication universiters, Alger .
9. Pierre BELTRAME, La Fiscalité en France, HACHETTE LIVRE, 6ème édition, Paris,1998.
10. Raymond MUZELLEC, Finances Publiques, Edition Dalloz, 8ème édition, Paris, 1993.
11. Régis Bourbonnais, économétrie, 6édition, paris, dunod, 2006.

B- Les Articles, thèses, Rapports et Revues Scientifiques:

12. Daniel Mitchell, The Impact of Government Spending on Economic Growth, the heritage foundation, 2003 (www.heritage.org/research/budget/bg1831.cfm), reviewed on 20/2/2012.
13. conseil national économique et social, en coopération avec le programme des nations unies pour le développement, rapport national sur le développement humain, Alger, 2006.
14. Ons , Emploi et chomage, Répartition de la Population Active et Occupée par groupe d'âge strate
15. MINISTERE DES FINANCES, DGPP Direction du Recueil des Informations ,(en line), POPULATION ET EMPLOI , <http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/population/pop2010.pdf>
16. Ons , Compte Production Intérieure Brute et ses emplois, COMPTES CONSOLIDES DE LA NATION, 2012,
17. La note de présentation du projet de la loi de finances pour 2011,

<http ://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/rplf2011.pdf>

18. Shenggen Fan , Anuja Saurkar, PUBLIC SPENDING IN DEVELOPING COUNTRIES:TRENDS, DETERMINATION AND IMPACT**,** <**http://siteresources.worldbank.org/EXTRESPUBEXPANAAGR/Resources/ifpri2.pdf**>

3/- مواقع INTERNET:

19. http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/population/pop2010.pdf
20. http ://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/rplf2011.pdf
21. http://www.startimes.com/f.aspx?t=25097727
22. http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf
23. http://www.bank-of-algeria.dz/Bulletin_055.pdf
24. http://www.bank-of-algeria.dz/Bulletin_12f.pdf
25. http //www.premier-ministre.gov.dz:
26. http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf
27. http: //www.premier-ministre.gov.dz
28. http://www.djazairess.com/aps/93927
29. http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/population/pop2010.pdf
30. http : //hdr.undp.org/en statistics/hd
31. http://www.startimes.com/f.aspx?t=25097727
32. http://www.google.dz/url?saAg&cad=rja
33. http://www.arab- api.org/devbrdg/delivery/develop_bridge4.pdf
34. http//: www.imf.org/external/arabic.
35. http://www.pogar.org/publications/other/escwa/mdg-arab-05a.pdf
36. http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan026394.pdf
37. http://www.uobabylon.edu.iq/uobColeges/ad_downloads/6_28965_446.pdf
38. http://www.uobabylon.edu.iq/uobcoleges/fileshare/articles/%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%8A%D9%86%D8%B2%D9%8A%D8%A9.pdf
39. http://siteresources.worldbank.org/EXTRESPUBEXPANAAGR/Resources/ifpri2.pdf
40. http//:www.amf.org.ae

الملاحق

ملحق رقم(2-1): تقسيم نفقات التسيير في الجزائر.

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية.....	
مصالح رئيس الحكومة	
الدفاع الوطني.....	
الداخلية والجماعات المحلية.....	
الشؤون الخارجية.....	
العدل.....	
المالية.....	
الطاقة والمناجم.....	
الموارد المائية.....	
المساهمة وترقية الاستثمارات.....	
التجارة.....	
الشؤون الدينية والأوقاف.....	
المجاهدين.....	
التهيئة العمرانية والبيئة.....	
النقل.....	
التربية الوطنية.....	
الفلاحة والتنمية الريفية.....	
الأشغال العمومية.....	
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.....	
الثقافة....	
الاتصال.....	
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....	
التعليم العالي والبحث العلمي.....	
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.....	
العلاقات مع البرلمان.....	
التكوين والتعليم المهنيين.....	
السكن والعمران.....	
الصناعة.....	
العمل والضمان الاجتماعي.....	
التشغيل والتضامن الوطني.....	
الصيد البحري والموارد الصيدية.....	
الشباب والرياضة.....	
السياحة.....	
المجموع الفرعي	**********
التكاليف المشتركة	**********
المجموع العام	**********

المصدر: توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لعام2011 حسب كل دائرة، الجريدة الرسمية، العدد80، 30 ديسمبر 2010، ص26.

ملحق رقم(2-2): توزيع النفقات العامة ذات الطابع النهائي لعام 2011 حسب القطاعات.

القطاعـــــــــــــــــــــات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الصـــــــــــــــــــــناعة الفـــــــــــلاحة والـــــــــري دعـم الخـدمـات المنـــــــــجـة..... المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية..... التربية والتكوين..... المنـــشآت القاعـــدية الاجتـــماعية والثقـــافية..... دعم الحصـــول على السكن..... مواضـــــــيع مختلفة..... المخـــــــطات البلدية للتنمية.....		
المجموع الفرعي للاستثمار.....	**********	**********
دعم النشاط الاقتصادي(تخصيصات لحساب التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	**********	**********
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	**********	**********
احتياطي النفقات غير المتوقعة.....	**********	**********
المجموع الفرعي للعمليات برأس مال	**********	**********
مجموع ميزانية التجهيز	**********	**********

المصدر:توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لعام2011 حسب القطاعات، الجريدة الرسمية، العدد80، 30 ديسمبر 2010، ص27.

ملحق رقم(4-1): المعطيات المستخدمة في الدراسة القياسية.

	PIB	DPIB	DDPIB	dep	Ddep	Dddep
1990	5.558E+11	/		5.641E+11		
1991	8.445E+11	2.887E+11		7.979E+11	2.338E+11	
1992	1.05E+12	2.037E+11	-85000000000	1.03E+12	2.351E+11	1300000000
1993	1.17E+12	1.178E+11	-85900000000	1.18E+12	1.488E+11	-8.63E+10
1994	1.49E+12	3.255E+11	2.077E+11	1.54E+12	3.6225E+11	2.1345E+11
1995	1.99E+12	4.991E+11	1.736E+11	2.05E+12	5.0232E+11	1.4007E+11
1996	2.57E+12	5.794E+11	80300000000	2.42E+12	3.7417E+11	-1.2815E+11
1997	2.78E+12	2.102E+11	-3.692E+11	2.51E+12	9.363E+10	-2.8054E+11
1998	2.83E+12	5.03E+10	-1.599E+11	2.83E+12	3.1457E+11	2.2094E+11
1999	3.24E+12	4.077E+11	3.574E+11	3.14E+12	3.0827E+11	-6300000000
2000	4.12E+12	8.853E+11	4.776E+11	3.31E+12	1.6917E+11	-1.391E+11
2001	4.26E+12	1.373E+11	-7.48E+11	3.64E+12	3.3057E+11	1.614E+11
2002	4.55E+12	2.853E+11	1.48E+11	4.11E+12	4.6946E+11	1.3889E+11
2003	5.26E+12	7.182E+11	4.329E+11	4.51E+12	4.0044E+11	-6.902E+10
2004	6.13E+12	8.624E+11	1.442E+11	5.24E+12	7.3659E+11	3.3615E+11
2005	7.50E+12	1.3723E+12	5.099E+11	5.75E+12	5.0276E+11	-2.3383E+11
2006	8.51E+12	1.013E+12	-3.593E+11	6.21E+12	4.6E+11	-4.276E+10
2007	9.41E+12	8.981E+11	-1.149E+11	7.22E+12	1.01E+12	5.5E+11
2008	1.10E+13	1.6329E+12	7.348E+11	8.46E+12	1.2468E+12	2.368E+11
2009	1.02E+13	-8.305E+11	-2.4634E+12	9.77E+12	1.3119E+12	6.509E+10

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي.

ملحق رقم(4-2):اختبار ديكي فولر للسلسلة PIB

ADF Test Statistic	-1.99203912427	1% Critical Value*		-2.70567649676
		5% Critical Value		-1.96141105228
		10% Critical Value		-1.62565554513
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.				
Augmented Dickey-Fuller Test Equation				
Dependent Variable: D(PIB,2)				
Method: Least Squares				
Date: 07/02/12 Time: 10:49				
Sample(adjusted): 1992 2009				
Included observations: 18 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-0.407901508011	0.204765811595	-1.99203912427	0.0626795183196
R-squared	0.182486432463	Mean dependent var		-62177777777.8
Adjusted R-squared	0.182486432463	S.D. dependent var		700530182039
S.E. of regression	633394569999	Akaike info criterion		57.2405484937
Sum squared resid	6.82020758218e+24	Schwarz criterion		57.2900135914
Log likelihood	-514.164936444	Durbin-Watson stat		1.72129130394

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

ملحق رقم(4-3):اختبار ديكي فولر للسلسلة DPIB

ADF Test Statistic	-4.3453753911	1% Critical Value*	-4.67117492855
		5% Critical Value	-3.73468597978
		10% Critical Value	-3.30863425881
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.			
Augmented Dickey-Fuller Test Equation			
Dependent Variable: D(DPIB,3)			
Method: Least Squares			
Date: 07/02/12 Time: 10:51			
Sample(adjusted): 1994 2009			
Included observations: 16 after adjusting endpoints			

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DPIB(-1),2)	-1.79886433578	0.413972136784	-4.3453753911	0.000793749971967
C	477360516184	602317031879	0.79254029177	0.442269457745
@TREND(1990)	-50871517806.9	48787809733.6	-1.04270960481	0.316086320456
R-squared	0.619266795941	Mean dependent var		-199831250000
Adjusted R-squared	0.560692456855	S.D. dependent var		1.34986861618e+12
S.E. of regression	894696689740	Akaike info criterion		58.0447388425
Sum squared resid	1.04062681662e+25	Schwarz criterion		58.1895992279
Log likelihood	-461.35791074	F-statistic		10.5723223788
Durbin-Watson stat	2.16694764564	Prob(F-statistic)		0.00187946783963

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

ملحق رقم(4-4):اختبار ديكي فولر للسلسلة DDPIB

ADF Test Statistic	-4.82248478805	1% Critical Value*	-3.96353328705
		5% Critical Value	-3.08178876771
		10% Critical Value	-2.68287782351
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.			
Augmented Dickey-Fuller Test Equation			
Dependent Variable: D(DDPIB,2)			
Method: Least Squares			
Date: 07/02/12 Time: 10:35			
Sample(adjusted): 1995 2009			
Included observations: 15 after adjusting endpoints			

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DDPIB(-1))	-3.12773112477	0.648572522721	-4.82248478805	0.000417275862513
D(DDPIB(-1),2)	0.995735907339	0.414812107112	2.40045044556	0.033491128611
C	-118122935245	205231647556	-0.57555906534	0.575547637446
R-squared	0.722806367366	Mean dependent var		-232786666667
Adjusted R-squared	0.676607428593	S.D. dependent var		1.39056835598e+12
S.E. of regression	790783068564	Akaike info criterion		57.8073124837
Sum squared resid	7.50405433833e+24	Schwarz criterion		57.9489225239
Log likelihood	-430.554843628	F-statistic		15.645518849
Durbin-Watson stat	1.56892430629	Prob(F-statistic)		0.000453627630615

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

ملحق رقم(4-5):اختبار ديكي فولر للسلسلة DEP

Dependent Variable: D(PIB)				
Method: Least Squares				
Date: 06/25/12 Time: 23:24				
Sample(adjusted): 1991 2009				
Included observations: 19 after adjusting endpoints				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Z(-1)	-0.553303325778	0.393983996716	-1.40438020425	0.178212588404
D(DEP)	0.99410812839	0.274362623363	3.62333657627	0.00209980028788
R-squared	-0.0554031748998	Mean dependent var		508247368421
Adjusted R-squared	-0.1174857146	S.D. dependent var		545181709125
S.E. of regression	576318109892	Akaike info criterion		57.0970289193
Sum squared resid	5.64642358443e+24	Schwarz criterion		57.1964435487
Log likelihood	-540.421774733	Durbin-Watson stat		1.40719947978

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

ملحق رقم(4-6): اختبار ديكي فولر للسلسلة.DDEP

ADF Test Statistic	-7.11770813366	1% Critical Value*	-3.96353328705
		5% Critical Value	-3.08178876771
		10% Critical Value	-2.68287782351
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.			
Augmented Dickey-Fuller Test Equation			
Dependent Variable: D(DDEP,3)			
Method: Least Squares			
Date: 07/02/12 Time: 10:31			
Sample(adjusted): 1995 2009			
Included observations: 15 after adjusting endpoints			

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DDEP(-1),2)	-2.47179037594	0.34727335394	-7.11770813366	1.2174348256e-05
D(DDEP(-1),3)	0.766287778802	0.207483910364	3.69323952617	0.00307351452078
C	33336666224.4	59760029471.2	0.557842198528	0.587208509097
R-squared	0.857508335283	Mean dependent var		-31430666666.7
Adjusted R-squared	0.833759724497	S.D. dependent var		559199789080
S.E. of regression	228000145372	Akaike info criterion		55.3199576557
Sum squared resid	6.23808795477e+23	Schwarz criterion		55.4615676959
Log likelihood	-411.899682418	F-statistic		36.1077261742
Durbin-Watson stat	2.25832487482	Prob(F-statistic)		8.37021785945e-06

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

ملحق رقم(4-7): اختبار ديكي فولر للسلسلة. DDDEP

ADF Test Statistic	-7.11770813366	1% Critical Value*	-3.96353328705
		5% Critical Value	-3.08178876771
		10% Critical Value	-2.68287782351
*MacKinnon critical values for rejection of hypothesis of a unit root.			
Augmented Dickey-Fuller Test Equation			
Dependent Variable: D(DDDEP,2)			
Method: Least Squares			
Date: 07/02/12 Time: 10:42			
Sample(adjusted): 1995 2009			
Included observations: 15 after adjusting endpoints			

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DDDEP(-1))	-2.47179037594	0.34727335394	-7.11770813366	1.2174348256e-05
D(DDDEP(-1),2)	0.766287778802	0.207483910364	3.69323952617	0.00307351452078
C	33336666224.4	59760029471.2	0.557842198528	0.587208509097
R-squared	0.857508335283	Mean dependent var		-31430666666.7
Adjusted R-squared	0.833759724497	S.D. dependent var		559199789080
S.E. of regression	228000145372	Akaike info criterion		55.3199576557
Sum squared resid	6.23808795477e+23	Schwarz criterion		55.4615676959
Log likelihood	-411.899682418	F-statistic		36.1077261742
Durbin-Watson stat	2.25832487482	Prob(F-statistic)		8.37021785945e-06

المصدر: مخرجات برنامج Eviews